





























































































































































































































































































































































































































































والبقر ثلاثون بقرة، والإبل خمس.

ورتب ﷺ مقدار الواجب بحسب المؤنة والتعب في المال:

فأعلاها وأقلها تعبًا الركاز، وفيه الخمس لعدم التعب فيه، ولم يعتبر حولاً بل أوجب فيه الخمس متى ظفر به.

ويليه الزروع والثمار، فإن سقي بماء السماء ونحوه ففيه العشر، وإلا فنصفه.

ويليه الذهب والفضة والتجارة، وفيها ربع العشر، لأنه يحتاج إلى العمل فيه جمع السنة.

ويليه الماشية، فإنه يدخلها الأوقاص بخلاف الأنواع السابقة.

ولما كان نصاب الإبل لا يحتمل المواساة من جنسه أوجب فيها شاة، فإذا صارت الخمسة خمساً وعشرين احتمل نصابها واحداً، فصار هو الواجب. ثم إنه

قال ابن عبد البر: لم يثبت عن النبي ﷺ في نصاب الذهب شيء إلا ما روى الحسن بن عمار عن علي رفعه: «هاتوا زكاة الذهب من كل عشرين ديناراً نصف دينار»، وابن عمار: وأجمعوا على ترك حديثه لسوء حفظه وكثر خطئه، لكن عليه جمهور العلماء.

(وأما الزرع والثمار فخمسة أوسق) لحديث الصحيحين: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»، ولمسلم أيضاً: «ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب صدقة».

(وأما الغنم) وهي الضأن والمعز (فأربعون شاة والبقرة) حمر وجاموس (ثلاثون بقرة) والشاء فيها، وفي شاة للوحدة ذكوراً كانت أو أنثاً أو مجمعة منهما (والإبل خمس) بختها وعراياها، ذكورها وأنثاها (ورتب ﷺ مقدار الواجب بحسب المؤنة والتعب في المال، فأعلاها) قدرًا (وأقلها تعبًا الركاز) بكسر الراء وخفة الكاف وآخره زاي منقوطة (وفيه الخمس لعدم التعب فيه) كثيراً (ولم يعتبر له حولاً، بل أوجب فيه الخمس متى ظفر به، ويليه الزرع والثمار، فإن سقي بماء السماء ونحوه ففيه العشر) مما يخرج منه إذا بلغ النصاب (والإبل) بأن سقي بآلة (فنصفه) أي: العشر (ويليه الذهب والفضة والتجارة وفيها ربع العشر، لأنه يحتاج إلى العمل فيه) أي: مال التجارة (جميع السنة ويليه الماشية، فإنه يدخلها الأوقاص: جمع وقص بفتحيتين وقد تسكن القاف ما بين الفريضتين من نصب الزكاة مما لا شيء فيه (بخلاف الأنواع السابقة) فلا وقص فيها، بل ما زاد فبحسابه (ولما كان نصاب الإبل لا يحتمل المواساة من جنسه أوجب فيها) أي الإبل (شاة، فإذا صارت الخمسة خمساً وعشرين احتمل نصابها واحداً) من جنسها (فصار هو الواجب، ثم إنه قدر سنَّ هذا الواجب في الزيادة والنقصان

قدر سنّ هذا الواجب في الزيادة والنقصان بحسب كثرة الإبل وقتلتها.  
وفي كتابه ﷺ الذي كتبه في الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى قبض:  
في خمس من الإبل شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي  
عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض إلى خمس وثلاثين، فإن  
زادت واحدة ففيها ابنة لبون إلى خمس وأربعين، فإذا زادت واحدة ففيها حقة إلى  
ستين، فإن زادت واحدة ففيها جذعة إلى خمس وسبعين، فإن زادت واحدة ففيها  
ابنتا لبون إلى تسعين فإن زادت واحدة ففيها حقتان إلى عشرين ومائة، فإذا كانت  
الإبل أكثر من ذلك ففي كل خمسين حقة، وفي كل أربعين ابنة لبون، وفي الغنم

بحسب كثرة الإبل وقتلتها، وفي كتابه ﷺ الذي كتبه في الصدقة ولم يخرجها إلى عماله  
حتى قبض) لئلا يستغنوا بأخذ الأحكام منه عن مشافهته والأخذ من لفظه الذي هو أعلى من  
الكتاب، وأما بعده فالرجوع إلى ما في الكتاب أولى من سؤال بعضهم لبعض.

ولفظ الرواية: وقرنه بسيفه حتى قبض فعمل به أبو بكر حتى قبض، ثم عمل به عمر حتى  
قبض، والمتبادر أنه لم يزل مقروناً بسيفه حتى قبض فأخذه أبو بكر بعده، ويحتمل كما قال  
ابن رسلان حتى شارف أن يقبض، كقوله تعالى: ﴿فَبَلِّغْهُمْ أَعْلَاهُمْ﴾ [البقرة/٢٣١]، أي: أشرفن  
على انقضاء العدة وقرب منها، فكان فيه (في خمس من الإبل شاة وفي عشر شاتان وفي  
خمس) بفتح السين (عشرة) بالفتح أيضاً لأن الاسمين يتركيبان تركيب بناء قاله ابن رسلان  
(ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه) إلى أربع وعشرين بدليل قوله: (وفي خمس وعشرين  
بنت مخاض) بمجمعتين أتى عليها حول ودخلت في الثاني والمخاض الحامل، أي: دخل وقت  
حمل أمها إن لم تحمل (إلى خمس وثلاثين، فإن زادت واحدة) بالرفع، قاله ابن رسلان، أي:  
على العدد المذكور، فإن كان الرواية تعين وإلاً فيجوز نصبه على معنى زادت الإبل واحدة  
(ففيها ابنة لبون إلى خمس وأربعين) الغاية فيه، وفي نظائره داخله في المغيا، فلا يتغير الواجب  
إلا بما زاد عليها كما قال (فإذا زادت واحدة) بالرفع قاله ابن رسلان، أما رواية: أو جرياً على  
قول إن زاد لازم وثانيها متعدد لواحد وثالثها لاثنين، فإيماناً في قوله زادتهم إيماناً حال على الثاني  
ومفعول ثان على الثالث (ففيها حقة) بكسر المهملة وشد القاف، وهي التي دخلت في السنة  
الرابعة (إلى ستين، فإن زادت واحدة ففيها جذعة) بفتح الجيم والمعجمة وهي الداخلة في  
الخامسة (إلى خمس وسبعين، فإن زادت واحدة ففيها ابنتا لبون إلى تسعين، فإن زادت  
واحدة ففيها حقتان إلى عشرين ومائة، فإذا كانت الإبل أكثر من ذلك ففي كل خمسين  
حقة، وفي كل أربعين ابنة لبون، وفي الغنم) لم يقيدوها بالسائمة إشارة إلى أن ذكرها في

في كل أربعين شاة شاة، إلى عشرين ومائة، فإذا زادت ففيها ثلاث شياه، إلى ثلاثمائة، فإن كانت الغنم أكثر من ذلك ففي كل مائة شاة شاة، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ المائة. رواه أبو داود والترمذي من حديث سالم بن عبد الله بن عمر.

وفرض ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج

حديث آخر جرى على الغالب فلا مفهوم له، ولأنه مفهوم صفة (في كل أربعين شاة) تمييز (شاة) مبتدأ خبره في الغنم (إلى عشرين ومائة، فإذا زادت ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة، فإن كانت الغنم أكثر من ذلك) بمائة رابعة (ففي كل مائة شاة) بالجر (شاة) بالرفع (ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ المائة) ففي خمسمائة خمس، وهكذا (رواه أبو داود والترمذي من حديث سفين بن حسين عن الزهري، عن (سالم بن عبد الله بن عمر) عن أبيه قال: كتب النبي ﷺ كتاب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله، وقرنه بسيفه حتى قبض، فذكره بزيادة سبقت في الكتب النبوية.

قال الترمذي: حديث حسن ورواه يونس وغير واحد عن الزهري عن سالم ولم يرفعه، وإنما رفعه سفين بن حسين. انتهى، ومراده بالرفع الوصل.

قال الحافظ: وسفين ضعيف في الزهري، وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري فأرسله، أخرجه الحاكم من طريق يونس عن الزهري، وقال: إن فيه تقوية لرواية سفين بن حسين، لأنه قال عن الزهري: أقرأنيها سالم بن عبد الله فوعيتها على وجهها، فذكر الحديث، ولم يقل أن ابن عمر حدثه به، ولهذه العلة لم يجزم به البخاري، بل قال: ويذكر عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ. انتهى، فتحسين الترمذي له باعتبار شاهده وهو حديث أنس عن أبي بكر الصديق بمعناه عند البخاري وأبي داود والنسائي وابن ماجه.

(وفرض) ألزم وأوجب عند الجمهور (ﷺ زكاة الفطر) وما أوجبه، فإمر الله وما ينطق عن الهوى (صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد) أخذ بظاهره داود وحده، فأوجبها على العبد وأنه يجب على سيده أن يكرهه من الاكتساب لها كما يجب عليه تمكينه من الصلاة، وخالفه أصحابه والناس لحديث ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر (والحر والذكر والأنثى) ظاهره وجوبه عليها ولو ذات زوج، وقال أبو حنيفة والثوري وقال الجمهور: والثلاثة على زوجها إلحاقاً بالنفقة لحديث ممن تمونون (والصغير والكبير من المسلمين) دون الكفار، لأنها طهرة وليسوا من أهلها، فلا تجب على كافر عن نفسه ولا عن مستولدته المسلمة،

الناس إلى الصلاة، رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر.  
وفي رواية أبي داود من حديث ابن عباس، فرض ﷺ زكاة الفطر طهرة  
للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين.  
وقال ﷺ: إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم  
فيها، فجزأها ثمانية أجزاء. رواه أبو داود من حديث زياد ابن الحارث الصدائي.  
وهذه الثمانية الأجزاء يجمعها صنفان من الناس:  
أحدهما: من يأخذ لحاجته، فيأخذ بحسب شدة الحاجة وضعفها، وكثرتها  
وقلتها، وهم الفقراء والمساكين وفي الرقاب وابن السبيل.

ولا على المسلم إخراجها عن عبده الكافر (وأمر بها) ندباً (أن تؤدى قبل خروج الناس إلى  
الصلاة) أي: صلاة العيد، لأن القصد إغناء الفقراء عن الطلب وجاز تأخيرها إلى تمام يوم العيد،  
وحرّم تأخيرها عنه إلا لعذر كغيبه ماله أو المستحقين (رواه البخاري ومسلم من حديث  
ابن عمر) من طرق.

(وفي رواية أبي داود من حديث ابن عباس: فرض ﷺ زكاة الفطر) أضيفت له  
لوجوبها بالفطر من رمضان، لكن هل المراد غروب شمس لأنه وقت الفطر منه فتجب به أو  
طلوع فجر العيد، لأن الليل ليس محلاً للصوم وإنما يظهر الفطر الحقيقي بالأكل بعد الفجر  
فتجب به خلاف (طهرة) بضم الطاء (للصائم من اللغو والرفث وطعمة). بضم الطاء، أي: أكلة  
أو رزقاً (للمساكين، وقال ﷺ: إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره) من ملك مقرب أو  
جهنم مجتهد (في) قسم (الصدقات) على مستحقيها (حتى حكم) هو تعالى (فيها فجزأها  
ثمانية أجزاء) في آية: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة/٦٠]، (رواه أبو داود من  
حديث زياد بن الحارث الصدائي) بضم الصاد ودال مهملتين نسبة إلى صداة قبيلة من مذحج له  
صحبة ووفادة، قال: قال رجل: يا رسول الله أعطني من هذه الصدقة، فذكره ثم قال: «فإن كنت  
من تلك الأجزاء أعطيتك».

وروى ابن سعد عن زياد المذكور مرفوعاً: «إن الله لم يكل قسمها إلى ملك مقرب ولا  
نبي مرسل حتى جزأها على ثمانية أجزاء، فإن كنت جزءاً منها أعطيتك، وإن كنت غنياً عنها  
فإنما هي صداع في الرأس وداء في البطن» (وهذه الثمانية الأجزاء يجمعها صنفان من الناس  
أحدهما من يأخذ لحاجته فيأخذ بحسب شدة الحاجة وضعفها وكثرتها وقلتها وهم الفقراء  
والمساكين وفي الرقاب وابن السبيل، والثاني: من يأخذ لمنفعته وهم العاملون عليها) من

والثاني: من يأخذ لمنفعته، وهم العاملون عليها والمؤلفة قلوبهم والغارمون أو لإصلاح ذات البين، والغزاة في سبيل الله، فإن لم يكن الآخذ محتاجاً، ولا فيه منفعة للمسلمين فلا سهم له في الزكاة.

واعلم أن الأنبياء لا تجب الزكاة عليهم، لأنهم لا ملك لهم مع الله حتى تجب عليهم الزكاة فيه، وإنما يجب عليك زكاة ما أنت له مالك، إنما كانوا يشهدون ما في أيديهم من ودائع الله لهم يبدلون في أوان بذله، ويمنعونه في غير محله، ولأن الزكاة إنما هي طهرة لما عساه أن يكون ممن وجبت عليه لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة/١٠٣]، والأنبياء عليهم السلام مبرؤون من الدنس، لوجوب العصمة لهم، ولهذا لم يوجب أبو حنيفة على الصبيان زكاة لعدم دنس المخالفة، والمخالفة لا تكون إلا بعد جريان التكليف، وذلك بعد البلوغ. وإذا كان أهل المعرفة بالله والمشاهدون لأحدثه لا يشهدون لهم مع الله ملكاً كما هو مشهور من حكاياتهم، فما ظنك بالأنبياء

جاء وقاسم وكاتب وحاشر (والمؤلفة قلوبهم) ليسلموا أو يثبت إسلامهم أو يسلم نظرائهم أو يذبحوا عن المسلمين أقوال (والغارمون) أهل الدين إن استدانوا لغير معصية أو تابوا وليس لهم وفاء (أو لإصلاح ذات البين) ولو أغنياء عندهم (والغزاة في سبيل الله، فإن لم يكن الآخذ محتاجاً ولا فيه منفعة للمسلمين فلا سهم له في الزكاة، واعلم أن الأنبياء لا تجب الزكاة عليهم) لا يرد عليه قوله تعالى ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم/٣١]، لأن المراد بها على هذا التطهير من الرذائل (لأنهم لا ملك لهم مع الله حتى تجب عليهم الزكاة فيه، وإنما يجب عليك زكاة ما أنت له مالك، إنما كانوا يشهدون ما في أيديهم من ودائع الله لهم يبدلون في أوان بذله ويمنعونه) من صرفه (في غير محله، ولأن الزكاة إنما هي طهرة لما) أي: لإنسان، فاستعمل ما للعقل على القليل.

وفي نسخ: لمن (عساه أن يكون ممن وجبت عليه لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾) من الذنوب (والأنبياء عليهم السلام مبرؤون من الدنس لوجوب العصمة لهم، ولهذا لم يوجب أبو حنيفة على الصبيان زكاة لعدم دنس المخالفة) الموجب للتطهير (والمخالفة لا تكون إلا بعد جريان التكليف وذلك بعد البلوغ) والعقل (وإذا كان أهل المعرفة بالله والمشاهدون لأحدثه لا يشهدون لهم مع الله ملكاً كما هو مشهور من حكاياتهم، فما ظنك بالأنبياء والرسل وأهل التوحيد) بالرفع مبتدأ (والمعرفة) عطف على

والرسل، وأهل التوحيد والمعرفة إنما عرفوا من بحارهم واقتبسوا من أنوارهم. انتهى ملخصاً من كتاب «التنوير» للعارف الكبير أبي الفضل بن عطاء الله الشاذلي، أذاقنا الله حلاوة مشربه.

تنبيه: ما حكى أن الشافعي وأحمد بن حنبل كانا جالسين، إذ أقبل شيبان الراعي، فقال أحمد بن حنبل للشافعي: أريد أن أسأل هذا المشار إليه في هذا الزمن، فقال الشافعي: لا تفعل، فقال: لا بد من ذلك، فقال: يا شيبان ما تقول فيمن نسي أربع سجعات من أربع ركعات؟ فقال: يا أحمد، هذا قلب غافل عن الله تعالى، يجب أن يؤدب حتى لا يعود إلى مثل ذلك. قال: فخر أحمد مغشياً عليه، ثم أفاق فقال له: ما تقول فيمن له أربعون شاة، ما زكاتها؟ فقال: على مذهبنا أو على مذهبكم؟ فقال: أوهما مذهباً؟ قال: نعم، أما على مذهبكم ففي الأربعين شاة

التوحيد (إنما عرفوا من بحارهم) خبر المبتدأ (واقتبسوا من أنوارهم). انتهى ملخصاً من كتاب التنوير في إسقاط التدبير (للعارف الكبير أبي الفضل بن عطاء الله الشاذلي أذاقنا الله حلاوة مشربه).

وفي الأموذج ذكر ملك من خصائصه ﷺ أنه كان لا يملك الأموال إنما كان له التصرف والأخذ بقدر كفايته.

وعند الشافعي وغيره: يملك، ثم نقل بعد قليل كلام ابن عطاء الله هذا، فقال شارحه هذا كما ترى بناه ابن عطاء الله على مذهب إمامه أن الأنبياء لا يملكون ومذهب الشافعي خلافه.

(تنبيه: ما حكى أن الشافعي وأحمد بن حنبل كانا جالسين، إذ أقبل شيبان الراعي) من أكابر العارفين والزهاد العابدين الأمي، وكان إذا سئل عن شيء من القرآن أو الفقه أجاب بجواب متين، وإذا حضرت الجمعة خط على غنمه خطاً فلا تتحرك ولا يعرض لها شيء حتى يعود.

(فقال أحمد بن حنبل للشافعي: أريد أن أسأل هذا المشار إليه) بالولاية (في هذا الزمن) لأعلم ما عنده (فقال الشافعي: لا تفعل) خشي أن يجيبه بخلاف ظاهر الشرع فيسوء اعتقاده فيه (فقال: لا بد من ذلك، فقال: يا شيبان ما تقول فيمن نسي أربع سجعات من أربع ركعات، فقال: يا أحمد هذا قلب غافل عن الله تعالى يجب أن يؤدب حتى لا يعود إلى مثل ذلك) فأجابه بخلاف ظاهر الشرع، لكن حصل منه اعتبار لأحمد (قال: فخري أحمد مغشياً عليه، ثم أفاق فقال له: ما تقول فيمن له أربعون شاة ما زكاتها؟ فقال: على مذهبنا) معاصر الصوفية (أو على مذهبكم) أيها الفقهاء؟ (فقال: أوهما مذهباً؟ قال: نعم، أما على مذهبكم ففي

شاة، وأما على مذهبنا فالعبد لا يملك مع سيده شيئاً. فقد نقل شيخنا في «المقاصد الحسنة» عن ابن تيمية أن ذلك باطل باتفاق أهل المعرفة، لأن الشافعي وأحمد لم يدركا شيان الراعي والله أعلم. انتهى.

وقد كان ﷺ إذا أتاه قوم بصدقة قال: «اللهم صل على آل فلان»، فأتاه أبو أوفى بصدقته فقال: «اللهم صل على آل أبي أوفى». رواه البخاري ومسلم.

واختلف في أول وقت فرض الزكاة. فذهب الأكثرون إلى أنه وقع بعد الهجرة، فقيل: كان في السنة الثانية قبل فرض رمضان، أشار إليه النووي في باب السير من الروضة.

وجزم ابن الأثير في التاريخ بأن ذلك كان في التاسعة، وفيه نظر: لما في حديث ضمام بن ثعلبة، وحديث وفد عبد القيس، ومخاطبة أبي سفيان مع هرقل وكان في أول السابعة، وقال فيها: يأمرنا بالزكاة.

الأربعين شاة شاة، وأما على مذهبنا فالعبد لا يملك مع سيده شيئاً، فقد نقل شيخنا في المقاصد الحسنة عن ابن تيمية الحافظ أحمد (أن ذلك باطل باتفاق أهل المعرفة، لأن الشافعي وأحمد لم يدركا شيان الراعي، والله أعلم انتهى)

-(وقد كان ﷺ إذا أتاه قوم بصدقة) أي: الزكاة (قال: اللهم صل على آل فلان) ولأبي ذر على فلان بدون آل كما في الفتح: (فأتاه) بالقصر (أبو أوفى) بفتح الهمزة والفاء بينهما واو ساكنة اسمه علقمة بن خالد بن الحرث الأسلمي شهد هو وابنه عبد اللهبيعة الرضوان تحت الشجرة (بصدقته، فقال: اللهم صل على آل أبي أوفى) يريد أبا أوفى نفسه، لأن الآل يطلق على ذات الشيء، كقوله في قصة أبي موسى: «لقد أوتي مزمراً من مزامير آل داود»، وقيل لا يقال ذلك إلا في حق الرجل الجليل القدر (رواه البخاري) في الزكاة وغيرها (ومسلم) عن جده الله بن أبي أوفى، وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة سبع وثمانين.

(واختلف في أول وقت فرض الزكاة، فذهب الأكثرون إلى أنه وقع بعد الهجرة، فقيل: كان في السنة الثانية قبل فرض رمضان، أشار إليه النووي في باب السير من الروضة، وجزم ابن الأثير في التاريخ بأن ذلك) أي: فرضها (كان في التاسعة وفيه نظر لما في حديث ضمام) بكسر المعجمة مخففاً (ابن ثعلبة) بثلاثة.

(وفي حديث وفد عبد القيس) أسقط من الفتح وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة (ومخاطبة أبي سفيان) صخر بن حرب (مع هرقل وكان في أول السابعة وقال فيها: يأمرنا



وقوى بعضهم ما ذهب إليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطولة ففيها: لما أنزلت آية الصدقة بعث النبي ﷺ عاملاً: فقال: ما هذه إلا الجزية أو أخت الجزية، والجزية إنما وجبت في التاسعة، فتكون الزكاة في التاسعة. لكنه حديث ضعيف لا يحتج بمثله.

وادعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة، واحتج بما أخرجه من حديث أم سلمة في قصة هجرتهم إلى الحبشة، وفيها: أن جعفر بن أبي طالب قال للنجاشي في جملة ما أخبره به عن الرجل: الذي يأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام، انتهى.

وفي الاستدلال بذلك نظر، لأن الصلوات الخمس لم تكن فرضت بعد، ولا صيام رمضان، فيحتمل أن تكون مراجعة جعفر لم تكن في أول ما قدم على النجاشي، وإنما أخبره بذلك بعد مدة قد وقع فيها ما ذكر من فريضة الصلاة والصيام، وبلغ ذلك جعفرًا فقال: يأمرنا، بمعنى يأمر أمته، وهو بعيد جدًا. وأولى ما

بالزكاة) أسقط من الفتح، لكن يمكن تأويل كل ذلك كما سيأتي في آخر الكلام (وقوى بعضهم ما ذهب إليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطولة، ففيها: لما أنزلت آية الصدقة بعث النبي ﷺ عاملاً) يجبي الصدقات، فمر بثعلبة وسأله الصدقة وأقرأه الكتاب الذي فيه الفرائض (فقال) ثعلبة: (ما هذه إلا الجزية أو أخت الجزية) أي: شبيهتها (والجزية إنما وجبت في التاسعة، فتكون الزكاة في التاسعة) وهو استدلال قوي لو صح الحديث، ولكنه حديث ضعيف لا يحتج بمثله) إذ لا حجة في ضعيف (وادعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة، واحتج بما أخرجه من حديث) سلمة بن الفضل عن ابن إسحاق بسنده إلى (أم سلمة) هند (في قصة هجرتهم إلى الحبشة، وفيها أن جعفر بن أبي طالب) الهاشمي (قال للنجاشي في جملة ما أخبره به عن الرجل الذي يأمرنا) لفظ الحافظ عن النبي ﷺ (بأن يأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام. انتهى).

(وفي الاستدلال بذلك نظر، لأن الصلوات الخمس لم تكن فرضت بعد) أي: في ذلك الوقت (ولا صيام رمضان، فيحتمل أن تكون مراجعة جعفر لم تكن في أول ما قدم على النجاشي، وإنما أخبره بذلك بعد مدة قد وقع فيها ما ذكر من فريضة الصلاة والصيام، وبلغ ذلك جعفرًا، فقال: يأمرنا بمعنى يأمر أمته وهو بعيد جدًا) إذ الأصل عدم التقدير (وأولى

حمل عليه حديث أم سلمة هذا - إن سلم من قدح في إسناده - أن المراد بقول جعفر «يأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام» أي في الجملة، ولا يلزم ذلك أن يكون المراد بالصلاة الصلوات الخمس ولا بالصيام صيام شهر رمضان، ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة ذات النصاب والحول.

ومما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث أنس في قصة ضمام بن ثعلبة وقوله: «أنشدك الله، الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟» وكان قدوم ضمام سنة خمس، وإنما الذي وقع في التاسعة بعث العمال لأخذ الصدقات، وذلك يستدعي تقديم فريضة الزكاة قبل ذلك.

ومما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة، لأن الآية الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف. وثبت عند أحمد وابن خزيمة والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال: أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، ثم نزلت

ما حمل عليه حديث أم سلمة هذا إن سلم من قدح في إسناده) لأن سلمة بن الفضل فيه مقال، وفي التقريب أنه صدوق كثير الخطأ. انتهى.

وقد رواه يونس بن بكير عن ابن إسحاق فلم يذكر الزكاة (أن المراد بقول جعفر يأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام، أي: في الجملة، ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد بالصلاة الصلوات الخمس) بل مطلق صلاة (ولا بالصيام شهر رمضان) بل مطلق صيام (ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة ذات النصاب والحول) بل أراد مطلق صدقة أو التطهير من الرذائل (والله أعلم).

(ومما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث أنس في قصة ضمام بالكسر مخففاً (ابن ثعلبة) بثلاثة (وقوله: أنشدك الله الله) بالمد (أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا، وكان قدوم ضمام سنة خمس) من الهجرة (وإنما الذي وقع في السنة (التاسعة بعث العمال): جمع عامل (لأخذ الصدقات وذلك يستدعي تقديم فريضة الزكاة قبل ذلك، ومما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان، إنما فرض بعد الهجرة، لأن الآية الدالة على فرضيته) وهي ﴿كتب عليكم الصيام﴾ [البقرة/١٨٣] (مدنية بلا خلاف، وثبت عند أحمد وابن خزيمة والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عبادة) الخزرجي الصحابي ابن الصحابي (قال: أمرنا

فرضية الزكاة، فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله. إسناده صحيح، ورجاله رجال الصحيح، إلا أبا عمار، الراوي عن قيس بن سعد، وقد وثقه أحمد وابن معين. وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة، فيقتضي وقوعها بعد فرض رمضان. قاله الحافظ أبو الفضل بن حجر.

وكان ﷺ يقبل الهدية ويشب عليها. رواه البخاري من حديث عائشة. وإذا أتى بطعام سأل عنه أهديه أم صدقة، فإن قيل: صدقة قال لأصحابه:

رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، ثم نزلت فرضية الزكاة) للأموال (فلم يأمرنا) بصدقة الفطر (ولم ينهنا) عنها (ونحن نفعله) وبهذا احتج لإبراهيم بن علي وأبي بكر الأصم لقولهما: إن صدقة الفطر منسوخة، والكافة على أن وجوبها لم ينسخ، وأجابوا بأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول (إسناده صحيح ورجاله رجال الصحيح إلا أبا عمار) الكوفي اسمه عريب بفتح المهملة ابن حميد كما في الفتح (الراوي عن قيس بن سعد، وقد وثقه أحمد وابن معين وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة، فيقتضي وقوعها بعد فرض رمضان).

زاد في الفتح وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب (قاله الحافظ أبو الفضل بن حجر) وزاد: ووقع في تاريخ الإسلام في السنة الأولى فرضية الزكاة، وقد أخرج البيهقي في الدلائل حديث أم سلمة المذكور من طريق المغازي لابن إسحق من رواية يونس بن بكير عنه وليس فيه ذكر الزكاة، وابن خزيمة أخرجه من طريق ابن إسحق، لكن من طريق سلمة بن الفضل عنه، وفي سلمة مقال.

(وكان ﷺ يقبل الهدية) إلا لعذر كما رد على الصعب بن جثامة الحمار الوحشي، وقال: إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم (ويشيب) أي: يجازي، واصل الإثابة تكون في الخير والشر، لكن العرف خصها بالخير (عليها) بأن يعطي بدلها فيندب التأسى به، وظاهره أنه كان يقبلها من المؤمن والكافر، وقد جاء أنه قبل هدية المقوقس وغيره من أهل الكتاب (رواه البخاري) في الهبة (من حديث عائشة) وكذا رواه أحمد وأبو داود في البيوع، وزاد فيه الغزالي: ولو أنها جرعة لبن أو فخذ أرنب.

قال الحافظ العراقي: وفي الصحيحين ما هو بمعناه (و) كان (إذا أتى بطعام) زاد في رواية أحمد: من غير أهله (سأل عنه) من أتى به؟ (أهدية؟) بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: أهذا، وبالنصب بتقدير أجتتم به هدية (أم صدقة) بالرفع والنصب (فإن قيل) هو (صدقة) أو جئنا

«كلوا» ولم يأكل، وإن قيل هدية ضرب بيده فأكل معهم. رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة.

وقال عليه الصلاة والسلام لعائشة: «هل عندكم شيء». فقالت: لا، إلا شيء بعثت به إلينا نسيبة من الشاة التي بعثت بها إليها من الصدقة، قال: «إنها بلغت محلها». رواه البخاري ومسلم.

وقوله: «محلها» بكسر الحاء، أي زال عنها حكم الصدقة وصارت حلاً لنا. وأتى بلحم قد تصدق به على بريرة فقال: «هو عليها صدقة، ولنا هدية»، رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي.

به صدقة (قال لأصحابه: كلوا ولم يأكل) هو معهم لحرمتها عليه (وإن قيل: هدية ضرب بيده) أي: مدها (فأكل معهم) دون تحاش عنه تشبيهاً للمد بالذهاب سريعاً في الأرض فعدها بالياء، وذلك لأن الصدقة منحة لثواب الآخرة، ففيها نوع ذل بخلاف الهدية فهي تمليك للغير إكراماً، فلذا حلت له دون الصدقة (رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة) وكذا رواه النسائي.

(وقال عليه الصلاة والسلام لعائشة: لفظ الحديث عن أم عطية الأنصاري، قالت: دخل النبي ﷺ على عائشة، فقال: (هل عندكم شيء) من الطعام (فقالت: لا) شيء منه عندنا (إلا) شيء بعثت به إلينا نسيبة) بنون وسين مهملة وموحدة مصغر اسم أم عطية (من الشاة التي بعثت) بفتح التاء، أي: أنت (بها إليها).

ففي رواية لمسلم عن أم عطية، قالت: بعث إلي النبي ﷺ بشاة من الصدقة، فبعثت إلى عائشة منها بشيء (من الصدقة، قال: إنها بلغت محلها، رواه البخاري) في الزكاة في موضعين، وفي الهبة (ومسلم) في الزكاة (وقوله: محلها بكسر الحاء، أي: زال عنها حكم الصدقة وصارت حلاً لنا) كذا جزم بالكسر هنا، وفي شرحه للبخاري مع أن الحافظ قال: أي: أنها لما تصرف فيها بالهدية لصحة ملكها لها انتقلت عن حكم الصدقة، فحلت محل الهدية، وكانت تحل له ﷺ بخلاف الصدقة، وهذا تقرير ابن بطال بعد أن ضبطها محلها بفتح الحاء، وضبطها بعضهم بكسرها من الحلول، أي: بلغت مستقرها والأول أولى، وعليه عوّل البخاري في الترجمة يعني بقوله باب إذا تحولت الصدقة. انتهى.

(وأتي) بضم الهمزة النبي ﷺ (بلحم) في رواية مسلم: بلحم بقر (تصدق) بضم أوله (به على بريرة) بفتح الموحدة وكسر الراء الأولى (فقال: هو) أي: اللحم (عليها صدقة) ولنا هدية) قدم لفظ عليها على المبتدأ لإفادة الاختصاص، أي: لا علينا الزوال وصف الصدقة وحكمها، لأنها صارت ملكاً لبريرة ثم صارت هدية، فالتحريم ليس لذات اللحم (رواه البخاري

وفي حديث عائشة عند البخاري ومسلم: دخل ﷺ وعلى النار برمة تفور، فدعا بالغداء، فأتي بخبز وأدم من أدم البيت، فقال: «ألم أر برمة على النار تفور؟» قالوا: بلى يا رسول الله، لكنه لحم تصدق به على بريرة، وأهدت إلينا منه، وأنت لا تأكل الصدقة، فقال: «هو صدقة عليها، وهديتنا لنا».

### النوع الرابع

### في ذكر صيامه ﷺ

اعلم أن المقصود من الصيام إمساك النفس عن حبس عاداتها، وحبسها عن

ومسلم وأبو داود والنسائي) مختصراً هكذا عن أنس.

(وفي حديث عائشة عند البخاري ومسلم: دخل ﷺ حجرة عائشة (وعلى النار برمة) بضم الموحدة وإسكان الراء.

قال ابن الأثير: هي القدر مطلقاً وجمعها برم، وهي في الأصل المتخذة من الحجر المعروف بالحجاز (تفور) بالفاء (فدعا بالغداء فأتى بخبز وأدم من أدم البيت) بضم الهمزة وإسكان المهملة: جمع أدام وهو ما يؤكل مع الخبز، أي: شيء كان، والإضافة للتخصيص (فقال: ألم أر برمة) بهمزة الاستفهام التقريري (على النار تفور) زاد في رواية: فيها لحم (قالوا: بلى يا رسول الله لكنه لحم تصدق به) بالبناء للمفعول (على بريرة وأهدت إلينا منه وأنت لا تأكل الصدقة) لحرمتها عليك، فلذا لم تأت بك به (فقال: هو صدقة عليها وهديتنا لنا) منها، لأنه يسوغ للفقير التصرف في الصدقة بالإهداء والبيع وغير ذلك، كتصرف المالك في ملكه، فيجوز للغني ولو هاشمياً أكلها وشراؤها، لأن التحريم إنما هو على الصفة لا على العين، فإذا تغيرت صفة الصدقة تغير حكمها.

قال الأبي: لا يقال كونها أوساخ الناس ومطهرة للمال هو وصف لا تزيله الهدية بها، لأننا نقول: ليس وصفاً ذاتياً حتى يقال: إنه لا يزول، وإنما هو وصف حكمي جعل بالشرع، وهو قد حكم بزواله. انتهى.

واستدل به على جواز صدقة التطوع لأزواجه ﷺ، لأنهم فرقوا بينه وبين أنفسهم ولم ينكره عليهم، بل أخبرهم أن تلك الهدية بعينها خرجت عن كونها صدقة بتصرف المتصدق عليه.

(النوع الرابع: في ذكر صيامه ﷺ: اعلم أن المقصود من الصيام إمساك) أي: منع (النفس عن حبس) أي: دناء (عاداتها) من إضافة الصفة للموصوف، أي: عاداتها الخسيسة،

شهواتها، وغطامها عن مألوفاتها، فهو لجام المتقين، وجنة المحاربين، ورياضة الأبرار والمقربين، وهو لرب العالمين من بين سائر أعمال العاملين، كما قال الله تعالى في الحديث الإلهي الذي رواه مسلم: «كل عمل ابن آدم له، إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به». فأضافه تعالى له إضافة تشريف وتكريم، كما قال تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ﴾ [الشمس/٣] مع أن العالم كله له سبحانه.

وقيل: لأنه لم يعبد غيره به، فلم يعظم الكفار في عصر من الأعصار معبودًا لهم بالصيام، وإن كانوا يعظمونه بصورة الصلاة والسجود وغيرهما.

ففيه أن عادات النفس التي تألفها كلها خسيصة، فعلى الصائم المحافظة على مخالفتها بفعل المأمورات واجتناب المنهيات والاشتغال بالذكر والقرآن وأنواع القربات (وحبسها) أي: كفها (عن شهواتها) ولو مباحة (وغطامها) أي: منعها (عن مألوفاتها) من مستلذاتها (فهو لجام المتقين) المانع لهم تشبيهاً بلجام الدابة (وجنة) بضم الجيم مشدداً وقاية (المحاربين) ، نفسهم والشياطين (وررياضة الأبرار والمقربين وهو لرب العالمين من بين سائر أعمال العالمين، كما قال الله تعالى في الحديث الإلهي الذي رواه مسلم: لا وجه لقصر عزوه له فقد رواه البخاري، كلاهما في الصوم عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالى: (كل عمل ابن آدم له) أي: له فيه حظ ومدخل لاطلاع الناس عليه فهو يتعجل به ثواباً من الناس، ويحوز به حظاً من الدنيا.

وفي رواية: كل عمل ابن آدم مضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف (إلا الصيام فهو خالص (لي) لا يعلم ثوابه غيري (وأنا أجزي) بفتح الهمزة (به) صاحبه بلا عدد ولا حساب، وهذا كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر/١٠] الآية، والصابرون الصائمون في قول الأكثر، لأنهم يصبرون أنفسهم عن الشهوات وعند سموه إلا الصوم فإنه لا يدري أحد ما فيه.

وقد اختلف في معناه مع أن الأعمال كلها لله وهو الذي يجزي بها، ف قيل في معناه عشرة أوجه ذكر بعضها بقوله: (فأضافه الله تعالى له إضافة تشريف وتكريم، كما قال تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ﴾ وأن المساجد لله (مع أن العالم كله له سبحانه).

قال الزين بن المنير: التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق لا يفهم منه إلا التشريف والتعظيم.

(وقيل ) وجه ذلك (لأنه لم يعبد غيره) تعالى (به) بالصوم (فلم يعظم الكفار في عصر من الأعصار معبودًا لهم بالصيام وإن كانوا يعظمونه بصورة الصلاة والسجود وغيرهما)

قال في شرح تقريب الأسانيد: واعترض بما يقع من عباد النجوم وأصحاب الهياكل والاستخدامات فإنهم يتعبدون لها بالصيام. وأجيب: بأنهم لا يعتقدون أنها فعالة بأنفسها.

وقيل: لأن الصوم بعيد من الرياء لخفائه، بخلاف الصلاة والحج والغزو، وغير ذلك من العبادات الظاهرات، قال في فتح الباري. معنى النفي في قولهم «لا رياء فيه» أنه لا يدخله الرياء بفعله، وإن كان قد يدخله الرياء بالقول، كمن يصوم ثم يخبر بأنه صائم، فقد يدخله الرياء من هذه الحيثية، فدخول الرياء في الصوم إنما يقع من جهة الإخبار، بخلاف بقية الأعمال، فإن الرياء يدخلها بمجرد فعلها. انتهى.

كالطواف والصدقة والذبح.

(قال) الولي العراقي (في شرح تقريب الأسانيد) للنووي: (واعترض بما يقع من عباد النجوم وأصحاب الهياكل والاستخدامات، فإنهم يتعبدون لها بالصيام، وأجيب بأنهم لا يعتقدون أنها فعالة بأنفسها) الذي في الفتح بأنهم لا يعتقدون إلهية الكواكب، وإنما يعتقدون أنها فعالة بنفسها وليس هذا الجواب بباطل، لأنهم طائفتان إحداهما تعتقد إلهية الكواكب وهم من كان قبل ظهور الإسلام وبقي منهم من بقي على كفره، والأخرى من دخل في الإسلام وبقي على تعظيم الكواكب وهم الذين أشير إليهم. انتهى.

(وقيل: لأن الصوم بعيد من الرياء لخفائه بخلاف الصلاة والحج والغزو وغير ذلك من العبادات الظاهرات) حكاه المازري ونقله عياض عن أبي عبيد، ويؤيده حديث الصيام لا رياء فيه، قال الله عز وجل: «هو لي وأنا أجزى به»، رواه البيهقي عن أبي هريرة بإسناد ضعيف ولو صح لرفع النزاع.

(قال في فتح الباري: معنى النفي في قولهم: لا رياء فيه أنه لا يدخله الرياء بفعله وإن كان قد يدخله الرياء بالقول كمن يصوم ويخبر بأنه صائم فقد يدخله الرياء من هذه الحيثية، فدخول الرياء في الصوم إنما يقع من جهة الإخبار به رياء (بخلاف بقية الأعمال، فإن الرياء يدخلها بمجرد فعلها) على وجه الرياء. (انتهى) كلام الفتح وزاد فيه: وقد حاول بعض الأئمة إلحاق شيء من العبادات البدنية بالصوم، فقال: إن الذكر بلا إله إلا الله يمكن أن لا يدخله الرياء لأنه بحركة اللسان خاصة دون غيرها من أعضاء الفم، فيمكن أن يذكر يقولها بحضرة الناس ولا يشعرون منه بذلك.

وعن شداد بن أوس مرفوعاً: «من صام يرائي فقد أشرك». رواه البيهقي.  
وقيل: لأنه ليس للصائم ونفسه منه حظ.

وقيل: لأن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب تعالى، فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته أضافه إليه، قال القرطبي معناه: أن أعمال العباد مناسبة لأحوالهم، إلا الصيام فإنه مناسب لصفة من صفات الحق، كأنه تعالى يقول: إن الصائم يتقرب إليّ بأمر هو متعلق بصفة من صفاتي. أو لكون ذلك من صفات الملائكة، أو لأنه تعالى هو المنفرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته، بخلاف غيره من العبادات، فقد أظهر سبحانه بعض مخلوقاته على مقدار ثوابها،

(وعن شداد بن أوس مرفوعاً: «من صام يرائي» بأن أظهره لمن يراه من الناس وذلك إنما يكون بإخباره لهم كما علم (فقد أشرك) أي: جعل لله شريكاً (رواه البيهقي) والمراد به وما شابهه أنه فعل كفعل من أشرك.

(وقيل: لأنه ليس للصائم ونفسه) أي: مع نفسه (منه حظ) نصيب، قاله الخطابي وعباس وغيرهما، فإن أراد بالحظ الثناء عليه بالعبادة رجع لمعنى ما قبله، وبه أفصح ابن الجوزي فقال: لا حظ فيه للصائم بخلاف غيره، فله فيه حظ لثناء الناس عليه قاله الحافظ، أي: وإن أريد عدم انبساط نفسه به أصلاً غالباً بخلاف غيره من العبادات فيوجد للنفس فيها حظ، كالغسل فله حظ التبرّد أو التدفّي، وكالحج فله حظ التنقل والتفرّج على الأمكنة، وهكذا فلا يرجع إليه، بل يكون غيره وهذا هو الظاهر.

(وقيل: لأن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب تعالى، فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته أضافه إليه) وإن كانت صفات الله تعالى لا يشبهها شيء.

(قال القرطبي: معناه) أي: هذا القول (أن أعمال العباد مناسبة لأحوالهم إلا الصيام، فإنه مناسب لصفة من صفات الحق، كأنه تعالى يقول: إن الصائم يتقرب إليّ بأمر هو يتعلق بصفة من صفاتي) فلذا توليت جزاءه (أو) يعني: وقيل: (لكون ذلك) صفة (من صفات الملائكة) لأنهم لا يأكلون ولا يشربون ولا يشتهون (أو) يعني: وقيل في معناه (لأنه تعالى هو المنفرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته بخلاف غيره من العبادات، فقد أظهر سبحانه بعض مخلوقاته على مقدار ثوابها) وهذا تعقبه القرطبي بأن صوم اليوم عشرة، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر كما في الأحاديث، وهي نصوص في إظهار التضعيف، فضعف هذا الوجه، بل بطل، ورد بأنه يكتب كذلك، وأما قدر ثوابه فلا يعلمه إلا الله.



ولذا قال في بقية الحديث: «وأنا أجزي به» وقد علم أن الكريم إذا أخبر بأنه يتولى بنفسه الجزاء اقتضى ذلك سعة العطاء، وإنما جوزي الصائم هذا الجزاء لأنه ترك

(ولذا قال في بقية الحديث: «وأنا أجزي به»، وقد علم) عادة (أن الكريم إذا أخبر بأنه يتولى بنفسه الجزاء اقتضى ذلك سعة العطاء) ولا أكرم من الله سبحانه، وقول البيضاوي الاستثناء في قوله «إلا الصيام» من كلام غير محكي دل عليه ما قبله، والمعنى أن الحسنات يضاعف جزاؤها من عشرة أمثالها إلى سبعمائة إلا الصيام فلا يضاعف إلى هذا القدر، بل ثوابه لا يقدر قدره ولا يحصيه إلا الله، ولذا تولى جزاءه بنفسه ولم يكله إلى غيره، تعقبه الطيبي بأنه مستثنى من كل عمل ابن آدم له وهو مروي عن الله تعالى يدل عليه قوله: قال الله. انتهى.

فهذه سبعة أقوال حكاه المصنف في معناه.

والثامن: أن معناه أحب العبادات إليّ والمقدم عندي، ولذا قال أبو عمر: كفى به فضلاً للصيام على سائر العبادات.

وروى النسائي: عليك بالصوم فإنه لا مثل له، لكن يعكر عليه الحديث الصحيح: «واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة».

والتاسع: أن جميع العبادات يوفى منها مظالم العباد إلا الصيام.

قال سفيان بن عيينة: إذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدي ما عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له إلا الصوم، فيحتمل الله ما بقي من المظالم ويدخله بالصوم الجنة، أسنده البيهقي عنه، ورده القرطبي بأن ظاهر حديث المقاصد أنه يؤخذ ببقية الأعمال، ففيه المفلس: من يأتي يوم القيامة بصلاة وصدقة وصيام ويأتي وقد شتم هذا وضرب هذا وأخذ مال هذا، فيؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقتضي ما عليه طرحت عليه سيئاتهم ثم طرح في النار.

قال الحافظ: إن ثبت قول ابن عيينة أمكن تخصيص الصيام من ذلك، ويدل له حديث أحمد عن أبي هريرة رفعه: «كل العمل كفارة إلا الصوم، الصوم لي وأنا أجزي به»، ورواه أبو داود بلفظ: «قال ربكم: كل العمل كفارة إلا الصوم»، لكن يعارضه حديث حذيفة في الصحيحين: «فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره يكفرها الصلاة والصيام والصدقة»، ويجاب بحمل الإثبات على كفارة شيء مخصوص والنفي على كفارة شيء آخر، فإنه مقيد بفتنة المال وما ذكر معها، لكن حمله البخاري على تكفير مطلق الخطيئة، فيكون المعنى إلا الصيام فإنه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة بشرط خلوصه من الرياء والشوائب.

العاشر: أن الصوم لا يظهر فتكته الحفظه كما لا تكتب سائر أعمال القلوب، استند قائله

شهوته وطعامه وشرابه من أجل معبوده.

والمراد بالشهوة في الحديث شهوة الجماع لعطفها على الطعام والشراب، ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص، لكن وقع في رواية عند ابن خزيمة «يدع لذته من أجلي، ويدع زوجته من أجلي»، وأصرح منه ما روي «من الطعام والشراب والجماع من أجلي».

وللصيام تأثير عجيب في حفظ الأعضاء الظاهرة، وقوى الجوارح الباطنة، وحمتها عن التخليط الجالب للمواد الفاسدة، واستفراغ المواد الرديئة المانعة له

إلى حديث واه جدًا، أورده ابن العربي في المسلسلات، ولفظه: «قال الله تعالى: الإخلاص سر من أسراري استودعته قلب من أحب لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده»، ويكفي في رده الحديث الصحيح في كتابة الحسنه لمن هم بها ولم يعملها، فهذا ما وقفت عليه من الأجوبة، وأقربها إلى الصواب أنه لا رياء فيه وأنه المنفرد بعلم قدر ثوابه، ويقرب منهما أنه لم يعبد به غير الله وأنه لا يؤخذ في المظالم. انتهى ملخصًا.

(وإنما جوزي الصائم هذا الجزاء لأنه ترك شهوته وطعامه وشرابه من أجل معبوده) كما قال في الحديث الصحيح في الموطأ: إنما يذر شهوته وطعامه وشرابه من أجلي.

(والمراد بالشهوة في الحديث شهوة الجماع لعطفها على الطعام والشراب) في رواية البخاري بلفظ: يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجل الصيام لي فيكون عطف مغاير (ويحتمل أن يكون من) عطف (العام بعد الخاص) إن جعلت الشهوة عامة (لكن وقع في رواية عند ابن خزيمة: يدع لذته) بالطعام والشراب (من أجلي ويدع زوجته من أجلي)، فهذا صريح في الأولى (وأصرح منه ما روي) عند الحافظ سموية: يترك شهوته (من الطعام والشراب والجماع من أجلي) امتثالاً لشرعي ذلك.

قال الحافظ: قد يفهم الحصر التنبيه على الجهة التي يستحق بها الصائم ذلك وهو الإخلاص الخاص به حتى لو صام لفرض آخر كتخمة لا يحصل له ذلك الفضل، لكن المدار في هذه الأشياء على الداعي القوي الذي يدور معه الفعل وجودًا وعدمًا، ولا شك أن من لم يعرض له في خاطره شهوة شيء طول نهاره ليس في الفضل، لكن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه (وللصيام) هكذا في نسخ وهي ظاهرة، وفي أخرى: وللصائم، أي: ولصوم الصائم أو للصوم من حيث صومه (تأثير عجيب في حفظ الأعضاء الظاهرة وقوى الجوارح الباطنة وحمتها) بكسر الحاء منعها (عن التخليط الجالب للمواد الفاسدة واستفراغ المواد الرديئة

من صحتها، فهو من أكبر العون على التقوى، كما أشار إليه تعالى بقوله ﴿كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ [البقرة/١٨٣] وقال عليه الصلاة والسلام - كما في البخاري -: «الصوم جُنة» هي بضم الجيم، الوقاية والستر، أي: ستر من النار. وبه جزم ابن عبد البر، وفي النهاية: أي بقي صاحبه مما يؤذيه من الشهوات، وقال القاضي عياض: من الآثام. وقد اتفقوا على أن المراد بالصيام هنا صيام من سلم صاحبه من المعاصي قولاً وفعلاً.

المانعة له من صحتها، فهو من أكبر العون على التقوى، كما أشار إليه تعالى بقوله: يا أيها الذين آمنوا (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) يعني: الأنبياء والأمم من لدن آدم وفيه تأكيد للحكم وترغيب للفعل وتطبيب للنفس ﴿لعلكم تتقون﴾ [البقرة/١٨٣] الآية المعاصي، فإن الصوم يكثر الشهوة التي هي مبدؤها، كما قال ﷺ: «فعلية بالصوم فإنه له وجاء».

(وقال عليه السلام كما في البخاري) ومسلم، كلاهما من حديث أبي هريرة: (الصوم جنة وهي، بضم الجيم) وشد النون (الوقاية) بكسر الواو (والستر، أي: ستر من النار، وبه جزم ابن عبد البر) لأنه إمساك عن الشهوات والنار محفوفة بها، وقد رواه الترمذي بلفظ: جنة من النار، وأحمد بلفظ: جنة وحصن حصين من النار.

(وفي النهاية) لابن الأثير جنة (أي: بقي صاحبه مما يؤذيه من الشهوات) لأنه يكسرها ويضعفها.

(وقال القاضي عياض): جنة (من الآثام) أو من النار، أو من جميع ذلك، هذا بقية كلام القاضي، وبالأخير جزم النووي، والتفسيران متلازمان لأنه إذا كف عن المعاصي كان سترًا له من النار (وقد اتفقوا على أن المراد بالصيام هنا) في قوله: «إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به» (صيام من سلم صاحبه من المعاصي قولاً وفعلاً).

ونقل ابن العربي عن بعض الزهاد تخصيصه بصوم خواص الخواص، فإنه أربعة أنواع: صيام العوام وهو الصوم عن المفطرات وصيام خاص العوام وهو مع اجتناب المحرمات قولاً وفعلاً، وصيام الخواص وهو الصوم عن غير ذكر الله وعبادته، وصيام خواص الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا فطر له إلى يوم لقاءه.

قال الحافظ: وهذا مقام عال، لكن في حصر المراد من الحديث في هذا النوع نظر لا يخفى. انتهى.

واختلف: هل الصوم أفضل أم الصلاة؟ فقليل الصوم أفضل الأعمال البدنية، لحديث النسائي عن أبي أمامة قال: أتيت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله، مرني بأمر آخذه عنك قال: «عليك بالصوم فإنه لا عدل له»، والمشهور تفضيل الصلاة، وهو مذهب الشافعي وغيره، لقوله عليه الصلاة والسلام: «واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة» رواه أبو داود وغيره.

ثم إن الكلام في صيامه ﷺ على قسمين:

### القسم الأول

في صيامه ﷺ شهر رمضان

وفيه فصول:

#### الأول

فيما كان يخص به رمضان من العبادات وتضاعف جوده عليه

### الصلاة والسلام فيه

اعلم أن «رمضان» مشتق من المرض، وهو شدة الحر، لأن العرب لما أرادوا

(واختلف هل الصوم أفضل أم الصلاة، فقليل: الصوم أفضل الأعمال البدنية) وإليه أوماً أبو عمر (لحديث النسائي) بإسناد صحيح (عن أبي أمامة، قال: أتيت النبي ﷺ، فقلت: يا رسول الله مرني بالنون في النسخ الصحيحة وهو الذي في النسائي، فما في نسخ: مر لي بلام بدل النون تحريف (بأمر آخذه عنك، قال: «عليك بالصوم فإنه لا عدل») بكسر العين، أي: لا مثل (له) في الأعمال.

وفي رواية للنسائي أيضاً: «فإنه لا مثل له».

(والمشهور) عند الجمهور (تفضيل الصلاة) على الصيام وغيره (وهو مذهب الشافعي وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام: «واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة»، رواه أبو داود وغيره) وصحاحه وهو نص صريح لا يقبل التأويل بخلاف خبر أبي أمامة (ثم إن الكلام في صيامه ﷺ على قسمين:

(القسم الأول: في صيامه ﷺ شهر رمضان وفيه فصول:

الأول: فيما كان يخص به رمضان من العبادات، وتضاعف (جوده عليه الصلاة والسلام فيه اعلم أن) لفظ «رمضان» مشتق من الرمض) بفتح الميم، قال المصباح: يقال

أن يضعوا أسماء الشهور وافق أن الشهر المذكور شديد الحر فسموه بذلك، كما سمي الربيعان لموافقتهما زمن الربيع. أو لأنه يرمض الذنوب أي يحرقها، وهو ضعيف لأن التسمية به ثابتة قبل الشرع.

ورمضان أفضل الأشهر، كما حكاه الأسنوي عن قواعد الشيخ عز الدين بن عبد السلام.

قال النووي: وقولهم إنه من أسماء الله تعالى ليس بصحيح، وإن كان قد جاء فيه أثر ضعيف، وأسماء الله تعالى توقيفية لا تثبت إلا بدليل صحيح. انتهى.

وقد اختلف السلف: هل فرض صيام قبل صيام رمضان أم لا؟ فالجمهور - وهو المشهور عند الشافعية - أنه لم يجب صوم قط قبل رمضان، وفيه وجه - وهو قول الحنفية - أول ما فرض عاشوراء، فلما نزل رمضان نسخ. وسيأتي أدلة الفريقين

رمض يومنا يرمض رمضا من باب تعب (وهو شدة الحر، لأن العرب لما أرادوا أن يضعوا أسماء الشهور وافق أن الشهر المذكور شديد الحر فسموه بذلك) لموافقة الوضع الأزمنة، فقالوا: رمضان ثم كثر حتى استعملوها في الأهلة وإن لم توافق ذلك الزمن (كما سمي الربيعان لموافقتهما زمن الربيع) وذلك حين أربعت الأرض (أو لأنه يرمض) بفتح الميم (الذنوب، أي: يحرقها وهو ضعيف، لأن التسمية به ثابتة قبل الشرع) الذي عرف منه أنه يرمض الذنوب (ورمضان أفضل الأشهر كما حكاه الأسنوي عن قواعد الشيخ عز الدين بن عبد السلام).

قال النووي: وقولهم: إنه من أسماء الله تعالى ليس بصحيح وإن كان قد جاء فيه أثر أي: حديث مرفوع (ضعيف) وهو: لا تقولوا رمضان، فإن رمضان اسم من أسماء الله تعالى، ولكن قولوا شهر رمضان أخرجه ابن عدي وضعفه.

(وأسماء الله تعالى توقيفية لا تثبت إلا بدليل صحيح) زاد بعضهم: أو حسن. (انتهى) كلام النووي، وزاد: ولو ثبت أنه اسم لم يلزم كراهة، والصواب ما ذهب إليه المحققون أنه لا كراهة في إطلاق رمضان بقرينة وبلا قرينة. انتهى، وسبقه إلى نحو ذلك الباجي، فقال: إنه الصواب لقد جاء ذلك في أحاديث صحيحة، كقوله ﷺ: «إذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء... الحديث».

(وقد اختلف السلف هل فرض صيام قبل صيام رمضان أو لا، فالجمهور وهو المشهور عند الشافعية أنه لم يجب صوم قط قبل رمضان، وفيه وجه) أي: قول لبعض الشافعية (وهو قول الحنفية: أول ما فرض عاشوراء، فلما نزل رمضان نسخ) وجوبه وبقي ندبه (وسيأتي

في الكلام على صوم عاشوراء إن شاء الله تعالى.

وقد كان فرض رمضان في السنة الثانية من الهجرة - كما تقدم - فتوفي سيدنا رسول الله ﷺ وقد صام تسع رمضان.

ولما كان شهر رمضان موسم الخيرات ومنبع الجود والبركات لأن نعم الله تعالى فيه تزيد على غيره من الشهور، وكان سيدنا رسول الله ﷺ يكثر فيه من العبادات وأنواع القربات الجامعة لوجوه السعادات، من الصدقة والإحسان والصلاة والذكر والاعتكاف ويخص به من العبادات ما لا يخص به غير من الشهور، وكان جوده ﷺ يتضاعف في شهر رمضان على غيره من الشهور، كما أن جود ربه تعالى يتضاعف فيه أيضًا، فإن الله تعالى جبله على ما يحبه من الأخلاق الكريمة. وفي حديث ابن عباس عند الشيخين، قال: كان النبي ﷺ أجود الناس،

أدلة الفريقين في الكلام على صوم عاشوراء إن شاء الله تعالى، وقد كان فرض رمضان لليتين خلتا من شعبان (في السنة الثانية من الهجرة كما تقدم، فتوفي سيدنا رسول الله ﷺ وقد صام تسع رمضان).

قال ابن مسعود: صمنا مع النبي ﷺ تسعًا وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين، رواه أبو داود والترمذي ومثله عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد.

قال في التحفة: وثوابها واحد، ومحلها في الفضل المرتب على رمضان من غير نظر لأيامه، أما ما يترتب على يوم الثلاثين من ثواب واجبه ومندوبه عند سحوره وفطره فهو زيادة يفوق بها الناقص، وكان حكمه أنه ﷺ لم يكمل له رمضان إلا سنة واحدة، والبقية ناقصة زيادة تطمين نفوسهم على مساواة الناقص للكامل فيما قدمناه. انتهى.

(ولما كان شهر رمضان موسم الخيرات ومنبع بفتح الميم والباء (الجود) أي: المحل الذي يخرج منه بكثرة تشبيهًا بمنبع الماء، أي: مخرجه (و) منبع (البركات، لأن نعم الله تعالى فيه تزيد على غيره من الشهور، وكان سيدنا رسول الله ﷺ يكثر فيه من العبادات وأنواع القربات الجامعة لوجوه السعادات من الصدقة والإحسان والصلاة والذكر والاعتكاف، ويخص به من العبادات ما لا يخص به غير من الشهور، وكان جوده ﷺ يتضاعف في شهر رمضان على غيره من الشهور، كما أن جود ربه تعالى يتضاعف فيه أيضًا، فإن الله تعالى جبله على ما يحبه من الأخلاق الكريمة).

(وفي حديث ابن عباس عند الشيخين) البخاري في بدء الوحي والصوم والصفة النبوية

وأجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل فيدارسه القرآن، فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة.

فبمجموع ما ذكر في هذا الحديث من الوقت وهو شهر رمضان، والمنزل وهو القرآن، والنازل به وهو جبريل، والمذاكرة وهي مدارس القرآن، حصل له عليه الصلاة والسلام المزيد في الجود.

وبدء الخلق وفضائل القرآن، ومسلم في الفضائل (قال: كان النبي ﷺ أجود الناس:) أسخاهم على الإطلاق وهو من الصفات الحميدة.

وفي الترمذي مرفوعاً: «إن الله جواد يحب الجود»، وقدم هذه الجملة على ما بعدها وإن كانت لا تتعلق بالقرآن على سبيل الاحتراس من مفهوم ما بعدها (وأجود) بدون كان رواية البخاري في الصوم وهي ترجح الرفع في روايته في بدء الوحي، بلفظ: وكان أجود (ما يكون) ما مصدرية، أي: أجود أكوانه يكون (في رمضان حين يلقاه جبريل) أفضل الملائكة وأكرمهم، كذا جزم به المصنف، زاد في رواية: وكان يلقاه كل ليلة من رمضان، يعني: منذ أنزل عليه، أو من فترة الوحي إلى آخر رمضان الذي توفي بعده (فيدارسه القرآن) بعضه أو معظمه.

وفي الصحيحين من وجه آخر عن ابن عباس: كان ﷺ إذا أتاه جبريل استمع، فإذا نطق جبريل قرأه النبي ﷺ كما قرأ (فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة) أي المطلقة شبه المعنوي بالمحسوس تقريباً لفهم سامعه، وذلك أنه أثبت له أولاً وصف الأجودية، ثم أراد أن يصفه بأزيد من ذلك فشبه جوده بالريح المرسلة، بل جعله أبلغ منها لأنها قد تسكن، واستعمل أفعال التفضيل في الإسناد الحقيقي والمجازي، لأن الجود منه ﷺ حقيقي، ومن الريح مجازي وكأنه استعار للريح جوداً باعتبار مجيئها بالخير فأنزلها منزلة من جاد، وفي تقديم معمول أجود على المفضل عليه نكتة لطيفة هي أنه لو أخره لظن تعلقه بالمرسلة، وهذا وإن كان لا يتغير به المعنى المراد من الوصف بالأجودية إلا أنه تفوت به المبالغة، لأن المراد وصفه بزيادة الأجودية على الريح مطلقاً.

(فبمجموع ما ذكر في هذا الحديث من الوقت وهو شهر رمضان والمنزل وهو القرآن والنازل به وهو جبريل والمذاكرة، وهي مدارس القرآن حصل له عليه الصلاة والسلام المزيد في الجود) وهو الكرم، وفي شرح البخاري للمصنف يحتمل أن زيادة الجود بمجرد لقاء جبريل ومجالسته، ويحتمل أنها بمدارسته إياه القرآن وهو بحث على مكارم الأخلاق، وقد كان القرآن له ﷺ خلقاً يرضى لرضاه ويسخط لسخطه ويسارع إلى ما حث عليه ويمتنع مما زجر عنه، فلذا كان يتضاعف جوده وأفضاله في هذا الشهر لقرب عهده بمخالطة جبريل

والمرسلة: المطلقة، يعني أنه في الإسراع بالجود أسرع من الريح، وعبر بالمرسلة إشارة إلى دوام هبوبها بالرحمة، إلى عموم النفع بجوده ﷺ، كما تعم الريح المرسلة جميع ما تهب عليه.

ووقع عند الإمام أحمد في آخر هذا الحديث لا يسأل شيئاً إلا أعطاه. وتقدم في ذكر سخائه ﷺ مزيد لذلك.

وقد كان ابتداء نزول القرآن في شهر رمضان، وكذا نزوله إلى سماء الدنيا جملة واحدة، كان في رمضان كما ثبت في حديث ابن عباس فكان جبريل عليه الصلاة والسلام يتعاهده ﷺ في كل سنة، فيعارضه بما نزل عليه من رمضان إلى رمضان، فلما كان العام الذي توفي فيه ﷺ عارضه به مرتين، كما ثبت في الصحيح عن فاطمة الزهراء رضي الله عنها.

وكثرة مدارسته القرآن، ولا شك أن المخالطة تؤثر وتورث أخلاقاً من المخالط، لكن إضافة ذلك إلى القرآن كما قال ابن المنير: أكد من إضافتها إلى جبريل عليه السلام بل جبريل، إنما تميز بنزوله بالوحي، فالإضافة إلى الحق أولى من الإضافة إلى الخلق لا سيما النبي ﷺ على المذهب الحق أفضل من جبريل، فما جالس الأفضل إلا المفضل فلا يقاس على مجالسة الآحاد للعلماء. انتهى.

(والمرسلة: المطلقة، يعني أنه في الإسراع بالجود أسرع من الريح، وعبر بالمرسلة إشارة إلى دوام هبوبها بالرحمة وإلى عموم النفع بجوده ﷺ، كما تعم الريح المرسلة جميع ما تهب عليه) وعبر بأفعل لأن الريح قد تسكن (ووقع عند الإمام أحمد في آخر هذا الحديث: لا يسأل شيئاً إلا أعطاه) وليست هذه الزيادة في الصحيح، وفيه عن جابر: ما سئل رسول الله ﷺ شيئاً فقال لا، قاله الحافظ.

وقد روى ابن سعد عن عائشة والبخاري عن ابن عباس، قالوا: كان ﷺ إذا دخل رمضان أطلق كل أسير وأعطى كل سائل.

(وتقدم في ذكر سخائه ﷺ مزيد لذلك) من المقصد الثالث (وقد كان ابتداء نزول القرآن في شهر رمضان، وكذا نزوله إلى سماء الدنيا جملة واحدة كان في رمضان كما ثبت في حديث ابن عباس، فكان جبريل عليه السلام يتعاهده ﷺ في كل سنة، فيعارضه بما نزل عليه من رمضان إلى رمضان، فلما كان العام الذي توفي فيه ﷺ عارضه به مرتين كما ثبت في الصحيح عن فاطمة الزهراء رضي الله عنها).

قال الحافظ: وبهذا يجاب من سأل عن مناسبة إيراد هذا الحديث في بدء الوحي.



قال في فتح الباري: وفي معارضة جبريل النبي ﷺ بالقرءان في شهر رمضان حكمتان، إحداهما: تعاوده، والأخرى: تبقيه ما لم ينسخ منه ورفع ما نسخ، فكان رمضان ظرفاً لإنزاله جملة وتفصيلاً وعرضاً وإحكاماً.

وفي المسند، عن واثلة بن الأسقع، عن النبي ﷺ أنه قال: «أنزلت صحف إبراهيم في أول ليلة من شهر رمضان، وأنزلت التوراة لست مضين من رمضان، وأنزل الإنجيل لثلاث عشرة خلت من رمضان، وأنزل الفرقان لأربع وعشرين خلت من رمضان.

وقد دل الحديث على استحباب مدارس القرءان في رمضان، والاجتماع عليه، وعرض القرءان على من هو أحفظ منه.

(قال في فتح الباري: وفي معارضة جبريل النبي ﷺ بالقرءان في شهر رمضان حكمتان، إحداهما تعاوده والأخرى تبقيه ما لم ينسخ منه، ورفع ما نسخ، فكان رمضان ظرفاً لإنزاله جملة وتفصيلاً وعرضاً وإحكاماً، وفي المسند للإمام أحمد (عن واثلة) بمثلثة (ابن الأسقع) بالقاف (عن النبي ﷺ، قال: أنزلت صحف إبراهيم) بضمين: جمع صحيفة، وأصلها كما قال الزمخشري قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه، وفي الصحاح الصحيفة الكتاب (في أول ليلة من شهر رمضان وأنزلت التوراة لست مضين من رمضان، وأنزل الإنجيل لثلاث عشرة خلت من رمضان) أسقط من حديث المسند وأنزل الزبور لثمان عشرة خلت من رمضان (وأنزل القرآن لأربع وعشرين خلت من رمضان).

قال في فتح الباري: هذا الحديث مطابق لقوله تعالى: ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن﴾ [البقرة/١٨٥] ، ولقوله: ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ [القدر/١] ، فيحتمل أن تكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة، فأُنزل فيها جملة إلى سماء الدنيا، ثم أنزل في اليوم الرابع والعشرين، أي: صبيحتها إلى الأرض أول اقرأ بسم ربك، قال في الإتيان: لكن يشكل على هذا الحديث ما لابن أبي شيبه عن أبي قلابه، قال: أنزلت الكتب كاملة ليلة أربع وعشرين من رمضان. انتهى ولا إشكال، لأن المقطوع لا يعارض المرفوع إذ أبو قلابه تابعي، وما قاله التابعي ولم يرفع يقال له مقطوع وهو من أقسام الضعيف.

(وقد دل الحديث) أي: حديث ابن عباس (على استحباب مدارس القرءان في رمضان والاجتماع عليه، وعرض القرءان على من هو أحفظ منه) لعل معناه من حيث إن جبريل علم المنسوخ منه من غيره فكان أحفظ حتى بلغ ذلك النبي ﷺ.

وفي حديث ابن عباس أن المدارس بينه ﷺ وبين جبريل كانت ليلاً، وهو يدل على استحباب الإكثار من تلاوة القرآن في رمضان ليلاً، لأن الليل تنقطع فيه الشواغل وتجتمع فيه الهمم، ويتواطأ فيه القلب واللسان على التدبر.

وقد كان ﷺ يبشر أصحابه بقدوم رمضان، كما أخرجه الإمام أحمد والنسائي عن أبي هريرة ولفظه قال: كان النبي ﷺ يبشر أصحابه بقدوم رمضان بقول: «قد جاءكم شهر رمضان، شهر مبارك، كتب عليكم صيامه، تفتح فيه أبواب السماء، وتغلق فيه أبواب الجحيم، وتغل فيه الشياطين، فيه ليلة خير من ألف شهر، من حرم خيرها فقد حرم الخير الكثير».

(وفي حديث ابن عباس) في قوله في بعض طرقه، وكان، أي: جبريل يلقاه كل ليلة (أن المدارس بينه ﷺ وبين جبريل كانت ليلاً، وهو يدل على استحباب الإكثار من تلاوة القرآن في رمضان ليلاً، لأن الليل تنقطع فيه الشواغل وتجتمع فيه الهمم ويتواطأ فيه القلب واللسان على التدبر) وفيه أن القرآن أفضل من سائر الأذكار، إذ لو كان الذكر أفضل أو مساوياً لفعله، فإن قيل: القصد تجويداً لحفظ قلنا الحفظ كان حاصلاً، والزيادة فيه تحصل ببعض المجالس (وقد كان ﷺ يبشر أصحابه بقدوم رمضان) إذاعة لفضله وحثاً عليه (كما أخرجه الإمام أحمد والنسائي عن أبي هريرة، ولفظه قال: كان النبي ﷺ يبشر أصحابه بقدوم رمضان بقول: قد جاءكم شهر رمضان شهر مبارك كتب: فرض (الله عليكم صيامه تفتح فيه أبواب السماء) الذي في الفتح عن أحمد والنسائي أبواب الجنة وهو المناسب لقوله: (وتغلق فيه أبواب الجحيم: النار حقيقة فيهما، ففتح الجنة لمن مات فيه أو عمل عملاً لا يفسد عليه، وذلك علامة للملائكة لدخول الشهر وتعظيم حرمة، وكذلك غلق أبواب الجحيم (وتغل فيه) أي: تربط (الشياطين) بالأغلال التي تربط بها اليدان والرجلان وتربط في العنق، وهو حقيقة أيضاً منعاً لهم من أذى المؤمنين ولا يشكل بوقوع المعاصي في رمضان كغيره، لأنها إنما تغل عن الصائمين الصوم الذي حوفظ على شروطه وروعيت آدابه وهو المغلول بعض الشياطين وهم المردة لا كلهم كما في الترمذي: صفدت الشياطين مردة الجن والقصد تقليل الشر فيه، وهو أمر محسوس، فإن وقوعه فيه أقل من غيره بكثير أو لا يلزم من غل الشياطين أن لا يقع شر ولا معصية، لأن لذلك أسباباً غير الشياطين كالنفوس الخبيثة والعادات القبيحة والشياطين الإنسية وقيل غير ذلك.

(فيه ليلة خير من ألف شهر) ليس فيها ليلة قدر (من حرمها) أي: العمل الصالح فيها (فقد حرم الخير الكثير).

قال بعض العلماء: هذا الحديث أصل في تهنئة الناس بعضهم بعضًا بشهر رمضان.

وروي أنه ﷺ كان يدعو ببلوغ رمضان، فكان إذا دخل شهر رجب وشعبان قال: اللهم بارك لنا في رجب وشعبان وبلغنا رمضان. رواه الطبراني وغيره من

قال بعض العلماء: هذا الحديث أصل في تهنئة الناس بعضهم بعضًا بشهر رمضان قال القمولي في الجواهر: لم أر لأحد من أصحابنا كلامًا في التهنة بالعيد والأعوام والأشهر كما يفعله الناس، لكن نقل الحافظ المنذري عن الحافظ أبي الحسن المقدسي: أن الناس لم يزالوا مختلفين فيه، والذي أراه أنه مباح لا سنة ولا بدعة. انتهى.

وأجاب الحافظ بعد اطلاعه على ذلك بأنها مشروعة، فقد عقد البيهقي بذلك بابًا، فقال: باب ما روي في قول الناس بعضهم لبعض في يوم العيد تقبل الله منا ومنك، وساق ما ذكره من أخبار وآثار ضعيفة، لكن مجموعها يحتج به في مثل ذلك، ثم قال: ويحتج لعموم التهنة لما يحدث من نعمة أو يندفع من نقمة بما في الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة توبته عن تخلفه عن غزوة تبوك، قال: فانطلقت إلى النبي ﷺ يتلقاني الناس فوجًا فوجًا يهتفوني بالتوبة ويقولون: تهنيك توبة الله عليك حتى دخلت المسجد، فإذا رسول الله ﷺ حوله الناس، فقام طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صافحني وهنأني، فكان كعب لا ينساها لطلحة، قال كعب: فلما سلمت على رسول الله ﷺ قال وهو يشرق وجهه من البشر: «أبشر بخير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك»، وللحافظ السيوطي وريقات سماها وصول الأمانى بأصول التهاني، قال في أولها: طال السؤال عما اعتاده الناس من التهنة بالعيد والعام والشهور والولايات ونحو ذلك هل له أصل في السنة، فجمعت هذا الجزء في ذلك.

(وروي أنه ﷺ كان يدعو ببلوغ رمضان، فكان إذا دخل شهر رجب وشعبان قال: اللهم بارك لنا في رجب).

قال المصباح: رجب من الشهور مصروف، وفي حواشي الكشف للتفتازاني: أن رجبًا وصفًا إذا أريد من سنة بعينها منصرف، أي: للعلمية والعدل عن الرجب والصفر والأيامهما مصروفان، والظاهر من قوله: بارك لنا في رجب، أن المراد به الشهر الذي هو فيه (وشعبان) ويستحب صومهما (وبلغنا رمضان).

قال ابن رجب: فيه نذب الدعاء بالبقاء إلى الأزمان الفاضلة لإدراك الأعمال الصالحة فيها، فإن المؤمن لا يزيد عمره إلا خيرًا (رواه الطبراني وغيره) كأبي نعيم والبيهقي وابن عساكر (من)

حديث أنس.

وكان عليه الصلاة والسلام إذا رأى هلال رمضان قال: «هلال رشد وخير، هلال رشد وخير، آمنت بالذي خلقك»، رواه النسائي من حديث أنس.

وروي أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول إذا دخل شهر رمضان: «اللهم سلمني من رمضان، وسلم رمضان لي، وسلمه مني». أي: سلمني منه حتى لا يصيبني فيه ما يحول بيني وبين صومه من مرض أو غيره. وسلمه لي: حتى لا يغم هلاله علي في أوله وآخره، فيلتبس علي الصوم والفطر، وسلمه مني: أن تعصمني من المعاصي فيه. وهذا منه ﷺ تشريع لأمته.

### الفصل الثاني

#### في صيامه عليه السلام برؤية الهلال

عن عائشة كان ﷺ يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره، ثم يصوم

حديث أنس) وضعفه البيهقي وغيره، وخطيء من قال لم يصح في فضل رجب غيره. (وكان عليه الصلاة والسلام إذا رأى هلال رمضان قال: «هلال) بالنصب بتقدير اللهم اجعله هلال (رشد) أي: هاد إلى القيام بعبادة الحق يحدث عن ميقات الصوت والحج وغيرهما ﴿يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج﴾ (وخير) أي: بركة (هلال رشد وخير) بال تكرار (آمنت بالذي خلقك) لأن أهل الجاهلية كان فيهم من يعبد القمر، فنبه بهذا على أنه مخلوق مسخر لأهل الأرض لا تصح عبادته (رواه النسائي من حديث أنس). وفي حديث أبي سعيد عن ابن السني أنه كان يقول ذلك لا يفيد هلال رمضان، ولفظه: كان إذا رأى الهلال قال: «هلال خير ورشد آمنت بالذي خلقك» ثلاثاً، ثم يقول: «الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا».

(وروي أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول إذا دخل شهر رمضان: «اللهم سلمني من رمضان وسلم رمضان لي وسلمه مني»، أي: سلمني منه حتى لا يصيبني فيه ما يحول بيني وبين صومه من مرض أو غيره) تفسير للجملة الأولى (وسلمه لي حتى لا يغم) بالبناء للمفعول، أي: لا يحجب (هلاله علي) بغيره ولا غيره (في أوله وآخره فيلتبس علي الصوم والفطر، وسلمه مني بأن تعصمني من المعاصي فيه، وهذا منه ﷺ تشريع لأمته) إذ هو معصوم أبداً.

(الفصل الثاني: في صيامه عليه السلام برؤية الهلال، عن عائشة: كان ﷺ يتحفظ

لرؤية رمضان، فإذا غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام. رواه أبو داود.  
وقال عليه السلام: «إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فاقدروا له». رواه مسلم.

وقوله: «فإن غم عليكم» أي: حال بينكم وبينه غيم.  
«فاقدروا له» من التقدير، أي: قدروا له تمام العدة ثلاثين يوماً، ويؤيده قوله في الرواية السابقة: «فإن غم عليه عليه السلام عد ثلاثين» وهو مفسر لـ «اقدروا له» ولهذا لم يجتمعا في رواية. ويؤيده رواية «فاقدروا له ثلاثين».

قال المازري: حمل جمهور الفقهاء قوله عليه السلام: «اقدروا» له على أن

من شعبان) أي: يجتهد في الوصول إلى العلم بهلاله خشية عدم العلم برؤيته فيؤدي إلى الشك في هلال رمضان، ومن للتعليل والمعنى يتكلف من أجل هلال شعبان (ما لا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان، فإذا غم) بضم الغين وشد الميم، أي: ستر (عليه) بسحاب أو غيره (عد ثلاثين يوماً) من رؤية هلال شعبان (ثم صام، رواه أبو داود وقال عليه السلام: إذا رأيتموه) أي: الهلال ليلة الثلاثين من شعبان (فصوموا) أي: انووا الصيام، أو صوموا إذا دخل وقته وهو من فجر الغد، فالتعقيب في كل شيء بحسبه (وإذا رأيتموه) ليلة الثلاثين من رمضان (فأفطروا) من الغد وليس المراد إباحة الإفطار ليلاً، لأنه لا يتوقف على رؤية الهلال (فإن غم عليكم) في الليلتين، أي: غطي بغيم أو غيره من غممت الشيء غطيته، وفيه ضمير الهلال، ويجوز أن يسند إلى الجار والمجرور، يعني: إن كنتم مغموماً عليكم وترك ذكر الهلال للاستغناء عنه (فاقدروا له) بضم الدال وكسرهما كما في المطالع وغيرها، وأنكر المطرزي الضم وليست حقيقة الرؤية شرطاً لازماً للاتفاق على أن المحبوس في مطبوعة إذا علم كمال العدة، أو بالاجتهاد بالأمارات أن اليوم من رمضان وجب عليه الصوم، وإن لم ير الهلال ولا أخبره من رآه، قاله ابن دقيق العيد: (رواه مسلم) من حديث ابن عمر بهذا اللفظ من جملة ألفاظ وهو فيه، وفي البخاري بنحوه.

(وقوله: «فإن غم عليكم» أي: حال بينكم وبينه غيم) أو غيره من غممت الشيء إذا غطيته (فاقدروا له من التقدير، أي: قدروا له تمام العدة ثلاثين يوماً، ويؤيده قوله في الرواية السابقة، «فإن غم عليه عليه السلام عد ثلاثين) يوماً، وكذا جاء في بعض طرق حديث ابن عمر نفسه عند البخاري، بلفظ في: كملوا العدة ثلاثين (وهو مفسر لـ «اقدروا له» لأن أولى ما فسر الحديث بالحديث (ولهذا) أي: كونه تفسيراً له (لم يجتمعا في رواية) واحدة (ويؤيده رواية) لمسلم عن ابن عمر نفسه: (فاقدروا له ثلاثين) أي: أكملوا له ثلاثين يوماً.

(قال المازري) في شرح مسلم: (حمل جمهور الفقهاء قوله عليه السلام: اقدروا له

المراد إكمال العدة ثلاثين كما فسرته في حديث آخر، قالوا: ولا يجوز أن يكون المراد حساب المنجمين، لأن الناس لو كلفوا به لضاق عليهم، لأنه لا يعرفه إلا أفراد، والشرع إنما يعرف الناس بما يعرفه جماهيرهم. انتهى.

وهذا مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة، وجمهور السلف والخلف. وفيه دليل: أنه لا يجوز صوم يوم الشك، ولا يوم الثلاثين من شعبان عن رمضان إذا كانت ليلة الثلاثين ليلة غيم.

وقال الإمام أحمد بن حنبل في طائفة: أي اقدروا له تحت السحاب، فيجوزون صوم يوم ليلة الغيم عن رمضان، بل قال أحمد بوجوبه.

وقال ابن سريج وجماعة منهم مطرف بن عبد الله وابن قتيبة وآخرون معناه: قدره بحساب المنازل.

على أن المراد إكمال العدة ثلاثين، كما فسرته في حديث آخر) كحديث عائشة المذكور وبعض طرق حديث ابن عمر كما رأيت، وحديث أبي هريرة: «فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوماً». وفي رواية: «فعدوا ثلاثين»، رواهما مسلم، وله للبخاري عن أبي هريرة: «فأكملوا عدة شعبان ثلاثين».

(قالوا:) ليس المراد التبري، بل أراد أن هذا الترجيح للجمهور، أي: أنهم قالوا في بيان وجه ما حملوا عليه الحديث (ولا يجوز أن يكون المراد حساب المنجمين، لأن الناس لو كلفوا به لضاق عليهم، لأنه لا يعرفه إلا أفراد، والشرع إنما يعرف الناس بما يعرفه جماهيرهم. انتهى) كلام المازري، وزاد: ولا حجة لهم في قوله «وبالنجم هم يهتدون»، لأنها محمولة عند الجمهور على الاهتداء في السير في البر والبحر (وهذا مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وجمهور السلف والخلف، وفيه دليل أنه لا يجوز صوم يوم الشك) هو ما يتحدث الناس أنه من رمضان ولم ير أو شهد به من لا تقبل شهادته (ولا يوم الثلاثين) وإن لم يقع شك بالمعنى المذكور (من شعبان عن رمضان إذا كانت ليلة الثلاثين ليلة غيم) لأنها من شعبان بنص الحديث، لذا عيب على من فسر الشك بذلك، ويصام يوم الشك عادة وتطوعاً ولنذر وقضاء وكفارة.

(وقال الإمام أحمد بن حنبل في) أي: مع (طائفة، أي: اقدروا له) أي افرضوه موجوداً (تحت السحاب، فيجوزون صوم يوم ليلة الغيم عن رمضان، بل قال أحمد بوجوبه، وقال) أبو العباس (بن سريج) من الشافعية (وجماعة منهم مطرف بن عبد الله) من التابعين (وابن قتيبة) من المحدثين (وآخرون معناه: قدره بحساب المنازل) لكن المصنف في عهدة قوله:

### الفصل الثالث

#### في صومه ﷺ بشهادة العدل الواحد

عن ابن عمر قال: تراءى الناس الهلال، فأخبرت رسول الله ﷺ أنني رأيته، فصام وأمر الناس بصيامه. رواه أبو داود وصححه ابن حبان.

وعن ابن عباس قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: إني رأيت هلال رمضان، فقال: «أتشهد أن لا إله إلا الله»، قال: نعم، قال: «أتشهد أن محمداً

وآخرون، وقوله قبله وجماعة منهم، فإن الحافظ بعدما عزاه لهؤلاء الثلاثة فقط، قال: قال ابن عبد البر: لا يصح عن مطرف، وأما ابن قتيبة فليس هو ممن يعرج عليه في مثل هذا. انتهى، فهو ظاهر في قصر التفسير بذلك على الثلاثة المذكورين، ولذا نقله الباجي عن الداودي، قال: لا يعلم أحد قاله إلا بعض الشافعية، يعني ابن سريج، قال: والإجماع حجة عليه، وسبقه إلى حكاية الإجماع ابن المنذر، فقال: صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب بإجماع الأمة، ونقل ابن العربي عن ابن سريج؛ أن قوله: فاقدروا له، خطاب لمن خصه الله تعالى بهذا العلم، وأن قوله: فأكملوا العدة، خطاب للعامة.

قال ابن العربي: فصام وجوب رمضان عنده مختلف الحال يجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحسب العدد، وهذا بعيد عن النبلاء. انتهى، بل هو تحكم مجحوج بالإجماع.

وقال ابن الصلاح: معرفة منازل القمر هو معرفة سير الأهلة، وأما معرفة الحساب فأمر دقيق يختص بمعرفة الأحاد، فمعرفة منازل القمر تدرك بأمر محسوس يدركه من يراقب النجوم وهذا هو الذي أراد ابن سريج وقال به في حق العارف بها في خاصة نفسه. انتهى، ونقل ابن الروياني عنه أنه لم يقل بوجوبه بل بجوازه، والله تعالى أعلم.

(الفصل الثالث: في صومه ﷺ بشهادة العدل الواحد: ) أي: عدل الشهادة، إذ هو المراد عند الإطلاق، فلا يكفي عبد ولا امرأة ونحوهما.

(عن ابن عمر، قال: تراءى الناس الهلال) أي: نظروا إليه فلم يروه ورأيت أنا (فأخبرت رسول الله ﷺ أنني رأيته، فصام وأمر الناس بصيامه، رواه أبو داود وصححه ابن حبان).

قال المصنف: والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط في الصوم، وهذا أصبح قول الشافعي. قال البغوي وغيره: ويجب الصوم أيضاً على من أخبره موثق بالرؤية وإن لم يذكر عند القاضي (وعن ابن عباس قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ، فقال: إني رأيت هلال رمضان، فقال: «أتشهد أن لا إله إلا الله»، قال: نعم، قال: «أتشهد أن محمداً رسول الله»،

رسول الله»، قال: نعم، قال: «يا بلال، أذن في الناس فليصوموا»، رواه أبو داود والترمذي والنسائي.

والمراد في قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث السابق: «إذا رأيتموه» رؤية بعض المسلمين، ولا يشترط رؤية كل إنسان، بل يكفي جميع الناس رؤية عدل على الأصح في مذهبنا. وهذا في الصوم، وأما الفطر فلا يجوز بشهادة عدل واحد على هلال شوال عند جميع العلماء، إلا أبا ثور فجوزه بعدل.

قال الأسنوي: إذا قلنا بالعدل الواحد في الصوم فلا خلاف أنه لا يتعدى إلى غيره، فلا يقع به الطلاق والعتق المعلقين بدخول رمضان، ولا يحل به الدين المؤجل، ولا يتم به حول الزكاة، كذا أطلقه الرافعي هنا نقلاً عن البغوي، وأقره وتبعه عليه في الروضة. وصورته: فيما إذا سبق التعليق على الشهادة، فإن وقعت الشهادة أولاً، وحكم الحاكم بدخول رمضان ثم جرى التعليق فإن الطلاق والعتق يقعان. كذا نقله القاضي حسين في تعليقه عن ابن سريج وقال الرافعي: في الباب

قال: نعم، قال: «يا بلال أذن في الناس فليصوموا»، رواه أبو داود والترمذي والنسائي وجواب من لم يقل بعدل واحد عن هذين الحديثين؛ أنه يحتمل أن يكون ﷺ علم ذلك فحكم بعلمه وهو من خصائصه، فسقط بها الاستدلال ورجع إلى المعلوم أن الشهادة إنما تكون بعدلين.

(والمراد في قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث السابق: «إذا رأيتموه» رؤية بعض المسلمين ولا يشترط رؤية كل إنسان، بل يكفي جميع الناس رؤية عدل على الأصح في مذهبنا) ورؤية عدلين عند غيرهم (وهذا) الخلاف محله (في الصوم، وأما الفطر فلا يجوز بشهادة عدل واحد على هلال شوال عند جميع العلماء إلا أبا ثور) بثلاثة (فيجوز) أي: يثبت (بعدل عنده).

(قال الأسنوي: إذا قلنا بالعدل الواحد في الصوم فلا خلاف أنه لا يتعدى إلى غيره) أي: الصيام لغير الرائي، أما هو فيثبت في حقه جميع الأحكام (فلا يقع به الطلاق والعتق المعلقين بدخول رمضان ولا يحل به الدين المؤجل ولا يتم به حول الزكاة، كذا أطلقه الرافعي هنا نقلاً عن البغوي، وأقره وتبعه عليه في الروضة، وصورته فيما إذا سبق التعليق على الشهادة، فإن وقعت الشهادة أولاً، وحكم الحاكم بدخول رمضان ثم جرى التعليق، فإن الطلاق والعتق يقعان، كذا نقله القاضي حسين في تعليقه عن ابن سريج، وقال الرافعي في الباب الثاني من كتاب الشهادات أنه القياس اه).



الثاني من كتاب الشهادات: إنه القياس، انتهى.

### الفصل الرابع

### فيما كان يفعله ﷺ وهو صائم

عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ احتجم وهو صائم. رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي.

واعلم أن الجمهور على عدم الفطر بالحجامة مطلقاً.  
وعن علي وعطاء والأوزاعي وأحمد وإسحق وأبي ثور: يفطر الحاجم والمحجوم، وأوجبوا عليهما القضاء.  
وشد عطاء فأوجب الكفارة أيضاً.

وقال بقول أحمد، ومن الشافعية: ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان.  
ونقل الترمذي عن الزعفراني: أن الشافعي علق القول به على صحة

(الفصل الرابع: فيما كان يفعله ﷺ وهو صائم) من أمور قد يتوهم خدشها للصوم، كالحجامة والقبلة والإصباح بجنابة والسواك.

(عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ احتجم وهو صائم) وذلك في حجة الوداع، كما في بعض طرقه (رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي) بطرق متعددة.  
(واعلم أن الجمهور على عدم الفطر بالحجامة مطلقاً)، أي: للحاجم والمحجوم لأنها إخراج، وقد قال ابن عباس: الفطر مما دخل وليس مما خرج وحمل على الغالب، لأنه تعمد إخراج المني يفطر.

(وعن علي) أمير المؤمنين (وعطاء) بن أبي رباح (والأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو (وأحمد) بن حنبل (وإسحق) بن راهويه (وأبي ثور) إبراهيم بن خالد الفقيه: (يفطر الحاجم والمحجوم وأوجبوا عليهما القضاء وشد عطاء فأوجب الكفارة أيضاً، وقال بقول أحمد ومن وافقه من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان).

(ونقل الترمذي عن الزعفراني) نسبة إلى قرية الزعفرانية بقرب بغداد الحسين بن علي بن يزيد البغدادي الفقيه الإمام في اللغة قال في التقريب: صدوق فاضل تكلم فيه أحمد لمسألة اللفظ، مات سنة خمس أو ثمان وأربعين ومائتين اهـ، وفي التهذيب: مات في رمضان، وفي





























































































































































































































علي من اليمن ببقيتها، فيها جمل في أنفه برة من فضة فنحراها، الحديث.  
وعن ابن عباس: حج ﷺ قبل أن يهاجر ثلاث حجج. أخرجه الحاكم وابن ماجه. وهو مبني على عدد وفود الأنصار إلى العقبة بمنى بعد الحج، وهذا لا يقتضي نفي الحج قبل ذلك.

وقد أخرج الحاكم بسند صحيح إلى الثوري، أن النبي ﷺ حج قبل أن يهاجر حججاً.

وقال ابن الجوزي: حج حججاً لا يعلم عددها، وقال ابن الأثير: كان عليه السلام يحج كل سنة قبل أن يهاجر.

وقال جابر في حديثه الطويل - كما في رواية مسلم -: مكث ﷺ تسع

---

عليًا فنحرا ما غير (فيها جمل في أنفه برة) بضم الموحدة وفتح الراء الخفيفة وهاء حلقة (من فضة فنحراها، الحديث) وفيه إهداء الذكر.

وحكي عن ابن عمر كراهته في الإبل.

(وعن ابن عباس: حج ﷺ قبل أن يهاجر ثلاث حجج، أخرجه ابن ماجه والحاكم، وهو مبني على عدد وفود الأنصار إلى العقبة بمنى بعد الحج).

زاد الحافظ: فإنهم قدموا أولاً فتواعدوا، ثم ثانياً فبايعوا البيعة الأولى، ثم ثالثاً فبايعوا البيعة الثانية (وهذا لا يقتضي نفي الحج قبل ذلك) فهذا بعد النبوة وقبلها لا يعلمه إلا الله.

(وقد أخرج الحاكم بسند صحيح إلى الثوري) سفين بن سعيد؛ (أن النبي ﷺ حج قبل أن يهاجر حججاً: جمع حجة.

(وقال ابن الجوزي: حج حججاً لا يعلم عددها).

(وقال ابن الأثير: كان عليه السلام يحج كل سنة قبل أن يهاجر).

قال الحافظ: الذي لا ارتباب فيه أنه لم يترك الحج وهو بمكة قط، لأن قريشاً في الجاهلية لم يكونوا يتركون الحج، وإنما يتأخر منهم من لم يكن بمكة أو عاقه ضعف، وإذا كانوا وهم على غير دين يحرصون على إقامة الحج ويرونه من مفاخرهم التي امتازوا بها على غيرهم من العرب، فكيف يظن أنه ﷺ يتركه، وقد ثبت أن جبير بن مطعم رآه ﷺ في الجاهلية واقفاً بعرفة، وأنه من توفيق الله له وثبت دعاؤه قبائل العرب إلى الإسلام بمنى ثلاث سنين متوالية. انتهى.

(وقال جابر) بن عبد الله (في حديثه الطويل) الذي ساق فيه حجة الوداع تامة سياقاً

سنتين لم يحج ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله ﷺ حاج. فقدم المدينة بشر كثير، كلهم يلتبس أن يأتهم برسول الله ﷺ، ويعمل مثل عمله، فخرجنا معه فأتينا ذا الحليفة، فولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر، فأرسلت إلى رسول الله ﷺ: كيف أصنع؟ قال: «اغتسلي واستثفري بثوب وأحرمي»، فصلى رسول الله ﷺ في المسجد، ثم ركب القصواء حتى إذا استوت به ناقته على

حسنا (كما في رواية مسلم) وأبي داود: (مكث ﷺ) بالمدينة بعد الهجرة (تسع سنين لم يحج، ثم أذن في الناس في العاشرة) بضم الهمزة وكسر الذال المشددة، أي: أعلموا بذلك، ويجوز أن يكون بفتح الهمزة مبنيا للفاعل، أي: النبي ﷺ، باعتبار أنه الأمر بالتأذين؛ (أن رسول الله ﷺ حاج) يجوز فيه فتح الهمزة وكسرها (فقدم المدينة بشر كثير، كلهم يلتبس أن يأتهم: يقتدي (برسول الله ﷺ) ويعمل مثل عمله).

قال عياض: هذا يدل على أنهم كلهم أحرموا بالحج، لأنه ﷺ أحرم به وهم لا يخالفونه، ولذا قال جابر: وما عمل به من شيء عملنا به، ومثله توقفهم عن التحلل بالعمرة ما لم يتحلل حتى أغضبوه واعتذر إليهم، ومثله تعليق علي وأبي موسى لإحرامهما على إحرامه ﷺ.

(فخرجنا معه فأتينا ذا الحليفة) ميقات أهل المدينة على ستة أميال منها، وقيل: سبعة، حكاهما في المشارق (فولدت أسماء بنت عميس) بمهملتين مصغر الصحابية الفاضلة (محمد ابن أبي بكر) الصديق (فأرسلت) أسماء (إلى الرسول ﷺ: كيف أصنع؟) الظاهر أنها أرسلت زوجها الصديق، ويدل له رواية الموطأ؛ أن أسماء ولدت محمد بن أبي بكر، فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺ (قال: «اغتسلي واستثفري» بمثلثة بعد الفوقية، أي: احتجزي (بثوب) تشده على موضع الدم ليمنع السيلا، هكذا الرواية في مسلم وأبي داود بالمثلثة، ولبعض رواة أبي داود بالذال المعجمة بدل المثلثة، أي: استعملي طيبا لإزالة هذا الشيء عنك، أي: رائحة الدم مأخوذ من الدفر بالتحريك وهو كل ريح ذكية من طيب أو نتن.

قال المنذري: والمشهور بالمثلثة (وأحرمي) وفيه صحة إحرام النفساء والحائض وهو مجمع عليه، وصحة اغتسالهما للإحرام وإن كان الدم جاريا.

قال الخطابي: وإنما أمرها بذلك وإن كان اغتسالها لا يصح للتشبه بالطهارات، كما أمر من أكل يوم عاشوراء يامساك بقية النهار، وقال غيره للتنبيه على أن الغسل من سنن الإحرام: (فصلى رسول الله ﷺ في المسجد) أي: مسجد ذي الحليفة ركعتين سنة الإحرام عند جميع العلماء إلا أن الحسن البصري استحب كون الإحرام بعد صلاة فرض، قال: لأنه روي أن هاتين الركعتين كانتا صلاة الصبح، نقله عياض وغيره.

البیداء، نظرت مدً بصری بین یدیه من راكب وماش، وعن یمنه مثل ذلك، وعن يساره مثل ذلك، ومن خلفه مثل ذلك، ورسول الله ﷺ بین أظهرنا وعليه ينزل القرآن، وهو يعرف تأويله، وما عمل من شيء عملنا به.

قال النووي: والصواب قول الجمهور، وهو ظاهر الحديث، قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: هما سنة لو تركها فاته الفضيلة ولا لائم عليه، فلو أحرم بوقت نهى لم يركعهما على المشهور، وفي وجه: يركعهما فيه، لأن سببهما إرادة الإحرام وقد وجد (ثم ركب) ناقتة (القصواء) بفتح القاف والمد، وللعذري في مسلم بالضم والقصر، وهو خطأ قاله عياض.

وقال ابن بري: يقال بالفتح والمد، ويقال بالفتح والقصر، ولا يقال في صفة الناقة بالضم والقصر، وإنما يقال في تأنيث الأقصى، ومر الخلاف في أن القصواء غير الجدعاء والعضباء أو الكل أسماء لناقة واحدة، لقوله هنا: ركب القصواء، وقوله في آخر الحديث: خطب على العضباء.

وفي غير مسلم: خطب على ناقتة الجدعاء، وفي حديث آخر: على ناقة خرماء، وفي آخر: مخضرمة، فهذا يدل على أنها ناقة واحدة (حتى إذا استوت به ناقتة على البیداء) بالمد، أي: المكان العالي قدام ذي الحليفة بقربها إلى جهة مكة، سميت بیداء لأنها لا بناء بها ولا أثر (نظرت مد بصری) هكذا في جميع الروايات في مسلم وأبي داود مد، أي: منتهى، وذكر بعض اللغويين أن الصواب مدى.

قال النووي: وليس كذلك، بل هما لغتان مدى أشهر.

(بين يديه من راكب وماش) فيه جواز الحج، كذلك وهو إجماع، وإنما الخلاف في الأفضل، فقال الجمهور: الركوب للاقتداء به ﷺ، ولأنه أعون على القيام بالمناسك، ولأنه أكثر نفقة، وبه قال لملك في المشهور: وهو الأصح عند الشافعية، ورجح طائفة من المذهبين المشي. (و) نظرت (عن يمينه مثل ذلك و) نظرت (عن يساره مثل ذلك و) نظرت (من خلفه مثل ذلك) فهو بنصب مثل في الثلاث.

قال الولي: ضبطناه بالنصب في الثلاث، ويجوز الرفع على الاستئناف، والمراد أنه حضر معه خلق كثير، وقد قيل: إنهم أربعون ألفاً (ورسول الله ﷺ بين أظهرنا، وعليه ينزل القرآن) بضم أوله كما ضبطناه، ومعناه: الحث على التمسك بما يخبرهم به من فعله في تلك الحجة. انتهى.

(وهو يعرف تأويله) على الحقيقة (وما عمل من شيء عملنا به) زيادة في الحث على التمسك بما يخبرهم به.

وفي رواية عند النسائي: قال جابر: خرج رسول الله ﷺ لخمس بقين من ذي القعدة وخرجنا معه، حتى أتى ذا الحليفة الحديث.

وكان خروجه عليه السلام من المدينة بين الظهر والعصر، فنزل بذى الحليفة، فصلّى بها العصر ركعتين، ثم بات بها، وصلّى بها المغرب والعشاء والصبح والظهر، وكان نساؤه كلهن معه، فطاف عليهن كلهن تلك الليلة ثم اغتسل غسلًا ثانيًا لإحرامه، غير غسل الجماع الأول.

وفي الترمذي، عن خارجة بن زيد عن أبيه: تجرد ﷺ لإِهْلَالِهِ واغتسل. وفي الصحيحين: أن عائشة طيبته بذريعة، وفي رواية قالت: كأني أنظر إلى وبص الطيب في مفارقه عليه السلام وهو محرم، وفي رواية قالت: طيبته عند

(وفي رواية عند النسائي، قال جابر: خرج رسول الله ﷺ لخمس بقين من ذي القعدة وخرجنا معه حتى أتى ذا الحليفة.. الحديث) 'فزاد في هذه الرواية: تاريخ الخروج (وكان خروجه عليه الصلاة والسلام من المدينة بين الظهر والعصر، فنزل بذى الحليفة فصلّى بها العصر ركعتين) قصرًا (ثم بات بها، وصلّى بها المغرب والعشاء والصبح والظهر، وكان نساؤه التسع (كلهن معه، فطاف عليهن) أي: جامعهن (كلهن تلك الليلة ثم اغتسل غسلًا ثانيًا لإحرامه) الذي هو سنة فيه (غير غسل الجماع الأول) أي: جنسه فيشمل الاغتسالات التسع، لما ورد أنه كان من عادته ﷺ أن يغتسل عند كل واحدة.

(وفي الترمذي عن خارجة بن زيد) الأنصاري المدني الفقيه الثقة (عن أبيه) زيد بن ثابت الصحابي الشهير، قال: (تجرد ﷺ) من مخطط الثياب (لإِهْلَالِهِ) أي: إحرامه (واغتسل) للإحرام. (وفي الصحيحين) البخاري في اللباس، ومسلم في الحج (أن عائشة طيبته) ﷺ (بذريعة) بذال معجمة وراءين بينهما تحتية ساكنة نوع من الطيب مركب يجعل فيه مسك، وقيل: هو ففات طيب يجاء به من الهند وهو مما يذهيه الغسل قاله المصنف على مسلم. ولفظ الصحيحين عن عائشة، قالت: طيب رسول الله ﷺ بيدي بذريعة في حجة الوداع للحل والإحرام.

(وفي رواية) للشيخين أيضًا (قالت) عائشة: (كأني أنظر إلى وبص) بفتح الواو وكسر الموحدة بعدها تحتية ساكنة فصاد مهملة، أي: بريق أثر (الطيب) وزعم الإسلاميلي أن الوبص زيادة على البريق، وأن المراد به التلؤلؤ، قال: وهو يدل على وجود عين باقية لا الريح فقط، وأشارت بقولها كأني إلى قوة تحققها لذلك بحيث إنها لكثرة استحضارها له كأنها ناظرة إليه (في مفارقه عليه الصلاة والسلام): جمع مفرق بفتح الميم وكسر الراء وفتحها كما جزم به

لإحرامه، ثم طاف في نسائه، ثم أصبح محرماً، زاد في رواية: ينضح طيباً. وفي رواية: طيبته طيباً لا يشبه طيبكم، تعني لا بقاء له.

وهذا يدل على استحباب التطيب عند إرادة الإحرام، وأنه لا بأس باستدامته بعد الإحرام، ولا يضر بقاء لونه ورائحته، وإنما يحرم في الإحرام ابتداءه، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأبي يوسف وأحمد بن حنبل، وحكاية الخطابي عن

الجوهري، وفي المشارق يقال: بفتح الراء والميم وكسرهما. قال الولي العراقي: فإن كان كل من فتح الميم وكسرهما، يقال مع كل من فتح الراء وكسرهما ففيه أربع لغات.

قال الجوهري: هو وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر، وفي المشارق هو مكان فرق الشعر من الجبين إلى دائرة وسط الرأس، قيل: ذكرته بصيغة الجمع تعميماً لجوانب الرأس التي يفرق فيها الشعر، لكن في رواية لمسلم في الحج، والبخاري في الغسل مفرق بالإنفراد (وهو محرم) الواو للحال، وفي رواية لمسلم: بدله وذلك طيب لإحرامه.

(وفي رواية) لهما أيضاً (قالت: طيبته عند إحرامه) أي عند إرادته.

(وفي رواية) للشيخين أيضاً (قالت: طيبته عند) إرادة (إحرامه، ثم طاف في نسائه) أي: جامعهم في ليلة واحدة (ثم أصبح محرماً، زاد في رواية) لهما أيضاً (ينضح) بالخاء المعجمة أو المهملة روايتان (طيباً) نصب على التمييز، أي: من جهة الطيب، أي: يفور منه الطيب على رواية الإعجام ومنه عينان نضاختان، أي: تعم رائحته وتذكر إدراكاً كثيراً، ورواية الإهمال معناها تقارب ذلك، وقيل: بالمعجمة أقل من المهملة، وقيل: بعكسه.

(وفي رواية) للنسائي عن عائشة (طيبته طيباً لا يشبه طيبكم، تعني لا بقاء له) كما قاله بعض رواة عند النسائي، ورده الحافظ بما لأبي داود عن عائشة: كنا نضمخ وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم فنعرق، فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله ﷺ فلا ينهانا، فهذا صريح في بقاء عين الطيب، ولمسلم: بطيب فيه مسك، وله أيضاً: كأني أنظر إلى وبيص المسك، وللشيخين: بأطيب ما أجد، وللطحاوي بالغالية الجيدة، فهذا يدل على أن قولها لا يشبه طيبكم، أي: أطيب منه لا كما فهمه القائل. انتهى.

لكن ولو دل على ذلك لا حجة فيه لأنه أذهب الغسل عنه (وهذا يدل على استحباب التطيب عند إرادة الإحرام وأنه لا بأس باستدامته بعد الإحرام ولا يضر بقاء لونه ورائحته، وإنما يحرم في الإحرام ابتداءه وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأبي يوسف) يعقوب (وأحمد بن حنبل، وحكاية الخطابي عن أكثر الصحابة، وحكاية النووي عن جمهور العلماء



أكثر الصحابة، وحكاها النووي عن جمهور العلماء من السلف والخلف.  
 وذهب مالك: إلى منع التطيب قبل الإحرام بما تبقى رائحته بعده، لكنه قال:  
 إن فعل فقد أساء ولا فدية عليه.

وعن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يحرم غسل رأسه بخطمي  
 وأشنان، رواه الدارقطني.

وفي حديث أنس عند أبي داود والترمذي: أنه ﷺ صلى الظهر ثم ركب  
 راحلته، فلما علا على جبل البیداء أهل.

من السلف والخلف) أجمع من هذا كله قول الحافظ، وهو قول الجمهور (وذهب فملك)  
 والزهري وجماعة من الصحابة والتابعين (إلى منع التطيب قبل الإحرام بما) أي: بطيب (تبقى)  
 رائحته بعده، لكنه قال: إن فعل أساء ولا فدية عليه).

وفي رواية عنه: تجب، وأجابوا عن الحديث بأجوبة، منها: أنه أذهب الغسل لرواية مسلم  
 طيبته عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرماً، فقد ظهرت علة تطيبه أنه لمباشرة النساء  
 وغسله بعده لجماعهن ثم للإحرام أذهب، فإنه كان يتطهر من كل واحدة قبل معاودته للأخرى،  
 وأي طيب يبقى بعد اغتسالات كثيرة، ويكون قولها: ثم أصبح محرماً ينضخ طيباً فيه تقديم  
 وتأخير، أي: طاف على نسائه ينضخ طيباً، ثم أصبح بنية الإحرام.

وفي الصحيحين: أن الذي طيبته به ذريرة وهي مما يذهبها الغسل ولا تبقى عينها بعده،  
 وقولها: كأنني أنظر إلى وبيص الطيب في مفارقة وهو محرم، المراد أثره لا جرمه، قاله عياض  
 بمعناه، ورده النووي بأنه تأويل مخالف للظاهر بلا دليل وهو عجيب، فإن عياضاً ذكر دليله كما  
 ترى، ومنها: أن الطيب للإحرام من خصائصه ﷺ للقاء الملائكة، ولأن المحرم إنما منع منه لأنه  
 من دواعي النكاح وكان هو أملك الناس لأربه ففعله، والدليل على الخصوصية مخالفة فعله لنبيه  
 عن الطيب، وأما قول عائشة: كنا نضمخ وجوهنا بالمسك المطيب الحديث السابق فلا صراحة  
 فيه ببقاء عينه لأنهن اغتسلن والغسل يذهب.

(وعن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يحرم غسل رأسه بخطمي) بكسر  
 الخاء المعجمة أكثر من فتحها والياء مشددة (وأشنان) بضم الهمزة والكسر لغة معرب، ويقال له  
 بالعربية الحرض بضمهتين (رواه الدارقطني).

(وفي حديث أنس عند أبي داود والترمذي: أنه ﷺ صلى الظهر) بذي الحليفة (ثم)  
 ركب راحلته: ناقته (فلما علا) ارتفع (على جبل البیداء) بالمد فوق علمي ذي الحليفة لمن  
 صعد من الوادي، قاله أبو عبيد البكري وغيره.

وفي رواية ابن عمر، عند البخاري ومسلم وغيرهما: ما أهل إلا من عند المسجد، يعني مسجد ذي الحليفة.

وفي رواية: ما أهل إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره.

وفي رواية: حين وضع رجله في الغرز، واستوت به راحلته قائمًا، أهل من عند مسجد ذي الحليفة.

قال الولي العراقي: ضبطناه قبل في أصلنا من أبي داود بفتح المهملة وسكون الموحدة وهو المستطيل من الرمل، وقيل: الضخم منه والذي في محفوظنا جبل بفتح الجيم والباء وهو معروف (أهل) أي: أحرم، ويعارضه حديث الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي عن أنس: صلى رسول الله ﷺ الظهر بالمدينة أربعًا وصلى العصر في ذي الحليفة ركعتين، ثم بات بذو الحليفة حتى أصبح، فلما ركب راحلته واستوت به أهل، وجمع بينهما بأنه أهل عند ركوب دابته الإهلال المقترن بالإحرام، ثم أهل ثانيًا حين وصل إلى البيداء، ثم لا تخالف بين تصريحه في الرواية التي في المصنف بأن ركوبه بعدما صلى الظهر، وبين ظاهر رواية الجماعة، إذ ليس فيها أنه ارتحل بعد الصبح، وإنما قال: فلما ركب ولم يبين الوقت الذي وقع فيه ركوبه، وقد بينه في الرواية الأخرى فلا تعارض.

(وفي رواية ابن عمر) عبد الله (عند البخاري ومسلم وغيرهما) كأبي داود والترمذي والنسائي، كلهم من طريق لمالك وغيره عن موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه قال: بيدأؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها: (ما أهل) رسول الله ﷺ (إلا من عند المسجد، يعني: مسجد ذي الحليفة).

(وفي رواية) لمسلم من طريق حاتم بن إسْمَعِيل عن موسى عن سالم، قال: كان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله (ما أهل) رسول الله ﷺ (إلا من عند الشجرة) ولا خلف، فالشجرة سمرة عند المسجد (حين قام به بعيره) أي: ناقتة.

(وفي رواية) عند مسلم وابن ماجه وأبي عوانة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع، عن ابن عمر: (حين وضع) ﷺ (رجله في الغرز) بفتح المعجمة وإسكان الراء وزاي منقوطة الركاب للإبل (واستوت به راحلته) أي: استقرت.

قال الجوهري: استوى على ظهر دابته، أي: استقر (قائمًا) أي: مستويًا على ناقتة، أو وصفه بالقيام لقيام ناقتة.

وفي الصحيحين من طريق صالح بن كيسان عن نافع، عن ابن عمر: أهل حين استوت به راحلته قائمًا (أهل من عند مسجد ذي الحليفة).

وفي رواية جابر - عند أبي داود والترمذي - أنه ﷺ لما أراد الحج أذن في الناس فاجتمعوا له، فلما أتى البيداء أحرم.

وفي حديث ابن جبير - عند أبي داود - قال: قلت لابن عباس: عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلال رسول الله ﷺ حين أوجب؟! فقال: إني لأعلم الناس بذلك، إنها إنما كانت من رسول الله ﷺ حجة واحدة، فمن هناك اختلفوا. خرج ﷺ حاجاً فلما صلى بمسجده في ذي الحليفة ركعته أوجه في مجلسه فأهل بالحج حين فرغ من ركعته، فسمع ذلك منه أقوام فحفظته عنه، ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل، وأدرك ذلك منه أقوام، وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون إليه أرسالاً، فسمعوه حين استقلت به ناقته يهل فقالوا: إنما أهل رسول الله ﷺ

(وفي رواية جابر عند أبي داود والترمذي أنه ﷺ لما أراد الحج أذن) بالبناء للمفعول أو الفاعل (في الناس فاجتمعوا له، فلما أتى البيداء أحرم) وقد كان ابن عمر ينكر على ابن عباس قوله في البخاري: ركب راحلته حتى استوت به على البيداء أهل، قاله الحافظ.

قال: (و) قد أزال الإشكال ما (في حديث) سعيد (بن جبير عند أبي داود) من طريق ابن إسحق: حدثني خصيف بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير (قال: قلت لابن عباس: عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في) محل (إهلال رسول الله ﷺ حين أوجب) أي: ألزم نفسه ما أحرم به، ومنه قول عمر؛ أنه أوجب ببختيا، أي: أهده في حج أو عمرة، كأنه ألزم نفسه به (فقال: إني لأعلم الناس بذلك أنها إنما كانت من رسول الله ﷺ حجة واحدة) أي: بعد الهجرة ولأفقد حج قبلها مرات، ويحتمل أن يريد أن المتنازع فيه حجة واحدة، فهو تقرير لسؤال سعيد بن جبير وتقوية لإشكاله، قاله الشيخ ولي الدين العراقي: (فمن هناك اختلفوا) وبين وجه اختلافهم، وأنه ليس بخلاف حقيقي، بقوله: (خرج ﷺ حاجاً فلما صلى بمسجده في ذي الحليفة ركعته) سنة الإحرام (أوجه) أي: الإحرام (في مجلسه، فأهل بالحج حين فرغ من ركعته فسمع ذلك منه أقوام فحفظته عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته) أي: حملته.

قال ابن الأثير: يقال: استقل الشيء يستقله إذا رفعه وحمله.

قال الولي: فعليه الباء في به زائدة، لأنه متعد بنفسه (أهل) أي: رفع صوته بالتلبية (وأدرك ذلك منه أقوام، وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون إليه أرسالاً) بفتح الهمزة جمع رسل بفتحيتين وأصله من الغنم والإبل من عشرين إلى خمس وعشرين كما في النهاية، والمراد هنا أفواجا وفرقا متقطعة يتبع بعضهم بعضاً (فسمعوه حين استقلت به ناقته يهل) فظنوا أنه مبدأ لإحرامه (فقالوا:

حين استقلت به ناقته، ثم مضى رسول الله ﷺ، فلما علا على شرف البيداء أهل، وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا إنما أهل حين علا على شرف البيداء، وأيم الله لقد أوجب في مصلاه، وأهل حين استقلت به ناقته، وأهل حين علا على شرف البيداء.

قال سعيد بن جبير: فمن أخذ بقول عبد الله بن عباس أهل في مصلاه إذا فرغ من ركعتيه، وهو مذهب أبي حنيفة، والصحيح من مذهب الشافعي أن الأفضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته.

قال ابن القيم: ولم ينقل عنه ﷺ أنه صلى للإحرام ركعتين غير فرض الظهر، انتهى.

قلت: ثبت في الصحيحين عن ابن عمر أنه ﷺ كان يركع بذي الحليفة

إنما أهل رسول الله ﷺ حين استقلت به راحلته، ثم مضى رسول الله ﷺ فلما علا (ارتفع على شرف البيداء) موضع بقرب ذي الحليفة وهي اسم لكل مفازة لا شيء بها لكنها صارت علماً بالغلبة على هذا الموضع والشرف المكان العالي، وفي المشارق: البيداء هي الشرف الذي أمام ذي الحليفة.

قال الولي: فعلى هذا تكون إضافة الشرف للبيداء من إضافة الشيء إلى نفسه (أهل وأدرك ذلك منه أقوام، فقالوا: إنما أهل حين علا على شرف البيداء) ظناً أنه ابتداء لإحرامه (وأيم الله لقد أوجب في مصلاه) على نفسه الحج (وأهل) أي: لبي رافعاً صوته (حين استقلت به ناقته، وأهل حين علا على شرف البيداء).

(قال سعيد بن جبير: فمن أخذ بقول عبد الله بن عباس) وجواب من قوله: (أهل في مصلاه إذا فرغ من ركعتيه) هذا تمام الحديث في أبي داود (وهو مذهب أبي حنيفة) وهو قول ضعيف للشافعي (والصحيح من مذهب الشافعي) وملك والجمهور؛ (أن الأفضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته) وأجابوا عن حديث ابن عباس هذا بأنه ضعيف، كما قال النووي والمنذري: وإن سكت عليه أبو داود، لأن فيه خصيف بن عبد الرحمن، ضعفه الجمهور ووثقه ابن معين وأبو زرعة، وعلى تسليم توثيقه فقد عارضه حديث ابن عمر وأنس في الصحيحين وغيرهما؛ أنه إنما أهل حين استوت به ناقته قائمة، وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك، وإنما الخلاف في الأفضل.

(قال ابن القيم: ولم ينقل عنه ﷺ أنه صلى للإحرام ركعتين غير فرض الظهر. انتهى، قلت: ثبت في الصحيحين عن ابن عمر؛ أنه ﷺ كان يركع بذي الحليفة ركعتين)

ركعتين، ثم إذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل.

قال النووي: فيه استحباب صلاة ركعتين عند إرادة الإحرام، ويصليهما قبل الإحرام، ويكونان نافلة. هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة، إلا ما حكاه القاضي وغيره عن الحسن البصري أنه يستحب كونهما بعد صلاة فرض، قال: لأنه روي أن هاتين الركعتين كانتا صلاة الصبح، والصواب ما قاله الجمهور وهو ظاهر الحديث.

وقد اختلفت روايات الصحابة في حجه ﷺ حجة الوداع، وهل كان مفردًا أو قارنًا أو متمتعًا؟ وروي كل منها في البخاري ومسلم وغيرهما. واختلف الناس في ذلك على ستة أقوال: أحدها: أنه حج مفردًا لم يعتمر معه.

سنة الإحرام (ثم إذا استوت به الناقة قائمة) قال التوريشتي: أي: رفعته مستويًا على ظهرها، وتعقبه الطيبي بأن استوى إنما يعدي بعلى لا بالباء، فقله به حال، وكذا قوله قائمة، أي: استوت ناقته قائمة متلبسة به ﷺ (عند مسجد ذي الحليفة أهل) أي: رفع صوته بالتلبية عند الدخول في الإحرام، والمتبادر أن الركعتين للإحرام لا الظهر المقصورة.

ولذا (قال النووي: فيه استحباب صلاة ركعتين عند إرادة الإحرام ويصليهما قبل الإحرام يكونان نافلة، هذا مذهبنا ومذهب كافة العلماء إلا ما حكاه القاضي عياض وغيره عن الحسن البصري؛ أنه يستحب كونهما بعد صلاة فرض، قال: لأنه روي أن هاتين الركعتين كانتا صلاة الصبح) وتعقب بأن هذا لم يثبت (والصواب ما قاله الجمهور وهو ظاهر الحديث) فلا يعدل عنه.

(وقد اختلفت روايات الصحابة في حجه ﷺ حجة الوداع وهل الواو الزائدة، وفي نسخ: إسقاطها) (كان مفردًا أو قارنًا أو متمتعًا، وروي كل منها في البخاري ومسلم وغيرهما) فالشيخان عن ابن عمر، وجابر ومسلم عن عائشة وابن عباس أنه ﷺ أفرد الحج، والبخاري من عمر، والشيخان عن أنس، ومسلم عن عمران بن حصين، وأبو داود عن البراء، والنسائي عن علي، وأحمد عن أبي طلحة أنه كان قارنًا، والشيخان عن ابن عمر، وعائشة وأبي موسى وابن عباس ومسلم عن ابن عباس أنه كان متمتعًا، وثم روايات أخرى: لا أطيل بها.

(واختلف الناس في ذلك على ستة أقوال:

أحدها: أنه حج مفردًا لم يعتمر معه) أي: الحج، أي: أنه استمر مفردًا حتى حل منه

الثاني: حج متمتعًا تمتعًا حل منه ثم أحرم بعده بالحج، كما قاله القاضي أبو يعلى وغيره.

الثالث: أنه حج متمتعًا تمتعًا لم يحل فيه لأجل سوق الهدي ولم يكن قارنًا.

الرابع: أنه حج قارنًا قارنًا طاف له طوافين وسعى له سعيين.

الخامس: أنه حج حَجًّا مفردًا، اعتمر بعده من التمتع.

السادس: أنه ﷺ حج قارنًا بالحج والعمرة ولم يحل حتى حل منهما جميعًا، وطاف لهما طوافًا واحدًا وسعيًا واحدًا وساق الهدي.

واختلفوا أيضًا في إحرامه على ستة أقوال:

أحدها: أنه لبي بالعمرة وحدها، واستمر عليها.

بمضى ولم يعتمر تلك السنة، قال الحافظ: وهو مقتضى من رجح أنه كان مفردًا.

(الثاني: حج متمتعًا تمتعًا حل منه ثم أحرم بعده بالحج، كما قاله القاضي أبو يعلى وغيره).

(الثالث: أنه حج متمتعًا تمتعًا لم يحل فيه لأجل سوق الهدي ولم يكن) ابتداء (قارنًا)

بمعنى أنه لم يحرم بالحج والعمرة معًا، إنما أحرم بالعمرة واستمر عليها لأجل الهدي إلى أن أدخل عليها الحج يوم التروية، كما قاله الطحاوي وابن حبان وغيرهما.

(الرابع: أنه حج قارنًا قارنًا، طاف له طوافين وسعى له سعيين) وبه استدلل الحنفية على

أن ذلك يلزم القارن، وأجاب من اكتفى لهما بواحد بأنه لحصول الأفضل إن سلم أنه كان قارنًا وسلم أنه طاف طوافين وسعيين، وإنما جاء ذلك في أحاديث ضعيفة جدًا لا يقوم بشيء منها حجة والثابت في الموطأ والصحيحين والسنن عن عائشة، وأما الذين كانوا أهلوا بالحج أو جمعوا الحج والعمرة فإتاما طافوا طوافًا واحدًا.

(الخامس: أنه حج حَجًّا مفردًا اعتمر بعده) أي: بعدما حل منه (من التمتع) أو غيره،

وزعم ابن تيمية أن هذا غلط كما يجيء.

(السادس: أنه ﷺ حج قارنًا بالحج والعمرة ولم يحل حتى حل منهما جميعًا وطاف

لهما طوافًا واحدًا وسعيًا واحدًا وساق الهدي).

(واختلفوا أيضًا في إحرامه على ستة أقوال) مغايرة، هذا لسابقه أنه في صفة ما فعله إلى

التحلل وما هنا في صفة الإحرام وحده.

(أحدها: أنه لبي بالعمرة وحدها واستمر عليها) حتى فرغ منها ثم حج فهو متمتع.

الثاني: أنه لبي بالحج وحده واستمر عليه.

الثالث: أنه لبي بالحج مفردًا ثم أدخل عليه العمرة.

الرابع: أنه لبي بالعمرة وحدها ثم أدخل عليها الحج.

الخامس: أنه أحرم إحرامًا مطلقًا لم يعين فيه نسكًا، ثم عينه بعد إحرامه.

السادس: أنه لبي بالحج والعمرة معًا.

وقد أطنب أبو جعفر الطحاوي الحنفى في الكلام على ذلك، فإنه تكلم عليه في زيادة على ألف ورقة كما ذكره عنه جماعة من العلماء، وبينه ابن حزم في حجة الوداع بيانًا شافيا، ومهده المحب الطبرى تمهيدًا بالغًا، وأشار إليه القاضى عياض والنووى في شرحيهما لمسلم، ونقحه الحافظ ابن حجر مستوفيًا لكثير من مباحثه استيفاء كافيا.

(الثاني: أنه لبي بالحج وحده واستمر عليه) حتى فرغ منه.

(الثالث: أنه لبي بالحج مفردًا ثم أدخل عليه العمرة) ويأتى الخلاف هل ذلك خاص به وبأصحابه في تلك السنة فقط أو عام.

(الرابع: أنه لبي بالعمرة وحدها ثم أدخل عليها الحج) فصار قارئًا.

(الخامس: أنه أحرم إحرامًا مطلقًا لم يعين فيه نسكًا) ينتظر ما يؤمر به (ثم عينه بعد إحرامه) لما نزل عليه الحكم بذلك وهو على الصفاء، كذا في الفتح، لكن قال القاضى عياض وأقره النووى: لا يصح قول من قال: أحرم إحرامًا مطلقًا مبهمًا، لأن رواية جابر وغيره من الصحابة في الأحاديث الصحيحة مصرحة بخلافه.

(السادس: أنه لبي) ابتداء (بالحج والعمرة معًا) فهو قارئ من أول إحرامه (وقد أطنب أبو جعفر الطحاوي الحنفى في الكلام على ذلك؛ فإنه تكلم عليه في زيادة على ألف ورقة، كما ذكره عنه جماعة من العلماء) منهم عياض، وزاد وتكلم معه في ذلك أيضًا أبو جعفر الطبرى، ثم أبو عبد الله بن أبى صفرة، ثم أخوه المهلب والقاضى أبو عبد الله بن المرباط وأبو الحسن بن القصار البغدادى وابن عبد البر وغيرهم.

(وبينه ابن حزم في حجة الوداع) من كتابه المحلى (بيانًا شافيا، ومهده المحب الطبرى تمهيدًا بالغًا، وأشار إليه القاضى عياض والنووى) ناقلًا كلام عياض (في شرحيهما لمسلم) جوابًا لسؤال: كيف اختلف الصحابة في صفة حجته وهي واحدة، وكل يخبر عن مشاهدة في قضية واحدة (ونقحه الحافظ ابن حجر مستوفيًا لكثير من مباحثه استيفاء كافيا)

والذي ذهب إليه الشافعي في جماعة: أنه ﷺ حج حجاً مفرداً لم يعتمر معه، واحتج بما في الصحيحين أن عائشة قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فمننا من أهل بعمره، ومننا من أهل بحج وعمره، ومننا أهل بالحج وحده، وأهل رسول الله ﷺ بالحج». فهذا التقسيم والتوزيع صريح في إهلاله بالحج وحده.

وفي رواية لمسلم عنها: أنه ﷺ أهل بالحج وحده. ولمسلم أيضاً عن ابن عباس: أهل رسول الله ﷺ أفرد بالحج. ولابن ماجه عن جابر: أن رسول الله ﷺ أفرد بالحج، وعن ابن عمر: أنه ﷺ أفرد الحج. رواه البخاري.

قالوا: وهؤلاء لهم قرب في حجة الوداع على غيرهم: فأما جابر، فهو أحسن الصحابة سياقاً لرواية حديث حجة الوداع، فإنه ذكرها من حين خروجه ﷺ من المدينة إلى آخرها، فهو أضبط لها من غيره. وأما ابن عمر، فصحيح عنه أنه كان أخذاً بخطام ناقته ﷺ في حجة الوداع، وأنكر على من رجح قول أنس على قوله

ويأتي قريباً للمصنف ذكر غالبه (والذي ذهب إليه الشافعي في) أي: مع (جماعة) كذلك؛ (أنه ﷺ حج حجاً مفرداً) يعني: حجة الوداع (لم يعتمر معه).

(واحتج) من رجح أنه كان مفرداً (بما في الصحيحين) والسنن من طريق الموطأ (أن) عائشة قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع» لأنه ودع الناس فيها (فمننا من أهل بعمره، ومننا من أهل بحج وعمره، ومننا من أهل بالحج وحده، وأهل رسول الله ﷺ بالحج)، فهذا التقسيم والتوزيع صريح في إهلاله بالحج وحده، (و) به صرح (في رواية لمسلم عنها) أي: عائشة؛ (أنه ﷺ أهل بالحج وحده، ولمسلم أيضاً عن ابن عباس: أهل رسول الله ﷺ بالحج) وحده على المتبادر.

(ولا بن ماجه عن جابر: أن رسول الله ﷺ أفرد بالحج، وعن ابن عمر: أنه ﷺ أفرد بالحج، رواه البخاري، قالوا) أي: الأئمة الذين رجحوا أنه ﷺ حج مفرداً (وهؤلاء) أي: الصحابة الأربع عائشة وابن عباس وجابر وابن عمر (لهم قرب) من المصطفى، وفي خط الولي العراقي عن النووي لهم مزية (في حجة الوداع على غيرهم) وفصل القرب أو المزية بقوله: (فأما جابر فهو أحسن الصحابة سياقاً لحديث: حجة الوداع، فإنه ذكرها) أي: أفعالها مفصلة (من حين خروجه ﷺ من المدينة إلى آخرها، فهو أضبط لها من غيره) وحديثه في مسلم وأبي داود مطوّلاً.

(وأما ابن عمر فصحيح عنه أنه كان أخذاً بخطام) بكسر الخاء المعجمة (ناقته ﷺ في حجة



وقال: كان أنس يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤوس وإني كنت تحت ناقته ﷺ يمسنى لعابها، أسمعته يلبي بالحج، وأما عائشة فقربها من رسول الله ﷺ معروف، وكذا اطلاعها على باطن أمره وظاهره، وفعله في خلوته وعلائيته، مع كثرة فهمها وعظم فطنتها. وأما ابن عباس فمحل من العلم والفقه في الدين والفهم الثاقب معروف، مع كثرة بحثه وتحفظه أحوال رسول الله ﷺ التي لم يحفظها غيره وأخذها إياها من كبار الصحابة.

واحتجوا أيضًا: بأن الخلفاء الراشدين واطبوا على «الإفراد» مع أنهم الأئمة الأعلام، وقادة الإسلام، والمقتدى بهم، فكيف يظن بهم المواظبة على ترك الأفضل. وبأنه لم ينقل عن واحد منهم كراهة الإفراد، وقد نقل عنهم كراهة التمتع والجمع بينهما، حتى فعله علي رضي الله عنه لبيان الجواز. وبأن الإفراد لا يجب فيه دم بالإجماع بخلاف التمتع والقرآن.

الوداع، وأنكر على من رجح قول أنس؛ أنه كان قارئًا (على قوله) نفسه أنه حج مفردًا (وقال: كان أنس يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤوس) إشارة إلى صغر سنه فلم يضبط (وأنني كنت تحت ناقته ﷺ يمسنى لعابها، أسمعته يلبي بالحج) وحده، فلو كان قارئًا لسمعته وقتًا ما يلبي بهما لملازمتي له.

(وأما عائشة فقربها من رسول الله ﷺ معروف، وكذا اطلاعها على باطن أمره، وظاهره وفعله في خلوته وعلائيته مع كثرة فهمها وعظيم فطنتها) فكيف لا يرجح قولها.

(وأما ابن عباس فمحل من العلم والفقه في الدين والفهم الثاقب معروف مع كثرة بحثه وتحفظه أحوال رسول الله ﷺ التي لم يحفظها غيره) أي: مبالغته في حفظها وتحريزه في ضبطها بحيث لا يفوته شيء منها (وأخذها إياها من كبار الصحابة) بعد الوفاة النبوية.

(واحتجوا أيضًا بأن الخلفاء الراشدين واطبوا على الإفراد) بعد النبي ﷺ، فأفرد كل من العمرين وعثلن مدة خلافتهم (مع أنهم الأئمة الأعلام وقادة الإسلام) أي: أزمته والحافظون له كحفظ السلطان لجيشه وحمله على ما هو الأصلح له (والمقتدى بهم) في عصرهم وبعدهم (فكيف يظن بهم المواظبة على ترك الأفضل) الذي فعله النبي ﷺ والاستفهام للاستبعاد، أي: لا يليق أن يظن بهم ذلك (وبأنه لم ينقل عن واحد منهم كراهة الإفراد، وقد نقل عنهم كراهية التمتع و) كراهية (الجمع بينهما) أي: القرآن (حتى فعله علي رضي الله عنه لبيان الجواز) خوف اعتقاد أحد منعه؛ (وبأن الإفراد لا يجب فيه دم بالإجماع) لكماله (بخلاف التمتع والقرآن)

وذهب النووي إلى أن الصواب أنه ﷺ كان قارئاً، ويؤيده أنه لم يعتمر في تلك السنة بعد الحج، قال: ولا شك أن القرآن أفضل من الأفراد والذي لا يعتمر في سنته عندنا، ولم يقل أحد إن الحج وحده أفضل من القرآن. انتهى.

وقد صرح القاضي حسين والمتولي بترجيح الأفراد ولو لم يعتمر في تلك السنة.

قال الحافظ أبو الفضل بن حجر: وترجح رواية من روى القرآن بأمور.

منها: أن معه زيادة علم على من روى الأفراد والتمتع.

وبأن من روى الأفراد والتمتع اختلف عليه في ذلك، وأشهر من روي عنه

فيجب لقوات الميقات وغيره، فكان ما لا يحتاج إلى جبر أفضل.

قال الحافظ: وهذا ينبغي على أن دم القرآن دم جبران، وقد منعه من رجح القرآن بأنه دم فضل وثواب كالأضحية، ولو كان دم نقص لما قام الصيام مقامه ولأنه يؤكل منه، ودم النقص لا يؤكل منه كدم الجراء، قاله الطحاوي.

(وذهب النووي إلى أن الصواب أنه ﷺ كان قارئاً، ويؤيده أنه لم يعتمر في تلك السنة بعد الحج، قال: ولا شك أن القرآن أفضل من الأفراد والذي لا يعتمر في سنته عندنا، ولم يقل أحد أن الحج وحده أفضل من القرآن) وما مر أنه اعتمر بعد حجه من التمتع غلط كما يأتي عن ابن تيمية. (انتهى) كلام النووي.

(وقد) تعقبه الحافظ بأن الخلاف ثابت قديماً وحديثاً، أما قديماً فثبت عن عمر أنه قال: إن أتم لحجكم ولعمرتكم أن تشؤوا لكل منهما سفراً، وعن ابن مسعود نحوه أخرجه ابن أبي شيبة، وأما حديثاً فقد (صرح القاضي حسين والمتولي بترجيح الأفراد ولو لم يعتمر في تلك السنة) وهو مقتضى مذهب ذلك، زاد الحافظ.

وقال صاحب الهداية من الحنفية: الخلاف بيننا وبين الشافعي مبني على أن القارن يطوف طوافاً واحداً وسعيّاً واحداً، فلذا قال الأفراد أفضل، وعندنا أن القارن يطوف طوافين وسعيين، فهو أفضل لأنه أكثر عملاً.

قال الحافظ أبو الفضل بن حجر: وترجح رواية من روى القرآن بأمور، منها: أن معه زيادة علم على من روى الأفراد والتمتع) لأنه حفظ ما لم يحفظه غيره (وبأن من روى الأفراد والتمتع اختلف عليه في ذلك، وأشهر من روى عنه الأفراد عائشة، وقد ثبت عنها؛ أنه ﷺ

الإفراد عائشة، وقد ثبت عنها أنه اعتمر مع حجته. وابن عمر، وقد ثبت عنه أنه ﷺ بدأ بالعمرة ثم أهل بالحج. وجابر، وقد روى عنه أنه اعتمر مع حجته أيضًا.

وبأن القرآن رواه عنه ﷺ جماعة من الصحابة لم يختلف عليهم فيه. وبأنه لم يقع في شيء من الروايات النقل عنه من لفظه أنه قال: «أفردت، ولا تمتعت، بل صح عنه أنه قال: «لولا أن معي الهدي لأحلت».

وأيضًا: فإن من روى عنه القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتعسف، بخلاف من روى الأفراد فإنه محمول على أول الحال وبه ينتفي التعارض، ويؤيده: أن من

اعتمر مع حجته) لكن في ترجيحه بهذا وتعبيره بأنه ثبت درك كثير على مثل الحافظ، فإنه نفسه نقل قبل هذا بقليل جدًا أن البيهقي أعل حديث أبي إسحاق عن مجاهد عن عائشة: لقد علم ابن عمر أن النبي ﷺ قد اعتمر ثلاثًا سوى التي قرنها في حجته، أخرجه أبو داود بأن أبا إسحاق تفرد عن مجاهد بهذا، وقد رواه منصور عن مجاهد بلفظ: فقالت: ما اعتمر في رجب قط وهو المحفوظ على أنه اختلف فيه على أبي إسحاق، فرواه زهير بن مغيرة عنه هكذا. وقال زكريا عن أبي إسحاق عن البراء انتهى، فكيف يعارض ما في أصح الصحيح عنها بحديث معلول.

(وابن عمر: وقد ثبت عنه أنه ﷺ بدأ بالعمرة ثم أهل بالحج) ويأتي قريبًا للمصنف ما يفيد أن هذه رواية شاذة، وأن المصرح به في الأحاديث الكثيرة عكسه. (وجابر: وقد روي عنه أنه) ﷺ (اعتمر مع حجته أيضًا) ولم يذكر أنه اختلف على ابن عباس.

وفي مسلم وأبي داود والنسائي، عنه: أهل النبي ﷺ بعمرة وأهل أصحابه بحج (وبأن القرآن رواه عنه ﷺ جماعة من الصحابة لم يختلف عليهم فيه) جعله ثالثًا في الترجيح مع أن الحافظ الذي هو ناقل عنه إنما جعله من بقية الجواب الثاني فلم يقل، وبأن إنما قال والقرآن... الخ، وهذا هو الواضح.

(وبأنه لم يقع في شيء من الروايات النقل عنه من لفظه أنه قال: «أفردت ولا تمتعت»، بل صح عنه أنه قال: «لولا أن معي الهدي لأحلت»، وأيضًا: فإن من روى عنه القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتعسف) أخذ على غير الطريق؛ بأنه نسب إليه اتساعًا لأنه أمر به (بخلاف من روى الأفراد، فإنه محمول على أول الحال و) لا تعسف في ذلك، إذ (به)

جاء عنه الأفراد جاء عنه صورة القران، ومن روى عنه التمتع فإنه محمول على سفر واحد للنسكين، ويؤيده: أن من جاء عنه التمتع لما وصفه، وصفه بصورة القران، لأنهم اتفقوا على أنه لم يحل من عمرته حتى أتم عمل جميع الحج، وهذه إحدى صور القران.

وأيضًا: فإن رواية القران جاءت عن بضعة عشر صحابيًّا. انتهى.

وعدهم ابن القيم سبعة عشر: عائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عباس، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان بإقراره لعلي، وعمران بن الحصين، والبراء بن عازب، وحفصة أم المؤمنين، وأبو قتادة، وابن أبي أوفى، وأبو طلحة، والهرماس بن زياد، وأم سلمة، وأنس بن مالك، وسعد بن أبي وقاص، وجابر، وابن عمر، قال: فهؤلاء سبعة عشر صحابيًّا، منهم من فعله، ومنهم من

ينتفي التعارض ويؤيده) أي: حمله على ذلك (أن من جاء عنه الأفراد جاء عنه صورة القران. (ومن روى عنه التمتع فإنه محمول على سفر واحد للنسكين) الحج والعمرة (ويؤيده) أي: حمله على ذلك (أن من جاء عنه التمتع لما وصفه وصفه بصورة القران، لأنهم اتفقوا على أنه لم يحل من عمرته حتى أتم جميع عمل الحج، وهذه إحدى صور القران: جمع صورة (وأيضًا: فإن رواية القران جاءت عن بضعة عشر صحابيًّا. انتهى) كلام الحافظ.

وزاد بأسانيد جواد (وعدهم ابن القيم سبعة عشر) ففيه بيان البضع (عائشة أم المؤمنين) عند أبي داود (وعبد الله بن عباس) عند مسلم (وعمر بن الخطاب) عند البخاري: أناني جبريل وقال: صل في هذا الوادي وقل عمرة في حجة (وعلي بن أبي طالب) عند النسائي (وعثمان بن عفان بإقراره لعلي) والقصة في الصحيحين (وعمران بن الحصين) في مسلم، وأنه أنكر على عمر كراهته (والبراء بن عازب) عند أبي داود والنسائي (وحفصة أم المؤمنين) عند الشيخين (وأبو قتادة) الأنصاري عند الدارقطني (وابن أبي أوفى) عند البزار، وهو بفتح الهمزة والفاء عبد الله (وأبو طلحة) عند أحمد (والهرماس) بكسر الهاء وإسكان الراء وآخره مهملة (ابن زياد) الباهلي (وأم سلمة) هند أم المؤمنين (وأنس بن مالك) عند الشيخين (وسعد بن أبي وقاص) عند مالك وغيره (وجابر) عند البيهقي (وابن عمر) عند البخاري: أنه بدأ بالعمرة ثم أهل بالحج، (قال) الحافظ: هي رواية مرجوحة مخالفة لأكثر الأحاديث.

(فهؤلاء سبعة عشر صحابيًّا) وبقي عليه حديث سراقه أنه ﷺ قرن في حجة الوداع، رواه أحمد، ومثله عن أبي سعيد عند الدارقطني.

روى لفظ إحرامه، ومنهم من روى خبره عن نفسه، ومنهم من روى أمره به. فإن قيل: كيف يجعلون منهم ابن عمر وجابر، أو عائشة، وابن عباس؟ وعائشة تقول: أهل رسول الله ﷺ بالحج، وفي لفظ: أفرد الحج، والأول في الصحيحين، والثاني في مسلم. وهذا ابن عمر يقول: لبي بالحج وحده، ذكره البخاري، وهذا ابن عباس يقول: أهل بالحج، رواه مسلم. وهذا جابر يقول: أفرد الحج، رواه ابن ماجة.

قيل: إن كانت الأحاديث عن هؤلاء تعارضت وتساقطت، فإن أحاديث الباقيين لم تتعارض، فهب أن أحاديث من ذكرت ثم لا حجة فيها على القرآن ولا على الأفراد، فما الموجب للعدول عن أحاديث الباقيين مع صراحتها وصحتها، فكيف وأحاديثهم يصدق بعضها بعضًا، ولا تعارض بينها. انتهى.

(منهم من فعله، ومنهم من روى لفظ إحرامه، ومنهم من روى خبره عن نفسه) هذا ينافيه قول الحافظ السابق قريبًا؛ أنه لم يرو عنه أنه قال: «أفردت ولا تمتعت»، وقوله: «لولا أنني سقت الهدي لأحللت» لا صراحة فيه أنه قارن، لكن سيأتي رواية: «إني سقت الهدي وقرنت فلا أحل حتى»... الخ، ويأتي الكلام عليها.

(ومنهم من روى أمره به، فإن قيل: كيف يجعلون منهم ابن عمر وجابر، أو عائشة وابن عباس وعائشة تقول: أهل رسول الله ﷺ بالحج، وفي لفظ: أفرد الحج، والأول في الصحيحين، والثاني في مسلم، وهذا ابن عمر يقول: لبي بالحج وحده، ذكره البخاري أي: رواه.

(وهذا ابن عباس يقول: أهل بالحج، رواه مسلم وهذا جابر يقول: أفرد الحج، رواه ابن ماجة، قيل) في الجواب: (إن كانت الأحاديث عن هؤلاء تعارضت وتساقطت) لأجل تعارضها (فإن أحاديث الباقيين لم تتعارض، فهب) أي: إفرض (أن أحاديث من ذكرت، ثم) أي: هناك يعني هؤلاء الأربعة (لا حجة فيها على القرآن ولا على الأفراد) لتساقطها بالتعارض (فما الموجب للعدول عن أحاديث الباقيين مع صراحتها وصحتها، فكيف وأحاديثهم يصدق بعضها بعضًا ولا تعارض بينها. انتهى) كلام ابن القيم وكل ذلك لا يدفع رجحانية الأفراد، لأن القاعدة أنه إذا تعارضت الأحاديث ينظر لما عمل به خلفاؤه الراشدون، فيترجح به كما قال الإمام مالك: إذا جاء عن النبي ﷺ حديثان مختلفان، وعمل أبو بكر وعمر بأحدهما دل على أن الحق ما عملا به وقال غيره نحوه، فهذا هو الموجب للعدول هذا على فرض تسليم أنه عليه السلام

وهذا يقتضي رفع الشك عنها والمصير إلى أنه ﷺ كان قارئاً، ومقتضى ذلك أن يكون القرآن أفضل من الأفراد والتمتع، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال أبو حنيفة وإسحاق بن راهوية واختاره من الشافعية المزني وابن المنذر، وأبو إسحاق المروزي، ومن المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي، وبحث مع النووي في اختياره بقوله أنه ﷺ كان قارئاً، وأن الأفراد مع ذلك أفضل، مستنداً إلى أنه ﷺ اختار الأفراد أولاً ثم أدخل عليه العمرة لبيان جواز الاعتمار في أشهر الحج لكونهم كانوا يعتقدونه من أفجر الفجور، وتعقب: بأن البيان قد سبق منه ﷺ في عمره الثلاث، فإنه أحرم بكل منها في ذي القعدة، وهي عمرة الحديبية التي صد عن البيت فيها، وعمرة القضية، وعمرة الجعرانة، ولو كان أراد باعتماره مع حجته بيان الجواز فقط - مع أن الأفضل خلافه - لاكتفي في ذلك بأمره أصحابه أن يفسخوا حجهم إلى العمرة، انتهى.

قال: قرنت ولاً فقد أعلها البيهقي، وأما غيرها فمحمولة على أمره لغيره كما قاله الشافعي وغيره. (وهذا) كما قال الحافظ عقب قوله: جاءت عن بضعة عشر صحابياً بأسانيد جياد، بخلاف روايتي الأفراد والتمتع (يقتضي رفع الشك عنها) لكثرتها (و) يقتضي (المصير إلى أنه ﷺ كان قارئاً، ومقتضى ذلك أن يكون القرآن أفضل من الأفراد والتمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال أبو حنيفة وإسحاق بن راهوية واختاره من الشافعية المزني) إسئيل تلميذ الإمام (وابن المنذر) بناء على أنه شافعي، وقد قيل: إنه مجتهد مطلق (وأبو إسحاق المروزي، ومن المتأخرين الشيخ تقي الدين) علي بن عبد الكافي (السبكي، وبحث مع النووي في اختياره بقوله: الصواب الذي نعتده (أنه ﷺ كان قارئاً، وأن الأفراد مع ذلك أفضل مستنداً إلى أنه ﷺ اختار الأفراد أولاً) فأحرم به (ثم أدخل عليه العمرة لبيان جواز الاعتمار في أشهر الحج، لكونهم) أي: العرب (كانوا يعتقدونه من أفجر الفجور) أي: من أعظم الذنوب والفجور الانبعاث في المعاصي.

قال الحافظ: وهذا من تحكيماتهم الباطلة المأخوذة من غير أصل (وتعقب) لفظ الفتح، وملخص ما تعقب، أي: السبكي به كلامه، أي: النووي؛ (بأن البيان قد سبق منه ﷺ في عمره الثلاث، فإنه أحرم بكل منها في ذي القعدة وهي عمرة الحديبية التي صد عن البيت فيها وعمرة القضية) وتسمى أيضاً عمرة القضاء لأنه تقاضى مع قريش عليها (وعمرة الجعرانة) سنة الفتح (ولو كان أراد باعتماره مع حجته بيان الجواز فقط، مع أن الأفضل خلافه لاكتفي في ذلك بأمره أصحابه أن يفسخوا حجهم إلى العمرة. انتهى).

ومذهب الشافعي ومالك وكثيرين أن أفضلها: الأفراد، ثم التمتع، ثم القران. فإن قلت: إذا كان الراجح أنه عليه الصلاة والسلام كان قارئاً، فلم رجح الشافعية والمالكية الأفراد على القران؟ فقد أجاب عن ذلك النووي في شرح المذهب: بأن ترجيح الأفراد لأنه عليه الصلاة والسلام اختاره أولاً، فأهل بالحج وحده، وإنما أدخل عليه العمرة لمصلحة بيان جواز الاعتمار في أشهر الحج،

وللنوي أن يرد هذا بأنه لم يكتف بالبيان في العمر الثلاث لأنه حضر معه في حجة الوداع خلق كثير لم يحضروا في واحدة من الثلاثة، ولم يكتف بأمره أصحابه، لأن نفوسهم لا تطيب إلا بفعله، لا سيما وأكثرهم حديث عهد بجاهلية، ويؤيده حديث ابن عباس في الصحيحين أنه لما أمرهم أن يجعلوها، أي: الحجة عمرة كبر ذلك عندهم.

قال المصنف وغيره: لما كانوا يعتقدوه أولاً أن العمرة فيها من أفجر الفجور. انتهى، فكأنه لما عظم عليه أردف العمرة على الحج تطييباً لخواطرهم بأنه اعتمر في أشهر الحج ولم يتحلل لسوقه الهدى.

(ومذهب الشافعي ومالك وكثيرين أن أفضلها) أي: أوجه الإحرام الثلاثة (الأفراد) وهو الإهلال بالحج وحده في أشهره عند الجميع، وفي غير أشهره أيضاً عند من يجيزه، والاعتمار بعد الفراغ من أعمال الحج لمن شاء (ثم التمتع) المعروف أنه الاعتمار في أشهر الحج، ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة/١٩٦]، ويطلق التمتع في عرف السلف على القران أيضاً.

قال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن المراد بالتمتع في الآية الاعتمار في أشهر الحج قبل الحج، قال: ومن التمتع أيضاً القران، لأنه تمتع بسقوط سفر للنسك الآخر من بلده، ومن التمتع أيضاً فسخ الحج إلى العمرة. انتهى (ثم القران) وهو الإهلال بالحج والعمرة مقاً، ولا خلاف في جوازه أو الإهلال بالعمرة، ثم يدخل عليها الحج أو عكسه، وهذا مختلف فيه، ثم المعتمد من مذهب مالك أن القران أفضل من التمتع وما ذكره المؤلف قول أشهب واختاره عبد الوهاب والبخمي.

(فإن قلت: إذا كان الراجح أنه عليه الصلاة والسلام كان قارئاً فلم رجح الشافعية والمالكية الأفراد على القران؟ فقد أجاب عن ذلك النووي في شرح المذهب: بأن ترجيح الأفراد لأنه عليه الصلاة والسلام اختاره أولاً، فأهل بالحج وحده، وإنما أدخل عليه العمرة لمصلحة بيان جواز الاعتمار في أشهر الحج) ولم يزد هذا على ما فرقه الذي تعقبه السبكي شيئاً إلا

وكانت العرب تعتقده من أفجر الفجور كما ذكرته.

وقد ذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: إلى أن التمتع أفضل، وهو مذهب أحمد، لكونه ﷺ تمناه، فقال: «لولا أنني سقت الهدي لأحللت» ولا يتمنى إلا الأفضل.

وأجيب: بأنه إنما تمناه تطييباً لقلوب أصحابه لحزنهم على فوات موافقته، وإلا فالأفضل ما اختاره الله له، واستمر عليه ﷺ.

وأما القائلون بأنه ﷺ لبي بالعمرة واستمر عليها، فحجتهم حديث ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر قال: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى.

نسبته لشرح المذهب، وإلا بيان المعتقدين بقوله: (وكانت العرب تعتقده من أفجر الفجور) من باب جد جده وشعر شاعر، أي: الانبعاث في المعاصي (كما ذكرته).

روى الشيخان عن ابن عباس، قال: كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض، قال الحافظ: بفتح أوله، أي: يعتقدون، والمراد أهل الجاهلية، ولابن حبان من طريق آخر عن ابن عباس، قال: والله ما أعمر رسول الله ﷺ عائشة في ذي الحجة إلا ليقطع بذلك أمر أهل الشرك، فإن هذا الحي من قريش، ومن دان دينهم كانوا يقولون، فذكر نحوه فعرف بهذا تعيين القائلين. انتهى.

(وقد ذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل) من الأفراد، ثم القران (وهو مذهب أحمد) في المشهور عنه (لكونه ﷺ تمناه فقال: لولا أنني سقت الهدي لأحللت، ولا يتمنى إلا الأفضل، وأجيب بأنه إنما تمناه تطييباً لقلوب أصحابه) الذين لم يكن معهم هدي حيث أمرهم بجعل الحج عمرة يحلون منها، ثم يحرمون بعد بالحج (لحزنهم على فوات موافقته) فتمنوا أن يكون معهم هدي ليوافقوه في البقاء على الإحرام (وإلا فالأفضل ما اختاره الله له، واستمر عليه ﷺ) لأن التمتع دائماً أفضل.

قال القاضي حسين: ولأن ظاهر هذا الحديث غير مراد بإجماع، لأن ظاهره أن سوق الهدي يمنع انعقاد العمرة، وقد انعقد الإجماع على خلافه في حجة الوداع.

(وأما القائلون بأنه ﷺ لبي بالعمرة واستمر عليها فحجتهم حديث) الصحيحين وأبي داود والنسائي عن (ابن شهاب، عن سالم، عن) أبيه (ابن عمر قال: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى) وساق معه الهدي من ذي الحليفة، وبدأ ﷺ فأهل



وقال ابن شهاب عن عروة: إن عائشة أخبرته عن النبي ﷺ في تمتعه بالعمرة إلى الحج، فتمتع الناس معه بمثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر.  
وقال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: هذه عمرة استمتعنا بها.  
وقال سعد بن أبي وقاص في المتعة: صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه.  
وأجيب: بأن التمتع عندهم يشمل القران، ويدل عليه ما في الصحيحين عن سعيد بن المسيب: اجتمع علي وعثمان بعسفان، فكان عثمان ينهى عن المتعة، فقال علي: ما تريد إلى أمر فعله رسول الله ﷺ تنهى عنه؟ فقال عثمان: دعنا منك، فقال: إني لا أستطيع أن أدعك، فلما رأى علي ذلك أهل بهما جميعاً.

بالعمرة ثم أهل بالحج الحديث، ففيه أنه أراد التمتع اللغوي، لأن هذا قران لا تمتع به عليه عياض وغيره.

قال الحافظ: لكن جزمه بأنه بدأ بالعمرة مخالف لما عليه أكثر الأحاديث فهو مرجوح.  
(وقال ابن شهاب عن عروة) بن الزبير (أن عائشة أخبرته عن النبي ﷺ في تمتعه بالعمرة إلى الحج، فتمتع الناس معه بمثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر) المذكور قبله.  
(وقال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: هذه عمرة استمتعنا بها) فمن لم يكن عنده هدي فليحل الحل كله، وقد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة، هذا بقية الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي.  
قال الأبي: لا يقال فيه أنه أحرم متمتعاً، لأن الإشارة بهذه إلى عمرة الفسخ، ومعنى استمتعنا استمتعتم، أو يكون أدخل نفسه معهم، ولكن أقام لمانع وهو كون الهدي معه وهو قوي في تأييد جواز الفسخ. انتهى.

(وقال سعد بن أبي وقاص في المتعة: صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه) أخرجه مالك في الموطأ والترمذي وصححه والنسائي، كلاهما من طريق مالك (وأجيب بأن التمتع عندهم يشمل القران، ويدل عليه ما في الصحيحين عن سعيد بن المسيب، قال: اجتمع علي وعثمان بعسفان) هذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري: اختلف علي وعثمان وهما بعسفان (فكان عثمان ينهى عن المتعة) أي: القران لتمتعه بترك التعب بالسفر مرتين (فقال علي: ما تريد إلى أمر فعله رسول الله ﷺ تنهى عنه) لفظ مسلم.

أما البخاري فلفظه: ما تريد لي أن تنهي عن أمر فعله رسول الله ﷺ (فقال عثمان: دعنا منك، فقال: إني لا أستطيع أن أدعك) لئلا يظن الناس امتناعه (فلما رأى ذلك علي أهل بهما) أي: العمرة والحج (جميعاً) وعند النسائي والإسلميلي، فقال عثمان: تراني أنهي الناس

فهذا يبين أن من جمع بينهما كان متمتعاً عندهم، وأن هذا هو الذي فعله رسول الله ﷺ. ووافقه عثمان على أنه ﷺ فعله، لكن النزاع بينهما: هل ذلك الأفضل في حقنا أم لا؟

فقد اتفق علي وعثمان على أنه ﷺ تمتع وأن المراد بالتمتع عندهم القران. وأيضاً: فإنه ﷺ قد تمتع تمتع قران باعتبار ترفه بترك أحد السفريين. انتهى. وفي فتح الباري عن أحمد: أن من ساق الهدى فالقران له أفضل ليوافق فعل النبي ﷺ، ومن لم يسق الهدى فالتمتع له أفضل ليوافق ما تمناه وأمر به أصحابه.

وأنت تفعله، فقال: ما كنت أدع سنة النبي ﷺ لقول أحد (فهذا بين أن من جمع بينهما كان متمتعاً عندهم) تمتعاً لغوياً (وأن هذا هو الذي فعله النبي ﷺ ووافقه عثمان على أنه فعله، لكن النزاع بينهما هل ذلك الأفضل في حقنا أم لا؟) وقد سبق أن فعل علي لبيان الجواز لا ينافي أن الأفراد أفضل.

(فقد اتفق علي وعثمان على أنه عليه الصلاة والسلام تمتع، وأن المراد بالتمتع عندهم القران) إذ الإحرام بهما جميعاً قران (وأيضاً؛ فإنه عليه الصلاة والسلام قد تمتع تمتع قران باعتبار ترفه) أي: عدم تبعه (بترك أحد السفريين. انتهى).

لكن في رواية البخاري عن مرؤن بن الحكم، قال: شهدت عثمان وعلياً وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجمع بينهما، فلما رأى ذلك عليّ أهل بهما: لبيك بعمره وحجة.

قال الحافظ: قوله: وأن يجمع بينهما يحتمل أن الواو عاطفة فيكون قد نهى عن التمتع والقران معاً، ويحتمل أنه عطف تفسير، لأنهم يطلقون على القران تمتعاً، فيكون المراد أن يجمع بينهما قراناً أو إيقاعاً لهما في سنة واحدة، بتقديم العمرة على الحج.

وقد رواه النسائي عن ابن المسيب: نهى عن التمتع فلبى علي وأصحابه بالعمرة فلم ينههم عثمان، فقال علي: ألم تسمع رسول الله ﷺ تمتع؟ قال: بلى وفيه إشاعة العالم ما عنده من العلم وإظهاره ومناظرة ولاية الأمور في تحقيقه لمن قوي على ذلك لقصد نصيح المسلمين والبيان بالفعل مع القول، وجواز الاستنباط من النص لأن عثمان لم يخف عليه جواز التمتع والقران، وإنما نهى عنهما ليعمل بالأفضل كما وقع لعمر، لكن خشي عليّ أن يحمل غيره النهي على التحريم فأشاع ذلك، فكل منهما مجتهد مأجور.

(وفي فتح الباري عن أحمد أن من ساق الهدى فالقران له أفضل ليوافق فعل النبي ﷺ، ومن لم يسق الهدى فالتمتع له أفضل ليوافق ما تمناه وأمر به أصحابه) والمشهور عن أحمد: فضل التمتع مطلقاً، إلى هنا ما نقله من الفتح.

وأما من قال: إنه ﷺ حج مفردًا ثم اعتمر عقبه من التمتع أو غيره فهو غلط، لم يقله أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا الأئمة الأربعة، ولا أحد من أهل الحديث. قاله ابن تيمية.

وأما من قال: إنه حج متمتعًا، حل فيه من إحرامه، ثم أحرم يوم التروية بالحج مع سوق الهدي فحجته حديث معاوية أنه قصر عن رأس النبي ﷺ بمشقص على المروة، وحديثه في الصحيحين، ولا يمكن أن يكون هذا في غير حجة الوداع، لأن معاوية أسلم بعد الفتح، والنبي ﷺ لم يكن زمن الفتح محرماً، ولا يمكن أن يكون في عمرة الجعرانة لوجهين: أحدهما، أنه في بعض ألفاظ الصحيح «وذلك في حجته»، الثاني: أن في رواية النسائي بإسناد صحيح: «وذلك في أيام العشر» وهذا إما كان في حجته، ولكن هذا مما أنكره الناس على معاوية

(وأما من قال: إنه ﷺ حج مفردًا، ثم اعتمر عقبه من التمتع أو غيره فهو غلط لم يقله أحد من الصحابة ولا التابعين ولا الأئمة الأربعة ولا أحد من أهل الحديث، قاله ابن تيمية) الحافظ أحمد أبو العباس المشهور.

(وأما من قال: إنه حج متمتعًا حل فيه من إحرامه، ثم أحرم يوم التروية ثامن الحجة) (بالحج مع سوق الهدي، فحجته حديث معاوية) بن أبي سفيان (أنه) أي: معاوية (قصر عن رأس النبي ﷺ بمشقص) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح القاف فمهملة، قال الجوهري وابن دريد: نصل طويل عريض، وقال عياض: نصل السهم الطويل غير العريض، وكذا قال النووي وابن الأثير (على المروة) بمكة.

(وحديثه في الصحيحين) وأبي داود والنسائي عن ابن عباس أن معاوية بن أبي سفيان أخبره، قال: قصرت عن النبي ﷺ بمشقص على المروة، أو رأيته يقصر عنه على المروة بمشقص، وفي رواية عن ابن عباس: أن معاوية قال له: أما علمت أنني قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص أعرابي على المروة لحجته، أي: لعمرته، سميت حجًا لأن معناها القصد (ولا يمكن أن يكون هذا في غير حجة الوداع، لأن معاوية أسلم بعد الفتح) لمكة (والنبي ﷺ زمن الفتح لم يكن محرماً، ولا يمكن أن يكون في عمرة الجعرانة) كما ادعاه النووي (لوجهين):

(أحدهما: أنه في بعض ألفاظ الصحيح وذلك في حجته) وعمرة الجعرانة كانت سنة ثمان بعد انصرافه من قسم غنائم حنين.

(الثاني: أن في رواية النسائي بإسناد صحيح وذلك في أيام العشر، وهذا إما كان في

وغلطوه فيه، وأصابه فيه ما أصاب ابن عمر في قوله: إنه اعتمر في رجب كما سيأتي. وسائر الأحاديث الصحيحة كلها تدل على أنه ﷺ لم يحل من إحرامه إلى يوم النحر، وبذلك أخبر عن نفسه بقوله: «لولا أن معي الهدي لأحللت» وقوله: «إني سقت الهدي وقرنت فلا أحل حتى أنحر»، وهذا خبر عنه لا يدخله الوهم ولا الغلط، بخلاف خبر غيره عنه. قاله في زاد المعاد.

وأما اختلاف الروايات عنه ﷺ في إهلاله، هل هو بالحج أو بالعمرة أو القران، والجمع بينهما، فكل تأول بما يناسب مذهبه الذي قدمته.

قال البغوي: والذي ذكره الشافعي في كتاب «اختلاف الأحاديث» كلامًا موجزة: «أن أصحاب رسول الله ﷺ كان منهم المفرد والقارن والمتمتع، وكل كان يأخذ عنه أمر نسكه، ويصدر عن تعليمه، فأضيف الكل إليه على معنى أنه أمر بها وأذن فيها، ويجوز في لغة الغرب إضافة الفعل إلى الأمر به، كما يجوز إضافته إلى

حجته) إذ المراد عشر ذي الحجة (ولكن هذا مما أنكره الناس على مغوية وغلطوه فيه، وأصابه فيه ما أصاب ابن عمر في قوله: إنه) ﷺ (اعتمر في رجب، كما سيأتي) أن عائشة غلطته (وسائر الأحاديث الصحيحة كلها) مبتدأ خبره (تدل على أنه ﷺ لم يحل من إحرامه إلى يوم النحر) سواء قيل: إنه أفرد أو قرن أو تمتع (وبذلك أخبر عن نفسه بقوله: «لولا أن معي الهدي لأحللت»، وقوله: «إني سقت الهدي وقرنت فلا أحل حتى أنحر») كذا رواه أبو داود والنسائي من حديث البراء وأعله البيهقي بأنه ساقه في قصة علي، وقد رواها أنس في البخاري وجابر في مسلم وليس فيهما لفظ وقرنت (وهذا خبر عن نفسه لا يدخله الوهم ولا الغلط بخلاف خبر غيره عنه، قاله في زاد المعاد) في هدى خير العباد لابن القيم، وأوله قوله: وأما من قال إنه حج مفردًا ثم اعتمر.

(وأما اختلاف الروايات عنه ﷺ في إهلاله هل هو بالحج) وحده (أو بالعمرة أو القران والجمع بينهما) عطف على اختلاف (فكل تأول بما يناسب مذهبه الذي قدمته) من الخلاف في أي الأوجه الثلاثة أفضل مع الإجماع على جواز كل كما قال غير واحد.

(قال البغوي: والذي ذكره الشافعي في كتاب اختلاف الأحاديث كلامًا موجزة) أي: ملخصه (أن أصحاب رسول الله ﷺ كان منهم المفرد والقارن والمتمتع) كما قالت عائشة وغيرها: (وكل كان يأخذ عنه أمر نسكه ويصدر عن تعليمه، فأضيف الكل إليه على معنى أنه أمر بها) أي: بالأوجه الثلاثة (وأذن فيها) ليدل على جواز جميعها، إذ لو أمر بواحد لظن أن

الفاعل له، كما يقال: بنى فلان دارًا، ويريد أنه أمر بينائه، وكما روي أنه عليه السلام رجم ماعزًا، وإنما أمر برجمه، ثم احتج بأنه عليه السلام كان أفرد الحج. انتهى، وقال الخطابي نحوه.

وقال النووي: كان ﷺ أولاً مفردًا، ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك، وأدخلها على الحج، فمن روى الأفراد فهو الأصل، يعني حملة على ما أهل به أول الحال، ومن روى القرآن أراد ما استقر عليه أمره، ومن روى التمتع أراد به التمتع اللغوي والارتفاق، فقد ارتفق بالقران كارتفاق التمتع وزيادة، وهو الاقتصار على فعل واحد.

غيره لا يجزى (ويجوز في لغة العرب إضافة الفعل إلى الأمر به) اسم فاعل (كما يجوز إضافته) أي: نسبته (إلى الفاعل له، كما يقال: بنى فلان دارًا، ويريد) القائل (أنه) أي: القائل (أمر بينائه) وضرب الأمير فلانًا إذا أمر بضربه.

(وكما روي أنه عليه السلام رجم ماعزًا، وإنما أمر برجمه) وقطع سارق رداء صفوان، وإنما أمر بذلك ومثله كثير في الكلام كما في كلام الشافعي (ثم احتج) لترجيح الأفراد ولهذا الجمع الحسن (بأنه عليه السلام كان أفرد الحج. انتهى، وقال الخطابي نحوه) نقلًا عن ملخص الكتاب المذكور للشافعي، ورجح أنه أفرد الحج.

قال الحافظ: وهذا هو المشهور عند المالكية والشافعية، وقد بسط الشافعي القول فيه في اختلاف الحديث وغيره، ورجح أنه ﷺ أحرم إحرامًا مطلقًا ينتظر ما يؤمر به، فنزل الحكم بذلك عليه وهو على الصفا. انتهى، وهذا خلاف ما نقله البغوي والخطابي وعياض والنووي وغيرهم عن الشافعي؛ أنه رجع أنه ﷺ أفرد الحج.

وقال عياض: به تظاهرت الروايات الصحيحة، ومن قال: أحرم إحرامًا مطلقًا لا يصح قوله، لأن رواية جابر وغيره من الصحابة مصرحة بخلافه. انتهى.

(وقال النووي) فيما نقله عن عياض: (كان ﷺ أولاً مفردًا، ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها على الحج) وذلك خاص به وبأصحابه في تلك الحجة فقط عند الجمهور، وقال أحمد: بل عام لكل المسلمين في كل عام.

(فمن روى الأفراد فهو الأصل، يعني حملة على ما أهل به أول الحال، ومن روى القرآن أراد ما استقر عليه أمره، ومن روى التمتع أراد به التمتع اللغوي والارتفاق) عطف تفسير (فقد ارتفق بالقران كارتفاق التمتع وزيادة وهو الاقتصار على فعل واحد) في الطواف والسعي.

وقال غيره: أراد بالتمتع ما أمر به غيره.

قالوا: وبهذا الجمع تنتظم الأحاديث كلها ويحول عنها الاضطراب والتناقض.

وقالت طائفة: إنما أحرم ﷺ قارئاً ابتداءً بالعمرة والحج واحتجوا بأحاديث صحيحة تزيد على العشرين، منها حديث أنس في صحيح مسلم سمعت رسول الله ﷺ أهل بهما: «لبيك عمرة وحجاً» ورواه عن أنس ستة عشر نفساً من الثقات، كلهم متفقون عن أنس بلفظ أن النبي ﷺ كان إهلاله بحج وعمرة معاً.

(وقال غيره) كعياض: (أراد بالتمتع ما أمر به غيره) لأنه صرح بقوله: «ولولا أن معي الهدي لأحللت»، فصح أنه لم يتحلل. انتهى كلام عياض.

(قالوا: وبهذا الجمع تنتظم الأحاديث كلها ويحول عنها الاضطراب والتناقض) قال الحافظ: هو المعتمد، وقد سبق إليه قديماً ابن المنذر وبينه ابن حزم بياناً شافياً ومهده المحب الطبري تمهيداً بالغاً. انتهى.

والأولى الجمع الأول الذي للشافعي، ومن وافقه من أن إضافة القران والتمتع اتساعاً لكونه أمر بهما، وأن الراجح أنه كان مفرداً، فإن ظاهر هذا ترجيح أنه بقي على إفراده.

(وقالت طائفة: إنما أحرم ﷺ قارئاً ابتداءً بالعمرة والحج) معاً (واحتجوا بأحاديث صحيحة تزيد على العشرين، منها حديث أنس في صحيح مسلم: سمعت رسول الله ﷺ أهل بهما: «لبيك عمرة وحجاً»، ورواه عن أنس ستة عشر نفساً من الثقات، كلهم متفقون عن أنس بلفظ: أن النبي ﷺ كان إهلاله بحج وعمرة معاً) لكن في الصحيحين أن ابن عمر أنكر ذلك على أنس.

قال الحافظ: يمكن أن محل إنكاره كونه نقل أنه أهل بهما معاً، والمعروف عنده أنه أدخل أحد النسكين على الآخر.

وقال البيهقي: إنه اختلف فيه على أنس، فروي عنه هكذا، وروي أنه سمعهم يصرخون بهما جميعاً، قال: فلعله سمع النبي ﷺ يعلم غيره كيف يهل بالقران، فظن أنه عن نفسه، ومن العلماء من جمع بين الأحاديث على نمط آخر مع موافقته على أنه كان قارئاً، كالطحاوي وابن حبان وغيرهما، فقالوا: أهل أولاً بعمرة، ثم لم يتحلل منها حتى أدخل عليها الحج يوم التروية، لكن الجزم بأنه بدأ بالعمرة مرجوح، ثم قال: والذي يظهر لي أن من أنكر القران من الصحابة نفى أن يكون أهل بهما جميعاً أولاً، ولا ينفي أنه أهل بالحج مفرداً، ثم أدخل عليه العمرة، فيجتمع القولان كما تقدم. انتهى، وهو مبني على مختاره من ترجيح الجمع الثاني.

وأما من قال: إنه عليه الصلاة والسلام أهل بالعمرة وأدخل عليها الحج، فحجته ما في البخاري من حديث ابن عمر قال: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى وساق معه الهدي من ذي الحليفة، وبدأ ﷺ فأهل بالعمرة، ثم أهل بالحج.

وقد تقدم في الأحاديث الكثيرة الصريحة أنه ﷺ بدأ بالإهلال بالحج ثم أدخل عليه العمرة، وهذا عكسه.

والمشكل في هذا الحديث قوله: بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج. وأجيب عنه: بأن المراد به صورة الإهلال، أي لما أدخل العمرة على الحج لبي بهما فقال: «لبيك بعمرة وحج معاً».

ومذهب الشافعي: أنه لو أدخل الحج على العمرة قبل الطواف صح، وصار قارئاً، ولو أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة ففيه قولان للشافعي، أصحهما: لا يصح إحرامه بالعمرة، لأن الحج أقوى منها لاختصاصه بالوقوف والرمي. والضعيف لا يدخل على القوي. انتهى.

(وأما من قال: إنه عليه الصلاة والسلام أهل بالعمرة وأدخل عليها الحج، فحجته ما في البخاري) ومسلم وأبي داود والنسائي (من حديث ابن عمر، قال: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج) تمتعاً لغوياً وهو القرآن (وأهدى وساق معه الهدي من ذي الحليفة) والدليل على أن المراد اللغوي قوله: (وبدأ ﷺ فأهل بالعمرة، ثم أهل بالحج) وتمتع الناس معه بالعمرة إلى الحج... الحديث.

(وقد تقدم في الأحاديث الكثيرة الصريحة أنه ﷺ بدأ بالإهلال بالحج، ثم أدخل عليه العمرة وهذا عكسه) قال الحافظ: فهو مرجوح (والمشكل في هذا الحديث قوله: فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج، وأجيب عنه بأن المراد به صورة الإهلال، أي: لما أدخل العمرة على الحج لبي بهما، فقال: «لبيك بعمرة وحج معاً») لأن القارئ إذا سعى قدم العمرة. قال الشيخ ولي الدين: وهذا الجواب بعيد من لفظ الحديث.

(ومذهب الشافعي أنه لو أدخل الحج على العمرة قبل الطواف صح وصار قارئاً) زاد المالكية صحته: ولو أردفه بطوافها (ولو أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة، ففيه قولان للشافعي، أصحهما: لا يصح إحرامه بالعمرة) وهو مذهب مالك (لأن الحج أقوى منها لاختصاصه بالوقوف والرمي، والضعيف لا يدخل على القوي. انتهى).

وعن ابن عباس قال: صلى ﷺ الظهر بذى الحليفة، ثم دعى بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم عنها وقلدها نعلين. رواه مسلم وأبو داود. وفي رواية الترمذي: قلده نعلين، وأشعر الهدي في الشق الأيمن، بذى الحليفة، وأماط عنه الدم. وفي رواية لأبي داود بمعناه، وقال: ثم سلط الدم بيده، وفي أخرى بأصبعه. وعند النسائي: أشعر بدنه من الجانب الأيمن وسلط الدم عنها وقلدها نعلين.

وأجابوا عن أحاديث إدخالها عليه، وفسخ الحج إلى العمرة؛ بأنه كان خاصًا بهم في تلك السنة لضرورة بيان جواز الاعتمار في أشهر الحج، كما صح عن بعض الصحابة التصريح بالاختصاص خلافاً لأحمد ومن وافقه، وقد أجاب البيهقي عن جميع الأحاديث التي فيها أنه كان قارئاً أو متمتعاً واحداً واحداً، وادعى في الفتح أنه لا يخفى ما في أجوبته من التعسف. (وعن ابن عباس قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر بذى الحليفة:) ميقات المدينة (ثم دعى بناقته) أي: أمر بإحضارها، وفي رواية أبي داود: ببذنته، وفي نسخة منه: ببذنة بلا إضافة (فأشعرها) شق (في صفحة) أي: جانب (سنامها) شقا بالشفرة وهي السكين العريض (الأيمن) صفة صفحة، فذكره لمجاورته لسنام وهو مذكر أو على تأويل صفحة بجانب، وبه جزم النووي، فقال: وصف لمعنى صفحة لا للفظها (وسلت) ولأبي داود: ثم سلط (الدم عنها) أي: مسحه وأزاله، وأصل السلط القطع (وقلدها نعلين) من النعال التي تلبس في الإحرام، أي: علقها في عنقهما، فجعلهما كالقلادة لها ليعلم أنها هدي، وفي رواية أبي داود: بنعلين وحده (رواه مسلم) واللفظ له (وأبو داود) بلفظ: بدنة وثم سلط وقال بنعلين كما علم.

(وفي رواية الترمذي) لحديث ابن عباس المذكور، وقال: حسن صحيح (قلده نعلين وأشعر الهدي) مفعول قلده وأشعر (في الشق الأيمن بذى الحليفة وأماط:) أزال (عنه الدم). (وفي رواية لأبي داود بمعناه، وقال: ثم سلط الدم بيده) فزاد لفظ بيده (وفي أخرى) لأبي داود: (بأصبعه) يحتمل بحائل وبدونه، والنهي عن التضمخ بالنجاسة إذا كان عبثاً وهذا حاجة.

(وعند النسائي: أشعر بدنه) جمع بدنة، فإفرادها في السابقة على إرادة الجنس (من الجانب الأيمن وسلط الدم عنها) إكراماً لها، لأنه إذا لم يسمح بقي حرمه عليها فيكره منظره وقد يؤذيها (وقلدها نعلين) أي: قلده كلا منها نعلين.



وفي أخرى: أمر بيدنه فأشعر في سنامها من الشق الأيمن ثم سلت عنها الدم وقلدها نعلين.

وكان حجه ﷺ على رجل رث يساوي أربعة دراهم. رواه الترمذي في الشمائل وابن ماجه من حديث أنس، والطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس.

(وفي أخرى: أمر بيدنه) أي: بإحضارها (فأشعر) ﷺ (في سنامها من الشق الأيمن ثم سلت عنها الدم وقلدها نعلين) وفيه أن الإشعار سنة، وبه قال العلماء: إلا أبا حنيفة فقال مثله وخالفه أصحابه ووافقا الكافة.

وحكى عن إبراهيم النخعي مثل قول أبي حنيفة وقد بالغوا في الإنكار عليه وقالوا: كيف يقال مثله في شيء فعله النبي ﷺ بعد نهيه عن المثلة بزمان، وإنما المثلة قطع عضو من البهيمة للتعذيب أو للأكل، كما كانوا يجبون أسنمة الإبل وأليات الغنم والبهيمة حية فتعذب بذلك، وإنما الإشعار كالكي والوشم، فكما جاز ذلك ليعلم أنه ملك صاحبه جاز الإشعار ليعلم أنها هدي، فتتميز عن غيرها وتضمان فلا يتعرض لها حتى تبلغ المحل، وفيه أنه في الصفحة اليمنى، وبه قال الشافعي والجمهور.

وقال ابن عمر وملك: تشعر في الأيسر وجاء عن أحمد كالمذهبين. قال الأبي، قيل: كان الإشعار والتقليد من عادة الجاهلية ليعلم أنه هدي خارج عن ملك المهدي فلا يتعرض له السراق وأصحاب الغارات، فلما جاء الإسلام رأى في ذلك معنى صحيحاً فأقره.

(وكان حجه ﷺ) ركباً (على رجل) بفتح الراء وسكون المهملة للبعير، كالسرج للفرس (رث) بفتح الراء ومثلثة، أي: بال خلق (يساوي أربعة دراهم) فضة، لأنه في أعظم مواطن التواضع، إذ الحج حالة تجرد وإقلاع وخروج من المواطن سفرًا إلى الله تعالى، ألا ترى إلى ما فيه من الإحرام، ومعناه إحرام النفس من الملابس تشبيهاً بالفارين إلى الله والتذكر بموقف القيامة، فكان التواضع في هذا المقام من أعظم المحاسن، هذا مع أنه عليه السلام أهدى مائة بدنة.

(رواه الترمذي في الشمائل وابن ماجه من حديث أنس) أن النبي ﷺ حج على رجل رث وقطيفة كنا نرى ثمنها أربعة دراهم، فلما استوت به راحلته، قال: «لبيك بحجة لا سمعة فيها ولا رياء»، هذا لفظ الشمائل ورواه قبل ذلك عن أنس، قال: حج رسول الله ﷺ على رجل رث، وعليه قطيفة لا تساوي أربعة دراهم، فقال: «اللهم اجعله حجاً لا رياء فيه ولا سمعة».

ولفظ ابن ماجه عن أنس قال: حج النبي ﷺ على رجل رث وقطيفة تساوي أربعة دراهم أو لا تساوي، وقال: «اللهم حجة لا رياء فيها ولا سمعة»، وإنما الكلام في القطيفة التي على

وعن أسماء بنت أبي بكر قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ حجاجاً حتى إذا كنا بالعرج نزل رسول الله ﷺ ونزلنا، فجلست عائشة إلى جنب رسول الله ﷺ، وجلست إلى جنب أبي بكر، وكانت زمالة رسول الله ﷺ وزمالة أبي بكر واحدة، مع غلام لأبي بكر، فجلس أبو بكر ينتظر أن يطلع عليه، فطلع عليه وليس معه بعيره، فقال له أبو بكر: أين بعيرك؟ قال: أضللت البارحة. قال أبو بكر: بعير واحد تضله؟ فطلق يضربه ورسول الله ﷺ يبتسم ويقول: «انظروا إلى هذا المحرم ما

الرحل لا الرجل نفسه كما أوهمه المصنف، فهو من الاختصار المخل، والرواية الثانية في الشمائل لا تساوي بحرف النفي.

قال المصنف على الشمائل، فرواية: كنا نرى ثمنها أربعة دراهم تسامع والتحقيق ما سبق أنها لا تساويها، وزعم تعدد القصة ممنوع لأنه لم يحج إلا مرة واحدة، ثم حديث أنس هذا في إسناده ضعف (و) لكن له شاهد رواه (الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس) بإسناد ضعيف أيضاً، لكن باجماعهما تحصل القوة.

(وعن أسماء بنت أبي بكر الصديق (قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ حجاجاً) في حجة الوداع (حتى إذا كنا بالعرج) بفتح العين وإسكان الراء المهملتين وجيم قرية جامعة على أيام من المدينة، قاله ابن الأثير وغيره: (نزل رسول الله ﷺ ونزلنا، فجلست عائشة إلى جنب رسول الله ﷺ وجلست) أنا (إلى جنب أبي بكر) فيه أنه لا بأس بجلوس المرأة إلى جنب زوجها بحضور أبيها (وكانت زمالة رسول الله ﷺ وزمالة أبي بكر واحدة) بكسر الزاي، أي: مركوبهما وأداتهما وما كان معهما في السفر، قاله في النهاية.

قال الولي العراقي: وهو مضبوط في أصلنا من سنن أبي داود بضم الزاي، ولم يذكر الجوهري هذه اللفظة أصلاً، بل ذكر هو وغيره أن الزاملة بعير يستظهر به الرجل بحمل متاعه وطعامه عليه (مع غلام لأبي بكر، فجلس أبو بكر ينتظر أن يطلع عليه، فطلع عليه وليس معه بعيره، فقال له أبو بكر: أين بعيرك؟) إضافة إليه لأنه القائد له الموكل على حفظه (قال: أضلته) أي: أضعته، يقال ضلل الشيء إذا ضاع وأضله، أي: أضاعه (البارحة) أي: أقرب ليلة مضت من برح إذا زال.

(قال أبو بكر: بعير واحد تضله) تضييعه (فطلق) بكسر الفاء مضارعة بفتحها، أي: شرع (يضريه) تأديباً له، ففيه جواز ضرب السيد عبده للتأديب، والظاهر أن أبا بكر إنما ضربه لأجل تضييعه حوائج النبي ﷺ، فكان في ذلك منتقماً لغيره، قاله الولي (ورسول الله ﷺ يبتسم) دون الضحك وهو أوله (ويقول: انظروا إلى هذا المحرم ما يصنع وما يزيد على ذلك ويبتسم)

يصنع»، وما يزيد على ذلك ويتسم. رواه أبو داود.

وخرج معه ﷺ أصحابه لا يعرفون إلا الحج - كما قالت عائشة - فبين لهم عليه السلام وجوه الإحرام وجوز لهم الاعتماد في أشهر الحج فقال: «من أحب أن يهل بعمرة فليهل، ومن أحب أن يهل بحج فليهل». رواه البخاري.

ولأحمد: «من شاء فليهل بعمرة».

ولما بلغ ﷺ الأبواء أو ودان، أهدى له الصعب بن جثامة حملاً وحشياً

ليخفف أبا بكر ويذهب غيظه (رواه أبو داود) وابن ماجه وفيه ابن إسحق، وقد رواه بالعنعنة وجاء أن آل فضالة الأسلمي لما بلغهم أن زاملته ﷺ ضلت حملوا له حقة من حيس، فوضعوها بين يديه، فجعل يقول: هلم يا أبا بكر فقد جاء الله بغداء طيب، وجعل أبو بكر يفتاظ على الغلام، فقال عليه السلام: «هون عليك فإن الأمر ليس لك ولا إلينا معك».

وروي أن سعداً وأبا قيس جاءا ومعهما زاملة تحمل زادا، فقال سعد: يا رسول الله بلغنا أن زاملتك ضلت، فقال: قد جاء الله بزاملتنا فارجعا بزاملتكما بارك الله فيكما.

(وخرج معه ﷺ أصحابه لا يعرفون إلا الحج) على ما عهدوه من ترك الاعتماد في أشهر الحج (كما قالت عائشة) في الصحيح، وعنهما أيضاً: لا نرى إلا أنه الحج (فبين لهم عليه السلام وجوه الإحرام) الثلاثة (وجوز لهم الاعتماد في أشهر الحج، فقال: «من أحب منكم أن يهل بعمرة وحدها (فليهل، ومن أحب أن يهل بحج) وحده (فليهل»، رواه البخاري) ولمسلم: ومن أراد أن يهل بحج وعمرة فليفعل.

(ولأحمد: «من شاء فليهل بعمرة») ومن شاء فليهل بحج (ولما بلغ) أي: وصل (ﷺ) الأبواء: بفتح الهمزة وسكون الموحدة والمد جبل بينه وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً، سمي بذلك لتبؤى السيول فيه لا لما فيه من الوباء، إذ لو كان كذلك لقليل الأبواء أو هو مقلوب منه (أو ودان: بفتح الواو وشد الميم) فأنف فتون موضع قرب الجحفة أو قرية جامعة أقرب إلى الجحفة من الأبواء بينهما ثمانية أميال والشك من الراوي، وجزم بعض الرواة بالأبواء وبعضهم بودان (أهدى له الصعب بن جثامة) بفتح الجيم والمثناة الثقيلة ابن قيس بن ربيعة الليثي حليف قريش، وله أحاديث وأخى ﷺ بينه وبين عوف بن ملوك، مات في خلافة عثمان على الأصح، وقيل: في آخر خلافة عمر، وقيل: الصديق، وغلط بأن الصعب شهد فتح إصطخر في خلافة عمر كما رواه ابن السكن وجاء في أربع من أهل العراق يشكون الوليد بن عقبة لعثمان في خلافته، كما رواه ابن إسحق (حملاً وحشياً) باتفاق الرواة عن ملوك وتابعه عليه

فرده عليه، فلما رأى ما في وجهه قال: «إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم». رواه البخاري ومسلم. وله في رواية: حمار وحش، وفي أخرى: من لحم حمار وحش، وفي رواية: عجز حمار وحشي يقطر دماً، وفي رواية: شق حمار وحش، وفي رواية: عضو من لحم صيد.

تسعة من حفاظ أصحاب ابن شهاب (فرده) أي: الحمار (عليه) أي: الصعب (فلما رأى ما في وجهه) من الكراهة والتغير من الكسر الحاصل له برد هديته.

(قال) ﷺ تطييباً لقلبه: (إنا) بكسر الهمزة بوقوعها في الابتداء (لم نرده) بفتح الدال، رواه المحدثون وقال محققو النحاة: إنه غلط، والصواب ضم الدال كآخر المضاعف من كل مضاعف مجزوم اتصل به ضمير المذكر مراعاة للواو التي توجبها ضمة الهاء بعدها لخفاء الهاء، فكأن ما قبلها ولي الواو ولا يكون ما قبل الواو إلا مضموماً هذا في المذكر، أما في المؤنث مثل ردها فبفتح الدال مراعاة للألف، قاله عياض وغيره: (عليك) لعله من العلل (إلا) لأجل (أنا) بالفتح (حرم) بضم الحاء والراء جمع حرام والحرام المحرم، أي: محرمون (رواه البخاري) عن عبد الله بن يوسف (ومسلم) عن يحيى النيسابوري، كلاهما عن ملك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن الصعب (وله) أي: مسلم من طريق الليث ومعمّر وصالح عن الزهري: أهديت له (حمار وحش) كما قال ملك: غايته أنه بالإضافة.

(و) له (في أخرى) عن ابن عينة عن الزهري: أهديت له (من لحم حمار وحش).

(وفي رواية) لمسلم أيضاً عن شعبة، عن الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أهدى الصعب بن جثامة إلى النبي ﷺ (عجز حمار وحشي يقطر دماً) كأنه صيد في ذلك الوقت.

(وفي رواية) لمسلم عن شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد، عن ابن عباس: أهدى (شق حمار وحش).

(وفي رواية) لمسلم أيضاً عن طاوس، عن ابن عباس قال: قدم زيد بن أرقم، فقال له ابن عباس ليستذكره: كيف أخبرتني عن لحم صيد أهدى إلى النبي ﷺ وهو حرام، فقال: أهدى له ﷺ (عضو من لحم صيد) فردّه فقال: إنا لا نأكله، إنا حرم، وله أيضاً في رواية منصور عن الحكم: رجل حمار، فهذه الروايات صريحة في أنه عقير وأنه إنما أهدى بعضه لا كله، ولا معارضة بين رجل وعجز، وشق لحمله على أنه أهدى رجلاً معها الفخذ وبعض جانب الذبيحة وعضو مبهم يرد لما بين، فمنهم من رجح رواية ملك وموافقيه.

قال الشافعي في الأم حديث ملك: إن الصعب أهدى حملاً أثبت من حديث من روى أنه

ورواه أبو داود وابن حبان من طريق عطاء عن ابن عباس أنه قال: يا زيد بن أرقم، هل علمت أن رسول الله ﷺ.. فذكره.

واتفقت الروايات كلها على أنه رده عليه، إلا ما رواه ابن وهب والبيهقي من طريقه بإسناد حسن من طريق عمرو بن أمية: أن الصعب أهدى للنبي ﷺ عجز حمار وحش، وهو بالحجفة، فأكل منه وأكل القوم، قال البيهقي، إن كان هذا محفوظاً فلعله رد الحي وقبل اللحم.

قال في فتح الباري: وفي هذا الجمع نظر، فإن كانت الطرق كلها محفوظة فلعله رد حيًا لكونه صيد لأجله، ورد اللحم تارة لذلك، وقبله تارة أخرى حيث علم أنه لم يصدده لأجله. وقد قال الشافعي في «الأم»: إن كان الصعب أهدى حمارًا حيًا

لحم حمار.

وقال الترمذي: روى بعض أصحاب الزهري لحم حمار وحش وهو غير محفوظ ونحوه للبيهقي وزاد، وقد قال ابن جريج: قلت لابن شهاب الحمار عقير، قال: لا أدري، ومنهم من جمع بحمل أهدى حمارًا على أنه من إطلاق اسم الكل على البعض ويمتنع عكسه، لأن إطلاق الرجل على الحيوان كله لا يعهد، إذ لا يطلق على زيد أصبع ونحوه، إذ شرط إطلاق اسم البعض على الكل التلازم، كالرقبة على الإنسان والرأس، فإنه لا إنسان دونهما بخلاف نحو الرجل والظفر وبغير ذلك كما يأتي للمصنف (ورواه أبو داود) والنسائي (وابن حبان من طريق عطاء عن ابن عباس أنه قال: يا زيد بن أرقم هل علمت أن رسول الله ﷺ) أهدى إليه عضو صيد فلم يقبله، وقال: «أنا حرم»، قال: نعم، فقله: (فذكره) أي: بنحو رواية مسلم.

(واتفقت الروايات كلها على أنه رده عليه إلا ما رواه ابن وهب) عبد الله في جامعه (والبيهقي من طريقه) أي: ابن وهب (بإسناد حسن من طريق) أي: حديث (عمرو) بفتح العين (ابن أمية) الضمري البصري (أن الصعب أهدى للنبي ﷺ عجز حمار وحش وهو بالحجفة، فأكل منه وأكل القوم) منه.

(قال البيهقي: إن كان هذا) الحديث (محفوظًا، فلعله رد الحي وقبل اللحم قال في فتح الباري: وفي هذا الجمع نظر، فإن كانت الطرق كلها محفوظة فلعله رد حيًا لكونه صيد لأجله ورد اللحم تارة لذلك) وهو ما في الطرق المتقدمة.

(وقبله تارة أخرى حيث علم أنه لم يصدده لأجله) وهو ما في حديث عمرو بن أمية. (وقد قال الشافعي في الأم: إن كان الصعب أهدى حمارًا حيًا فليس للمحرم أن

فليس للمحرم أن يذبح حمار وحش، وإن كان أهدي له لحمًا فقد يحتمل أن يكون علم أنه صيد له فردة عليه. ونقل الترمذي عن الشافعي: أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التنزه، ويحتمل أن يحمل القبول المذكور في حديث عمرو بن أمية على وقت آخر، وهو حال رجوعه ﷺ من مكة، ويؤيده: أنه جزم بوقوع ذلك في الجحفة، وهو في غيرها من الروايات: بالأبواء أو بودان. وقال القرطبي: يحتمل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبوخًا لا حيًا ثم قطع منه عضوًا بحضرة النبي ﷺ فقدمه له، فمن قال: أهدي حمارًا أراد بتمامه مذبوخًا لا حيًا، ومن قال: لحم حمار أراد ما قدمه للنبي ﷺ، قال: ويحتمل أن يكون من أراد حمارًا، أطلق وأراد بعضه مجازًا، قال: ويحتمل أنه أحفره له حيًا، فلما رده عليه ذكاه وأتاه بعضو منه ظنًا أنه إنما رده عليه لمعنى يختص بجملته، فأعلمه بامتناعه أن حكم الجزء حكم الكل. قال: والجمع مهما

يذبح حمار وحش، وإن كان أهدي له لحمًا، فقد يحتمل أن يكون علم أنه صيد له فردة عليه) لأنه لا يجوز للمحرم لحم ما صيد له.

(ونقل الترمذي عن الشافعي أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التنزه، ويحتمل أن يحمل القبول) بموحدة بعد القاف (المذكور في حديث عمرو بن أمية على وقت آخر، وهو حال رجوعه ﷺ من مكة، ويؤيده أنه جزم بوقوع ذلك في الجحفة وهو في غيرها من الروايات، قال: بالأبواء أو بودان) فكأنه لما رده لأنه محرم أهدي له بعدما حل قبله وهذا جمع حسن.

(وقال القرطبي: يحتمل) في طريق الجمع بين الروايات السابقة (أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبوخًا) بتمامه (لا حيًا، ثم قطع منه عضوًا بحضرة النبي ﷺ فقدمه له، فمن قال: أهدي حمارًا، أراد بتمامه مذبوخًا لا حيًا، ومن قال: لحم حمار أراد ما قدمه للنبي ﷺ) وهذا جمع متجه، إذ ليس في رواية حمار تصريح بأنه حي إنما هو ظاهر فقط.

(قال: ويحتمل أن يكون من أراد حمارًا أطلق) اسم الكل (وأراد بعضه مجازًا) من إطلاق الكل على البعض وهو سائغ ويمتنع عكسه كما مر (قال: ويحتمل أنه أحضره له حيًا، فلما رده عليه ذكاه وأتاه بعضو منه ظنًا أنه إنما رده عليه لمعنى يختص بجملته، فأعلمه بامتناعه) من قبله (أن حكم الجزء حكم الكل) في أنه لا يحل للمحرم، وهذا الجمع قريب وفيه إبقاء اللفظ على المتبادر منه الذي ترجم عليه البخاري إذا أهدي للمحرم حمارًا وحشيًا حيًا

أمكن أولى من توهيم بعض الرواة.

وقال النووي: قال الشافعي وآخرون: ويحرم تملك الصيد بالبيع والهبة ونحوهما، وفي ملكه إياه بالإرث خلاف، وأما لحم الصيد فإن صاده المحرم أو صيد له فهو حرام، سواء صيد له بأذنه أو بغير إذنه، وإن صاده حلال لنفسه ولم يقصد به المحرم، ثم أهدى من لحمه للمحرم أو باعه لم يحرم عليه، هذا مذهبنا، وبه قال مالك وأحمد وداود، وقال أبو حنيفة: لا يحرم عليه ما صيد له بغير إعانة منه، وقالت طائفة: لا يحل له لحم الصيد أصلاً، سواء صاده، أو صاده غيره له، قصده أو لم يقصده، فيحرم مطلقاً. حكاه القاضي عياض عن علي وابن عمر وابن عباس لقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة/٩٦]، قالوا: والمراد بالصيد المصيد، ولظاهر حديث الصعب بن جثامة، فإنه عليه السلام رده وعلل رده عليه بأنه محرم، ولم يقل: بأنك صدته لنا.

لم يقبل مع أنه لم يقل في الحديث شيئاً، فكأنه فهمه من قوله حملاً (قال: والجمع مهما أمكن أولى من توهيم بعض الرواة) كما هو القاعدة عند المحدثين.

(وقال النووي: قال الشافعي وآخرون: ويحرم تملك الصيد) سواء كان ملكاً لغير المحرم وأخذه منه (بالبيع) أي: الشراء (والهدية ونحوهما) كالعارية والصدقة، أو كان مباحاً أخذه من البادية (وفي ملكه إياه بالإرث خلاف) أرجحه عندهم أنه يملكه ولا يؤمر بإزالة ملكه عنه، لأنه لم يملكه اختياراً ولا قصر بعدم إرساله قبل الإحرام.

(وأما لحم الصيد فإن صاده المحرم أو صيد له فهو حرام سواء صيد له بإذنه أو بغير إذنه، وإن صاده حلال لنفسه ولم يقصد به المحرم، ثم أهدى من لحمه للمحرم أو باعه) أو تصدق به عليه (لم يحرم) أكله على المحرم (هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة: لا يحرم عليه ما صيد له بغير إعانة منه) لظاهر حديث أبي قتادة: أنه صاد لأجلهم، ورد بأنه يحتاج إلى تصريح بذلك.

(وقالت طائفة: لا يحل له لحم الصيد أصلاً سواء صاده أو صاده غيره له قصده أو لم يقصده فيحرم مطلقاً، حكاه القاضي عياض عن علي وابن عمر وابن عباس، لقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة/٩٦] قالوا: والمراد بالصيد المصيد فلا فرق بين أن يصيده محرم أو حلال.

(ولظاهر حديث الصعب بن جثامة، فإنه عليه السلام رده وعلل رده عليه بأنه محرم ولم يقل

واحتج الشافعي وموافقه: بحديث أبي قتادة المذكور في صحيح مسلم، فإنه ﷺ قال في الصيد الذي صاده أبو قتادة وهو حلال، قال للمحرمين: «هو حلال فكلوه». وفي الرواية الأخرى قال: «فهل معكم منه شيء؟» قالوا: معنا رجله، فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها.

ولما مرَّ ﷺ بوادي عسفان قال: «يا أبا بكر، أي واد هذا؟» قال وادي عسفان قال: «لقد مرَّ به هود وصالح على بكرين أحمرين خطامهما الليف،

بأنك صدته لنا) وأجيب بأن تعليله بذلك لا يمنع كونه صيد له، لأن الصعب كان عالمًا بأنه ﷺ يمر به فحمله على أنه صاده لأجله ولأنه بين الشرط المحرم للصيد على الإنسان إذا صيد له وهو الإحرام وقبل ﷺ حمار البهري وفرقه على الرفاق كما في الموطأ، لأنه كان يتكسب بالصيد فحمله على عادته في أنه لم يصد لأجله، وعن الآية الكريمة بحملها على الاصطبياد وعلى لحم ما صيد للمحرم للأحاديث المبينة للمراد بها كحديث أبي قتادة، وحديث جابر. رفعه: صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم، رواه أبو داود والترمذي والنسائي، وسكت عليه أبو داود وصححه الحاكم والرواية يصاد بالألف على لغة: ألم يأتيك والأنباء تنمي.

(واحتج الشافعي وموافقه بحديث أبي قتادة) الحرث بن ربيعي (المذكور في صحيح مسلم، فإنه ﷺ قال في الصيد الذي صاده أبو قتادة) وهو حمار وحش (وهو حلال قال): أعادها الطول الفصل (للمحرمين هو حلال فكلوه) لأنه لم يصبه لكم بل لنفسه، ولأحمد والطائسي وأبي عوانة، فقال: كلوا واطعموني.

(وفي الرواية الأخرى) في الصحيحين وغيرهما (قال) ﷺ: «(فهل معكم منه شيء؟) من لحمه (قالوا: معنا رجله، فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها).

وللبخاري: فناولته العضد فأكلها حتى تعرقها.

وفي رواية: فدفعنا له الذراع فأكل منها، وجمع بأنه أكل من الأمرين.

(ولما مرَّ ﷺ بوادي عسفان) بضم العين وإسكان السين المهملتين قرية جامعة قرب مكة (قال: يا أبا بكر أي واد هذا؟، قال: وادي عسفان) ظاهر الاستفهام أنه لا يعلم أنه وادي عسفان، ويحتمل أنه استنطاق، ولا يرد أن عادتهم أن يقولوا في الاستنطاق الله ورسوله أعلم، لأن ذلك في الأمور العلمية وهذا خبر عن محسوس، ولا يرد أنهم قالوا ذلك حين قال: أي بلد هذا، أي شهر هذا، وهما محسوسان لأن ذلك استجلاب لما عسى أن يخبرهم بما لا يعلمون، أشار إليه الأبي وغيره.

(قال: لقد مرَّ به هود وصالح) عليهما الصلاة والسلام (على بكرين أحمرين) أي: أن



وأزرهما العباء وأرديتهما النمار يلبون يحجون البيت العتيق». رواه أحمد.

وفي رواية مسلم من حديث ابن عباس، لما مر بوادي الأزرق قال: «كأنني أنظر إلى موسى هابطاً من الثنية واضحاً أصبعيه في أذنيه ماراً بهذا الوادي، وله جوار إلى الله بالتلبية».

ووادي الأزرق خلف أمج - بفتح الهمزة والميم والجيم - قرية ذات مزارع، بينه وبين مكة ميل واحد.

ولم يعين في رواية البخاري الوادي، ولفظه: «أما موسى كأنني أنظر إليه إذ انحدر من الوادي يليي».

كل واحد منهما مر في زمن مروره على بكر أحمر، إذ هو متقدم على صالح يزمان (خطاهما) بكسر المعجمة وفتح المهملة حبلهما المشدود على خطهما وهو مقدم أنفهما وفمهما (الليث) تواضعاً لله تعالى جبلة جبل عليها الأنبياء، ونسخة خطهما تحريف (وأزرهما العباء) بهملة (وأرديتهما النمار): جمع نمر بردة من صوف تلبسها الأعراب (يلبون يحجون البيت العتيق) الكعبة (رواه أحمد) في مسنده.

(وفي رواية مسلم) في أواخر كتاب الإيمان (من حديث ابن عباس: لما مر ﷺ (بوادي الأزرق) في حجة الوداع، ففي رواية لمسلم أيضاً عن ابن عباس قال: سرنا مع رسول الله ﷺ بين مكة والمدينة، فمررنا بواد فقال: أي واد هذا؟ قالوا: وادي الأزرق الحديث، إذ النبي ﷺ لم يسر لمكة بعد فتحها إلا لحجة الوداع، وابن عباس قبل فتحها كان مع أبويه بمكة (قال: «كأنني أنظر إلى موسى هابطاً من الثنية) الطريق في الجبل (واضحاً أصبعيه في أذنيه) بالثنية فيهما (ماراً بهذا الوادي وله جوار) بضم الجيم وهمزة مفتوحة ممدودة فراء، أي: صوت مرتفع، قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تَجَارُونَ﴾، أي: ترفعون أصواتكم، قال أبو نعيم: الجوار صوت فيه استغاثة (إلى الله بالتلبية) ووادي الأزرق خلف أمج - بفتح الهمزة والميم وبالجميم - قرية ذات مزارع بينه) أي: أمج (وبين مكة ميل واحد ولم يعين في رواية البخاري الوادي، ولفظه: أما موسى كأنني أنظر إليه) جواب أما، والأصل: فكأنني، فحذف الفاء وهو حجة على من قال من النحاة: لا يجوز حذفها لا أن يقال حذفها من الراوي، وقد جوز ابن مالك حذفها في السعة وخصه بعضهم بالضرورة (إذ انحدر) بدون ألف، وبعض الرواة يثبتها وأنكرها بعضهم وغلط راويها.

قال عياض: وهو غلط منه، إذ لا فرق بين إذا وإذا هنا، لأنه وصفه حالة انحدره فيما

قال المهلب: هذا وهم من بعض رواته، لأنه لم يأت في أثر ولا خبر أن موسى حي، وأنه سيحج، وإنما أتى ذلك عن عيسى فاشتبه على الراوي، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر: «ليهلن ابن مريم بفج الروحاء». انتهى.

وهو تغليط للثقات بمجرد التوهم، وقد ذكر البخاري الحديث في اللباس من صحيحه بزيادة ذكر إبراهيم فيه أفيقال: إن الراوي الآخر قد غلط فزاده؟ وفي رواية مسلم المتقدمة ذكر يونس، أفيقال: إن الراوي الآخر قد غلط فزاد يونس؟

وتعقب أيضًا: بأن توهيم المهلب للراوي وهم منه، وإلا فأى فرق بين موسى وعيسى؟ لأنه لم يثبت أن عيسى منذ رفع إلى السماء نزل إلى الأرض، وإنما ثبت أنه سينزل.

مضى (من الوادي) وادي الأزرق كما علم من رواية مسلم (يلبي) بصوت عال.

(قال المهلب: هذا وهم من بعض رواته لأنه لم يأت في أثر ولا خبر أن موسى حي وأنه سيحج، وإنما أتى ذلك عن عيسى فاشتبه على الراوي، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر: ليهلن ابن مريم بفج) بفاء وجيم، أي: طريق (الروحاء) بالمد. (انتهى، وهو) كما قال الحافظ (تغليط للثقات بمجرد التوهم).

(وقد ذكر البخاري الحديث في) كتاب (اللباس من صحيحه بزيادة ذكر إبراهيم فيه) ولفظه عن مجاهد، قال: كنا عند ابن عباس فذكروا الدجال أنه قال مكتوب بين عينيه كافر، فقال ابن عباس: لم أسمع قال ذلك، ولكنه قال: أما إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم، وأما موسى فرجل آدم جعد على جمل مخطوم بخلبة بضم الخاء المعجمة ولام ساكنة وموحدة، أي: ليف كأني أنظر... الخ، وكذا رواه مسلم من هذا الوجه بلفظه (أفيقال: إن الراوي قد غلط فزاده) بهمة الاستفهام الإنكاري.

(وفي رواية مسلم المتقدمة ذكر يونس) ولفظه: ثم أتى على ثنية هرشاء، فقال: أي ثنية هذه؟ قالوا: ثنية هرشاء، قال: كأني أنظر إلى يونس بن متى على ناقه حمراء جعداء عليه جبة من صوف خطام ناقته خلبة وهو يلبي (أفيقال: إن الراوي الآخر قد غلط، فزاد يونس) لأنه إذا قيل ذلك ارتفع الوثوق بالروايات الصحيحة بلا مستند بل مجرد التوهم.

(وتعقب أيضًا) والمتعقب الزين بن المنير في الحاشية كما في الفتح (بأن توهيم المهلب للراوي وهم منه وإلا فأى فرق بين موسى وعيسى، لأنه لم يثبت أن عيسى منذ رفع إلى السماء نزل إلى الأرض، وإنما ثبت أنه سينزل، وأجيب:) والمجيب الحافظ (بأن

وأجيب: بأن المهلب أراد أن عيسى لما ثبت أنه سينزل كان كالمحقق، فقال: «كأنني أنظر إليه» ولهذا استدل المهلب بحديث أبي هريرة الذي فيه «ليهلن ابن مريم بالحج».

وقد اختلف في معنى قوله: «كأنني أنظر إليه».

ف قيل: إن ذلك رؤيا منام تقدمت له فأخبر عنها لما حج عندما تذكر ذلك، ورؤيا الأنبياء وحي.

وقيل: هو على الحقيقة، لأن الأنبياء أحياء عند ربهم يرزقون. فلا مانع أن يحجوا في هذه الحالة، كما في صحيح مسلم عن أنس: أنه رأى موسى قائماً في قبره يصلي.

قال القرطبي: حبيت إليهم العبادة، فهم يتعبدون بما يجدونه من دواعي أنفسهم لا بما يلزمون به، كما يلهم أهل الجنة الذكر. ويؤيده أن عمل الآخرة ذكر ودعاء لقوله تعالى: ﴿دعواهم فيها سبحانه اللهم﴾ [يونس/١٠] الآية.

المهلب أراد أن عيسى لما ثبت أنه سينزل كان كالمحقق، فقال: كأنني أنظر إليه، ولهذا استدل المهلب بحديث أبي هريرة الذي فيه ليهلن ابن مريم بالحج) يعني: وإن كان هذا الذي أراده ليس بشيء لأنه مجرد توهم.

(وقد اختلف في معنى قوله: كأنني أنظر إليه، فقيل: إن ذلك رؤيا منام تقدمت له، فأخبر عنها لما حج عندما تذكر ذلك ورؤيا الأنبياء وحي) قال الحافظ: وهذا هو المعتمد عندي لما سيأتي في أحاديث الأنبياء من التصريح بنحو ذلك في أحاديث أخرى، وكون ذلك كان في المنام والذي قبله ليس ببعيد.

(وقيل: هو على الحقيقة لأن الأنبياء أحياء عند ربهم يرزقون) بالأولى من الشهداء (فلا مانع أن يحجوا في هذه الحالة كما في صحيح مسلم) في المناقب (عن أنس أنه) ﷺ (رأى موسى قائماً في قبره يصلي).

(قال القرطبي: حبيت إليهم العبادة، فهم يتعبدون بما يجدونه من دواعي أنفسهم لا بما يلزمون به) بلام وزاي، فالموت إنما يرفع التكليف لا العمل (كما يلهم أهل الجنة الذكر، ويؤيده: أن عمل الآخرة ذكر ودعاء لقوله تعالى: ﴿دعواهم فيها﴾) أي: طلبهم لما يشتهونه في الجنة أن يقولوا ﴿سبحانك اللهم﴾ أي: يا الله، فإذا ما طلبوه بين أيديهم (الآية، لكن تمام

لكن تمام هذا التوجيه أن يقول: المنظور إليه هي أرواحهم، فلعلها مثلت له في الدنيا كما مثلت له ليلة الإسراء، وأما أجسادهم فهي في القبور. قال ابن المنير وغيره: يجعل الله لروحه مثلاً، ويرى في اليقظة كما يرى في النوم.

وقيل: كأنه مثلت له أحوالهم التي كانت في الحياة الدنيا، كيف تعبدوا، وكيف حجوا، وكيف لبوا، ولهذا قال: كأنني..

وقيل: كأنه أخبر بالوحي عن ذلك، فلشدة قطعه به قال: «كأنني أنظر إليه». انتهى.

وقد ذكرت في مقصد الإسراء من ذلك ما يكفي والله الموفق. ولما نزل ﷺ بسرف خرج إلى أصحابه فقال: «من لم يكن معه هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليفعل، ومن كان معه الهدى فلا».

هذا التوجيه أن يقول المنظور إليه هي أرواحهم، فلعلها مثلت له في الدنيا كما مثلت: صورت بصورة أجسادهم (له ليلة الإسراء) في أحد الوجوه (وأما أجسادهم فهي في القبور). قال ابن المنير وغيره: يجعل الله لروحه مثلاً ويرى في اليقظة كما يرى في النوم، وقيل: كأنه مثلت له أحوالهم التي كانت في الحياة الدنيا كيف تعبدوا وكيف حجوا وكيف لبوا، ولهذا قال: كأنني والإتيان بالتشبيه يفيد ذلك (وقيل: كأنه أخبر بالوحي عن ذلك، فلشدة قطعه به قال: كأنني أنظر إليه) فأخبر عنهم كالمشاهد، قال الأبي: ويؤيد هذا وما قبله قوله: وعليه جبة صوف، إذ لا يلبس الصوف في الآخرة. (انتهى).

(وقد ذكرت في مقصد الإسراء من ذلك ما يكفي، والله الموفق) لا غيره (ولما نزل ﷺ بسرف) بفتح المهملة وكسر الراء وفاء لا ينصرف للعلمية والتأنيث موضع على عشرة أميال، وقيل أكثر، وقيل أقل من مكة (خرج إلى أصحابه، فقال: من لم يكن معه هدي فأحب أن يجعلها) أي: حجته (عمرة فليفعل) العمرة (ومن كان معه الهدى فلا) يفعل، أي: لا يجعلها عمرة، فحذف الفعل المجزوم بلا الناهية خيرهم أولاً بين الفسخ وعدمه ملاطفة لهم وإيناساً بالعمرة في أشهر الحج، ثم حتم عليهم الفسخ بعد ذلك وأمرهم به أمر عزيمة وكره ترددهم في قبوله ثم قبلوه.

ففي مسلم عن عائشة: فدخل علي وهو غضبان، فقلت: من أغضبك أدخله الله النار؟ قال: «أو ما شعرت أنني أمرت الناس بأمر، فإذا هم يترددون».

وحاضت عائشة بسرف فدخل عليها ﷺ وهي تبكي، فقال: «ما يبكيك يا هنتاه»، قالت: سمعت قولك لأصحابك فمنعت العمرة، قال: «وما شأنك؟» قالت: لا أصلي، قال: «فلا يضرك، إنما أنت امرأة من بنات آدم، كتب الله عليك ما كتب عليهن، فكوني في حجتك، فعسى الله أن يرزقكها». رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي.

وفي رواية قالت عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نذكر إلا الحج، حتى جئنا سرف، فطمشت، فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: «ما يبكيك؟» فقلت: والله لوددت أني لم أكن خرجت العام، فقال: «مالك، لعلك

وفي البخاري عن جابر، فقال لهم: «أحلوا من إحرامكم واجعلوا التي قدمتم بها متعة»، قالوا: وقد سمينا الحج، فقال: «افعلوا ما أقول لكم».

(وحاضت عائشة بسرف فدخل عليها ﷺ وهي تبكي، فقال: ما يبكيك يا هنتاه) بفتح الهاء وقد تسكن ففوقية فألف فهاء ساكنة كناية عن شيء لا يذكر باسمه (قالت: سمعت قولك لأصحابك فمنعت العمرة) أي: إعمالها من طواف وسعي (قال: «وما شأنك؟»، قالت: لا أصلي) كنت عن الحيض بالحكم الخاص به، وهو امتناع الصلاة أدباً منها لما في التصريح به من الإخلال بالأدب، وقد ظهر أثر ذلك في بناتها المؤمنات، فكلهن يكنين عن الحيض بحرمان الصلاة، أي تحريمها أو غير ذلك (قال: «لا يضرك») بكسر الضاد وخفة التحتية من الضير، وفي رواية: يضرك بضم الضاد وشد الراء من الضرر (إنما أنت امرأة من بنات آدم كتب الله عليك ما كتب عليهن) سلاها بهذا وخفف همها، أي: أنك لست مختصة بذلك بل كل بنات آدم يكون ذلك منهن (فكوني في حجتك) أي: اثبتي وداومي عليها (فعسى الله أن يرزقكها) مفردة بياء متولدة من إشباع كسرة الكاف وهي في لسان المصريين شائعة، قاله في المصابيح، وفي الكرماني: يرزقها بغير ياء، وفي بعضها: بإشباع كسرة الكاف ياء والضمير للعمرة، قاله المصنف (رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي).

(وفي رواية) لهؤلاء الأربعة أيضاً (قالت عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نذكر إلا الحج) لفظ مسلم، ولهما: لا نرى إلا أنه الحج، وفي رواية: مهلين بالحج، ولمسلم أيضاً: لبينا بالحج (حتى جئنا سرف فطمشت) بمثلثة، أي: حضت (فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: ما يبكيك؟، فقلت: والله لوددت:) تمنيت (أنني لم أكن خرجت) وفي رواية: حججت (العام، فقال: ما لك لعلك نفست) بفتح النون وقد تضم وكسر الفاء، أي: حضت

نفس؟ قلت: نعم، قال: «هذا شيء كتبه الله على بنات آدم، افعلي ما يفعل الحاج، غير أن تطوفي بالبيت حتى تطهري». الحديث.

وقد اختلف فيما أحرمت به عائشة، أولاً كما اختلف: هل كانت متمتعة أم مفردة؟ وإذا كانت متمتعة فقليل: إنها كانت أحرمت أولاً بالحج، وهو ظاهر هذا الحديث.

وفي حجة الوداع من المغازي عند البخاري، من طريق هشام ابن عروة عن أبيه قالت: وكنت فيمن أهل بعمره. وزاد أحمد من وجه آخر عن الزهري: ولم أسق هدياً، وفي رواية الأسود عنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ نلبي لا نذكر حجاً ولا عمرة.

(قلت: نعم) نفس، وأفادت الروايتان أنها قالت: نعم لا أصلي (قال: «هذا شيء كتبه الله على بنات آدم») وأنت واحدة منهن، أي: امتحنهن وتبعدهن بالصبر عليه (افعلي ما يفعل الحاج) من المناسك (غير أن لا تطوفي بالبيت) لا زائدة، إذ غير عدم الطواف هو نفس الطواف أو تطوفي مجزوم بلاء، أي: لا تطوفي ما دمت حائضاً بدليل قوله: (حتى تطهري)، وأن على هذا الوجه الثاني مخففة من الثقيلة وفيها ضمير الشأن... (الحديث).

(وقد اختلف فيما أحرمت به عائشة أولاً كما اختلف هل كانت) أي: صارت (متمتعة أو مفردة؟ وإذا كانت متمتعة، فقليل: إنها كانت أحرمت أولاً بالحج (وهو ظاهر هذا الحديث).

(وفي حجة الوداع من) كتاب (المغازي عند البخاري) وفي أبواب العمرة أيضاً (من طريق هشام بن عروة عن أبيه) عنها (قالت: وكنت فيمن أهل بعمره، وزاد أحمد من وجه آخر عن الزهري) عن عروة عنها (ولم أسق هدياً، وفي رواية الأسود) بن يزيد النخعي (عنها) قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ نلبي لا نذكر حجاً ولا عمرة) أي: بالنطق، بل بالنية فقط أو إحراماً مبهماً لما روي أنه ﷺ أحرم مبهماً حتى أوحى إليه بالتعيين، والأول أظهر لتصريحها أنها أهلت بعمره، فبيعد احتمال الإبهام، قاله المازري.

وقال عياض: هو الذي لا يتأول غيره لأنها صرحت في غير حديث أنهم أهلوا بالحج، ولا يصح أنه ﷺ أحرم مبهماً، لأن رواية جابر وغيره تخالفه. انتهى.

زاد الحافظ: فادعى إسماعيل القاضي وغيره: أن هذا، يعني المروي، أنها أحرمت بعمره غلط من عروة، والصواب رواية القسم والأسود وعروة، عنها: أنها أهلت بالحج مفرداً، وتعقب بأن قول عروة عنها أهلت بعمره صريح، وقول الأسود وغيره عنها: لا نرى إلا الحج ليس صريحاً

ويحتمل في الجمع أن يقال: أهلت عائشة بالحج مفردة، كما صنع غيرها من الصحابة، ثم أمر النبي ﷺ أن يفسخوا الحج إلى العمرة، ففعلت عائشة ما صنعوا، فصارت متمتعة، ثم لما دخلت مكة وهي حائض ولم تقدر على الطواف لأجل الحيض أمرها أن تحرم بالحج.

وقال القاضي عياض: واختلف في الكلام على حديث عائشة، فقال: ملك ليس العمل على حديث عروة عن عائشة عندنا قديماً ولا حديثاً.

قال ابن عبد البر: يريد ليس العمل به في رفض العمرة وجعلها حجاً، بخلاف جعل الحج عمرة، فإنه وقع للصحابة. واختلف في جوازه من بعدهم، لكن أجاب جماعة من العلماء عن ذلك باحتمال أن يكون معنى قوله: «ارفضي عمرتك» أي اتركي التحلل منها وأدخلني عليها الحج، فتصير قارنة، ويؤيده قوله في رواية لمسلم «وأمسكي عن العمرة» أي عن أعمالها.

في إهلالها بحج مفرد، فالجمع بينهما أنها ذكرت ما عهدوه من ترك الاعتمار في أشهر الحج، فبين لهم وجوه الإحرام فأحرمت بعمرة كما رواه عروة، وهو أعلم الناس بحديثها، ووافقه جابر عند مسلم، وكذا رواه طاوس ومجاهد عنها، قال: (ويحتمل في الجمع) أيضاً (أن يقال: أهلت عائشة بالحج مفرداً كما صنع غيرها من الصحابة) وعلى هذا ينزل حديث الأسود ومن وافقه (ثم أمر النبي ﷺ أصحابه) (أن يفسخوا الحج إلى العمرة، ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة) وعلى هذا ينزل حديث عروة (ثم لما دخلت مكة وهي حائض ولم تقدر على الطواف لأجل الحيض أمرها أن تحرم بالحج) فصارت قارنة.

(وقال القاضي عياض) في شرح قوله ﷺ لعائشة: «انقضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعي العمرة»، وفي رواية: «ارفضي عمرتك» كما في الصحيحين وغيرهما.

(واختلف في الكلام على حديث عائشة، فقال ملك: ليس العمل على حديث عروة عن عائشة عندنا قديماً ولا حديثاً).

(قال ابن عبد البر: يريد) ملك: (ليس العمل به في رفض العمرة وجعلها حجاً بخلاف جعل الحج عمرة، فإنه وقع للصحابة) بأمره ﷺ (واختلف في جوازه من بعدهم) ويأتي للمصنف بسطه (لكن أجاب جماعة من العلماء عن ذلك باحتمال أن يكون معنى قوله: «ارفضي عمرتك»، أي: اتركي التحلل منها وأدخلني عليها الحج فتصير قارنة).

(ويؤيده قوله في رواية لمسلم: «وأمسكي عن العمرة»، أي: عن أعمالها) والإمسك

وإنما قالت عائشة: «وأرجع بحج» لاعتقادها أن أفراد العمرة بالعمل أفضل، كما وقع لغيرها من أمهات المؤمنين.

واستبعد هذا التأويل لقولها في رواية عطاء عنها «وأرجع أنا بحجة ليس معها عمرة» أخرجه أحمد.

وهذا يقوي قول الكوفيين: إن عائشة تركت العمرة وحجت مفردة، وتمسكوا في ذلك قوله لها «دعي عمرتك»، وفي رواية «اقضي عمرتك» ونحو ذلك.

واستدلوا به على أن للمرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل أن تطوف أن تترك العمرة وتهل بالحج مفردًا كما صنعت عائشة.

لكن في رواية عطاء عنها ضعف، والرافع للإشكال في ذلك ما رواه مسلم من حديث جابر أن عائشة أهلت بعمرة، حتى إذا كان يسرف حاضت فقال لها النبي ﷺ: «أهلي بالحج» حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وسعت، فقال: «قد حللت من حجتك وعمرتك»، فقالت: يا رسول الله إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حين حججت، قال: فأعمرها من التنعيم.

ليس برفض (وإنما قالت عائشة: يرجع الناس بحج وعمرة) وأرجع بحج لاعتقادها أن أفراد العمرة بالعمل أفضل كما وقع لغيرها من أمهات المؤمنين.

(واستبعد هذا التأويل لقولها في رواية عطاء) بن أبي رباح (عنها: وأرجع أنا بحجة ليس معها عمرة، أخرجه أحمد؛ فإنه ظاهر في أنها حجة مفردة (وهذا يقوي قول الكوفيين) الحنفية ومن وافقهم؛ (أن عائشة تركت العمرة وحجت مفردة، وتمسكوا في ذلك بقوله) ﷺ (لها: «دعي عمرتك»، وفي رواية: «ارفضي عمرتك»، ونحو ذلك) كقوله: «انقضي رأسك وامتنطي».

(واستدلوا به على أن للمرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة) أي: وحدها (فحاضت قبل أن تطوف أن تترك العمرة وتهل بالحج مفردًا كما صنعت عائشة، لكن في رواية عطاء عنها ضعف) فلا ينهض الاستدلال (والرافع للإشكال في ذلك ما رواه مسلم من حديث جابر: أن عائشة أهلت بعمرة حتى إذا كانت يسرف حاضت، فقال لها النبي ﷺ يوم التروية حين دخل وهي تبكي: (أهلي بالحج حتى إذا طهرت) بفتح الهاء وضمها والتاء ساكنة، فلفظ جابر: ففعلت، ووقفت المواقف حتى إذا طهرت (طافت بالكعبة وسعت، فقال) ﷺ: (قد حللت من حج وعمرتك) جميعًا كما في الرواية، فهذا صريح في أن عمرتها لم تبطل ولم تخرج منها (فقالت: يا رسول الله إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حين حججت)



ولمسلم من طريق طاوس عنها: فقال لها النبي ﷺ: «طوافك يسعك لحجك وعمرتك» فهذا صريح في أنها كانت قارئة، لقوله: «قد حلت من حجك وعمرتك، وإنما أعمرها من التعميم تطييباً لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة، وقد وقع في رواية لمسلم: وكان ﷺ رجلاً سهلاً إذا هويت الشيء تابعها عليه.

ثم قال ﷺ لأصحابه: «من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً».

وإنما قال لهم هذا القول بعد إحرامهم بالحج، وفي منتهى سفرهم ودنواهم من مكة بسرف، كما جاء في رواية عائشة، أو بعد طوافه بالبيت كما جاء في

فأتي بطواف واحد، قال: فاذهب بها يا عبد الرحمن كما في مسلم (فأعمرها) بهمة قطع والجزم أمراً (من التعميم، ولمسلم من طريق طاوس، عنها: فقال لها النبي ﷺ: «طوافك يسعك لحجك وعمرتك») أي يكفيك بمعنى يجزئك لهما.

وفي رواية مجاهد عنها عند مسلم: فقال لها ﷺ: «يجزىء عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك».

(فهذا صريح في أنها كانت قارئة) ولم ترفض العمرة، وإنما تركت إتمام عملها (لقوله: قد حلت من حجك وعمرتك) ولقوله: طوافك يسعك إلى آخره (وإنما أعمرها من التعميم تطييباً لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة) كما قالت: إني أجد في نفسي... الخ.

(وقد وقع في رواية لمسلم) في حديث جابر الإشارة إلى ذلك، حيث قال: (وكان ﷺ رجلاً سهلاً) خلقه كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [الفلم/٤]، (إذا هويت) بفتح الهاء وكسر الواو وفتح التحتية أحببت (الشيء) ولا نقص فيه من وجهة الدين كطلبها الاعتماد (تابعها) أي: وافقها (عليه) حسن عشرة، إذ هو أولى من امتثل وعاشروهم بالمعروف (ثم قال) كما رواه الشيخان وغيرهما عن عائشة، قالت: خرجنا مع النبي ﷺ فأهللنا بعمرة، ثم قال النبي ﷺ لأصحابه: من كان معه هدي) يأسكان الدال على الأفصح اسم لما يهدي إلى الحرم من النعم (فليهل بالحج مع العمرة) أي: يضيفه إليها فيصير قارئاً (ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً) بضم التحتية وفتحها وكسر الحاء، لأن القارن يعمل عملاً واحداً (وإنما قال لهم هذا القول بعد إحرامهم بالحج في منتهى سفرهم ودنواهم) أي: قريبهم (من مكة بسرف كما جاء في رواية عائشة أو بعد طوافه بالبيت كما جاء في رواية جابر) عند

رواية جابر، ويحتمل تكرار الأمر بذلك في الموضوعين. وإن العزيمة كانت آخرًا حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة.

وفي رواية قالت عائشة: فمننا من أهل بعمرة، ومننا من أهل بحج، حتى قدمنا مكة فقال ﷺ: «من أحرم بعمرة ولم يهد فليحلل، ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه، ومن أحرم بحج فليتم حجه».

وهذا الحديث ظاهر في الدلالة لأبي حنيفة وأحمد وموافقيهما، في أن المعتمر المتمتع إذا كان معه الهدى لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر.

ومذهب مالك والشافعي وموافقيهما أنه إذا طاف وسعى وحلق حل من عمرته وحل له كل شيء في الحال، سواء أكان ساق هديًا أم لا. واحتجوا بالقياس على من لم يسق الهدى، وبأنه تحلل من نسكه فوجب أن يحل له كل شيء، كما لو تحلل المحرم بالحج.

مسلم (ويحتمل) كما قال عياض في الجمع بينهما (تكرار الأمر بذلك في الموضوعين، وأن العزيمة) التصميم عليهم بذلك (كانت آخرًا حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة) ففعلوا.

(وفي رواية) لمسلم وغيره (قالت عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع (فمننا من أهل بعمرة ومننا من أهل بحج) فقولها في الرواية السابقة: فأهللنا بعمرة ليس إخبارًا عن فعل جميع الناس، بل عن حالها وحال من كان مثلها في الإحرام بعمرة (حتى قدمنا مكة، فقال النبي ﷺ: من أحرم بعمرة ولم يهد) بضم الياء، أي: لم يسق هديًا إلى الحرم من الأنعام (فليحلل) بسكون اللام الأولى وكسر الثانية وفتح التحتية وضمها (ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه، ومن أحرم بحج) وحده (فليتم حجه، وهذا الحديث ظاهر في الدلالة لأبي حنيفة وأحمد وموافقيهما في أن المعتمر المتمتع إذا كان معه الهدى لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر).

(ومذهب مالك والشافعي وموافقيهما؛ أنه إذا طاف وسعى وحلق حل من عمرته وحل له كل شيء في الحال، سواء كان ساق هديًا أم لا؟، واحتجوا بالقياس على من لم يسق الهدى) فإنه يحل باتفاق، والجامع بينهما أن كلا منهما صار حلالاً بالفراغ من أعمالها؛ (وبأنه تحلل من نسكه فوجب أن يحل له كل شيء كما لو تحلل المحرم بالحج) وحده، فإنه يحل له كل شيء وهي احتجاجات قوية.

وأجابوا عن هذه الرواية بأنها مختصرة من الرواية التي ذكرها مسلم عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهللنا بعمره، ثم قال رسول الله ﷺ: «من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمره، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً» فهذه الرواية مفسرة للمحذوف من الرواية التي احتج بها أبو حنيفة وتقديرها: ومن أحرم بعمره فليهل بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه، ولا بد من هذا التأويل، لأن القصة واحدة، والراوي واحد فتعين الجمع بين الروایتين بما ذكره الله أعلم. ولما بلغ ﷺ ذا طوى - بضم الطاء وفتحها، وقيدها الأصيلي بالكسر - عند آبار الزاهر، بات بها بي الثنيتين، فلما أصبح صلى الغداة ثم اغتسل. رواه البخاري.

وللنسائي: كان ﷺ ينزل بذى طوى، يبيت به حتى يصلي صلاة الصبح

(وأجابوا عن هذه الرواية بأنها مختصرة من الرواية التي ذكرها) أي: رواها (مسلم) والبخاري وأبو داود والنسائي، كلهم من طريق ذلك عن ابن شهاب عن عروة (عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهللنا بعمره) إخبار عن حالها ومن شابهها لا عن جميع الناس، فلا ينافي حديثها الآخر أنهم تنوعوا إلى الأوجه الثلاثة.

(ثم قال رسول الله ﷺ: من كان معه هدي فليهل) بلام واحدة في الصحيحين وغيرهما (بالحج مع العمره، ثم لا يحل) بفتح الياء وضمها وكسر الحاء (حتى يحل منهما جميعاً، فهذه الرواية مفسرة للمحذوف من الرواية التي احتج بها أبو حنيفة) ومن وافقه (وتقديرها: ومن أحرم بعمره فليهل بالحج) يدخله عليها (ولا يحل حتى ينحر هديه) لأنه صار قارئاً (ولا بد من هذا التأويل لأن القصة واحدة، والراوي واحد) وهو عائشة (فتعين الجمع بين الروایتين بما ذكر، والله أعلم) بالحق في ذلك (ولما بلغ ﷺ ذا طوى بضم الطاء وفتحها وقيدها الأصيلي بالكسر) فهي مثله وبه صرح المجد.

وقال الكرمانى: الفتح أفصح واد معروف (عند آبار الزاهر) الذي في الفتح يعرف اليوم ببئر الزاهر وهو مقصور منون وقد لا ينون، ونقل الكرمانى؛ أن في بعض الروايات حتى إذا حاذى طوى بحاء مهملة بغير همز وفتح الذال، قال: والأول هو الصحيح، لأن اسم الموضع ذو طوى لا طوى فقط (بات بها بين الثنيتين) ليلة الأحد لأربع خلون من ذي الحجة (فلما أصبح صلى الغداة) أي: الصبح (ثم اغتسل) لدخول مكة ثم دخل مكة (رواه البخاري) وكذا مسلم من حديث ابن عمر.

(وللنسائي) عنه: (كان ﷺ ينزل بذى طوى يبيت به حتى يصلي صلاة الصبح حين

حين يقدم إلى مكة.

ومصلى رسول الله ﷺ ذلك، على أكمة خشنة غليظة، ليس في المسجد الذي بنى ثم، ولكن من أسفل ذلك على أكمة خشنة غليظة.

وفي الصحيحين: أنه ﷺ دخلها من أعلاها. وفي حديث ابن عمر في الصحيح: كان ﷺ يدخل مكة من الثنية العليا، يعني أعلى مكة من كداء - بفتح الكاف والمد، قال أبو عبيد: لا يصرف - وهذه الثنية هي التي ينزل منها إلى المعلاة - مقبرة أهل مكة - وهي التي يقال لها: الحجون - بفتح الحاء المهملة وضم الجيم -.

ولم يقع أنه ﷺ دخل مكة ليلاً إلا في عمرة الجعرانة، فإنه ﷺ أحرم من

يقدم إلى مكة) ظرف لقوله: ينزل (ومصلى) بضم الميم، أي: مكان صلاة كما في مسلم والنسائي، فحرف من جعلها: فصلى (رسول الله ﷺ ذلك على أكمة) بفتحات تل أو ما دون الجبل أو موضع أشد ارتفاعاً مما حوله (خشنة غليظة) قيد بها لأنها تكون غليظة وغير غليظة (ليس في المسجد الذي بنى، ثم) أي: هناك (ولكن أسفل من ذلك على أكمة خشنة) ضد ناعمة (غليظة) ضد رقيقة، وهذا رواه مسلم بلفظه من حديث ابن عمر: إلا أنه لم يقل خشنة إنما قال: على أكمة غليظة أولاً وثانياً، فلعل هذا عذر المصنف في قصر عزوه للنسائي.

(وفي الصحيحين) عن عائشة (أنه ﷺ) لما جاء إلى مكة (دخلها من أعلاها) وخرج من أسفلها.

(وفي حديث ابن عمر في الصحيح) للبخاري ومسلم: (كان ﷺ يدخل مكة من الثنية العليا) بضم العين تأنيث الأعلى، زاد في رواية التي بالبطحاء (يعني: أعلى مكة من كداء بفتح الكاف والمد) وإهمال الدال والتنوين و (قال أبو عبيد: لا يصرف) للعلمية والتأنيث على إرادة البقعة (وهذه الثنية هي التي ينزل منها إلى المعلاة مقبرة أهل مكة وهي التي يقال لها الحجون بفتح الحاء المهملة وضم الجيم).

قال الحافظ: وكانت صعبة المرتقى، فسهلها مغوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرق، ثم سهل في عصرنا هذا سنة إحدى عشرة وثمانمائة موضع منها، ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر الملك المؤيد في حدود العشرين وثمانمائة وكل عقبة في جبل أو طريق تسمى ثنية.

وبقية الحديث: وخرج من الثنية السفلى (ولم يقع أنه ﷺ دخل مكة ليلاً إلا في

الجعرانة، ودخل مكة ليلاً، فقصى أمر العمرة ثم رجع ليلاً فأصبح بالجعرانة كبائت كما رواه أصحاب السنن الثلاثة، من حديث معمر بن الحارث الكعبي.

وعن عطاء قال: إن شئتم فادخلوا مكة ليلاً، إنكم لستم كرسول الله ﷺ، إنه كان إماماً، فأحب أن يدخلها نهاراً ليراه الناس. رواه النسائي.

ثم دخل ﷺ مكة لأربع خلون من ذي الحجة.

ودخل المسجد الحرام ضحى من باب بني عبد مناف، وهو باب بني شيبه، والمعنى فيه أن باب الكعبة في جهة ذلك الباب، والبيوت تؤتى من أبوابها، وأيضاً: فلأن جهة باب الكعبة أشرف الجهات الأربع، كما قال ابن عبد السلام في «القواعد».

وكان عليه الصلاة والسلام إذا رأى البيت قال: «اللهم زد هذا البيت تشريقاً وتعظيماً ومهابة وبراً». رواه الثوري عن أبي سعيد الشامي عن مكحول.

عمرة الجعرانة) بعد انصرافه من قسم غنائم حنين؛ (فإنه ﷺ أحرم من الجعرانة ودخل مكة ليلاً فقصى) أي: فعل (أمر العمرة) الطواف والسعي والحلق (ثم رجع ليلاً فأصبح بالجعرانة كبائت) أي: كأنه بات بها (كما رواه أصحاب السنن الثلاثة) أبو داود والترمذي والنسائي (من حديث معمر بن الحارث الكعبي) الخزاعي الصحابي نزير مكة، وبه تمسك من قال: إن دخولها نهاراً وليلاً سواء في الفضل، وأجاب القائل بفضل النهار، بأنه دخلها في تلك المرة ليلاً لبيان الجواز.

(وعن عطاء) بن أبي رباح أنه (قال: إن شئتم فادخلوا مكة ليلاً إنكم لستم كرسول الله ﷺ إنه كان إماماً) قدوة للناس (فأحب أن يدخلها نهاراً ليراه الناس، رواه النسائي).

قال الحافظ: قضيته أن من كان إماماً يقتدى به استحباب له أن يدخلها نهاراً (ثم دخل عليه الصلاة والسلام مكة لأربع خلون من ذي الحجة) كما في حديث: (ودخل المسجد الحرام ضحى من باب بني عبد مناف وهو باب بني شيبه، والمعنى) أي: السر والحكمة (فيه أن باب الكعبة في جهة ذلك الباب والبيوت تؤتى من أبوابها) كما في التنزيل (وأيضاً: فلأن جهة باب الكعبة أشرف الجهات الأربع كما قاله) العز (بن عبد السلام في القواعد) وهما حكمتان لطيفتان (وكان عليه الصلاة والسلام إذا رأى البيت، قال: «اللهم زد هذا البيت تشريقاً وتعظيماً ومهابة وبراً»، رواه الثوري) سفين بن سعيد (عن أبي سعيد الشامي)

وروى الطبراني عن حذيفة بن أسيد قال: كان ﷺ إذا نظر إلى البيت قال: «اللهم زد بيتك هذا تشريقاً وتعظيماً وتكريماً وبراً ومهابة، وزد من شرفه وعظمه ممن حجه واعتمره تعظيماً وتشريقاً وبراً ومهابة».

ولم يركع عليه الصلاة والسلام تحية المسجد، إنما بدأ بالطواف لأنه تحية البيت كما صرح به كثير من أصحابنا، وليس بتحية المسجد.

ثم استلم ﷺ الحجر الأسود، وفي رواية جابر عند البخاري: «استلم الركن»، والاستلام افتعال من السلام، أي التحية، قاله الأزهرى، وقيل امن السلام

مجهول من السابعة كما في التقريب (عن مكحول) الشامي ثقة، فقيه، تابعي، كثير الإرسال. (وروى الطبراني) في الكبير (عن حذيفة بن أسيد) بفتح الهمزة الغفاري، من أصحاب الشجرة، مات سنة اثنتين وأربعين (قال: كان ﷺ إذا نظر إلى البيت قال: «اللهم زد بيتك هذا) أضافه إليه لمزيد التشريف، وأتى باسم الإشارة للتفخيم (تشريقاً وتعظيماً وتكريماً وبراً ومهابة: إجلالاً وعظمة (وزد من شرفه وعظمه ممن حجه واعتمره تعظيماً وتشريقاً وبراً ومهابة)).

قال الطبراني: تفرد به عمرو بن يحيى.

قال الحافظ: وفيه مقال وشيخه عاصم بن سليمان وهو الكوزي متهم بالكذب، ونسب للوضع ووهم من ظنه عاصماً الأحول. انتهى.

(ولم يركع عليه الصلاة والسلام تحية المسجد إنما بدأ بالطواف لأنه تحية البيت، كما صرح به كثير من أصحابنا) وغيرهم (وليس بتحية المسجد).

وفي المقاصد حديث: تحية البيت الطواف لم أره بهذا اللفظ، وفي الصحيح عن عائشة: أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف... الحديث، وفيه قول عروة الراوي عنها: أنه حج مع أبيه الزبير، فأول شيء بدأ به الطواف، ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلونه (ثم استلم ﷺ الحجر الأسود) أي: مسح يده عليه كما رواه الشيخان عن ابن عمر، قال: رأيت النبي ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف يضرب ثلاثة أطواف من السبع.

(وفي رواية جابر عند البخاري: استلم الركن) أي: الحجر الأسود (والاستلام افتعال من السلام) بالفتح (أي: التحية، قاله الأزهرى) أبو منصور.

(وقيل: من السلام بالكس) للسين (أي: الحجارة، والمعنى أنه يومئ بعصاه إلى

- بالكسر - أي الحجارة، والمعنى: أنه يومئذ بعصاه إلى الركن حتى يصيبه، وكانت عصاه محنية الرأس، وهي المراد بقوله في الحديث بـ «المحجن». واعلم أن للبيت أربعة أركان: الأول له فضيلتان كون الحجر الأسود فيه، وكونه على قواعد إبراهيم، وللثاني: الثانية فقط، وليس للآخرين شيء منها، فلذلك يقبل الأول، ويستلم الثان فقط، ولا يقبل الآخران ولا يستلمان. وروى الشافعي عن ابن عمر قال: استقبل رسول الله ﷺ الحجر، فاستلمه ثم وضع شفتيه عليه طويلاً. وكان إذا استلم الركن قال: «بسم الله والله أكبر»، وكلما أتى الحجر قال: «الله أكبر»، رواه الطبراني.

الركن حتى يصيبه وكانت عصاه محنية) معوجة (الرأس، وهي المراد بقوله في الحديث: بالمحجن) بكسر الميم وسكون المهمله وفتح الجيم ونون والحجن الاعوجاج وبذلك سمي الحجون.

(واعلم أن للبيت أربعة أركان:

الأول: له فضيلتان كون الحجر الأسود فيه وكونه على قواعد إبراهيم) أي: أساس

بنائه.

(وللثاني: وهو الركن اليماني) الثانية فقط وليس للآخرين شيء منها، فلذلك يقبل الأول) كما في الصحيحين عن ابن عمر؛ أنه ﷺ قبل الحجر الأسود.

وفي البخاري عن ابن عمر: رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله (ويستلم الثاني فقط) لما في الصحيح عن ابن عمر أنه ﷺ كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني (ولا يقبل الآخران ولا يستلمان) اتباعاً للفعل النبوي لأنهما ليسا على قواعد إبراهيم هذا على قول الجمهور.

واستحب بعضهم تقبيل اليماني أيضاً، وأجاب الشافعي عن قول من قال كمعوية، وقد قبل الأربعة ليس شيء من البيت مجهوراً، فرد عليه ابن عباس، فقال: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة بأننا لم ندع استلامهما هجراً للبيت وكيف يهجره وهو يطوف به، لكننا نتبع السنة فعلاً أو تركاً ولو كان ترك استلامهما هجراً لهما لكان ترك استلام ما بين الأركان هجراً لها ولا قائل به.

(وروى الشافعي عن ابن عمر قال: استقبل رسول الله ﷺ الحجر) الأسود (فاستلمه) أي: مسح يده عليه (ثم وضع شفتيه عليه طويلاً) يقبله، ومفاده استحباب الجمع بينهما (وكان إذا استلم الركن، قال: «بسم الله، والله أكبر»، وكلما أتى الحجر، قال: «الله أكبر»، رواه

وهل كان عليه الصلاة والسلام طائفاً على بعيره أم على قدميه؟  
 ففي مسلم عن عائشة: طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعيره.  
 وفيه عن أبي الطفيل: رأيته ﷺ يطوف بالبيت على بعيره.

الطبراني) واستحب الشافعي والحنابلة وابن حبيب من المالكية أن يقول عند ابتداء الطواف واستلام الحجر: بسم الله، والله أكبر، اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة محمد ﷺ.

وروى الشافعي عن ابن أبي نجيح، قال: أخبرت أن بعض الصحابة قال: يا رسول الله كيف نقول إذا استلمنا، قال: قولوا: «بسم الله، والله أكبر، إيماناً بالله وتصديقاً لإجابة محمد ﷺ»، ولم يثبت ذلك كما قاله ابن جماعة وصح في أبي داود والنسائي وابن سعد والحاكم وابن حبان عن عبد الله بن السائب، قال: رأيت رسول الله ﷺ يقول بين الركنتين اليماني والحجر الأسود: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار».  
 قال ابن المنذر: لا نعلم خيراً ثابتاً عنه ﷺ يقال في الطواف غير هذا.  
 وقال غيره: لم يدع ﷺ عند ظهر الكعبة وأركانها ولا وقت الطواف ذكراً معيناً لا يفعله ولا بتعليمه، ولذا ذهب لملك إلى أنه يسن الدعاء بلا حد، وأنكر قول الناس: «اللهم إيماناً بك»... الخ.

وروي أنه ليس عليه العمل كما في المدونة، أي: ولم يثبت به حديث كما علم.  
 (وهل كان عليه الصلاة والسلام طائفاً على بعيره أم على قدميه، ففي مسلم عن عائشة: طاف النبي ﷺ في حجة الوداع) حول الكعبة (على بعيره) يستلم الركن كراهية أن يضرب عنه الناس، هذا لفظ مسلم بتمامه.  
 وفي الصحيحين عن ابن عباس: أنه ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن.

(وفيه) أي: مسلم (عن أبي الطفيل) عامر بن واثلة: (رأيت ﷺ يطوف بالبيت على بعيره) لم يقع ذلك في مسلم عن أبي الطفيل، ولفظه: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت ويستلم الركن بمحجن معه ويقبل المحجن، وإنما فيه ذلك من حديث عائشة كما مر من حديث جابر، قال: طاف ﷺ بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بمحجنه، لأن يراه الناس وليشرف ويسألوه، فإن الناس غشوه. نعم في أبي داود عن أبي الطفيل: رأيت النبي ﷺ يطوف بالبيت على راحلته.



وقد اختلف في علة ذلك: فروى أبو داود من حديث ابن عباس: أنه ﷺ قدم مكة وهو يشتكي، فطاف على راحلته، وفي حديث جابر عند مسلم: أنه ﷺ طاف راكباً ليراه الناس ويسألوه. فيحتمل أنه فعل ذلك للأمرين.

قال ابن بطال: فيه جواز دخول الدواب التي يؤكل لحمها المسجد إذا احتيج إلى ذلك، لأن بولها لا ينجسه بخلاف غيرها من الدواب.

وتعقب: بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع الحاجة، بل ذلك دائر مع التلويت وعدمه، فحيث يخشى التلويت يمتنع الدخول، وقد قيل: إن ناقتة عليه السلام كانت منوقة، أي مدربة معلمة، فيؤمن معها ما يحذر من التلويت.

(وقد اختلف في علة ذلك) أي: سببه، فإن الطواف راكباً لا يجوز بلا عذر، فمنعه لذلك وكرهه الشافعي، وطواف المصطفى راكباً إنما كان لعذر اختلف فيه.

(فروى أبو داود من حديث) يزيد بن أبي زياد عن عكرمة، عن (ابن عباس أنه ﷺ قدم مكة) في حجة الوداع (وهو يشتكي) أي: به مرض (فطاف على راحلته).

(وفي حديث جابر عند مسلم: أنه ﷺ طاف راكباً ليراه الناس ويسألوه) نقل بالمعنى وإلا فلنفظ مسلم: ما قد رأيت آنفاً، وله في رواية تلو السابقة عن جابر: طاف ﷺ في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبالصفاء والمرورة ليراه الناس ويشرف وليسألوه، فإن الناس غشوه بفتح الشين ازدحموا عليه.

(فيحتمل أن يكون فعل ذلك للأمرين) المرض ومشاهدة الناس له فيسألوه عن أمر دينهم ويأخذوا عنه مناسكهم فلا خلف بين الخبرين.

قال الولي العراقي: لكن لم يصح ذلك عن ابن عباس، فإن يزيد بن أبي زياد لا يحتج به.

قال البيهقي: وقد تفرد بزيادة قوله: وهو يشتكي فلم يوافق عليها.

(قال ابن بطال: فيه جواز دخول الدواب التي يؤكل لحمها المسجد) بقياس بقية ما يأكل على البعير (إذا احتيج إلى ذلك، لأن أبقالها لا تنجسه) ولا أرواها ولا يؤمن ذلك من البعير، فلو كانت نجسة لما عرض المسجد له (بخلاف غيرها من الدواب) التي لا تؤكل.

(وتعقب بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع الحاجة) إذ الفعل إنما دل الجواز للحاجة (بل ذلك دائر مع التلويت وعدمه، فحيث يخشى التلويت يمتنع الدخول) وحيث لا يخشى يجوز (و) لا يراد أن ذلك لا يؤمن من الناقة، لأنه (قد قيل: إن ناقتة عليه السلام كانت منوقة، أي: مدربة) مذللة (معلّمة) مروضة (فيؤمن معها ما يحذر من التلويت) وهي

قال بعضهم: وهذا كان - والله أعلم - في طواف الإفاضة، لا في طواف القدوم، فإن جابراً حكى عنه الرمل في الثلاثة الأول، وذلك لا يكون إلا مع المشي، ولم يقل أحد رملت به راحلته، وإنما قالوا: رمل، أي بنفسه. وقال الشافعي: أما سعيه الذي طاف لقدمه فعلى قدميه. انتهى

ولما استلم ﷺ الحجر مضى على يمينه، فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً. وكان ابتداء الرمل في عمرة القضية، لما قدم ﷺ وأصحابه مكة، وقد وهنتهم حمى يثرب، فقال المشركون: إنه يقدم عليكم غداً قوم قد وهنتهم الحمى، ولقوا منها شدة، فجلسوا مما يلي الحجر، وأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا

سائرة، وتعقب بأن ذلك لم يثبت إنما أبداه الحافظ احتمالاً، وللصحيحين أن أم سلمة طافت على البعير لمرضها بأمره ﷺ فترجى بعض أنه كان منوطاً أيضاً وليس بشيء.

(قال بعضهم: وهذا) أي: طوافه راكباً (كان والله أعلم في طواف الإفاضة لا في طواف القدوم، فإن جابراً حكى عنه الرمل في الثلاثة الأول) فقال في سياق حجة الوداع عند مسلم: حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً، يعني بلا إسراع. وللشيخين عن ابن عمر: كان ﷺ إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثاً ومشى أربعاً. قال المصنف وغيره: الطواف الأول الذي يعقبه السعي لا طواف الوداع.

(وذلك لا يكون إلا مع المشي، ولم يقل أحد رملت به راحلته، وإنما قالوا: رمل، أي: بنفسه) على المتبادر (و) لذا قال الشافعي: أما سعيه الذي طاف لقدمه فعلى قدميه. انتهى، ولما استلم ﷺ الحجر مضى على يمينه) أي: يمين نفسه فيكون البيت عن يساره (فرمل: أسرع في مشيه بدون جري) ثلاثاً ومشى أربعاً) كما في مسلم عن جابر: (وكان ابتداء الرمل) بفتح الراء والميم هو الإسراع.

وقال ابن دريد: هو شبيه بالهرولة، وأصله أن يحرك الماشي منكبيه في مشيته (في عمرة القضية) سنة سبع (لما قدم ﷺ وأصحابه مكة وقد وهنتهم) بفوقية بعد النون يستعمل لازماً، كقوله تعالى: ﴿وَهْنُ الْعِظَمِ مِنِّي﴾ [مريم/٤]، ومتعدداً كما في الحديث، أي: أضعفتهم (حمى يثرب) بمثلثة ممنوع الصرف علم للمدينة النبوية في الجاهلية والموضع رفع على الفاعلية (فقال المشركون) من قريش: (إنه يقدم) بفتح الدال مضارع قدم بكسرهما، أي: يرد (عليكم غداً قوم قد وهنتهم الحمى ولقوا منها شدة فجلسوا) أي: قريش (مما يلي الحجر) بكسر فسكون (وأمرهم) أي: الصحابة (النبي ﷺ أن يرملوا) بضم الميم (ثلاثة أشواط: جمع شوط، أي:

ثلاثة أشواط، ويمشوا ما بين الركنتين ليرى المشركون جلدهم، فقال المشركون: هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم، هؤلاء أجلد من كذا وكذا. رواه الشيخان وغيرهما من حديث ابن عباس.

ولما كان في حجة الوداع رمل ﷺ وأصحابه، فكان سنة مستقلة.

قال الطبري: فقد ثبت أنه عليه السلام رمل ولا مشرك يومئذ بمكة، يعني في حجة الوداع، فعلم أنه من مناسك الحج، إلا أن تاركه ليس تاركاً لعمل، بل لهيئة مخصوصة، فكان كرفع الصوت بالتلبية، فمن لبي خافضاً صوته لم يكن تاركاً للتلبية بل لصفتها، فلا شيء عليه. انتهى.

فلو ترك الرمل في الثلاث لم يقضه في الأربع، لأن هيئتها السكينة فلا تغير، والله أعلم.

الطوفة حول الكعبة (ويمشوا) في كل واحد من الثلاثة (ما بين الركنتين) اليمانيين حيث لا يراهم المشركون (ليرى المشركون) بفتح الياء والراء، وفي رواية: ليرى المشركين بضم الياء وكسر الراء (جلدهم) بفتح الجيم واللام قوتهم لهذا الفعل، لأنه أقطع في تكذيبهم وأبلغ في نكائهم.

(فقال المشركون) بعضهم لبعض: (هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم: أضعفتهم) هؤلاء أجلد من كذا وكذا، رواه الشيخان وغيرهما) كأبي داود والنسائي (من حديث ابن عباس) واللفظ لمسلم (ولما كان في حجة الوداع رمل ﷺ وأصحابه) كما جاء في أحاديث صحيحة (فكان سنة مستقلة) وإن زال سببه، ولذا هم عمر بتركة ورجع وفعله اتباعاً للفعل النبوي، فقال: إنما كنا رأينا به المشركين وقد أهلكهم الله، ثم قال شيء صنعه النبي ﷺ فلا نحب أن نتركه كما في الصحيحين، فرجع عما هم به لاحتمال أن له حكمة لم نطلع عليها، ومن جهة المعنى أن الرامل إذا رمل تذكر السبب فيذكر نعمة الله على إعزاز الإسلام وأهله.

(قال الطبري: فقد ثبت أنه عليه السلام رمل ولا مشرك يومئذ بمكة، يعني في حجة الوداع، فعلم أنه من مناسك الحج إلا أن تاركه ليس تاركاً لعمل) بالإضافة (بل) تاركاً (لهيئة) صفة (مخصوصة) فكان كرفع الصوت بالتلبية، فمن لبي خافضاً صوته ولم يكن تاركاً للتلبية بل لصفتها فلا شيء عليه. انتهى) كلام الطبري.

(فلو ترك الرمل في الثلاث) الأول (لم يقضه في الأربع) الباقية (لأن هيئتها السكينة في تغير، والله أعلم) بالحكم، وحقيقة الحكمة فيه (ولما فرغ ﷺ من طوافه) في (المقام)

ولما فرغ ﷺ من طوافه أتى المقام، فقرأ ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة/١٢٥] فصلًى ركعتين والمقام بينه وبين البيت، فقرأ فيهما بـ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثم رجع إلى الركن الذي فيه الحجر فاستلمه.

ثم خرج من الباب إلى الصفا، فلما دنا من الصفا قرأ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة/١٥٨]، أبدأ بما بدأ الله به، فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت واستقبل القبلة، فوحّد الله وكبره، وقال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أنجز

كما رواه مسلم وأبو داود في الحديث الطويل عن جابر، بلفظ: ثم تقدم إلى مقام إبراهيم (فقرأ واتخذوا) بكسر الخاء أيها الناس، وقرأ نافع وابن عامر: بفتح الخاء، خبر (من مقام إبراهيم) الحجر الذي قام عليه عند بناء البيت (مصلى) مكان صلاة بأن يصلوا خلفه ركعتي الطواف (فصلًى ركعتين والمقام بينه وبين البيت، فقرأ فيهما) بعد الفاتحة (بقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) في الأولى (وقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) في الثانية (ثم رجع) بعد الصلاة (إلى الركن الذي فيه الحجر) الأسود (فاستلمه ثم خرج من الباب) المقابل للصفا أثر الركعتين (إلى الصفا، فلما دنا): قرب (من الصفا قرأ ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾) جبالن بمكة ﴿مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (أعلام دينه: جمع شعيرة (أبدأ) بصيغة الخبر على الرواية المشهورة (بما بدأ الله به، فبدأ بالصفا) اعتباراً بتقديم المبدوء به في التلاوة، الظاهر في أن حكمه مقدم على ما بعده، فلو بدأ الساعي بالمروة لم يعتد به عند الجمهور وملك والشافعي، وأصرح منه رواية النسائي: «ابدؤوا بما بدأ الله به» بصيغة الأمر للجمع، واحتج به من قال: إن الواو لا ترتب، إذ لو رتب لم يحتج إلى هذا التوجيه، ومن قال: ترتب لامتناله ﷺ ذلك (فرقي) بكسر القاف ويجوز فتحها وهي لغة، أي: صعد (عليه حتى رأى البيت واستقبل القبلة فوحّد الله وكبره) أي: قال: الله أكبر، وقوله: (وقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد) زاد في رواية أبي يحيى: يحيي ويميت (وهو على كل شيء قدير).

قال الطيبي: يحتمل أنه قول آخر غير التوحيد والتكبير وأن يكون كالتفسير له والبيان والتكبير وإن لم يكن ملفوظاً به، لكن معناه مستفاد من هذا القول، أي: لأن معنى التكبير التعظيم، قال: ووحده حال مؤكدة من الله، كقوله تعالى: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [فاطر/٣١]، وقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران/١٨]، في أحد الوجهين، ويجوز أن تكون مفعولاً مطلقاً ولا شريك له كذلك حال أو مصدر اهـ.

وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ثم دعا بين ذلك قال مثل هذا ثلاث مرات، ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبقت قدماه في بطن الوادي رمل، حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة.

وفي حديث أبي الطفيل عند مسلم وأبي داود، قال: قلت لابن عباس، أخبرني عن الطواف بين الصفا والمرة راكباً، أسنة هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة، قال: صدقوا وكذبوا، قلت: وما قولك صدقوا وكذبوا؟ قال: إن رسول الله ﷺ كثر

(لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده) محمداً ﷺ على أعدائه (وهزم الأحزاب) الذين تحزبوا عليه يوم الخندق (وحده) من غير قتال من المسلمين ولا سبب من جهتهم (ثم دعا بين ذلك، قال مثل هذا ثلاث مرات) سقط لفظ مثل في نسخ وهي ثابتة في مسلم وأبي داود.

قال الطيبي: ثم تقتضي التراخي وأن يكون الدعاء بعد الذكر وبين تقتضي التعدد والتوسط بين الذكر بأن يدعو بعد قوله: ﴿على كل شيء قدير﴾ [البقرة/٢٥٥]، الدعاء فتمحل من قال لما فرغ من قوله: ﴿وهزم الأحزاب وحده﴾، دعا بما شاء ثم قال مرة أخرى هذا الذكر، ثم دعا حتى فعل ذلك ثلاثاً، فهذا إنما يستقيم على التقديم والتأخير بأن يذكر قوله: ثم دعا بين ذلك بعد قوله: قال مثل هذا ثلاث مرات، وتكون ثم للتراخي في الإخبار لا تأخر زمان الدعاء عن الذكر، ويلزم أن يكون الدعاء مرتين اهـ.

(ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصب) بشد الموحدة، قال عياض: الرواية الواصلة علينا من جميع نسخ مسلم بإثبات لفظة إذا وهكذا في جميع أصول شيوخنا، والانتصاب مجاز من قولهم: صب الماء فانصب، أي: انحدرت (قدماه في بطن الوادي رمل) بفتحين وفي الموطأ سعى، أي: مشى بقوة، أي: أسرع في المشي (حتى إذا صعدنا) بكسر العين، أي: ارتفعت قدماه من بطن المسيل إلى المكان العالي (مشى) المشي المعتاد (حتى أتى المروة) ففعل على المروة كما فعل على الصفا كما في مسلم وأبي داود، أي: من الاستقبال والتوجه والتكبير والدعاء.

(وفي حديث أبي الطفيل) عامر بن واثلة بمثلثة الكناني الليثي آخر الصحابة موتاً (عند مسلم وأبي داود، قال) أبو الطفيل: (قلت لابن عباس: أخبرني عن الطواف) أي: السعي (بين الصفا والمروة راكباً أسنة) بهمزة الاستفهام (هو) أم لا؟ (فإن قومك يزعمون:) يقولون على غير يقين وتحقيق كما في المشارق (أنه) أي: السعي راكباً (سنة، قال: صدقوا) فم، أنه ﷺ سعى راكباً (وكذبوا) في أن الركوب سنة (قلت: وما قولك صدقوا وكذبوا) فإنه تناقض

عليه الناس، يقولون: هذا محمد، هذا محمد، حتى خرج العواتق من البيوت. قال: وكان رسول الله ﷺ لا يضرب الناس بين يديه، فلما كثر عليه ركب، والمشى والسعي أفضل. هذا لفظ رواية. وفي أوله ذكر الرمل في طواف البيت.

وعند أبي داود أن قريشاً قالت زمن الحديبية: دعوا محمدًا وأصحابه حتى يموتوا موت النعغ، فلما صالحوه على أن يجيئوا من العام المقبل، فيقيموا ثلاثة

بحسب الظاهر (قال: إن رسول الله ﷺ كثر عليه الناس) في السعي بين الصفا والمروة (يقولون: هذا محمد هذا محمد) بالترار مرتين (حتى خرج العواتق من البيوت): جمع عاتق، وهي البكر البالغ أو المقاربة للبلوغ، أو التي لم تتزوج، سميت بذلك لأنها عتقت من استخدام أبيها فيما تستخدم فيه الصغيرة من الدخول والخروج والتصرف (قال: وكان رسول الله ﷺ لا يضرب) بالبناء للمفعول نائبه (الناس بين يديه، فلما كثر عليه) الناس (ركب) للعدر المذكور (والمشى والسعي أفضل) من الركوب (هذا لفظ رواية).

فأما رواية أبي داود فيأتي لفظها: ويستفاد من هذا أنه مشى في ابتداء السعي وركب في بقيته، وهو أحسن ما جمع به بين الأحاديث المختلفة في ذلك.

(وفي أوله) عند مسلم: (ذكر الرمل في طواف البيت) ولفظه عن أبي الطفيل: قلت لابن عباس: رأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف ومشى أربعة أطواف أسنة هو، فإن قومك يزعمون أنه سنة، قال: فقال: صدقوا وكذبوا، قلت: ما قولك صدقوا وكذبوا؟ قال: إن رسول الله ﷺ قدم مكة، فقال المشركون: إن محمدًا وأصحابه لا يستطيعون أن يطوفوا بالبيت من الهزال وكانوا يحسدونه، فأمرهم ﷺ أن يرملوا ثلاثًا ويمشوا أربعًا.

(و) لفظه (عند أبي داود) قلت لابن عباس: يزعم قومك أنه ﷺ قد رمل بالبيت وأن ذلك سنة، قال: صدقوا وكذبوا، قلت: وما صدقوا وكذبوا؟ قال: صدقوا قد رمل وكذبوا ليس بسنة (أن قريشاً قالت زمن الحديبية: دعوا: اتركوا) محمدًا وأصحابه حتى يموتوا موت النعغ: بفتح النون والغين المعجمة وبالفاء دود في أنوف الإبل والغنم واحده نعغة. قال أبو عبيد: وهو أيضًا دود أبيض يكون في الثوى إذا أنقع وما سوى ذلك من الدود فليس بنعغ، قاله الجوهري.

(فلما صالحوه على أن يجيئوا) هو ﷺ وأصحابه للعمرة، وفي نسخة من أبي داود: أن يحجوا.

قال الولي العراقي: والأولى أوجه لأنهم لم يحجوا تلك المرة، وإنما اعتمروا إلا أن يراد بالحج مدلوله اللغوي وهو القصد.

أيام، فقدم ﷺ فقال لأصحابه: «أرملوا بالبيت»، وفيه: طاف ﷺ بين الصفا والمروة على بعير، لأن الناس كانوا لا يدفعون ولا يصرفون عنه، فطاف على بعير ليسمعوا كلامه، وليروا مكانه، وتناله أيديهم الحديث.

وكان ﷺ إذا وصل إلى المروة رقى عليها، واستقبل البيت وكبر الله ووحده، وفعل كما فعل على الصفا، حتى إذا كان آخر طوافه على المروة قال: «لو أنني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي ولجعلتها عمرة، فمن كان منكم ليس معه هدي فليحل وليجعلها عمرة»، فقام سراقه بن جعشم فقال: يا رسول الله،

(من العام المقبل فيقيموا) بمكة (ثلاثة أيام، فقدم ﷺ) والمشركون من قبل قيععان (فقال لأصحابه: «أرملوا) بضم الميم أمر من رمل بزنة أطلبوا، أي أسرعوا في المشي مع تقارب الخطأ (بالبيت)» ثلاثاً وليس بسنة، كذا في الرواية من قول ابن عباس على مذهبه، وخالفه غيره لأنه ﷺ رمل في حجة الوداع وقال: «خذوا عني مناسككم».

(وفيه) أي: أبي داود في بقية هذا الحديث عقب قوله: وليس بسنة، قلت: يزعم قومك أن رسول الله ﷺ طاف بين الصفا والمروة على بعير، وإن ذلك سنة، قال: صدقوا وكذبوا، قلت: ما صدقوا وما كذبوا، قال: صدقوا قد (طاف) رسول الله ﷺ أي: سعى (بين الصفا والمروة على بعير، لأن الناس كانوا) لفظه في أبي داود وكذبوا ليس بسنة، كان الناس (لا يدفعون) بالبناء للمفعول (عنه ﷺ ولا يصرفون عنه) بصاد مهمله وفاء كما رأيت في أبي داود بخط الولي من الصرف وهو ما في النسخ الصحيحة، فقراءته بضاد معجمة وموحدة تصحيف (فطاف على بعير ليسمعوا كلامه وليروا مكانه وتناله أيديهم... الحديث).

كذا في نسخة: مع أنه لم يبق شيء منه، واعلم أن المصنف لو قال عقب قوله: أولاً هذا لفظ رواية مسلم، ولفظ أبي داود: فذكره بلفظه لكان أفيد من هذا التقطيع وما كان يزيد به الكتاب (وكان ﷺ إذا وصل إلى المروة رقى) بكسر القاف وتفتح (عليها واستقبل البيت وكبر الله ووحده وفعل كما فعل على الصفا) كما أفاده قول جابر في حديثه الطويل: حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا، وعقب ذلك بقوله: (حتى إذا كان آخر طوافه على المروة) كان تامة، وجواب إذا: قوله (قال: «لو أنني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي ولجعلتها عمرة) أي: لو عن لي هذا الرأي الذي رأيته آخرًا وأمرتكم به في أول أمري لما سقت الهدي، أي: لما جعلت عليّ هدياً وأشعرته وقلدته وسقته بين يدي، فإن من ساقه لا يحل حتى ينحره، وإنما ينحره يوم النحر فلا يصح له فسخ الحج بعمرة ومن لا هدي معه يجوز له فسخه، وهذا صريح في أنه ﷺ لم يكن متمتعاً.

ألعامنا هذا، أم لأبد؟ فشبك ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال: «دخلت العمرة في الحج هكذا» - مرتين -، «لا بل لأبد أبداً».

وهذا معنى فسخ الحج إلى العمرة.

قال النووي: وقد اختلف في هذا الفسخ، هل هو خاص بالصحابة تلك السنة خاصة، أم باق لهم ولغيرهم إلى يوم القيامة؟

فقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر: ليس خاصاً، بل هو باق إلى يوم القيامة فيجوز لكل من أحرم بالحج وليس معه هدي أن يقلب إحرامه ويتحلل بأعمالها.

قال الخطابي: إنما قال هذا استطابة لنفوس أصحابه لئلا يجدوا في أنفسهم أنه أمرهم بخلاف ما يفعله في نفسه، وفيه استعمال لو في القرب وتطبيب النفوس (فمن) جواب شرط محذوف، أي: إذا تقرر ما ذكرت من أنني أفردت الحج وسقت الهدي فلم أتمكن من الإحلال إلا بعد النحر، فمن (كان منكم ليس معه هدي فليحل وليجعلها) أي: الحجة (عمرة)، فقام سراقلة) بضم السين وراء خفيفة وقاف ابن ملك (بن جعشم) بضم الجيم وسكون المهملة وضم المعجمة وفتحها، لغة حكاها الجوهري وغيره الكنانى المدلجى، تقدم مراؤا وهو الذى ساخت قوائم فرسه فى قصة الهجرة وأسلم فى الفتح.

(فقال: يا رسول الله ألعامنا هذا أم لأبد، فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة) نصب بعامل مضمرة، أي: جاعلاً واحدة منها (في الأخرى) والحال مؤكدة (وقال: «دخلت العمرة في الحج هكذا» مرتين) هذا لفظ مسلم وأبي داود في الحديث الطويل عن جابر في الحجة النبوية، وإدخال الأصابع بعضها في بعض وتكريرها مرتين إما بالقول أو بالفعل يستدعي إدخال أحد النسكين في الآخر، ويؤيده حديث ابن عباس فإن العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة، وقوله: «(لا) أي: ليس لعامنا هذا (بل لأبد أبداً)» أي لآخر والأبد الدهر، وفي رواية: بل لا أبداً أبداً (وهذا معنى فسخ الحج إلى العمرة) عند أحمد، والظاهر به.

وقال الجمهور: معنى الحديث جواز فعل العمرة في أشهر الحج إلى يوم القيامة، وأن القصد لإبطال زعم الجاهلية منع ذلك.

(قال النووي: وقد اختلف في هذا الفسخ هل هو خاص بالصحابة تلك السنة خاصة) ممنوع حتى للصحابة بعدها (أم باق لهم ولغيرهم إلى يوم القيامة، فقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر: ليس خاصاً بل هو باق إلى يوم القيامة، فيجوز لكل من أحرم بالحج وليس معه هدي أن يقلب إحرامه عمرة ويتحلل بأعمالها) فيطوف ويسحى ويحلق أو يقصر، حتى بالغ



وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجماهير العلماء من السلف والخلف: هو مختص بهم في تلك السنة، لا يجوز بعدها، وإنما أمروا به تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج.

ومما يستدل به الجماهير، حديث أبي ذر في مسلم: كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة. يعني فسخ الحج إلى العمرة. وفي النسائي عن الحارث بن بلال عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله، أ رأيت فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة، أم للناس عامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «بل لنا خاصة».

بعض الحنابلة فقال: نحن نشهد الله لو أحرمنا بحج لزمننا فرضاً فسخه إلى عمرة تفادياً من غضب رسول الله ﷺ، ففي السنن عن البراء بن عازب أنه ﷺ خرج وأصحابه فأحرمنا بالحج، فلما قدمنا مكة، قال: اجعلوها عمرة، فقالوا: قد أحرمنا بالحج فكيف نجعلها عمرة، قال: «انظروا ما أمركم به فافعلوا»، فرددوا القول عليه فغضب... الحديث.

(وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجماهير العلماء من السلف والخلف: هو مختص بهم في تلك السنة، لا يجوز بعدها وإنما أمروا به تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج) وأنها من أفجر الفجور، فكسر سورة ما استحجمكم في نفوسهم من الجاهلية من إنكاره بحملهم على أنفسهم.

(ومما يستدل به الجماهير حديث أبي ذر في مسلم) قال: (كانت المتعة في الحج) أي: فسخ الحج إلى العمرة (لأصحاب محمد ﷺ) في تلك السنة (خاصة) وهي حجة الوداع، فلا يجوز بعد ذلك لهم ولا لغيرهم. وعند أبي داود: أن أبا ذر كان يقول فيمن حج ثم فسخها بعمرة لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله ﷺ.

قال الولي العراقي: وأبو ذر لا يقول هذا إلا عن توقيف.

(وفي النسائي) وأبي داود وابن ماجه من طريق عبد العزيز الدراوردي عن ربيعة (عن الحرث بن بلال) المزني المدني، قال: قال في التقريب: مقبول.

وقال الولي العراقي: لا نعرفه بأكثر مما في هذا الإسناد أنه روى عن أبيه، وروى عنه ربيعة وليس له إلا هذا الحديث في الكتب الثلاثة، ولا نعلم أحداً وثقه فهو مجهول عيناً وحالاً.

وقال المنذري: شبيه المجهول (عن أبيه) بلال بن الحرث المزني أبي عبد الرحمن

المدني، صحابي، مات سنة ستين وله ثمانون سنة.

(قال: قلت: يا رسول الله أ رأيت) أي: أخبرني (فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة أم

للناس عامة، فقال رسول الله ﷺ: «بل لنا خاصة») وأجاب الحنابلة عن هذا بقول أحمد:

قال: وأما الذي في حديث سراقه: ألعامنا هذا أم لأبد؟ فقال: «لا، بل لأبد أبداً» فمعناه: جواز الاعتمار في أشهر الحج، والقران كما سبق تفسيره. فالحاصل من مجموع طرق الأحاديث: أن العمرة في أشهر الحج جائزة إلى يوم القيامة، وكذلك القران، وأن فسخ الحج إلى العمرة مختص بتلك السنة، والله أعلم، انتهى

حديث لا يثبت، وقال أيضاً: لا أقول به ولا يعرف هذا الرجل، يعني الحرث بن بلال ولم يروه غير الدراوردي، وأما الفسخ فرواه أحد وعشرون صحابياً وأين يقع بلال بن الحرث منهم، وتعقب بأنه لا معارضة بينه وبينهم حتى يرجح لأنهم أثبتوا الفسخ للصحابة وبلال بن الحرث موافقهم، وزاد زيادة لا تخالفهم، وأما تعليقه بتفرد الدراوردي به عن ربيعة، وتفرد ربيعة بن الحرث فهذا غير قادح، فإنهما ثقتان وتفرد الثقة لا يضر، ولذا سكت عليه أبو داود فهو عنده صالح، فلم يبق إلا تفرد الحرث به عن أبيه ولم يعلم توثيقه، لكن ينحصر ذلك بحديث أبي ذر، فإنه وإن لم يصرح برفعه لكنه له حكم الرفع، إذ لا يقوله إلا عن توقيف على أن ابن حبان يرى أن من لم يوثق ولم يجرح ثقة.

وقد قال الحافظ في تقريبه: إنه مقبول، أي: في الرواية وهي من ألفاظ التعديل، ولذا لم يتجرأ الحافظ المنذري على أن يقول مجهول عيناً وحالاً، بل قال شبيه المجهول ولو سلم أنه لا يصلح للحجية، فحديث ابن عباس المتفق عليه: كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض... الحديث صريح في أن سبب الأمر بالفسخ هو قصد ما استقر في نفوسهم في الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه.

وقد قال الخطابي: اتفق عوام أهل العلم على أنه إذا أفسد حجه مضى فيه مع الفساد... اه، يعني: فإذا لم يجز فسخ الحج الفاسد، فالصحيح أولى بعدم تجويزه.

(قال) النووي: (وأما الذي في حديث سراقه: ألعامنا هذا أم لأبد، فقال: لا بل لأبد أبداً، فمعناه جواز الاعتمار في أشهر الحج والقران) أي: وجواز القران (كما سبق تفسيره) في كلام النووي، وأن تفسيره بفسخ الحج إلى العمرة ضعيف، لكن تعقب بأن سياق السؤال يقوّي تفسيره بذلك فإنه الظاهر منه.

(فالحاصل من مجموع طرق الأحاديث؛ أن فعل العمرة في أشهر الحج جائزة إلى يوم القيامة وكذلك القران) باتفاق فيهما (وأن فسخ الحج إلى العمرة مختص بتلك السنة) عند الجمهور، وقيل: وأجمع عليه الصحابة إلا ابن عباس ولم يعلم له موافق من الصحابة (والله أعلم. انتهى) كلام النووي.

وفي رواية للنسائي أيضًا: لا تصح المتعتان إلا لنا خاصة، يعني متعة النساء ومتعة الحج، يعني فسخ الحج إلى العمرة، ومتعة النساء: هي نكاح المرأة إلى أجل، كان ذلك مباحًا، ثم نسخ يوم خيبر، ثم أبيح يوم فتح مكة ثم نسخ في أيام الفتح، واستمر تحريمه إلى يوم القيامة. وقد كان فيه خلاف في العصر الأول، ثم ارتفع وأجمعوا على تحريمه.

وكان ﷺ مدة مقامه بمنزله الذي نزل فيه بالمسلمين بظاهر مكة، يقصر الصلاة فيه، وكانت مدة إقامته بمكة قبل الخروج إلى منى أربعة أيام ملفقة، لأنه قدم في الرابع، وخرج في الثامن، فصلى بها إحدى وعشرين صلاة، من أول ظهر الرابع إلى آخر ظهر الثامن، ومن يوم دخوله ﷺ مكة وخروجه يوم النفر الثاني من منى إلى الأبطح عشرة أيام سواء.

(وفي رواية للنسائي أيضًا) ومسلم، كلاهما عن أبي ذر، قال: (لا تصح المتعتان إلا لنا) معشر الصحابة في حجة الوداع (خاصة يعني متعة النساء ومتعة الحج، يعني: فسخ الحج إلى العمرة) والتفسير بقوله: يعني إلى آخره وقع في سياق الحديث عن مسلم والنسائي (ومتعة النساء هي نكاح المرأة إلى أجل كان ذلك مباحًا ثم نسخ يوم خيبر).

قال عياض: تحريمها يوم خيبر صحيح لا شك فيه، وقد قال بعضهم: إنها مما تناوله الإباحة والتحريم والفسخ مرتين كالقبة (ثم أبيح يوم فتح مكة) لطول غيبتهم عن النساء (ثم نسخ في أيام الفتح) لمكة (واستمر تحريمه إلى يوم القيامة، وقد كان فيه خلاف في العصر الأول) قبل آخر خلافة عمر (ثم ارتفع وأجمعوا على تحريمه) في أواخر خلافة عمر.

وفي رواية لأبي داود: أنه نهى عن متعة النساء في حجة الوداع.

قال القاضي عياض: الصحيح أن الواقع فيها إنما هو تجديد النهي لاجتماع الناس وليبلغ الشاهد الغائب وإتمام الدين والشرعة كما قرر غير شيء يومئذ... اهـ.

(وكان ﷺ مدة مقامه بمنزله الذي نزل فيه بالمسلمين بظاهر مكة يقصر بضم الصاد) الصلاة فيه، وكانت مدة إقامته بمكة أي: بظاهرها (قبل الخروج إلى منى أربعة أيام ملفقة، لأنه قدم في الرابع) وهو يوم الأحد من ذي الحجة (وخرج في الثامن) يوم الخميس (فصلى بها إحدى وعشرين صلاة من أول ظهر الرابع إلى آخر ظهر الثامن) يعارضه ما يأتي أنه صلى ظهر الثامن بمنى وهو الصحيح (ومن يوم) ابتداء (دخوله عليه الصلاة والسلام مكة وخروجه يوم النفر الثاني من منى إلى الأبطح:) بألف فموحدة فطاء فحاء مهملتين مسيل واسع فيه دقاق

وقدم علي من اليمن على رسول الله ﷺ فقال له: «بما أهملت؟» فقال: بما أهل به رسول الله ﷺ، فقال: «لولا أن معي الهدى لأحللت». رواه الشيخان من حديث أنس.

وفي حديث البراء عند الترمذي والنسائي: دخل علي علي فاطمة رضي الله عنهما فوجدها قد نضحت البيت بنضوح فغضب. فقالت: ما لك؟ فإن رسول الله ﷺ قد أمر أصحابه فأحلوا، قال: قلت لها إني أهملت بإهلال رسول الله ﷺ قال: فأتيته فقال لي رسول الله ﷺ: «كيف صنعت؟» وقال له: «انحر من البدن سبعًا وستين، أو ستًا وستين، وأمسك لنفسك ثلاثًا وثلاثين أو أربعًا وثلاثين، وأمسك من كل بدنة منها بضعة».

وفي رواية جابر عند مسلم: فوجد فاطمة ممن حل، ولبست ثوبًا صبيغًا

الحصى (عشرة أيام سواء، وقدم علي) مكة (من اليمن) لأنه كان بعث إليها (علي رسول الله ﷺ، فقال له: «بما أهملت؟») أي: أحرمت، وإثبات ألف ما الاستفهامية مع دخول الجاز عليها قليل، ورواه أبو ذر بحذفها على الكثير السائغ نحو: فيم أنت من ذكرها عم يتساءلون (قال: بما) أي: الذي (أهل به رسول الله ﷺ، فقالوا: لولا أن معي الهدى لأحللت) من الإحرام وتمتعت، لأن صاحب الهدى لا يتحلل حتى يبلغ الهدى محله وهو يوم النحر (رواه الشيخان) والترمذي (من حديث أنس) بن ملك.

(وفي حديث البراء) بن عازب (عند الترمذي والنسائي) وأبي داود (دخل علي علي فاطمة رضي الله عنهما فوجدها قد نضحت) بفتح النون والضاد المعجمة، أي: رشت (البيت بنضوح) بفتح النون وضاد معجمة وحاء مهملة ضرب من الطيب تفوح رائحته، قاله الولي العراقي (فغضب) لظنه أنها باقية على الإحرام (فقالت: ما لك فإن رسول الله ﷺ قد أمر أصحابه) أي: كثيرًا منهم (فأحلوا، قال: قلت لها: إني أهملت بإهلال النبي ﷺ) أي: بما أهل به (قال: فأتيته، فقال رسول الله ﷺ: كيف صنعت) في الإهلال، فأخبره بأنه أهل بما أهل به (وقال له: انحر من البدن سبعًا وستين أو ستًا وستين) شك الراوي: (وأمسك لنفسك ثلاثًا وثلاثين أو أربعًا وثلاثين) شك (وأمسك) لي، كما زاده في رواية أبي داود (من كل بدنة منها بضعة) بفتح الموحدة وتكسر وتضم وسكون المعجمة قطعة لتأكل منها.

(وفي رواية جابر عند مسلم) وأبي داود عقب قوله المتقدم: «لا بل لأبد أبد» وقدم علي من اليمن ببدن النبي ﷺ (فوجدنا فاطمة ممن حل) وظاهر هذا أن البدن للمصطفى، وفي

واكتحلت، فأنكر ذلك عليها، فقالت: أبي أمرني بهذا، فقال: صدقت صدقت مرتين، ماذا قلت حيث فرضت الحج؟ قال: قلت اللهم إني أهل بما أهل به رسولك، قال: فإن معي الهدي فلا تحل. قال جابر: فكان جماعة الهدي الذي قدم به علي من اليمن والذي أتى به النبي ﷺ مائة. فحلَّ: الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدي.

النسائي: قدم علي من اليمن بهدي وساق ﷺ من المدينة هدياً، فظاهره أن الهدي كان لعلي، فيحتمل أن علياً قدم من اليمن بهدي لنفسه وهدي للنبي ﷺ، فذكر كل راوٍ واحداً منهما (ولبست) بكسر الموحدة (ثياباً صبيغاً) أي: مصبوغة غير بيض، فعيل بمعنى: مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث (واكتحلت، فأنكر ذلك عليها) لظنه أنها تابعة للنبي ﷺ في إحرامه، ورأى أنه باق على إحرامه.

زاد في رواية أبي داود: وقال من أمرك بهذا؟ (قالت: أبي أمرني بهذا) أي: بالإحلال الذي نشأ عنه اللبس والاكتحال لا بهما، إذ هما من المباح وهو غير مأمور به، أو أريد بالأمر الإباحة لا طلب الفعل، وحذف المصنف من الحديث في مسلم وأبي داود، قال: فكان علي يقول بالعراق: فذهبت إلى رسول الله ﷺ محرشاً على فاطمة للذي صنعت مستفتياً لرسول الله ﷺ فيما ذكرت عنه، فأخبرته أنني أنكرت ذلك عليها (فقال: «صدقت» فاطمة «صدقت» مرتين) ففاعل قال النبي ﷺ: وصدقت بسكون التاء خلاف ما يوهمه اختصار المصنف أنه بكسرها وفاعل قال علي ولم يقنع علي بقولها: أبي أمرني، وخبر الواحدة مقبول لجواز أنه فهم أنه أمرها بالإحلال ولا يلزم منه لبس الصبيغ والاكتحال لقرب زمن الإحرام الماضي والذي تنشه، أو جَوَّز أن أمره لعموم الصحابة وأن لها أمراً يخصها لأنها بضعة منه فلا تفعل إلا ما يفعله، أو فهم أنها ليست ممن لم يسق الهدي، لأن أباهما وزوجها ساقاه فهي في حكم من ساقه، وفيه جواز قول الشخص أبي ولو كان معظماً وأنه ليس تنقيصاً له فيؤخذ منه جواز قول الشريف جدي: يريد النبي ﷺ، قاله الولي العراقي ملخصاً ثم قال ﷺ لعلي: (ماذا قلت حين فرضت الحج؟) أي: ألزمت نفسك بالإحرام (قال: قلت: «اللهم إني أهل بما أهل به رسولك») ففيه جواز الإحرام بما أحرم به غيره (قال: «فإن معي الهدي فلا تحل»).

(قال جابر: فكان جماعة) أي: جملة (الهدي الذي قدم به علي من اليمن والذي أتى به النبي ﷺ) من المدينة (مائة) من البدن (فحل الناس كلهم) أي: أكثرهم ومعظمهم، فهو عام أريد به الخصوص، لأن عائشة لم تحل ولم تكن ممن ساق الهدي (وقصروا كلهم) مع أن الحلق أفضل لأجل أن تبقى لهم بقية تحلق في الحج (إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدي) فلم

فلما كان يوم التروية، وكان يوم الخميس ضحى، ركب ﷺ وتوجه بالمسلمين إلى منى، وقد أحرم بالحج من كان أحل منهم، وصلى ﷺ بمنى: الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس، وأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة، فسار على طريق ضب، ولا يشك قريش إلا أنه واقف عند المشعر الحرام بالمزدلفة كما كانت قريش تصنع في الجاهلية، وكانت «الحمس» وهم قريش ومن دان دينها يققون بالمزدلفة ويقولون نحن قطين الله، أي

يحلوا (فلما كان يوم التروية) ثامن الحجة، وقوله: (وكان يوم الخميس ضحى ركب ﷺ) وتوجه بالمسلمين إلى منى، وقد أحرم بالحج من كان أحل منهم) لم يقع ذلك في مسلم. ولأبي داود ولفظهما: فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج فركب رسول الله ﷺ بمنى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر) أي: الصبح كل صلاة لوقتها، وفيه نذب التوجه إلى منى يوم التروية، وكره ملك التقدم إليها قبله.

وقال الشافعي: إنه خلاف السنة (ثم مكث قليلاً) بمنى (حتى طلعت الشمس وأمر بقبة: خيمة (من شعر فضربت له بنمرة: بفتح النون وكسر الميم جبل عن يمين الخارج من مأزمي عرفة، وقوله: فضربت بالفاء والبناء للمفعول، هكذا رواه مسلم وأبو داود، وفي رواية لمسلم: تضرب.

قال المصنف في شرحه صفة لقبة أو حال والتقدير أمر بضرب قبة بنمرة قبل قدومه إليها، فحذف المضاف وجعل الصفة دليلاً عليه (فسار على طريق ضب) بفتح الضاد المعجمة وشد الموحدة قرية على يمين الناس اليوم وليس في مسلم ولا في أبي داود على طريق ضب إنما فيهما: فسار رسول الله ﷺ (ولا يشك قريش، إلا أنه واقف عند المشعر الحرام بالمزدلفة كما كانت قريش تصنع في الجاهلية) ظاهره أنه ليس لقريش شك في شيء إلا في وقوفه عند المشعر فإنهم يشكون فيه وليس المراد ذلك بل عكسه، وهو أنهم لا يشكون في أنه ﷺ سيقف عند المشعر الحرام على ما كانت عادتهم من وقوفهم به ويقف سائر الناس بعرفة، فقال الأبي: الأظهر في إلّا أنها زائدة وأن في موضع نصب على إسقاط الجار، أي: ولا يشك قريش في أنه واقف عند المشعر، ثم انفصل المصنف عن حديث جابر بدون بيان إلى حديث آخر، فقال: (وكانت الحمس) بضم الحاء المهملة وسكون الميم وسين مهملة (وهم قريش ومن ودان دينها) أي: اتبعهم في دينهم ووافقهم عليه واتخذ له ديناً وعبادة.

روي إبراهيم الحربي عن مجاهد، قال: الحمس قريش ومن كان يأخذ مأخذها من القبائل، كالأوس والخزرج وخزاعة وثقيف وعدوان وبني عامر بن صعصعة وبني كنانة إلّا بني بكر

جيران بيته فلا نخرج من حرمة، وكان الناس كلهم يبلغون عرفات، وذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة/١٩٩].

والأحمس لغة: الشديد في دينه لما شددوا على أنفسهم، كانوا إذا أهلوا بالحج لا يأكلون لحماً ولا يضربون بيتاً من وبر ولا شعر، وإذا قدموا مكة وضعوا ثيابهم التي كانت عليهم. وعند الحربي أيضاً عن عبد العزيز بن عمران المدني، قال: سموا حمساً لأنهم حمساً بالكعبة، لأن حجرها أبيض يضرب إلى سواد.

قال الحافظ: والأول أشهر وأكثر، وذكر الحربي عن أبي عبيدة معمر بن المثنى: كانت قريش إذا خطب إليهم الغريب، اشترطوا عليه أن ولدها على دينهم، فدخل في الحمس ثقيف وخزاعة وغيرهم، فعلم منه أن المراد من أمهاته قرشية لا جميع القبائل (يقفون بالمزدلفة ويقولون: نحن قطين الله): بقاف وطاء جمع قاطن (أي: جيران بيته فلا نخرج من حرمة).

قال سفيان بن عيينة: وكان الشيطان قد استهواهم، فقال لهم: إنكم إن عظمتكم غير حرمكم استخف الناس بحرمكم، فكانوا لا يخرجون منه، رواه الحميدي في مسنده (وكان الناس كلهم يبلغون عرفات) يقفون بها (وذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة/١٩٩])، رواه بهذا السياق الإسماعيلي عن سفيان بن عيينة من قوله، وظهره أن المراد الإفاضة من عرفة، وظاهر سياق الآية أنها الإفاضة من مزدلفة لأنها ذكرت بشم بعد ذكر الأمر بالذكر عند المشعر الحرام، وأجاب بعض المفسرين بأن الأمر بالذكر عنده بعد الإفاضة من عرفات التي سبقت بلفظ الخبر تنبيهاً على المكان الذي تشرع الإفاضة منه، فالتقدير فإذا أفضتكم اذكروا ثم لتكن إفاضتكم من حيث أفاض الناس لا من حيث كانت الحمس يفيضون، أو التقدير: فإذا أفضتكم من عرفات إلى المشعر الحرام فاذكروا الله عنده ولتكن من المكان الذي يفيض فيه الناس، ذكره الحافظ وأصل الحديث في الصحيحين، واللفظ لمسلم عن عائشة: كانت قريش ومن دان بدينها يقفون بالمزدلفة وكانوا يسمون الحمس، فلما جاء الإسلام أمر الله نبيه ﷺ أن يأتي عرفات فيقف بها ثم يفيض منها، فذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة/١٩٩]، ولهما أيضاً عن عائشة: الحمس هم الذين أنزل الله فيهم: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾... الحديث.

قال الحافظ: عرف برواية عائشة أن المخاطب النبي ﷺ والمراد بالناس هنا إبراهيم الخليل، وعنه المراد به الإمام وعن غيره عادم وقرية شاذاً الناسي بكسر السين بوزن العاصي، أي: أن الإفاضة من عرفات كانت في شريعتهم، قال: والأول أصح.

نعم الوقوف بعرفة موروث عن إبراهيم كما روي الترمذي وغيره عن يزيد بن شيبان، قال:

وعن جبير بن مطعم قال: أضللت حمارًا لي في الجاهلية، فوجدته بعرفة، فرأيت رسول الله ﷺ واقفًا بعرفات مع الناس، فلما أسلمت عرفت أن الله وفقه لذلك.

وفي رواية: كان رسول الله ﷺ في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جمل له، ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا.

كنا وقوفًا بعرفة أنا ابن مريع، فقال: إني رسول رسول الله ﷺ إليكم، يقول لكم: «كونوا على مشاعركم فإنكم من إرث إبراهيم»... الحديث، ولا يلزم من ذلك أن المراد خاصة، بل ما هو أعم من ذلك وسببه ما حكته عائشة، وأما ثم في الآية فقليل بمعنى الواو، واختاره الطحاوي، وقيل: لقصد التأكيد لا لمحض الترتيب، والمعنى: إذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام، ثم اجعلوا إفاضتكم التي تفيضونها من حيث أفاض الناس لا من حيث كنتم تفيضون. قال الزمخشري: وموقع ثم هنا موقعها من قولك: أحسن إلى الناس، ثم لا تحسن إلى غير كريم فتأتي بثم لتفاوت ما بين الإحسان إلى الكريم والإحسان إلى غيره، فكذلك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات بين لهم مكان الإفاضة، فقال: ثم أفيضوا التفاوت ما بين الإفاضتين، وإن إحداها صواب والأخرى خطأ.

قال الخطابي: تضمنت الآية الأمر بالوقوف بعرفة، لأن الإفاضة إنما تكون عن اجتماع قبلها، وكذا قال ابن بطال وزاد: وبين الشارع مبدأ الوقوف ومنتهاه... اهـ.

(وعن جبير بن مطعم) القرشي النوفلي الصحابي العالم بالأنساب (قال: أضللت حمارًا لي) أي: أضعته، أو ذهب هو، وفي الصحيحين، عنه: بعيرًا لي، فيحتمل التعدد (في الجاهلية) قبل إسلامه، فتطلبته (فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله ﷺ واقفًا بعرفات مع الناس، فلما أسلمت) يوم الفتح (عرفت أن الله وفقه) ﷺ (لذلك) أخرج هذا الحديث بهذا اللفظ إسحق بن راهويه في مسنده.

(وفي رواية) له أيضًا ولابن خزيمة عن جبير: (كان رسول الله) لفظه: رأيت رسول الله ﷺ (في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جمل له) زاد محمد بن إسحق في مغازيه: قبل أن ينزل عليه الوحي (ثم يصبح مع قومه) قريش (بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا) زاد ابن إسحق توفيقًا له من الله.

وفي الصحيحين عن جبير بن مطعم، قال: أضللت بعيرًا لي فذهبت أطلبه يوم عرفة، فرأيت النبي ﷺ واقفًا بعرفة، فقلت: هذا والله من الحمس، فما شأنه ههنا، وعلم من الروایتين اللتين ساقهما المصنف أن هذا كان قبل إسلام جبير، فلذا أنكر عليه مخالفته لقومه لا كما ظن



ولما بلغ ﷺ عرفة وجد القبة قد ضربت له بنمرة، فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بـ «القصواء» فرحلت له، فركب فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال: «إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا إن كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع، ودماء

البيهلي أن رؤية جبير لذلك كانت في حجة الوداع فاستشكله، ثم عاد المصنف إلى حديث جابر، فقال: (ولما بلغ ﷺ عرفة) أي: قربها لقوله: (وجد القبة) ولفظه عقب قوله: كما كانت تصنع قريش في الجاهلية، فأجاز، أي: جاوز رسول الله ﷺ، أي: المزدلفة حتى أتى عرفة فوجد القبة (قد ضربت له بنمرة) وليست من عرفة (فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس) بغين معجمة مالت للزوال (أمر) ﷺ (بالقصواء) بفتح القاف والمد تقدم الكلام فيها غير مرة (فرحلت) بضم الراء وكسر المهملة مخففة (له) أي: شد الرحل على ظهرها (فركب فأتى بطن الوادي) وهو عرنة بضم العين وفتح الراء المهملتين بعدها نون (فخطب الناس) ففيه أنه يستحب للإمام أن يخطب يوم عرفة في هذا الموضع، وبه قال الجمهور والمدنيون والمغاربة من المالكية وهو المشهور، فقول النووي خالف فيها المالكية فيه نظر، إنما هو قول العراقيين منهم والمشهور خلافه، واتفق الشافعية أيضًا على استحبابها خلافاً لما توهمه عياض والقرطبي.

(وقال: «إن دماءكم وأموالكم») زاد في بعض طرق هذا الحديث: وأعراضكم (حرام عليكم) معناه: أن دماء بعضكم على بعض حرام وأموال بعضكم على بعض حرام، وإن كان ظاهر اللفظ أن دم كل واحد حرام عليه نفسه ومال كل واحد حرام عليه نفسه، فليس بمراد؛ لأن الخطاب للمجموع، والمعنى: فيه مفهوم ولا تبعد إرادة المعنى الثاني، أما الدم فواضح، وأما المال فمعنى تحريمه عليه تحريم تصرفه فيه على غير الوجه المأذون فيه شرعاً، قاله الولي العراقي.

قال عياض: فيه أن تحريم الدماء والأموال على حد واحد ونهاية من التحريم، وفيه ضرب الأمثال وقياس ما لم يعلم على ما علم لقوله: (كحرمة يومكم هذا) يوم عرفة (في شهركم هذا) ذي الحجة (في بلدكم هذا) مكة لاتفاقهم على تحريم ذلك وتعظيمه... اهـ.

وفي تقديم اليوم على الشهر وهو على البلد الترقى، فالشهر أقوى من اليوم وهو ظاهر في الشهر لاشتماله على اليوم فاحترامه أقوى من احترام جزئه، وأما زيادة حرمة البلد فلأنه محرم في جميع الشهور لا في هذا الشهر وحده، فحرمة لا تختص به فهو أقوى منه.

قال التوربشتي: أراد أموال بعضكم على بعض، وإنما ذكره مختصراً اكتفاء بعلم المخاطبين حيث جعل أموالكم قرينة دمائكم، وإنما شبه تحريم ذلك باليوم والشهر والبلد، لأنهم يعتقدون أنها

الجاهلية موضوعة، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعاً في بني سعد فقتلته هذيل، وربما الجاهلية موضوع وأول رباً أضع رباناً،

محرمة أشد التحريم لا يستباح منها شيء، وفيه مع بيان حرمة الدماء والأموال تأكيد لحرمة تلك الأشياء التي شبه بتحريمها الدماء والأموال.

وقال الطيبي: هذا من تشبيه ما لم تجر به العادة بما جرت به، لأنهم عالمون بحرمة الثلاث، كما في قوله: وإذا نتقنا الجبل فوقهم كأنه ظلة كانوا يستبيحون دماءهم وأموالهم في الجاهلية في غير الأشهر الحرم ويحرمونها فيها، كأنه قيل: إن دماءكم وأموالكم محرمة عليكم أبداً كحرمة الثلاث، ثم أتبعه بما يؤكد، فقال: (ألاً) بالفتح والتخفيف (أن كل شيء من أمر الجاهلية) الذي أحدثوه والشرائع التي شرعوها في الحج وغيره، قاله في المفهم: (تحت قدمي) بشد الياء مثني (موضوع) أي: مردود وباطل حتى صار كاشيء الموضوع تحت القدمين (ودماء) بكسر الدال وبالهز والمد (الجاهلية موضوعة).

قال الولي: يمكن أنه عطف خاص على عام لاندرج دمائها في أمورها، ويمكن أنه لا يندرج لحمل أمورها على ما ابتدعه وشرعوه، وإيجاب القصاص على القاتل ليس مما ابتدعه، وإنما أريد قطع النزاع بإبطال ذلك لأن منها ما هو حق، ومنها ما هو باطل، وما يثبت وما لا يثبت (فإن أول دم أضع من دمائنا) أهل الإسلام، أي: أبدأ في وضع الدماء التي يستحق المسلمون ولايتها بأهل بيتي (دم ابن ربيعة بن الحارث) بن عبد المطلب واسم هذا الابن إياس، قاله الجمهور والمحققون، وقيل: حارثة، وقيل: تمام، وقيل: آدم.

قال الدارقطني: وهو تصحيف، ولبعض رواة مسلم وأبي داود دم ربيعة، وهو وهم، لأن ربيعة عاش حتى توفي زمن عمر سنة ثلاث وعشرين، وتأوله أبو عبيد بأنه نسبه إليه لأنه ولي دم ابنه وهو حسن ظاهر به تنفق الروايتان.

(كان) هذا الابن طفلاً (مسترضعاً في بني سعد فقتلته هذيل) بهاء مضمومة فمعجمة مفتوحة، قال الولي العراقي: ظاهره أنها تعمدت قتله، وذكر الزبير بن بكار أنه كان صغيراً يحبو بين البيوت فأصابه حجر في حرب كانت بين بني سعد وبين ليث بن بكر، كذا ذكره عياض والنووي وغيرهما ساكتين عليه وهو مناف لقوله: فقتلته هذيل لأنهم غير بني ليث، إذ هذيل بن مدركة بن إياس بن مضر وليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة كما بينه أبو عبيد القاسم بن سلام في أنسابه. انتهى.

(وربما الجاهلية موضوع) أي: الزائد على رأس المال، كما قال تعالى: ﴿وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم﴾ [البقرة/٢٧٩] وهذا إيضاح، إذ المقصود مفهوم من لفظ ربا، فإذا وضع الربا

ربا العباس بن عبد المطلب، فإنه موضوع كله، فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة من الله، ولكم عليهن أن لا يوطئن

فمعتاه وضع الزيادة، قاله النووي.

قال الولي: ولا شك أن عطف هذا على أمر الجاهلية من الخاص على العام، لأنه من إحدائهم وشرعهم الفاسد (وأول ربا أضع) مبتدأ خبره (ربانا ربا العباس) بدل منه، أو خبر محذوف، أي: هو ربا العباس (بن عبد المطلب) وهكذا الرواية في مسلم وأبي داود، فما في نسخة: أضع من ربانا بزيادة من تحريف لم يوجد في الأصول (فإنه موضوع كله) يحتمل عود ضمير أنه لربا العباس تأكيداً لوضعه، ويحتمل لجميع الربا، أي: ربا العباس موضوع، لأن الربا موضوع كله، قاله الولي: وإنما بدأ في وضع دماء الجاهلية ورباها من أهل الإسلام بأهل بيته ليكون أمكن في قلوب السامعين وأسد لأبواب الطمع في الترخيص (فاتقوا الله في النساء).

قال الطيبي: هو عطف من حيث المعنى على دماءكم وأموالكم، أي: فاتقوا الله في استباحة الدماء ونهب الأموال، وفي النساء: وهو من عطف الطلب على الخبر بالتأويل، كما عطف ﴿وامتازوا اليوم أيها المجرمون﴾ [البقرة/١٧٩]، على قوله: ﴿إن أصحاب الجنة﴾ [يس/٥٥].

وقال الولي العراقي: يحتمل أن الفاء زائدة، لأن في رواية بدونها وأنها للسببية، لأنه لما قرر إبطال أمر الجاهلية وكان من جملة ما منع النساء من حقوقهن وترك إنصافهن أمرهم بمتابعة الشرع في إنصافهن، فكأنه قيل: فبسبب إبطال أمر الجاهلية اتقوا الله في النساء وأنصفوهن، فإن تركه من أمر الجاهلية، قال: وفي تحتمل السببية نحو فذلك الذي لمتنتي فيه والظرفية مجازاً نحو ﴿ولكم في القصاص حياة﴾ [البقرة/١٧٩]، أي: أن النساء ظرف للتعقوى المأمور بها ﴿فإنكم أخذتموهن بأمانة الله﴾ أي: بأن الله ائتمنكم عليهن، فيجب حفظ الأمانة وصيانتها بمراعاة حقوقها والقيام بمصالحها الدينية والدنيوية، قاله في المفهم.

وفي كثير من أصول مسلم بأمان الله بلا هاء، كما قال النووي وهو يقوِّي أن في قوله: أخذتموهن دلالة على أنها كالأسيمة المحبوسة تحت زوجها وله التصرف فيها والسلطنة عليها، ويوافقه قوله في رواية أخرى: فإنهن عوان عنكم: جمع عانية وهي الأسيرة، لكنها ليست أسيرة خائفة كغيرها من الأسراء، بل هي أسيرة آمنة (واستحللتم فروجهن بكلمة من الله) أي: قوله: ﴿فإنمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ [البقرة/٢٢٩].

قال الخطابي: هذا أحسن الوجوه.

قال المازري: ويحتمل بإباحة الله المنزل في كتابه.

فرشكم أحدًا تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربًا غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف، وقد تركت فيكم ما إن لا تضلوا بعده إن اعتصمتم

قال عياض: قيل: هي التوحيد لا إله إلا الله محمد رسول الله، إذ لا يحل لغير مسلم أن يتزوج مسلمة، وقيل: كلمة النكاح التي يستحل بها الفروج. انتهى، أي: الصبيغ التي تنعقد بها من إيجاب وقبول، ورجح هذا في المفهوم، قال: فإن حكم الله كلامه المتوجه للمحكوم عليه على جهة الاقتضاء أو التخيير.

وكذا النووي، فقال: المراد بإباحة الله والكلمة: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ [النساء/٣]، وهذا هو الصحيح. انتهى، ولما ذكر استحلال الزوج بكلمة الله وعلم منه تأكيد الصحبة بين الزوجين انتقل إلى بيان ما على كل واحد منهما من الحقوق، وبدأ بحق الأزواج لأنهم المخاطبون، فقال: (ولكن عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدًا تكرهونه) أي: تكرهونه دخوله في بيوتكم سواء كرهتم ذاته أم لا، وعبر بفرش لأن الداخل يطأ فراش المنزل الذي يدخل فيه، أي: أنه ليس للزوجة أن تمكن أحدًا ولو امرأة أو محرماً من دخول بيت زوجها إلا إذا علمت عدم كراهية زوجها لذلك.

هكذا حملة القرطبي والنووي على العموم (فإن فعلن ذلك) بدون رضاكم بلفظ صريح أو بقرائن، فلو شككن أنهم يكرهونه لم تمكن لأن الأصل المنع (فاضربوهن ضربًا غير) بالنصب (مبرح) بضم الميم وفتح الموحدة وكسر الراء المشددة وحاء مهملة، أي: غير شديد شاق من البرح وهو المشقة.

وقال الخطابي: معنى الحديث أن لا يأذن لأحد من الرجال يدخل فيتحدث إليهن، وكان الحديث من الرجال إلى النساء من عادات العرب ولا يعدونه عيبًا ولا يعدونه رية، فلما نزلت آية الحجاب وصار النساء مقصورات نهى عن محادثتهن والقيود إليهن، وليس المراد بوطء الفرش هنا نفس الزنا لأنه محرم على الوجوه كلها، فلا معنى لاشتراط الكراهية فيه، ولو أريد الزنا لكان الضرب الواجب فيه هو المبرح الشديد والعقوبة المؤلمة من الرجم دون الضرب الذي ليس مبرح، وذكر المازري وعياض نحوه، وقال الطيبي: ظاهر قوله: أن لا يوطئن فرشكم أحدًا مشعر بالكناية عن الجماع فعبر به عن عدم الإذن مطلقًا. انتهى.

(ولهن عليكم) وجوبًا (رزقهن وكسوتهن) بكسر الكاف وضمها لغتان مشهورتان (بالمعروف) على قدر كفايتهن دون سرف ولا تقتير (وقد تركت فيكم ما إن لا تضلوا بعده) يحتمل أن إن زائدة وأنها شرطية حذف شرطها، أي: إن تمسكن به لا تضلوا، لكن هذا تصحيف من المصنف أو نساخه، فالرواية في مسلم وأبي داود، ولفظها: ما لن تضلوا بعده (إن اعتصمتم به) أي: بعد التمسك به والعمل بما فيه، وفي هذا التركيب إبهام وتوضيح وذلك لبيان أن هذا

به كتاب الله، وأنتم تسألون عني، فما أنتم قائلون؟

قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأدبت ونصحت.

فقال بأصبعه السبابة، يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس ويقول: «اللهم

الشيء الذي تركه فيهم شيئاً جليلاً عظيماً فيه جميع المنافع الدينية والدنيوية، ثم لما حصل من هذا التشويق التام للسامع وتوجه إلى استماع ما يرد بعده واشتاقت نفسه إلى معرفته، بينه بقوله: (كتاب الله) بالنصب بدل من مفعول تركت جزم به الولي، فإن كان الرواية والألف فيجوز رفعه خبر محذوف، أي وهو: ولم يذكر السنة مع أن بعض الأحكام يستفاد منها لاندراجها تحته، فإن الكتاب هو المبين لكل بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة، قال تعالى: ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء﴾ [النحل/٨٩]، وقال تعالى: ﴿ولتبين للناس ما نزل إليكم﴾ [النحل/٤٤] الآية (وأنتم تسألون عني).

قال الطيبي: عطف على مقدر، أي: قد بلغت ما أرسلت به إليكم جميعاً غير تارك لشيء مما بعثت به وأنتم تسألون عني يوم القيامة هل بلغت بأي شيء تجيبون، ودل على هذا المحذوف الفاء في قوله: (فما أنتم قائلون) أي إذا كان الأمر على هذا، فبأي شيء تجيبونه، ومن ثم طابق جوابهم السؤال فأتوا بالألفاظ الجامعة، حيث (قالوا: نشهد أنك قد بلغت) الرسالة (وأدبت) الأمانة (ونصحت) الأمة.

وقال الولي: تسألون عني في القيامة أو البرزخ فما أنتم قائلون حين سؤلكم على الأظهر أو الآن في جوابي، ويترتب عليهما قولهم نشهد، أي: في القيامة على الأظهر أو الآن، قال: وحذف المعمول في الثلاثة يدل على تبليغ جميع ما أمر به ونصحه لجميع الناس الموجودين والذين سيوجدون (فقال: أي أشار ﷺ بأصبعه السبابة) حال كونه (يرفعها إلى السماء) أي: رافعاً إياها، فالحال من فاعل قال: أو مرفوعة، فالحال من السبابة.

قال القرطبي: هذه الإشارة إما إلى السماء لأنها قبلة لدعاء، وإما لعلو الله تعالى المعنوي، لأن الله تعالى لا يحويه مكان ولا يختص بجهة، وقد بين ذلك قوله: ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾ [الحديد/٤] (وينكتها إلى الناس) بفتح التحتية وسكون النون وضم الكاف بعدها فوقية.

قال عياض: كذا الرواية في مسلم وهو بعيد المعنى، قيل: صوابه ينكبها بموحدة، وكذا رويناه عن شيخنا أبي الوليد هشام بن أحمد في مسلم، ومن طريق ابن الأعرابي عن أبي داود في سننه بموحدة، ومن طريق أبي بكر التمار عنه بفوقية، ومعناه: يرددها ويقلبها إلى الناس مشيراً لهم وهو من نكب كنانته إذا قلبها، هذا كلامه في الإكمال.

وقال القرطبي: روايتي في هذه اللفظة وتقبيدي على من أعتمده من الأئمة المقتدين بضم

أشهد»، ثلاث مرات.

ثم أذن بلال، ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ولم يصل بينهما شيئاً.

وهذا الجمع المذكور يختص بالمسافرين عند الجمهور، وعند مالك والأوزاعي، وهو وجه عند الشافعية: أن الجمع بعرفة وجمع للنسك، فيجوز لكل أحد. قال الأسنوي: فلا يجوز إلا للمسافر بلا خلاف.

الياء وفتح النون وكسر الكاف مشددة وضم الباء بواحدة، أي: يعدلها إلى الناس وروي ينكبها مخففة الباء والنون وضم الكاف، ومعناه يقلبها وهو قريب من الأول، وروي ينكتها بفوقية وهي أبعداها. انتهى.

وفي البارع قال الأصمعي: ضربه فنكته، أي: بالفوقية، أي: ألقاه على رأسه ووقع متنكثاً، وذكره الفارابي في باب قتل، فيحتمل أن يكون الحديث من هذا، والمعنى ينكسها (ويقول: «اللهم اشهد») قالها (ثلاث مرات) كذا رواه مسلم، وفي أبي داود كررها باللفظ ثلاثاً ولم يقل ثلاث مرات وبما رأيته يعلم ما يوجد في بعض نسخ المصنف ينكسها بالسين بعد الكاف تصحيف لم يجيء في رواية، وإنما هو معنى رواية ينكتها بفوقية بعد الكاف، فإن قيل: ليس في هذه الخطبة شيء من المناسك فيرد ذلك على قول الفقهاء يعلمهم الخطيب ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخرى، أجيب بأنه ﷺ اكتفى بفعله للمناسك عن بيانه بالقول، لأنه أوضح واعتنى بما أهمه في الخطبة التي قالها والخطباء بعده ليست أفعالهم قدوة، ولا الناس يعتنون بمشاهدتها ونقلها، فاستحب لهم البيان بالقول وفيه حجة للمالكية وغيرهم، أن خطبة عرفة فردة، إذ ليس فيه أنه خطب خطبتين، وما روي في بعض الطرق أنه خطب خطبتين فضعيف، كما قاله البيهقي وغيره.

(ثم أذن بلال) بعد فراغ الخطبة (ثم أقام) بلال (فصلى) النبي ﷺ (الظهر ثم أقام) بلال (فصلى) النبي ﷺ (العصر ولم يصل بينهما) الظهر والعصر (شيئاً) فلا يتنفل بينهما، وبه قال الجمهور وللك والشافعي (وهذا الجمع المذكور) بين الظهرين (يختص بالمسافرين عند الجمهور) لأن سببه عندهم السفر.

(وعند مالك والأوزاعي وهو وجه عند الشافعية أن الجمع بعرفة وجمع) بفتح الجيم وسكون الميم، أي: مزدلفة (لننكسك فيجوز لكل أحد، قال الأسنوي: فلا يجوز إلا للمسافر بلا خلاف) تفرع على قول الجمهور، أو على قول الكل، والمعنى: لا يجوز حالة كون الجواز بلا خلاف، أي: متفقاً عليه إلا للمسافر، أما للنسك ففيه الخلاف.

وقال الشافعي والأصحاب: إذا خرج الحاج يوم التروية، ونووا الذهاب، إلى أوطانهم عند فراغ مناسكهم كان لهم القصر من حين خروجهم. ولما فرغ من صلاته ﷺ ركب حتى أتى الموقف، فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات، وجعل حبل المشاة بين يديه، واستقبل القبلة، وكان أكثر

(وقال الشافعي والأصحاب: إذا خرج الحاج) أي: جنسه إذ هو مفرد حجاج وحجيج (يوم التروية ونووا الذهاب إلى أوطانهم عند فراغ مناسكهم كان لهم القصر) للرباعية (من) حين خروجهم، ولما فرغ من صلاته (لفظ جابر: ثم (ركب ﷺ حتى أتى الموقف) عرفة (فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات) المفترشات في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات، وقدر الطيبي منتهياً وتعقبه الأبي، فقال: إن كان الوقوف على الصخرات صح تقديره، والأظهر أنه تجوز بالبطن عن الوجه والتقدير وجعل وجه ناقته، وهذا إن كانت الصخرات في قبلته، لأنه إنما وقف مستقبل القبلة.

وقال القرطبي: يعني أنه علا على الصخرات ناحية منها حتى كانت الصخرات تحاذي بطن ناقته.

قال الولي العراقي: لا حاجة إلى هذا، لأن من وقف بحذاء صخرة على ناقه صار بطنها بحذائها، أي: إلى جانبها وليس يشترط في محاذاة بطن الناقة لها أن يكون عاليًا عليها.

(وجعل حبل) بفتح المهملة وسكون الموحدة ولام ما طال من الرمل، وقيل: الضخم منه، أو المراد جعل صف (المشاة:) جمع ماش، ومجتمعهم (بين يديه) وقيل: أراد طريقهم الذي يسلكونه في الرمل والأول أشبه بالحديث، قاله عياض، ومثله لابن الأثير، لكنه صدر بالقول الثاني وحكى الأول بقليل.

وقال النووي: روي حبل بمهملة وموحدة ساكنة وروي بجيم وفتح الباء.

قال عياض: الأول أشبه بالحديث، وحبل المشاة، أي: مجتمعهم وحبل الرمل ما طال منه وضخم، وأما بالجيم فمعناه طريقهم وحيث يسلك الرجال، وتعقبه الولي العراقي بأن ما ذكره من رواية هذه اللفظة بوجهين وترتب هذين المعنيين على هذين الوجهين، لم أره في كلام القاضي لا في الإكمال ولا في المشارق ولا في كلام غيره أيضًا. اهـ، وفيه استحباب الوقوف عند الصخرات.

قال النووي: وما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل، وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فغلط، بل الصواب جواز الوقوف في كل جزء من أرض عرفات، وأن الفضيلة في موقفه ﷺ عند الصخرات، فإن عجز عنه فليقرب منه بحسب الإمكان (واستقبل القبلة)

دعائه ﷺ يوم عرفة في الموقف: «اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيرًا مما نقول، اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي، وإليك مآبي، ولك رب تراثي، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، ووسوسة الصدر، وشتات الأمر، اللهم إني أسألك من خير ما تجيء به الرياح وأعوذ بك من شر ما تجيء به الريح» رواه الترمذي من حديث علي.

وفي رواية ذكرها رزين: كان أكثر دعائه عليه الصلاة والسلام يوم عرفة بعد قوله: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له: اللهم لك الحمد كالذي نقول، اللهم لك

فيستحب استقبالها في الوقوف بعرفة للاتباع، ثم فصل المصنف حديث جابر بجمل ويأتي له بقية، فقال: (وكان أكثر دعائه ﷺ يوم عرفة في الموقف) عشية عرفة «اللهم لك الحمد كالذي نقول» بالنون، أي: كالذي نحمدك به من المحامد (وخيرًا مما نقول) بالنون وهو ما حمدت به نفسك، لأننا لا نقدر على الثناء عليك فهو نحو قوله: لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (اللهم لك صلاتي ونسكي) الذبح في الحج والعمرة أو نفس الحج أو عبادتي كلها (ومحياي ومماتي) حياتي وموتي، يعني: جميع طاعتي في حياتي، وما أموت عليه من الإيمان والعمل الصالح خالص لك (وإليك) لا إلى غيرك (مآبي) بيم فهمزة مفتوحة فألف فموحدة وبالمد مرجعي (ولك رب تراثي) بفوقية مضمومة ومثلثة، أي: ما أخلفه، فبين بهذا أنه لا يورث كحديث: «لا نورث ما تركناه فهو صدقة» وأن ما يخلفه غيره لورثته من بعده (اللهم إني أعوذ بك من عذاب) أي: عقوبة (القبر) أضيف إليه لوقوعه فيه (ووسوسة الصدر) أي: حديث النفس بما لا ينبغي من أمور الدنيا، فإن قلب ابن آدم بكل واد شعبة (وشتات الأمر) أي: افتراقه (اللهم إني أسألك من خير ما تجيء به الرياح) جمع: ريح (وأعوذ بك من شر ما تجيء به الريح) سأل الله خير المجموعة لأنها للرحمة، وتعوذ من شر المفردة لأنها للعذاب على ما جاء في أسلوب الكتاب، نحو: وهو الذي يرسل الرياح بشراً بين يديه رحمته، ونحو الريح العقيم ريحاً صرصراً في يوم نحس، وقد ترد للطيبة إذا وصفت بها، نحو: وجرين بهم بريح طيبة، زاد في رواية: ومن شر ما يلج في الليل، وشر ما يلج في النهار، وشر بوائق الدهر (رواه الترمذي من حديث علي) أمير المؤمنين، وقال: ليس إسناده بقوي.

(وفي رواية ذكرها رزين) ابن مغوية السرقسطي الأندلسي في جامعه: (كان أكثر دعائه عليه الصلاة والسلام يوم عرفة بعد قوله: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له» وبهذه الزيادة علم أنه لا مخالفة بين هذا الحديث وبين حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي: كان أكثر دعائه ﷺ يوم عرفة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو كل على شيء



صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي، وإليك مآبي، وعليك يا رب ثوابي، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن وسوسة الصدر، ومن شتات الأمر، ومن شر كل ذي شر».

وفي الترمذي: «أفضل الدعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير».

وكان من دعائه في عرفة أيضًا - كما في الطبراني الصغير - من حديث ابن عباس: «اللهم إنك تسمع كلامي، وترى مكاني، وتعلم سري وعلايتي، لا يخفى

قديري».

أخرجه أحمد برجال ثقات: (اللهم لك الحمد كالذي نقول: لم يقل هنا وخيرًا مما نقول تقصيرًا من بعض رواته (اللهم لك صلاتي ونسكي) عام بعد خاص إن أريد به العبادات كلها ومغاير إن أريد الذبح في الحج والعمرة (ومحياي ومماتي وإليك قآبي وعليك يا رب ثوابي) فضلًا منك بوعدك إثابة الطائع وأنت لا تخلف الميعاد (اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن وسوسة الصدر) قال ذلك اعتراقًا بالعبودية وخصوصًا للألوهية أو تعليمًا لأمته وإلا فهو عالم بأنه لا يعذب في قبره ولا يوسوس في صدره (ومن شتات الأمر: افتراقه (ومن شر كل ذي شر) من إنس وجن وغيرهما، كالذباب والهوام.

(وفي الترمذي: «أفضل الدعاء) مبتدأ خبره (يوم عرفة).

وفي الموطأ: أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، أي: أعظمه ثوابًا وأقربه لإجابة، ويحتمل أن يريد به اليوم وأن يريد به الحاج خاصة، قاله الباجي.

(وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي) وفي حديث علي عند ابن أبي شيبة: أكثر دعائي ودعاء الأنبياء قبلي بعرفة: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد) زاد في حديث أبي هريرة عند البيهقي: يحيي ويميت بيده الخير (وهو على كل شيء قدير).

قال ابن عبد البر: يريد أنه أكثر ثوابًا، ويحتمل أفضل ما دعا به والأول أظهر، لأنه أورده في تفضيل الأذكار بعضها على بعض والنبيون يدعون بأفضل الدعاء.

(وكان من دعائه في عرفة أيضًا كما في) معجم (الطبراني الصغير) وكذا الكبير بإسناد ضعيف، كما قال الحافظ الزين العراقي وغيره (من حديث ابن عباس) قال: كان من دعاء رسول الله ﷺ في حجة الوداع عشية عرفة: (اللهم إنك تسمع كلامي) أي: لا يعزب عنك مسموع وإن خفي بغير جارحة (وترى مكاني) سواء كنت في ملأ أو خلاء، وفيه أن سمعه متعلق بالمسموعات وبصره بالمبصرات وعليه أهل السنة (وتعلم سري: ما أخفي (وعلايتي:)

عليك شيء من أمري، أنا البائس الفقير المستغيث المستجير الوجل المشفق المقر  
المعترف بذنوبه، أسألك مسألة المسكين، وابتهل إليك ابتهاال المذنب الذليل،  
وأدعوك دعاء الخائف الضرير، من خضعت لك رقبتك، وفاضت لك عبرته وذل

ما أظهر (لا يخفى عليك شيء من أمري) تأكيد لما قبله لدفع توهم المجاز أو التخصيص  
وفيه دلالة لقول أهل السنة؛ أن علمه يتعلق بالجزئيات والكليات (أنا البائس) بموحدة فهمزة  
فهملة اسم فاعل، أي: الذي اشتدت ضرورته (الفقير) المحتاج إليك في جميع أحواله وأموره  
(المستغيث) المستعين، المستنصر بك فاكشف كربتي وأزل شدتي (المستجير): بالجيم  
الطالب منك الأمان من عذابك (الوجل) بفتح الواو وكسر الجيم، أي: الخائف (المشفق) أي:  
الحذر، يقال: أشفق من كذا بالالف حذر كما في المصباح.

وقال الزمخشري: أنا مشفق من هذا، أي: خائف منه خوفاً يرق القلب ويبلغ منه مبلغاً  
(المقر المعترف بذنوبه) عطف بيان.

قال الجوهري وغيره: أقر بالحق اعترف.

وقال الزمخشري: أقر على نفسه بالذنب أعترف.

(أسألك مسألة المسكين) أي: الخاضع الضعيف، سمي بذلك لسكونه للناس بكسر  
الميم عند جميع العرب إلا بني أسد فبفتحها، قال بعضهم: نصب مسألة بنزع الخافض أبلغ في  
قيام الوصف به لإثبات المسألة لنفسه في الخير، أي: أسألك وأنا كذلك، أفاد نظيره البيضاوي  
أو مفعول به مضاف إلى المسكين لما فيه من الذل والخضوع الموجب كل العطف عليه،  
وحذف الفاء من أسألك للمبادرة للمطلوب مع الاشتغال عنه بأسلوب آخر من التذلل وهو النوع  
الثالث، فإنه بدأ بالرب وما له على الأفراد وثنى بالعبد كذلك صريحاً، وثلث بما للرب والعبد  
على وجه الصراحة والكناية في العبد كنظيره في قوله: (وابتهل إليك ابتهاال المذنب) أي:  
أتضرع إليك تضرع من أحجلته مقارفة الذنوب.

قال الجوهري وغيره: الابتهاال: التضرع.

وقال الزمخشري: أبتهل إلى الله: تضرع واجتهد في الدعاء اجتهد المبتهلين (الذليل)

أي: الضعيف المستهان به (وأدعوك دعاء الخائف الضرير) أي: القائم به الضرر.

وفي رواية: المضطر وهما بمعنى: قال بعض: هو من الضرر أو من الوصف الخاص،  
كالعمى لمن لا يهتدي إلى خلاص وإن امتدى لا يمكن له ذلك، بين بهذا أن العبد وإن علت  
منزلته فهو دائم الاضطراب، لأن حقيقة العبد تعطي الاضطراب، إذ هو ممكن وكل ممكن مضطر  
إلى ممد يمهده، وكما أن الله هو الغني أبداً، فالعبد مضطر إليه أبداً ولا يزايله هذا الاضطراب في  
الدنيا والآخرة حتى لو دخل الجنة، فهو محتاج إليه فيها غير أنه غمس اضطرابه في المنة التي

جسده، ورغم لك أنفه، اللهم لا تجعلني بدعائك رب شقيماً، وكن بي رؤوفاً رحيماً، يا خير المسؤولين ويا خير المعطين.

وأناه ﷺ ناس من أهل نجد - وهو بعرفة - فسألوه كيف الحج؟ فأمر منادياً ينادي: الحج عرفة، من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج، أيام

أفرغت عليه ملابسها، وهذا هو حكم الحقائق، إذ لا يختلف حكمها لا في العيب ولا في الشهادة ولا في الدنيا ولا في الآخرة، ومن اتسعت أنواره لم يتوقف اضطرابه، وقد عتب الله قومًا اضطروا إليه عند وجود أسباب ألجأتهم إلى الاضطراب، فلما زالت زال اضطرابهم ولما لم تقبل عقول العامة إلى تغطية حقيقة وجودهم سلط الحق عليهم الأسباب المثيرة للاضطراب ليعرفوا قهر ربوبيته وعظمة إلهيته (من خضعت لك رقبته) أي: تكس رأسه رضا بالتذلل إليك، وقال بعض الشراح: نعت آخر يجوز عوده لجهتي السؤال والدعاء وللثانية أقرب، وأسندته إلى الرقبة لظهور اختصاصه بها وإن كان الرأس الأصل، إذ لا حياة بدونها (وفاضت:) سالت (لك عبرته) بفتح العين، أي: سال لك من الخوف دموعه، قيل: الفيض سيلان لا اختيار فيه (وذل) أي: انقاد لك (جسمه) بجميع أركانه الظاهرة والباطنة (ورغم لك أنفه) بكسر الغين المعجمة، أي: لصق بالرغام بالفتح وهو التراب ذلاً وهواناً.

وقال ابن الأعرابي: رغم بفتح الغين ذل، قاله المنذري.

وفي المصباح: رغم من باب قتل، وفي لغة من باب تعب كناية عن الذل كأنه لصق بالرغام هو أنا.

(اللهم لا تجعلني بدعائك رب شقيماً) أي: تعباً خائباً في ذلك ولا في غيره.

قال الزمخشري: من المجاز أشقى من راض، أي: أتعب منه، ولم يزل في شقاء من أمره في تعب والباء للسببية، أو بمعنى مع والمصدر مضاف إلى مفعوله، أي: بدعائي إياك (وكن بي رؤوفاً رحيماً) أي: عطوفاً شفوفاً، أي: أوقع الوصفين بي، أي: اجعلهما ملايسين لي (يا خير المسؤولين) أي: من طلب منه (ويا خير المعطين) أي: من أعطى (وأناه ﷺ ناس).

وعند أبي داود: ناس أو نفر.

قال الولي: فيحتمل أنه شك من الراوي في اللفظ الذي قاله الصحابي، ويحتمل أنه تردد في أنهم ناس كثير، أو نفر يسير من ثلاثة إلى عشرة (من أهل نجد وهو بعرفة فسألوه) وعند أبي داود: فأمر رجلاً فنادى رسول الله ﷺ: (كيف الحج فأمر منادياً ينادي) وعند أبي داود: رجلاً فنادى (الحج عرفة) مبتدأ وخبر على تقدير مضاف من الجانبين، أي: معظمه، أو ملاكه الوقوف بها لفوات الحج به، قاله البيضاوي.

منى ثلاثة أيام، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه»، رواه الترمذي.

وفي رواية جابر عند أبي داود قال ﷺ بعرفة: «وقفت ها هنا وعرفة كلها موقف وها هنا أنزل علي ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾» الآية [المائدة/٣] كما

قال الطيبي: تعريفه للجنس وخبره معرفة، فيفيد الحصر نحو ذلك الكتاب. انتهى.

وعند أبي داود: الحج الحج يوم عرفة، وفي رواية له: «الحج يوم عرفة».

قال الولي: أي: الحج هو الحج الكائن يوم عرفة وهو الوقوف بها، فأطلق اسم الحج على أحد أركانه لأنه معظمها أو لإبطال اعتقاد قريش، ومن دان بدينها أنه ليس من أركان الحج، لأنهم كانوا يقفون بالمزدلفة كما مر، فيوم عرفة منصوب على أنه مفعول الحج الثاني، وعلى الرواية التي لم يكرر فيها لفظ الحج الظاهر؛ أن يوم عرفة مرفوع («من جاء ليلة جمع بفتح فسكون، أي: المزدلفة وهي ليلة العيد، أي: من أدرك الوقوف ليلة النحر (قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج) ومفهومه: أن من لم يدرك ذلك فاته الحج فهو حجة لملك، ومن وافقه أن الوقوف يوم عرفة ليس الركن، فإذا وقف به دون جزء من ليلة جمع فاته الحج، لكن في السنن وصححه الحاكم مرفوعاً: «من أدرك معنا هذه الصلاة وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تفثه»، ولذا قال الأكثر: مبدأ الوقوف من زوال يوم عرفة ومنتهاه طلوع فجر العيد، فأى جزء وقف فيه أدرك الحج (أيام منى ثلاثة أيام) بعد يوم النحر (فمن تعجل) النفر (في يومين فلا إثم عليه) في تعجيله، وسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمى اليوم الثالث (ومن تأخر) عن النفر في الثاني حتى نفر في الثالث (فلا إثم عليه) في تأخيره بل هو أفضل، فالتخير وقع هنا بين الفاضل والأفضل، فإن قيل: الآثم المتعجل فما بال المتأخر، أجيب بأن المتعجل لا إثم عليه في استعمال الرخصة ومن تأخر وترك الرخصة فلا إثم عليه في ترك استعمالها (رواه الترمذي) وأبو داود والنسائي وابن ماجه، كلهم عن عبد الرحمن بن يعمر بفتح التحتية والميم الديلي بكسر المهملة وإسكان التحتية صحابي نزل الكوفة.

(وفي رواية جابر عند أبي داود) ومسلم، كلاهما مختصر بعد ذكر حديث جابر بطوله في حجة الوداع عن جابر (قال ﷺ) قد نحررت ههنا ومنى كلها منحر وموقف (بعرفة) فقال: «وقفت ههنا وعرفة كلها موقف» ووقفت ههنا وجمع كلها موقف، وفي هذا بيان شفقته ﷺ بأئمة ورفقه بهم وتنبيه لهم على مصالح دينهم ودنياهم، فذكر لهم الأكمل وهو موضع وقوفه ونحره، والجائر وهو جزء من أجزاء منى وعرفة والمزدلفة (وههنا) أي: وهو واقف بعرفة (أنزل علي) بشد ياء المتكلم ﷺ ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ [المائدة/٣] بالنصر

في الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وهناك سقط رجل من المسلمين عن راحلته - وهو محرم - فمات، فأمر رسول الله ﷺ أن يكفن في ثوبيه ولا يمس بطيب، وأن يغسل بماء وسدر، ولا يغطى رأسه ولا وجهه، وأخبر أن الله يبعثه يوم القيامة يلبي. رواه البخاري ومسلم. أي يبعث على هيئته التي مات عليها.

واستدل بذلك على بقاء إحرامه، خلافاً للمالكية والحنفية، قال النووي:

والإظهار على الأديان كلها، أو بالنص على قواعد العقائد والتوقيف على أصول الشرائع وقوانين الاجتهاد (الآية كما في الصحيحين) البخاري في أربعة مواضع، ومسلم في موضعين.

(عن عمر بن الخطاب:) أن رجلاً من اليهود قال له: آية في كتابكم تقرؤونها لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: آية آية؟، قال: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ [المائدة/٣]، فقال عمر: قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه، أنزلت على النبي ﷺ وهو قائم بعرفة يوم الجمعة.

وعند الطبراني وغيره عن كعب الأحبار أنه قال لعمر فذكر الحديث، وفيه فقال عمر: نزلت يوم جمعة يوم عرفة، وكلاهما بحمد الله لنا عيد.

(وهناك سقط رجل من المسلمين) لم يعرف اسمه (عن راحلته) أي: ناقته التي صلحت للرحل (وهو محرم) بالحج، وفي رواية للشيوخ: فوقصته ناقته وهو محرم (فمات) وهو بالقاف والصاد المهملة، أي: كسرت رقبته (فأمر ﷺ أن يكفن في ثوبيه) زاد في رواية النسائي: الذين أحرم فيهما، ومعلوم أنهما لا يحيطان بالبدن، فلعلهما كانا إزاراً ورداء (ولا يمس بطيب وأن يغسل بماء وسدر) ولفظ الصحيحين: فقال ﷺ: اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تمسوه بطيب (ولا يغطى رأسه ولا وجهه، وأخبر أن الله يبعثه يوم القيامة يلبي) أي قائلاً: لبيك اللهم لبيك (رواه البخاري ومسلم) مستوعباً طريقه، واختلاف ألفاظها كلاهما من حديث ابن عباس (أي: يبعث على هيئته التي مات عليها) من الإحرام.

(واستدل بذلك على بقاء إحرامه خلافاً للمالكية والحنفية) أنه إذا مات فقد انقضى العمل، فيجوز تطييبه وتغطية رأسه ووجهه، وأجابوا عن هذا الحديث بأنها واقعة عين لا عموم فيها، لأنه علل ذلك بأنه يبعث يلبي وهذا الأمر لا يتحقق وجوده في غيره فهو خاص بذلك الرجل، ولو أريد تعميمه في كل محرم لقال: فإن المحرم كما قال: إن الشهيد يبعث وجرحه يثعب دماً، فالتخصيص ظاهر من التعليل، والعدول سلمنا عدم ظهوره، فوَقَائِعُ الأحوال لا عموم فيها، وذلك كاف في إبطال الاستدلال.

يتأول هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكون المحرم لا يجوز له تغطية وجهه، بل هو صيانة للرأس، فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر: وكان وقوع المحرم المذكور عند الصخرات من عرفة.

ولما غربت الشمس بحيث ذهبَت الصفرة قليلاً، حين غاب القرص، أفاض ﷺ من عرفة وأردف أسامة خلفه، وقد شق للقصواء الزمام، حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله ويقول بيده اليمنى: «أيها الناس السكينة السكينة»، وكلما أتى جبلاً

(قال النووي: يتأول هذا الحديث) لمخالفته مذهب الشافعي أن المحرم يجوز له تغطية وجهه (على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكون المحرم لا يجوز له تغطية وجهه) أي: يحرم كما قال لملك وموافقوه (بل هو صيانة للرأس) المجمع على حرمة تغطيته (فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه. انتهى) كلام النووي، وتعقبه الأبي؛ بأن هذا التعليل لا يجري على أصل الشافعي لأنه لا يقول بسد الذرائع.

(قال الحافظ ابن حجر: وكان وقوع الرجل (المذكور عند الصخرات من عرفة) ويؤب عليه البخاري المحرم يموت بعرفة، ثم عاد المصنف إلى حديث جابر، فقال: (ولما غربت الشمس بحيث ذهبَت الصفرة قليلاً حين غاب القرص أفاض: دفع ﷺ من يوم عرفة) ولفظ مسلم عقب قوله سابقاً: واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص، كذا فيه بلفظ: حتى بفوقية فتحتية غاية، ولأبي داود حين بتحتية فنون، وقيل: إنه الصواب وهو مفهوم الكلام ولحتى وجهه قاله عياض.

قال النووي: باحتمال أنه على ظاهره وتكون الغاية بياناً لقوله: غربت الشمس وذهبت الصفرة، لأن غيابها يطلق مجازاً على مغيب معظم القرص، فأزال ذلك الاحتمال بقوله: حتى غاب القرص.

(وأردف أسامة) بن زيد (خلفه) ودفع رسول الله ﷺ، هذا لفظ الحديث.

قال ابن الأثير: أي ابتداء السير ودفع نفسه ونحاه، أو دفع ناقته وحملها على السير وحذفه المصنف استغناء عنه بذكر معناه بقوله: أفاض من عرفة (وقد شق) بفتح الشين المعجمة والنون الخفيفة ففأف (للقصواء الزمام) أي: ضمه وضيقه عليها وكفها به، والزمام والخطام ما يشد به رؤوس الإبل من حبل أو سير أو نحوه لتقاد وتساق به، قاله عياض في المشارق، ثم فسر ذلك بقوله: (حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله) بفتح الميم وسكون الواو وكسر الراء فكاف:

من الحبال أرخى لها قليلاً حتى تصعد. وأفاض من طريق المأزمين.

وفي رواية ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام سمع وراءه زجراً شديداً، وضرباً للإبل فأشار بسوطه وقال: «أيها الناس عليكم بالسكينة فإن البر ليس بالإيضاع»، يعني بالإسراع.

وفي رواية أبي داود: أفاض من عرفة، وعليه السكينة، ورديفه أسامة، فقال:

قطعة من جلد محشوة شبه المخدة تجعل في مقدم الرحل يضع الراكب رجله عليها متوركاً ليستريح من وضعهما في الركاب، فأراد بذلك أنه بالغ في جذب رأسها إليه ليكفها عن السير ورحله بفتح الراء وحاء مهملة، قال المصنف، وفي نسخة من مسلم: رجله بكسر الراء بعدها جيم.

(ويقول) أي: يشير (بيده اليمنى: «أيها الناس) الزموا (السكينة) الزموا (السكينة) مرتين، الرفق والوقار والطمأنينة وعدم الزحمة بالنصب على الإغراء (وكلمتا أتى حبلاً من الحبال) بحاء مهملة مكسورة: جمع حبل التل اللطيف من الرمل الضخم (أرخى لها) للقصواء الزمام (قليلاً حتى تصعد) روي بضم الفوقية رباعياً وفتحها ثلاثياً كما قال عياض، والنووي: وفي أمره بالسكينة الرفق بالناس والدواب والأمن من الإذابة بخلاف العجلة، كما أن في إرخائه للقصواء الرفق بالدواب لئلا يجتمع عليها مشقة الصعود ومشقة الشنق صلوات الله وسلامه عليه ما أرفأه وأرحمه، ثم فصل المصنف حديث جابر بجمل، فقال: (وأفاض من طريق المأزمين) بفتح الميم وإسكان الهمزة وكسر الزاي فميم فتحية فنون تشنية مأزم: موضع معروف بين عرفة والمشعر وهو في الأصل المضيق في الجبال حيث يلتقي بعضها ببعض ويتسع ما وراءه والميم زائدة، وكأنه من الأزم وهو القوة والشدة.

(وفي رواية) البخاري من أفراده عن (ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام سمع) لفظ البخاري: دفع مع النبي ﷺ يوم عرفة، فسمع ﷺ (وراءه زجراً) بفتح الزاي وسكون الجيم بعدها راء أي: صياحاً (شديداً) لحن الإبل (وضرباً للإبل، فأشار بسوطه) إليهم (وقال: «أيها الناس عليكم بالسكينة) في السير برفق وعدم المزاحمة (فإن البر) أي: ما يتقرب به (ليس بالإيضاع) بكسر الهمزة وسكون التحتية المنقلبة عن الواو، وبالضاد المعجمة وآخره عين مهملة (يعني بالإسراع، ) أي: السير السريع، ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله: لما خطب بعرفة ليس السابق من سبق يعيره وفرسه ولكن السابق من غفر له.

قال المهلب: إنما نهاهم عن الإسراع إبقاء عليهم لئلا يجحفوا بأنفسهم مع بعد المسافة.

(وفي رواية أبي داود) عن ابن عباس، قال: (أفاض) ﷺ (من عرفة وعليه السكينة)

«أيها الناس، عليكم بالسكينة فإن البر ليس بإيجاف الخيل والإبل»، فما رأيها رافعة يديها عادية حتى أتى جمعًا.

وفي رواية أسامة بن زيد عند الشيخين: كان يسير العنق، فإذا وجد فجوة نص. قال هشام: والنص فوق العنق.

الوقار والطمأنينة (ورديفه أسامة) بن زيد (فقال) ﷺ حين سمع الزجر وضرب الإبل: «أيها الناس عليكم بالسكينة، فإن البر أي: ما يتقرب به (ليس بإيجاف) إتعاب (الخيول والإبل)» بضربها والسير السريع (فما رأيها رافعة) بالراء، وفي رواية: بالذال وهما في أبي داود (يديها بالثنائية) (عادية) بمهملتين من العدو، أي: ماشية بسرعة (حتى أتى جمعًا) أي: المزدلفة، ومن قرأ غادية بإعجام الغين وقال: هذا بناء على استعماله في مطلق الذهاب وإلا فأصله الذهاب بعد الصبح وقبل الشمس فقد صحفه وتعسف توجيهه، وإنما هو في أبي داود بالمهملة، وبه ضبطه شارحه ومعناه صحيح بلا تكلف، وقد حمله ابن خزيمة على حال الزحام دون غيره.

(و) استدلل لذلك بقوله (في رواية أسامة بن زيد) رضي الله عنهما (عند الشيخين) وأبي داود والنسائي وابن ماجه من طريق لملك وغيره عن هشام عن أبيه عروة، قال: سئل أسامة وأنا جالس: كيف كان ﷺ يسير في حجة الوداع حين دفع؟، قال: (كان يسير العنق) بفتح المهملة والنون سير بين الإبطاء والإسراع.

قال في المشارق: هو سير سهل في سرعة، وقال القزاز: سير سريع، وقيل: المشي الذي يتحرك به عنق الدابة وانتصب العنق على المصدر المؤكد من معنى الفعل (فإذا وجد فجوة) بفتح الفاء وسكون الجيم وفتح الواو، أي: مكانًا واسعًا، هكذا رواه ابن القسّم وابن وهب والقعنبي والتميمي وطائفة عن لملك، ورواه يحيى الأندلسي وأبو مصعب ويحيى بن بكير وغيرهم عن لملك، فوجه بضم الفاء وفتحها وسكون الواو وجيم.

قال ابن عبد البر وغيره: هو بمعنى فجوة.

(نص) بفتح النون والصاد المهملة الثقيلة، أي: أسرع.

قال أبو عبيد: النص تحريك الدابة حتى يستخرج به أقصى ما عندها وأصله غاية الشيء،

يقال: نصصت الشيء رفعت، قال الشاعر:

ونص الحديث إلى أهله فلان الوثيقة في نصه

أي: أرفعه إليهم وانسبه، ثم استعمل في ضرب سريع من السير.

(قال هشام) بن عروة: (والنص فوق العنق) أي: أرفع منه في السرعة.

قال ابن عبد البر: في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة إلى المزدلفة وهو مما



وأخرج الطبراني في المعجم عن سالم بن عبد الله عن أبيه: أن رسول الله ﷺ أفاض من عرفات وهو يقول:

«إليك تعدو قليلاً وضيئها مخالف دين النصارى دينها»

قال في النهاية: والحديث مشهور بابن عمر من قوله.

والقلق: الانزعاج.

والوضين: بالضاد المعجمة، حزام الرجل.

ولما كان ﷺ في أثناء الطريق نزل فبال وتوضاً وضوءاً خفيفاً، فقال له أسامة: الصلاة يا رسول الله؟ قال: «الصلاة أمامك».

يلزم إثمة الحاج، فمن دونهم فعله لأجل الاستعجال للصلاة، لأن المغرب لا تصلى إلا مع العشاء بالمزدلفة، فيجمع بين المصلحتين الوقار والسكينة عند الزحمة وبين الإسراع عند عدمها لأجل الصلاة.

(وأخرج الطبراني في المعجم عن سالم بن عبد الله بن عمر أحد الفقهاء (عن أبيه؛ أن رسول الله ﷺ أفاض من عرفات وهو يقول):

«إليك تعدو قليلاً وضيئها مخالف دين النصارى دينها»)

تعدو بالعين والdal المهملتين، قال في المصباح: عدا في مشيه عدواً من باب قال: قارب الهولة وهو دون الجري، وله عدوة شديدة وقلقاً بفتح القاف وكسر اللام ففاف.

(قال في النهاية: والحديث مشهور بابن عمر من قوله: القلق والانزعاج والوضين) بفتح الواو (بالضاد المعجمة) المكسورة وتحتية ساكنة ونون بمعنى الموضون كقتيل بمعنى مقتول، قاله أبو عبيدة (حزام الرجل) وقال الجوهري: الوضين للهودج بمنزلة البطان للقتب والتصدير للرجل والحزام للسر، وهما كالتسع إلا أنهما من السيور إذا نسج نساجه بعضه على بعض مضاعفاً (ولما كان ﷺ في أثناء الطريق) وهو الشعب الذي دون المزدلفة كما في رواية للشيخين وهو شعب الأذخر بهمة فمعجمة مفتوحتين فألف فمعجمة مكسورة فراء موضع بين المأزمين على يسار الطريق (نزل) رسول الله ﷺ (فبال وتوضاً) بماء زمزم، كما رواه عبد الله بن أحمد في زوائد مسند أبيه عن علي بإسناد حسن (وضوءاً خفيفاً) قيل: معناه توضاً مرة مرة، وقيل: خفف استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عاداته، وفي رواية: فتوضاً وضوء ليس بالبالغ، وفي أخرى: فلم يسبغ الوضوء (فقال له أسامة: الصلاة) بالنصب على الإغراء أو بتقدير أتذكر، أو تريد. ويؤيده رواية للشيخين: أتصلي (يا رسول الله) ويجوز الرفع بتقدير حضرت الصلاة مثلاً

فركب حتى أتى مزدلفة، وهي المسماة بـ «بجمع» بفتح الجيم وسكون الميم، وسميت جمعاً لأن آدم اجتمع فيها مع حواء فازدلف إليها، أي دنى منها، وعن قتادة: إنما سميت جمعاً لأنه يجمع فيها بين صلاتين، وقيل: لأن الناس يجتمعون فيها ويزدلفون إلى الله تعالى، أي يتقربون إليه بالوقوف بها.

فصل في رسول الله ﷺ بها المغرب والعشاء، كل واحدة منهما بإقامة، ولا صلى أثر كل واحدة منهما.

وفي رواية: فأقام المغرب، ثم أناخ الناس في منازلهم ولم يحلوا حتى أقام

(فقال: الصلاة) مبتدأ خبره (أمامك) بفتح الهمزة والنصب ظرف، أي: موضع هذه الصلاة قدامك، وهو المزدلفة فهو من ذكر الحال وإرادة المحل، أو التقدير وقت الصلاة قدامك، فحذف المضاف، إذ الصلاة نفسها لا توجد قبل إيجادها، وإذا وجدت لا تكون أمامه، أو معنى أمامك لا تفوتك وستدركها وفيه تذكير التابع ما تركه متبوعه ليفعله أو يعتذر عنه أو يبين له وجه صوابه (فركب) القصواء (حتى أتى مزدلفة) موضع بين عرفة ومنى وكلها من الحرم (وهي المسماة بجمع بفتح الجيم وسكون الميم) وعين مهملة (وسميت جميعاً لأن آدم اجتمع فيها مع حواء فازدلف إليها، أي: دنا) قرب (منها).

(وعن قتادة: إنما سميت جمعاً لأنه يجمع فيها بين صلاتين) المغرب والعشاء (وقيل: لأن الناس يجتمعون فيها) فسميت جمعاً (ويزدلفون إلى الله تعالى، أي: يتقربون إليه بالوقوف بها) فسميت مزدلفة (فصل في رسول الله ﷺ بها المغرب والعشاء كل واحدة منهما بإقامة) كما في حديث أسامة في الصحيحين، زاد في نسخ: (ولا صلى أثر كل واحدة منهما)، وظاهره أنه لم يؤذن لهما لاقتصاره على الإقامة، وبه قال الشافعي في الجديد وأحمد في رواية.

وفي حديث جابر عند مسلم: بأذان واحد وإقامتين.

وبه قال الشافعي في القديم وابن الماجشون واختاره الطحاوي.

وعند البخاري والنسائي عن ابن مسعود: بأذنين وإقامتين.

وروى الطحاوي بإسناد صحيح؛ أن عمر كان يفعل ذلك، وبه أخذ مالك واختاره البخاري وقواه ابن عبد البر من جهة النظر؛ بأنه ﷺ جعل الوقت لهما جميعاً، وكل صلاة صليت في وقتها يسن الأذان لها، إذ ليست واحدة منهما فائنة تقضي.

(وفي رواية) لمسلم: فركب حتى جئنا المزدلفة (فأقام المغرب ثم أناخ الناس) رواحلهم (في منازلهم ولم يحلوا) بفتح الياء وضمها وكسر الحاء رواحلهم من على رواحلهم

العشاء الآخرة فصلى ثم حلوا.

وترك عليه السلام قيام الليل تلك الليلة، ونام حتى أصبح، لما تقدم له من الأعمال بعرفة من الوقوف من الزوال إلى بعد الغروب، واجتهاده عليه السلام في الدعاء، وسيره بعد الغروب إلى المزدلفة، واقتصر فيها على صلاة المغرب والعشاء قصرًا، ورقد بقية ليلته مع كونه عليه السلام كان يقوم الليل حتى تورمت قدماه، ولكنه أراح نفسه الشريفة لما تقدم في عرفة، ولما هو يصدده يوم النحر بيده الشريف المبارك ثلاثًا وستين بدنه، وذهب إلى مكة لطواف الإفاضة، ورجع إلى منى. كما نبه عليه في شرح تقريب الأسانيد.

وعن عباس بن مرداس أن رسول الله ﷺ دعا لأئمة عشية عرفة بالمغفرة، فأجيب: إني قد غفرت لهم ما خلا الظالم، فإني آخذ للمظلوم منه، قال: «أي رب إن شئت أعطيت المظلوم من الجنة وغفرت للظالم»، فلم يجب عشيته، فلما

(حتى أقام العشاء الآخرة فصلى) بالناس (ثم حلوا) رحالهم عن رواحلهم (وترك عليه السلام قيام الليل تلك الليلة ونام حتى أصبح لما تقدم له من الأعمال بعرفة من الوقوف من الزوال إلى بعد الغروب واجتهاده عليه السلام في الدعاء وسيره بعد الغروب إلى المزدلفة، واقتصر فيها على صلاة المغرب والعشاء قصرًا) لها وجمعًا لهما جمع تأخير (ورقد بقية ليلته مع كونه عليه السلام كان يقوم الليل حتى تورمت قدماه، ولكنه أراح نفسه الشريفة لما تقدم في عرفة) من التعب، وقد قال: إن لجسدك عليك حقًا (ولما هو يصدده يوم النحر من كونه نحر بيده الشريفة المباركة ثلاثًا وستين بدنة) وباقي المائة نحره علي (وذهب إلى مكة لطواف الإفاضة ورجع إلى منى، كما نبه عليه) الولي العراقي (في شرح تقريب الأسانيد) للنووي.

(وعن عباس بن مرداس) بكسر الميم وسكون الراء وذال وسين مهملتين السلمي، أسلم بعد يوم الأحزاب، وسكن البصرة بعد ذلك؛ (أن رسول الله ﷺ دعا لأئمة عشية عرفة بالمغفرة) زاد في رواية ابن أحمد: والرحمة فأكثر الدعاء (فأجيب) في رواية ابن أحمد: فأجابه الله عز وجل (إني قد غفرت لهم ما خلا الظالم، فإني آخذ للمظلوم منه) وفي رواية ابن أحمد: فأجابه الله أن قد فعلت وغفرت لأمتك إلا من ظلم بعضهم بعضًا.

زاد الطبراني: فأما ما بيني وبينهم فقد غفرتها (قال: «أي رب) عبر به لاقتضاء المقام لذلك لمزيد الاستعطاف، كما عبر بأي نداء للقريب، لأنه سبحانه قريب، كما قال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة/١٨٦] (إن شئت أعطيت المظلوم

أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب إلى ما سأل، قال: فضحك ﷺ، أو قال: تبسم، فقال أبو بكر وعمر رضي الله عنهما: بأبي أنت وأمي، إن هذه لساعة ما كنت تضحك فيها، فما الذي أضحكك، أضحكك الله سنك، قال: «إن عدو الله إبليس لما علم أن الله قد استجاب دعائي وغفر لأمتي أخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعو بالويل والثبور فأضحكني ما رأيت من جزعه». رواه ابن ماجه.

(من بعض الجنة وغفرت للظالم) فلم يجب عشيته).

وفي رواية عبد الله بن أحمد: فقال: «يا رب إنك قادر أن تغفر للظالم وتثيب المظلوم خيرًا من مظلومته»، فلم يكن تلك العشية إلا ذا (فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء، فأجيب إلى ما سأل).

روى ابن جرير عن ابن عمر: خطبنا رسول الله ﷺ عشية عرفة، فقال: «أيها الناس إن الله تطوّل عليكم في مقامكم هذا، فقبل من محسنكم وأعطى لمحسنكم ما سأل، ووهب مسيئكم لمحسنكم إلا التبعات فيما بينكم، أفيضوا على اسم الله»، فلما كان غداة جمع، قال: «أيها الناس قد تطوّل عليكم في مقامكم هذا، فقبل من محسنكم ووهب مسيئكم لمحسنكم والتبعات بينكم عوضها من عنده، أفيضوا على اسم الله تعالى»، فقال أصحابه: يا رسول الله أفضت بنا بالأمس كئيبيًا حزينًا، وأفضت بنا اليوم فرحًا مسرورًا، فقال ﷺ: «إني سألت ربي بالأمس شيئًا فلم يجد لي به، سأله التبعة فأبى عليّ، فلما كان اليوم أتاني جبريل، فقال: إن ربك يقرئك السلام ويقول: ضمنت التبعات وضمنتها من عندي (قال: فضحك ﷺ، أو قال: تبسم) بالشك من الراوي.

وفي رواية ابن أحمد والطبراني: فتبسم بالجزم، وفي أبي داود: ضحك بالجزم، والظاهر أنه زاد على التبسم قليلًا، فتارة غلب الراوي قربه من التبسم فأطلقه عليه، وتارة قربه من الضحك فسماه به، وتارة تردد لكونه ليس تبسمًا صرفًا ولا ضحكًا.

(فقال أبو بكر وعمر رضي الله عنهما: بأبي أنت وأمي إن هذه لساعة ما كنت تضحك فيها) أي: في مثلها (فما الذي أضحكك، أضحكك الله سنك) دعاء له بالفرح والسرور (قال: إن عدو الله إبليس لما) حين (علم أن الله قد استجاب دعائي وغفر لأمتي) ولابن أحمد: قد استجاب لي في أمتي وغفر للظالم (أخذ التراب فجعل يحثوه) بمثابة: يلقي (على رأسه) غيظًا (ويدعو بالويل) حلول الشر به (والثبور) الهلاك (فأضحكني ما رأيت من جزعه).

وفي رواية ابن أحمد: فتبسمت لما يصنع من جزعه، وفي أخرى: فضحكت لما رأيت من جزعه (رواه ابن ماجه ورواه أبو داود من الوجه) أي: الطريق (الذي رواه به ابن ماجه ولم

ورواه أبو داود من الوجه الذي رواه به ابن ماجه ولم يضعفه.  
وقد جاء في بعض الروايات عن غير العباس بن مرداس: ما يبين أن المراد من «الأمة» من وقف بعرفة.

يضعفه) أي: سكت عليه، فهو عنده صالح للحجة، وقد أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين من طرق.  
وقد صنف الحافظ ابن حجر فيه كراساً سماه قوّة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج، قال في أوله: إنه سئل عن حال هذا الحديث هل هو صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو منكر، أو موضوع، قال: فأجبت بأنه جاء من طرق أشهرها حديث العباس بن مرداس، فإنه مخرج في مسند أحمد.

وأخرج أبو داود طرقاً منه وسكت عليه على رأي ابن الصلاح ومن تبعه حسن، وعلى رأي الجمهور كذلك، لكن باعتبار انضمام الطرق الأخرى إليه.

ثم قال الحافظ أثناء كلامه حديث العباس بمفرده يدخل في حد الحسن على رأي الترمذي، ولا سيما بالنظر إلى مجموع هذه الطرق لطرق ذكرها، قال: وأورده ابن الجوزي في الموضوعات من حديث ابن مرداس، وقال فيه كنانة: منكر الحديث جداً، ولا أدري التخليط منه أو من ولده، وهذا لا ينهض دليلاً على أنه موضوع، فقد اختلف قول ابن حبان في كنانة، فذكره في الثقات وفي الضعفاء.

وذكر ابن منده: أنه قيل: إن له رؤية منه ﷺ، وأما ولده عبد الله بن كنانة ففيه كلام ابن حبان أيضاً، وكل ذلك لا يقتضي وضعه، بل غايته أن يكون ضعيفاً ويعتضد بكثرة طرقه، وأورد حديث ابن عمر في الموضوعات أيضاً وقال فيه عبد العزيز بن أبي رواد، تفرد به عن نافع عن ابن عمر.

قال ابن حبان: كان يحدث على التوهم والحسبان وهو مردود، فإنه لا يقتضي أنه موضوع مع أنه لم ينفرد به، بل له متابع عند ابن حبان في كتاب الضعفاء، هذا كلام الحافظ ملخصاً، وهو كلام متقن لإمام في الفن، فلا عليك ممن أطلق عليه اسم الضعيف الذي لا يحتج به.  
(وقد جاء في بعض الروايات عن غير العباس بن مرداس: ما بين أن المراد من الأمة من وقف بعرفة) إلى آخر الدهر لا خصوص الواقفين معه ﷺ.

أخرج ابن منيع عن أنس: وقف ﷺ، فقال: «معاشر الناس أتاني جبريل آنفاً فأقراني من ربي السلام وقال: إن الله قد غفر لأهل عرفات وأهل المشعر وضمن عنهم التبعات»، فقام عمر بن الخطاب فقال: يا رسول الله هذا لنا خاصة؟ قال: «هذا لكم ولمن أتى من بعدكم إلى

وقال الطبري: إنه محمول بالنسبة إلى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها.

وقد رواه البيهقي بنحو رواية ابن ماجة ثم قال: وله شواهد كثيرة، فإن صح بشواهد فيه الحجة، وإن لم يصح فقد قال الله تعالى: ﴿وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء/٤٨] وظلم بعضهم بعضًا دون الشرك. انتهى.

وقال الترمذي في الحديث الصحيح: «من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج

يوم القيامة»، فقال عمر: كثر خير الله وطاب.

قال الحافظ: إن صح سنده إلى ابن المبارك فهو على شرط الصحيح، وقد أخرجه مسدد بن مسرهد في مسنده من وجه مرسل رجاله ثقات لكن ليس بتمامه.

(وقال الطبري) محمد بن جرير بعد روايته حديث ابن عمر. (أنه محمول بالنسبة إلى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها) مع العزم على أنه يوفي إذا قدر ما يمكن توفيته (وقد رواه) أي: حديث العباس بن مرداس (البيهقي) في السنن الكبرى (بنحو رواية ابن ماجة) السابقة، وكذا الطبراني في الكبير وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند لأبيه وابن عدي، وصححه الضياء كما مر وقد قالوا: إن تصحيحه أعلى من تصحيح الحاكم (ثم قال) البيهقي: (وله شواهد كثيرة) فأخرجه عبد الرزاق والطبراني من حديث عبادة بن الصامت وأبو يعلى وابن منيع من حديث أنس وابن جرير وأبو نعيم وابن حبان من حديث ابن عمر، والدارقطني وابن حبان من حديث أبي هريرة، وابن منده من حديث عبد الله بن زيد، ذكر رواياتهم الحافظ في مؤلفه بنحو حديث عباس بن مرداس.

(فإن صح بشواهد فيه الحجة وإن لم يصح) فنحن في غنية عن تصحيحه (فقد قال الله تعالى: ﴿وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ وظلم بعضهم بعضًا دون الشرك) في الآية. (انتهى) وهو حسن.

(وقال الترمذي في الحديث الصحيح) الذي رواه هو البخاري ومسلم وغيرهم عن أبي هريرة: سمعت النبي ﷺ يقول: (من حج) زاد في رواية: لله، وفي أخرى: من حج هذا البيت، وهما في البخاري، ولمسلم: من أتى هذا البيت وهو يشمل الحج والعمرة، وللدارقطني بإسناد فيه مقال: من حج أو اعتمر (فلم يرفث) بثلاث الفاء في المضارع والماضي، لكن الأفصح فيه الفتح، وفي المضارع الضم، والرفث والجماع ويطلق على التعريض به وعلى الفحش في القول.

وقال الأزهري: اسم جامع لكل ما يريد الرجل من المرأة، وخصه ابن عباس بما خوطب به

من ذنوبه كيوم ولدته أمه».

وهو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحقوق الله تعالى خاصة دون العباد، ولا تسقط الحقوق أنفسها، فمن كان عليه صلاة أو كفارة ونحوها من حقوق الله تعالى لا تسقط عنه، لأنها حقوق لا ذنوب، إنما الذنب تأخيرها، فنفس التأخير يسقط بالحج لا هي نفسها، فلو أخره بعده تجدد إثم آخر، فالحج المبرور يسقط إثم المخالفة لا الحقوق.

النساء.

وقال عياض: هذا من قول الله تعالى: ﴿فلا رفث﴾ [البقرة/١٩٧] والجمهور على أن المراد به في الآية الجماع.

قال الحافظ: والظاهر أن المراد به في الحديث ما هو أعم من ذلك، وإليه نحا القرطبي وهو المراد بقوله: فإذا كان صوم أحدكم فلا يرفث (ولم يفسق) أي: لم يأت بسيرة ولا معصية (رجع كيوم ولدته أمه) أي: صار بلا ذنب، وظاهره غفران الصغائر والكبائر والتبعات وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس المصرح بذلك، وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري، قاله في فتح الباري (وهو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحقوق الله تعالى خاصة دون العباد).

قال شيخنا المعتمد: لا فرق بينهما في سقوط الإثم دون الحق (ولا تسقط الحقوق أنفسها، فمن كان عليه صلاة) أو صيام أو زكاة (أو كفارة) ليمين وغيرها (ونحوها): كندب (من حقوق الله لا تسقط عنه، لأنها حقوق لا ذنوب، إنما الذنب تأخيرها، فنفس التأخير يسقط بالحج لا هي نفسها، فلو أخره بعده) أي: الحج (تجدد إثم آخر، فالحج المبرور يسقط إثم المخالفة لا الحقوق).

قال ابن خالويه: المبرور: المقبول.

وقال غيره: الذي لا يخالطه شيء من الإثم، ورجحه النووي.

وقال القرطبي: الأقوال في تفسيره متقاربة، وهي أنه الحج الذي وفيت أحكامه ووقع موقعاً لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل وتظهر علامته بآخره، فإن رجع خيراً مما كان علم أنه مبرور.

ولأحمد والحاكم عن جابر، قالوا: يا رسول الله ما بر الحج؟ قال: إطعام الطعام وإفشاء السلام.

قال الحافظ: في إسناده ضعف، فلو ثبت لكان هو المتعين دون غيره.

وقال ابن تيمية: من اعتقد أن الحج يسقط ما وجب عليه من الحقوق كالصلاة يستتاب ولا قتل، ولا يسقط حق الآدمي بالحج إجماعاً. والله أعلم.

واستأذنت سودة رسول الله ﷺ ليلة جمع، وكانت ثقيلة ثبطة فأذن لها، فقالت عائشة: فليتني كنت استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنته سودة.

وفي رواية: فاستأذنته سودة أن تدفع قبل حطمة الناس، وكانت امرأة بطيئة، فأذن لها أن تدفع قبل حطمة الناس، قالت عائشة: فلأن أكون استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنت سودة أحب إلي من مفروح به. رواه البخاري.

(وقال ابن تيمية: من اعتقد أن الحج يسقط ما وجب عليه من الحقوق) لله (كالصلاة) أولخلقه (يستتاب) فإن تاب (والأقتل) فجعله مرتدًا بهذا الاعتقاد (ولا يسقط حق الآدمي بالحج إجماعاً، والله أعلم) بالحكم هل تسقط التبعات أم لا؟.

(و) عن عائشة قالت: (استأذنت سودة) أم المؤمنين (رسول الله ﷺ ليلة جمع) أي: المزدلفة عند السحر (وكانت ثقيلة) أي: من عظم جسمها (ثبطة) بفتح المثلثة وكسر الموحدة وطاء مهملة خفيفة، أي: بطيئة الحركة كأنها تثبط الأرض، أي: تثبت (فأذن لها، فقالت عائشة: فليتني كنت استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنت سودة) أي: كاستئذانها، فما مصدريه، ولم يذكر في هذه الرواية بيان ما استأذنته فيه، ولذا عقبها بقوله.

(وفي رواية) عن عائشة: نزلنا المزدلفة (فاستأذنته) ﷺ (سودة أن تدفع) أي: تتقدم إلى منى (قبل حطمة الناس) بفتح الحاء وسكون الطاء المهملتين، أي: زحمتهم، لأن بعضهم يحطم بعضًا من الزحام (وكانت امرأة بطيئة، فأذن) ﷺ (لها أن تدفع).

لفظ البخاري: فدفعت (قبل حطمة الناس) زحمتهم، وحذف من هذه الرواية وأقمنا حتى أصبحنا نحن، ثم دفعنا بدفعه ﷺ (قالت عائشة: فلأن) بفتح اللام مبتدأ (أكون استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنت سودة) جملة معترضة بين المبتدأ وبين خبره وهو (أحب إلي من مفروح به) أي: ما يفرح به من كل شيء.

قال القرطبي: هو كل شيء معجب له بال بحيث يفرح به كما في الحديث الآخر: أحب إلي من حرم النعم.

وقال الأبي الشائع من كلام الفخر والأصوليين: أن ذكر الحكم عقب الوصف المناسب يشعر بكونه علة فيه، وقول عائشة هذا لا يشعر بأنه علة، إذ لو أشعرته لم ترد ذلك لاختصاص سودة بذلك الوصف إلا أن يقال: إن عائشة لمحت المناط ورأت أن العلة إنما هي لرد الضعف وهو أعم من كونه لثقل جسم أو غيره، كما قال: أذن لضيفة أهله، ويحتمل أنها قالت ذلك لأنها



وفي رواية أبي داود والنسائي: أرسل النبي ﷺ بأمر سلمة ليلة النحر فرمت الجمرة قبل الفجر، ثم مضت فأفاضت. فكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله ﷺ، تعني عندها.

وعند مسلم: بعث أم حبيبة من جمع بليل.

وفي رواية البخاري ومسلم والنسائي عن ابن عباس قال: أرسلني رسول الله ﷺ مع ضعفة أهله فصلينا الصبح بمبنى ورمينا الجمرة.

شركتها في الوصف لما روي أنها قالت: سابقتها ﷺ فسبقتها، فلما ربيت اللحم سبقني (رواه) أي: المذكور من الروایتين (البخاري) ومسلم وغيرهما.

(وفي رواية أبي داود والنسائي) مخالف لقول الولي العراقي: انفرد به أبو داود من بين الأئمة الستة، وأخرجه الحاكم وقال: على شرطهما ولم يخرجاه عن عائشة أنها قالت: (أرسل النبي ﷺ بأمر سلمة) بحذف المفعول، أي: ناسًا بأمر سلمة، أي: أنها ذهبت مع غيرها، أو الباء زائدة، أي: أرسل أم سلمة، قاله الولي العراقي (ليلة النحر فرمت الجمرة) أي: جمرة العقبة (قبل الفجر، ثم مضت فأفاضت:) طافت طواف الإفاضة (فكان ذلك اليوم) اسم كان، وخبرها (اليوم الذي يكون رسول الله ﷺ، تعني: عندها) كأن عائشة حذفت ذكر الخبر اعتمادًا على العلم به، فاستعان بعض الرواة في إثباته بتعني، ويحتمل أنها ذكرته فسقط من أصله أو خفي عليه بعده، أو نحو ذلك، قاله الولي.

وفي رواية للبيهقي: كان يومها فأحب أن توافقه أو توافيه، واحتج به الشافعي ومن وافقه على دخول وقت الرمي بنصف الليل، لأن في رواية أمرها أن توافي صلاة الصبح بمكة، ولا يمكن ذلك إلا إذا وقع الرمي في أوائل النصف الثاني.

وقال غيره: لا يدخل إلا بطلوع الفجر، وإنما هذا رخصة لأمر سلمة خاصة، فلا يجوز لغيرها أن يرمي قبل الفجر، قاله الخطابي، ويؤيده كون ذلك اليوم يوم نوبتها منه ﷺ، وله: أن يخص من شاء بما شاء.

(وعند مسلم: بعث أم حبيبة) رملة أم المؤمنين، ولفظ مسلم عن سؤال: أنه دخل على أم حبيبة، فأخبرته أن النبي ﷺ بعث بها (من جمع) مزدلفة (بليل) ولمسلم أيضًا عنها: كنا نغلس من جمع إلى منى.

(وفي رواية البخاري ومسلم) بمعناه (والنسائي) واللفظ له (عن ابن عباس، قال: أرسلني رسول الله ﷺ) زاد في رواية لمسلم: بسحر (مع ضعفة) جمع ضعيف (أهله) أي:

وفي الموطأ والصحيحين والنسائي عن أسماء أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة، فقامت تصلي ساعة ثم قالت: يا بني هل غاب القمر؟ قلت: لا، ثم صلت ساعة ثم قالت: هل غاب القمر؟ فقلت: نعم، قالت: فارتحلوا، إن رسول الله ﷺ قد أذن للطعن والطعن - بالضم -: النساء في الهودج.

وقد اختلف السلف في ترك المبيت بالمزدلفة؛ فقال علقمة والنخعي والشعبي: من تركه فاته الحج، وقال عطاء والزهري وقتادة والشافعي والكوفيون

النساء والصبيان (فصلينا الصبح بمنى ورمينا الجمرة).

وعند الطحاوي عن ابن عباس، قال ﷺ للعباس ليلة المزدلفة: «أذهب بضعفائنا ونسائنا فليصلوا الصبح بمنى ويرموا جمرة العقبة قبل أن يصيبهم دفعة الناس».

(وفي الموطأ) بمعناه (والصحيحين والنسائي) عن عبد الله مولى أسماء (عن أسماء) بنت أبي بكر الصديق (أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة) في حجة حجتها بعد النبي ﷺ (فقامت تصلي) فصلت (ساعة) من الليل (ثم قالت: يا بني) تصغير تحبيب لمولاه عبد الله بن كيسان راوي الحديث (هل غاب القمر؟) قال الأبي: الظاهر أن سؤالها عن مغيبه لطلب السر، لأنه وإن لم يدفع الناس فقد يحضر الموسم من ليس بحاج، ويحتمل أنه لتعلم ما بقي من الليل لتدفع في آخره (قلت: لا، فصلت ساعة، ثم قالت: هل غاب القمر؟ قلت: نعم) غاب (قالت: فارتحلوا) بكسر الحاء أمر من الارتحال.

وفي رواية مسلم: قالت: ارحل بي، وأسقط من الحديث: فارتحلنا ومضينا حتى رمت الجمرة، ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها، فقلت لها: يا هنتاه ما أرانا إلا قد غسلنا، قالت: يا بني (إن رسول الله ﷺ قد أذن للطعن) كذا رواه البخاري بالظن في قوله: أرانا بضم الهمزة، أي: أظننا، ورواه مسلم: لقد غسلنا بالجزم.

وفي رواية مالك: لقد جئنا منى بغلس، فقالت: قد كنا نصنع مع ذلك من هو خير منك (والظعن بالضم) للظاء المعجمة والعين المهملة وقد تسكن: جمع ظعينة (النساء في الهودج) ثم أطلق على المرأة مطلقاً قاله الحافظ.

وفي شرح المصنف لمسلم: أصل الظعينة الهودج تكون فيه المرأة على البعير، سميت المرأة به مجازاً واشتهر هذا المجاز حتى غلب وخفيت الحقيقة وظعينة الرجل امرأته، وفيه دلالة على أنه لا يجب البيات بالمزدلفة، إذ لو وجب لم يسقط بالعدر كوقوف عرفة.

(وقد اختلف السلف في ترك المبيت بها، فقال علقمة والنخعي) إبراهيم (والشعبي) عامر، والثلاثة من التابعين: (من تركه فاته الحج) قالوا: ويجعل إحرامه عمرة كما في الفتح.

وإسحق: عليه دم، ومن بات بها لم يجز له الدفع قبل النصف.  
وقال مالك: إن مر بها فلم ينزل فعليه دم، وإن نزل فلا دم عليه متى دفع.  
انتهى.

ولما طلع الفجر صلى النبي ﷺ الفجر حين تبين الصبح بأذان وإقامة.  
وفي سنن البيهقي والنسائي بإسناد صحيح على شرط مسلم أنه ﷺ قال  
للفضل بن العباس غداة يوم النحر: التقط لي حصي، فالتقط له حصيات مثل

(وقال عطاء والزهري وقتادة) التابعيون (والشافعي والكوفيون وإسحق) بن راهويه:  
(عليه دم ومن بات بها لم يجز له الدفع قبل) مضي (النصف) الأول من الليل.  
(وقال مالك: البيات بها مستحب، و (إن مر بها فلم ينزل فعليه دم، وإن نزل) ولو  
بقدر حط الرحل (فلا دم عليه متى دفع انتهى)، وحجت حديث أسماء كما علم.

(ولما طلع الفجر) صبيحة المزدلفة (صلى النبي ﷺ الفجر) أي: الصبح (حين تبين)  
أي: ظهر (الصبح) كما في مسلم في حديث جابر، ولفظه: وصلى بها المغرب والعشاء بأذان  
واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما، ثم اضطجع ﷺ حتى طلع الفجر، فصلى الفجر حين تبين له  
الصبح (بأذان وإقامة) وما في الصحيحين وأبي داود والنسائي عن ابن مسعود: ما رأيت  
النبي ﷺ صلى صلاة إلا لميقاتها إلا صلاتين صلاة المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ  
قبل ميقاتها.

فقال العلماء: معناه قبل وقتها المعتاد في كل يوم مبالغة في التبكير ليتسع الوقت لفعل  
ما يستقبل من المناسك، لأنه كان يؤخرها في غير هذا اليوم حتى يأتيه بلائاً، وليس المراد أ:  
صلاها قبل طلوع الفجر، فإنه لا يجوز بإجماع، ويدل على ذلك رواية للبخاري عقب هذه عن  
ابن مسعود نفسه، ثم صلى الفجر حين طلع الفجر.

وله وللنسائي: حين بزغ الفجر، وكذا قوله: إلا بجمع أراد الوقت المعتاد؛ فإنه لما أحر  
المغرب فصلاها مع العشاء كان وقت العشاء وقتاً لها، فلم يصلها إلا بوقتها إلا أنه غير الوقت  
المعتاد، وقوله: إلا بجمع.

قال الولي: وكذا بعرفات أيضاً في الظهريين كما عند النسائي عن ابن مسعود: ما رأيت  
النبي ﷺ صلى صلاة إلا لوقتها إلا بجمع وعرفات، فلم يحفظ راوي هذه الرواية ذكر عرفات  
وحفظه غيره، والحافظ حجة على الناس. انتهى.

(وفي سنن البيهقي والنسائي بإسناد صحيح على شرط مسلم) ولذا أخرجه الحاكم  
في المستدرک، كلهم عن عبد الله بن عباس (أنه ﷺ قال للففضل بن عباس) أكبر ولده، وبه

حصى الخذف. - وهو بالمعجمتين - ولم يكسرها كما يفعل من لا علم عنده. وفي رواية للنسائي قال ﷺ لابن عباس، غداة النحر وهو عليه السلام على راحلته: «هات إلْقَطَ لي»، فلَقَطَ حصيات مثل حصى الخذف، فلما وضعهن في يده قال: «بأمثال هؤلاء، وإياكم والغلو في الدين، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين».

قال العلماء: وفي هذا الحديث دليل على استحباب أخذ الحصيات بالنهار، وهو رأي البغوي؛ قال: ويكون ذلك بعد صلاة الصبح، ونص عليه الشافعي في

كان يكنى (غداة) ظرف لقال، أي: قال له أول (يوم النحر): التقط لي حصى، فالتقط له حصيات مثل حصى الخذف وهو بالمعجمتين الأولى وهي الخاء مفتوحة والثانية ساكنة وآخره فاء، وروي بحاء مهملة وهو الرمي بالحصى بالأصابع، كانت العرب ترمي بها في الصغر لعباً تجعلها بين السبابة والإبهام من اليد اليسرى ثم تقذف بسبابة اليمنى.

وقيل: تجعلها بين السبابتين وفي أن قدرها فولة أو نواة أو دون الأتملة طولاً وعرضاً خلاف (ولم يكسرها) من الجبل (كما يفعل من لا علم عنده) بالسنة (من لقطها).

(وفي رواية النسائي) عن عبد الله بن عباس: (قال عليه السلام لابن عباس) أي: الفضل: (غداة النحر وهو عليه السلام على راحلته) ناقته القصواء (هات) بكسر التاء، أي: أعطني هذا أصله، لكن المراد هنا (ألْقَطَ) بضم الهمزة والقاف من باب نصر وناولني ما تَلْقَطُهُ (فلَقَطَ) حصيات مثل حصى الخذف، فلما وضعت في يده ﷺ (قال: بأمثال هؤلاء) فارموا (وإياكم والغلو) بمعجمة مضمومة (في الدين) أي: بالتشديد فيه، ومجاوزة الحد والبعث عن غوامض الأشياء والكشف عن عللها وغوامض متعبداتها (فإنما هلك من كان قبلكم) من الأمم (بالغلو في الدين) والسعيد من اتعظ بغيره، وهذا عام في جميع أنواع الغلو في الاعتقادات والأعمال، والغلو مجاوزة الحد بأن يزداد في مدح الشيء، أو ذمه على ما يستحقه، ونحو ذلك، والنصارى أكثر غلوًا في الاعتقاد والعمل من سائر الطوائف وإياهم نهى الله بقوله: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [النساء/ ١٧١]، وسبب هذا النهي رمي الجمار وهو داخل فيه مثل الرمي بالحجارة الكبار بناء على أنه بلغ من الصغار، ثم علله بما يقتضي أن مجانية هديهم مطلقاً أبعد عن الوقوع فيما به هلكوا، وأن المشارك لهم في بعض هديهم يخاف عليه الهلاك، قاله بعض العلماء.

قال العلماء: وفي هذا الحديث دليل على استحباب أخذ الحصيات بالنهار، وهو رأي البغوي قال: ويكون ذلك بعد صلاة الصبح عملاً بظاهر هذا الحديث.

«الأم» و«الإملاء» لكن الجمهور كما قال الرافعي: على استحباب الأخذ بالليل لفراغهم فيه، وهل يستحب أن يلتقط جميع ما يرمى به في الحج، وبه جزم في «التنبيه» وأقره عليه النووي في تصحيحه. لكن الأكثرون كما قال الرافعي، على استحباب الأخذ ليوم النحر خاصة، ونص عليه الشافعي أيضًا، قال في شرح «المهذب». والاحتياط أن يزيد فرجاً سقط منه شيء انتهى.

ثم ركب النبي ﷺ القصواء، حتى أتى المشعر الحرام، فرقى عليه فاستقبل القبلة، فحمد الله وكبره وهله ووحده، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جدًا، فدفن قبل أن تطلع الشمس.

(ونص عليه الشافعي في الأم والإملاء، لكن الجمهور كما قال الرافعي على استحباب الأخذ بالليل لفراغهم فيه) أي: عدم شغلهم بشيء (وهل يستحب أن يلتقط جميع ما يرمى به في الحج، وبه جزم في التنبيه وأقره النووي في تصحيحه) هو من تنمة السؤال، فحاصله هل هو الراجح أو غيره.

وفي نسخة: به جزم بلا واو فهي جواب السؤال (لكن الأكثرون كما قال الرافعي على استحباب الأخذ ليوم النحر خاصة، ونص عليه الشافعي أيضًا، قال في شرح المهذب: والاحتياط أن يزيد) على ما يأخذه ليوم النحر (فرجاً سقط منه شيء. انتهى).

ثم عاد المصنف لحديث مسلم عن جابر فقال عقب قوله سابقاً: حتى تبين له الصبح بأذان وإقامة. (ثم ركب النبي ﷺ القصواء) لا يخالف بين هذا وبين قوله سابقاً، وهو على راحته هات، لأن ركوبه كان بعد الصبح، فلما ركب قال للفضل: هات... الخ، فلم يذكره جابر، كما أن ابن عباس لم يذكر وقت ركوبه فذكر كل واحد منهما ما لم يذكر الآخر (حتى أتى المشعر الحرام) بفتح الميم والعين كما في القرآن، وحكى الجوهري كسر الميم، وقيل: إنه لغة جميع العرب، وقال ابن قرقول: كسرهما لغة لا رواية قبل لم يقرأ بها شاذًا، وقيل: قرئ سمي المشعر لأنه معلم للعبادة، والحرام لأنه من الحرم أو لحرمته وهو جبل من جبال المزدلفة (فرقى عليه فاستقبل القبلة، فحمد الله وكبره وهله ووحده) فهو أحق من يعمل بقوله: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة/١٩٨] (فلم يزل واقفاً حتى أسفر) الفجر (جدًا) حال، أي: مبالغًا، أو صفة مصدر محذوف، أي: إسفاً بليغاً (فدفن قبل أن تطلع الشمس).

(وفي رواية غير جابر) وهو عمر بن الخطاب: كما رواه ابن جرير الطبري عن عمرو بن

وفي رواية غير جابر: وكان المشركون لا ينفرون حتى يطلع الشمس، وإن رسول الله ﷺ كره ذلك، فنفر قبل طلوع الشمس.

وفي حديث علي عند الطبري: لما أصبح ﷺ بالمزدلفة غدا فوقف على قرح وأردف الفضل ثم قال: «هذا الموقف وكل المزدلفة موقف»، حتى إذا أسفر دفع.

وفي رواية جابر: وأردف ﷺ الفضل بن العباس، قال: وكان رجلاً حسن الشعر أبيض وسيماً، فلما دفع ﷺ مرت ظعن يجرين، فطفق الفضل ينظر إليهن،

ميمون، قال: شهدت عمر صلى بجمع الصبح، ثم قال: (وكان المشركون لا ينفرون حتى تطلع الشمس، وأن رسول الله ﷺ كره ذلك فنفر قبل طلوع الشمس).

ولابن جرير أيضاً: فدفع بعد صلاة القوم المغسلين بصلاة الغداة، والحديث في البخاري عن عمرو بن ميمون: شهدت عمر صلى بجمع الصبح، ثم وقف فقال: إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس، ويقولون: أشرق ثبير وأن النبي ﷺ خالفهم، ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس، وعدل عنه المصنف للفظ الذي ذكره لصراحته، فإن قوله: ثم أفاض يحتمل عمر ويحتمل النبي عطفًا على خالفهم، وهو المعتمد بدليل روايتي ابن جرير: وأشرق بفتح فسكون أمر من الإشراق وثبير منادى اسم جبل.

(وفي حديث علي عند الطبري: لما أصبح ﷺ بالمزدلفة غدا فوقف على قرح) بضم القاف وفتح الزاي وحاء مهملة جبل صغير بالمزدلفة لا ينصرف للعدل والعلمية كعمر، صرح به في النهاية وهو المشعر الحرام (وأردف الفضل) بن عباس (ثم قال: هذا الموقف) الأفضل الذي وقفت فيه (وكل المزدلفة موقف حتى إذا أسفر دفع) من قرح إلى منى، فهذا أيضاً صريح في أنه دفع قبل طلوع الشمس، وبهذه الأخبار أخذ الجمهور باستحباب الوقوف إلى الإسفار واستحبه لملك قبله، واحتج له بعض أصحابه بأنه ﷺ لم يعجل الصلاة إلا ليدفع قبل الشمس، فكل من بعد دفعه من طلوعها كان أولى.

(وفي رواية جابر) في حديثه الطويل في الحجة النبوية عند مسلم وغيره، تلو قوله آنفاً قبل أن تطلع الشمس (وأردف ﷺ الفضل بن العباس، وكان رجلاً) هكذا ثبت لفظ رجلاً في مسلم وأبي داود (حسن الشعر أبيض وسيماً) بفتح الواو وكسر المهملة حسناً وضيئاً، فوصفه بوصف من يفتن به (فلما دفع ﷺ) من المزدلفة (مرت ظعن) بضم تين نساء (يجرين) قال المصنف: بفتح الياء وضمها وسكون الجيم (فطفق): شرع (الفضل ينظر إليهن، فوضع

فوضع رسول الله ﷺ يده على وجه الفضل، فحول الفضل وجهه إلى الشق الآخر ينظر، فحول رسول الله ﷺ يده من الشق الآخر على وجه الفضل، فصرف وجهه من الشق الآخر ينظر.

وفي رواية: كان الفضل رديف رسول الله ﷺ فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه، فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، قالت: يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: نعم. وذلك في حجة الوداع، رواه الشيخان وغيرهما.

رسول الله ﷺ يده على وجه الفضل) ليمنعه من النظر إليهن وخوفاً عليه وعليهن من الفتنة (فحول الفضل وجهه إلى الشق) بكسر المعجمة (الآخر ينظر) إليهن (فحول رسول الله ﷺ يده من الشق الآخر على وجه الفضل، فصرف وجهه من الشق الآخر ينظر) من غلبة الطبع.

(وفي رواية: كان الفضل رديف رسول الله ﷺ) زاد في رواية للبخاري: على عجز راحلته (فجاءته امرأة) قال الحافظ: لم تسم (من خثعم) بفتح المعجمة وسكون المثناة وفتح المهملة غير مصروف للعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة (تستفتيه فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر المرأة (إليه)).

قال القرطبي: هذا النظر بمقتضى الطباع فإنها مجبولة على النظر إلى الصورة الحسنة.

(فجعل ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر) الذي ليس فيه المرأة منعاً له عن مقتضى الطبع ورداً إلى مقتضى الشرع.

قال الأبي: الأظهر أن صرفه ليس للوقوع في المحرم كما يعطيه كلام عياض والنووي وإنما هو لخوف الوقوع كما يعطيه كلام القرطبي وبين استفتاءها، بقوله: (إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي) لم يسم أيضاً (شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة) صفة بعد صفة أو من الأحوال المتداخلة أو شيخاً بدل لأنه موصوف، أي: وجب عليه الحج وحصل له المال في هذه الحال والأول أوجه، قاله الطيبي: (أفأحج) أي: أصبح أن أنوب فأحج (عنه؟ قال: نعم) حجي عنه (وذلك في حجة الوداع).

وفي رواية للبخاري: يوم النحر.

وفي الترمذي وأحمد ما يدل على أن السؤال وقع عند المنحصر بعد الفراغ من الرمي (رواه الشيخان وغيرهما) كأبي داود والنسائي من طرق كلها عن الزهري عن سليمان بن يسار عن

وقد روي أيضًا من حديث عبد الله بن عباس، لكن رجح البخاري رواية الفضل لأنه كان رديف النبي ﷺ حينئذ، وكان عبد الله بن عباس تقدم إلى منى مع الضعفة، فكأن الفضل حدث أخاه بما شاهد في تلك الحالة، ويحتمل أن يكون سؤال الخثعمية وقع بعد رمي جمره العقبة، فحضره عبد الله بن عباس، فنقله تارة عن أخيه لكونه صاحب القصة، وتارة عما شاهده، ويؤيده ما في الترمذي: أن السؤال المذكور وقع عند المنحر، بعد الفراغ من الرمي، وأن العباس كان شاهدًا. وفيه: أنه عليه السلام لوى عنق الفضل، فقال العباس: يا رسول الله، لويت عنق ابن عمك، قال: «رأيت شابًا وشابة فلم آمن عليهما من الشيطان».

عبد الله بن يسار، ثم اختلف أصحاب الزهري، فقال شعيب عنه، عن سليمان، عن ابن عباس، عن الفضل: أن امرأة... فذكره، أخرجه الشيخان فجعله شعيب من مسند الفضل وتابعه معمر عن الزهري.

(وقد روي) لعله رويًا بالثنائية عائدة على الشيخين، وإلا فالتعبير بروي يوهم ضعفه وأنهما لم يروياه لقوله: قبل رواه الشيخان مع أنهما رواياه (أيضًا) في الصحيحين (من حديث) مملك وابن عيينة وأكثر أصحاب ابن شهاب عنه عن سليمان عن (عبد الله بن عباس) قال: كان الفضل... فذكره فجعلوه من مسند عبد الله.

(لكن رجح البخاري) فيما نقله عنه الترمذي (رواية الفضل) أي: أنه من مسنده (لأنه) ظاهره أن التعليل من الترمذي وليس كذلك، فقد قال الحافظ: وكأنه رجح هذا لأنه (كان رديف النبي ﷺ حينئذ، وكان) أخوه (عبد الله بن عباس تقدم إلى منى مع الضعفة، فكأن) بالتشديد (الفضل حدث أخاه بما شاهده في تلك الحالة) ومن المعلوم أن هذا اختلاف لا يضر، ولذا أخرجه الشيخان من الوجهين، إذ محصله أنه أسنده تارة وأرسله أخرى، ومرسل الصحابي له حكم الوصل.

(و) لكن ليس هذا بمتعين، فإنه (يحتمل أن يكون سؤال الخثعمية وقع بعد رمي جمره العنبة، فحضره عبد الله بن عباس، فنقله تارة عن أخيه) الفضل (لكونه صاحب القصة، وتارة عما شاهده) وهذا أوجه.

(ويؤيده ما في الترمذي) من حديث جابر (أن السؤال المذكور) من الخثعمية (وقع عند المنحر بعد الفراغ من الرمي) لجرمة العقبة (وأن العباس) والدهما (كان شاهدًا) حاضرًا (وفيه؛ أنه عليه السلام لوى عنق الفضل، فقال العباس: يا رسول الله لويت عنق ابن عمك) أي: لم، فهو استفهام حقيقي عن حكمة ذلك (قال: رأيت شابًا وشابة فلم آمن عليهما



وظاهر هذا أن العباس كان حاضرًا لذلك، فلا مانع أن يكون ابنه عبد الله أيضًا كان معه.

وفي هذا الحديث دلالة على جواز النيابة في الحج عمن لا يستطيع من الأحياء، خلافًا لمالك في ذلك، ولمن قال: لا يحج عن أحد مطلقًا كابن عمر، ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أنه لا يجوز أن يستتبع من يقدر على الحج بنفسه في الحج الواجب، وأما النفل فيجوز عند أبي حنيفة خلافًا للشافعي. وعن أحمد روايتان. انتهى

وفي رواية ابن عباس: أن أسامة قال: كنت ردف النبي ﷺ من عرفة إلى

الشيطان).

قال النووي: هذا يدل على أن وضع يده الشريفة على وجه الفضل كان لدفع الفتنة عنه وعنهما. انتهى.

وبه رد الولي قول النووي نفسه في حديث مسلم السابق وحرمة النظر إلى الأجنبية وتغيير المنكر باليد لمن قدر عليه، فقال: إن أراد عند خوف الفتنة فهو محل وفاق، وإن أراد الأعم من خوفها وأمنها، ففي حالة أمنها خلاف مشهور للعلماء ولا يصح الاستدلال بالحديث على التحريم لاحتماله لكل منهما.

(وظاهر هذا أن العباس كان حاضرًا لذلك، فلا مانع أن يكون ابنه عبد الله أيضًا كان معه) فحدث عن مشاهدة لا أنه أرسل الحديث.

(وفي هذا الحديث دلالة على جواز النيابة في الحج عمن لا يستطيع من الأحياء، خلافًا لمالك في) كراهة (ذلك).

قال عياض: ولا حجة فيه على الوجوب، لأن قولها: إن فريضة الله لا توجب دخول أبيها في ذلك الفرض إنما ظاهر الحديث أنها أخبرت أن فرض الحج مع الاستطاعة نزل وأبوها غير مستطيع، فسألت: هل لها أن تحج عنه ويكون له في ذلك أجر؟ ولا يخالفه قوله: نعم، وفي رواية: فحجي عنه لأنه أمر ندب وإرشاد ورخصة لها أن تفعل لما رأى من حرصها على تحصيل الخير لأبيها (و) خلافًا (لمن قال: لا يحج عن أحد مطلقًا كابن عمر) عبد الله.

(ونقل ابن المنذر وغيره: الإجماع على أنه لا يجوز) أي: يحرم (أن يستتبع من يقدر على الحج بنفسه في الحج الواجب، وأما النفل فيجوز عند أبي حنيفة خلافًا للشافعي، وعن أحمد روايتان) كالمذهبيين.

(وفي رواية ابن عباس) عبد الله (أن أسامة) ابن زيد (قال: كنت ردف) يكسر الراء

المزدلفة، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى، فكلاهما قال: لم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة. رواه الشيخان وغيرهما.

وفي رواية جابر: فلما أتى ﷺ بطن محسر حرك ناقته وأسرع السير قليلاً. قال الأسنوي: سببه أن النصارى كانت تقف فيه، كما قاله الرافعي، أو العرب، كما قاله في الوسيط، فأمرنا بمخالفتهم. قال: وظهر لي فيه معنى آخر، وهو أنه مكان نزل فيه العذاب على أصحاب الفيل القاصدين هدم البيت، فاستحب فيه

وسكون الدال (النبي ﷺ) على عجز ناقته (من عرفة إلى المزدلفة، ثم أردف) النبي ﷺ (الفضل) بن عباس (من المزدلفة إلى منى، فكلاهما) أي: أسامة والفضل (قال: لم يزل) أي: استمر (النبي ﷺ) يلبي حتى رمى جمرة العقبة) أي: أتم رميها، لما رواه ابن خزيمة عن الفضل: أفضت مع النبي ﷺ من عرفات، فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة يكبر مع كل حصاة، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة.

قال ابن خزيمة: هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم في الرواية الأخرى، وأن المراد بقوله: حتى رمى جمرة العقبة، أي: أتم رميها.

وقال أبو حنيفة والشافعي: والأكثر يقطعها عند رمي أول حصاة.

وعن أحمد: روايتان.

وقال مالك: يقطعها إذا راح إلى مصلى عرفة.

قال ابن القسّم: وذلك بعد الرواح، وراح يريد الصلاة، وإليه ذهب علي وعائشة وسعد بن أبي وقاص، رواه عنهم ابن المنذر وسعيد بن منصور بأسانيد صحيحة وقاله الأوزاعي والليث.

قال الحافظ في ذكر أسامة: إشكال لما في مسلم عنه، وانطلقت أنا في سباق قريش على رحلي، فإن مقتضاه أن أسامة سبق إلى رمي الجمرة فيكون إخباره بالتلبية مرسلًا، لكن لا مانع أنه يرجع مع النبي ﷺ إلى الجمرة أو يقيم بها حتى يأتي النبي ﷺ، وأيد ذلك بحديث أم الحصين الآتي (رواه الشيخان وغيرهما).

(وفي رواية جابر) في حديثه الطويل: (فلما) لفظه حتى (أتى بطن محسر) بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملتين موضع بين مزدلفة ومنى (حرك ناقته وأسرع السير قليلاً).

(قال الأسنوي: سببه) أي: الإسراع (أن النصارى كانت تقف فيه كما قاله الرافعي، أو العرب كما قاله في الوسيط فأمرنا بمخالفتهم، قال: وظهر لي فيه معنى آخر) في حكمته (وهو أنه مكان نزل فيه العذاب على أصحاب الفيل القاصدين هدم البيت) في قول الأصح

الإسراع لما ثبت في الصحيح أمره المار على ديار ثمود ونحوهم بذلك. وقال غيره: وهذه كانت عادته ﷺ في المواضع التي نزل فيها بأمر الله بأعدائه، وسمي وادي محسر لأن الفيل حسر فيه، أي أعى وانقطع عن الذهاب. انتهى

ثم سلك ﷺ الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى، حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة. رمى من بطن الوادي، وجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه، واستقبل الجمرة، وكان رميه ﷺ يوم النحر ضحى، كما قاله جابر في رواية مسلم والترمذي وأبي داود والنسائي.

خلافه وأنهم لم يدخلوا الحرم، وإنما أهلكوا قرب أوله وأن رجلاً اصطاد، ثم فنزلت نار فأحرقته، ولذا تسميه أهل مكة وادي النار، قاله في التحفة: (فاستحب فيه الإسراع لما ثبت في الصحيح أمره المار على ديار ثمود ونحوهم بذلك، قال غيره: وهذه كانت عادته ﷺ في المواضع التي نزل فيها بأمر الله تعالى: عذابه ونقمته (بأعدائه) الكافرين (وسمي وادي محسر لأنه الفيل حسر فيه، أي: أعيا) وكل وتعب (وانقطع عن الذهاب. انتهى).

(ثم سلك ﷺ الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى: جمرة العقبة، وهذا معنى قول الأصحاب: يذهب إلى عرفات في طريق ضب ويرجع في طريق المازمين ليخالف الطريق تفاؤلاً بتغيير الحال، قاله المصنف: (حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة) هذا يدل على أنه كان هناك شجرة كما في الفتحة (فرماها بسبع حصيات: بسين فموحدة) (يكبر مع كل حصاة) أسقط من مسلم منها حصي الخذف.

قال المصنف: كذا في معظم الروايات، ونقله عياض عن أكثر الأصول، لكنه قال: صوابه مثل حصي الخذف، بإثبات لفظة مثل، وكذا رواه غير مسلم وهو الذي في أصل ابن عيسى.

وأجاب النووي بأن حصي الخذف متصل بحصيات، أي: رماها بسبع حصيات حصي الخذف، واعترض بينهما بقوله: يكبر مع كل حصاة منها.

قال الأبي، يريد النووي. إن حصي الخذف بدل من حصيات، والإضافة في حصي الخذف للبيان بمعنى من مثلها في خاتم حديد، وتعقبه الهروي بأن حصي الخذف وقع مشبهًا به، أي: كحصي أو مثل حصي، وحذف أداة التشبيه سائغ ولم يقل أحد أنه خطأ، أو أنه يحصل منه لبس، بل قال أهل البيان: إنه أبلغ (رمى من بطن الوادي وجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه، واستقبل الجمرة) حين رماها (وكان رميه ﷺ يوم النحر ضحى، كما قاله جابر في رواية مسلم والترمذي وأبي داود والنسائي).

وفي رواية أم الحصين، عند أبي داود: رأيت أسامة وبلالاً أحدهما أخذ بخطام ناقة رسول الله ﷺ والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة.

وفي رواية النسائي: ثم خطب فحمد الله وأثنى عليه، وذكر قولاً كثيراً. وعن أم جندب: رأيته عليه الصلاة والسلام يرمي الجمرة من بطن الوادي، وهو راكب، يكبر مع كل حصاة، ورجل من خلفه يستره، فسألت عن الرجل فقالوا: الفضل بن العباس. وازدحم الناس فقال النبي ﷺ: «يا أيها الناس، لا يقتل بعضكم بعضاً، وإذا رميت الجمرة فارموا بمثل حصي الخذف».

(وفي رواية أم الحصين: بمهملتين مصغر الأحمسية الصحابية لم تسم، وسمى بعض الرواة أباهما إسحق، قال أبو عمر: لم أر لغيره (عند أبي داود) ومسلم، فالعزو له أولى، فإنه رواه من طريق يحيى بن الحصين عن أم الحصين جدته، قالت: حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع، ف(رأيت أسامة وبلالاً وأحدهما أخذ) بالمد اسم فاعل (بخطام) بكسر المعجمة: (ناقة رسول الله ﷺ والآخر رافع ثوبه يستره) ﷺ (من الحر).

وفي رواية لمسلم: من الشمس (حتى رمى جمرة العقبة).

(وفي رواية النسائي) عنها: (ثم خطب فحمد الله وأثنى عليه وذكر قولاً كثيراً) كأنها لم تحفظه أو لم ترد التحديث به، وهو في مسلم أيضاً قبل هذه بلفظ: قالت: فقال رسول الله ﷺ قولاً كثيراً، ثم سمعته يقول: إن أمر عليكم عبد مجدع، حسبتها قالت: أسود يقرؤكم بكتاب الله تعالى فاسمعوا له وأطيعوا.

(وعن أم جندب) الأزدية: لم تسم وهي أم سليمان بن عمرو بن الأحوص.

روى أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم عنها أنها قالت: (رأيته عليه الصلاة والسلام يرمي الجمرة من بطن الوادي وهو راكب) ناقتة (يكبر مع كل حصاة ورجل: مبتدأ للوصف بقوله: (من خلفه يستره) خبر، أي: من الحر.

قال الولي: أو من حصاة تقع عليه، أو ممن يزاحمه وهو لا يعرفه لكثرة الناس.

(فسألت عن الرجل، فقالوا: الفضل بن العباس) ووقع في رواية لابن سعد: العباس بن عبد المطلب، والصواب الأول كما في الإصابة.

ولابن سعد عن بعض الصحابة: أن الذي كان يظلمه بلال، وجمع باحتمال أنهما كانا يتناوبان.

(وازدحم الناس، فقال النبي ﷺ: «يا أيها الناس لا يقتل بعضكم بعضاً بالازدحام، ولم

وفي هذا دليل على جواز استظلال المحرم بالمحمل ونحوه، وقد مر أنه ﷺ ضربت له قبة من شعر بنمرة.

وفي رواية جابر عند مسلم وأبي داود قال: رأيتُه ﷺ يرمي على راحلته يوم النحر، وهو يقول: خذوا عني مناسككم لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه.

وفي رواية قدامة عند الترمذي رأيتُه يرمي الجمار على ناقة له صهباء، ليس

يقصد حقيقة القتل، إذ لم يكونوا ليفعلوه، إنما أراد أذى بعضهم لبعض بالمزاحمة، فسماه قتلاً مجازاً بقريضة قول الراوي أولاً، وازدحم الناس، لكن قوله: «وإذا رميتُم الجمرَةَ فارموا بمثل حصي الخذف» قد يدل على النهي عن القتل الحقيقي، بأن يرموا بحجارة كبار إذا أصابت شخصاً قتلته، ولعل المراد الأمر؛ أن بناء على استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، قاله الولي وأمرهم مع رميه بمثلها لأنهم كلهم لم يروا رميه لكثرتهم.

(وفي هذا دليل على جواز استظلال المحرم بالمحمل ونحوه، وقد مر أنه ﷺ ضربت له قبة:) خيمة (من شعر بنمرة) بفتح النون وكسر الميم الاستظلال بالخيمة والسقف مجمع على جوازه كاستظلاله بيده، إنما الخلاف في تظليله بنحو الثوب على رأسه بلا مماساة فأجازه الشافعي راكباً أو ماشياً.

وقال لملك وأحمد: لا يجوز، وأجابوا عن حديث أم الحصين ونحوه: بأنه استظلال خفيف لا يكاد يدوم.

(وفي رواية جابر عند مسلم وأبي داود، قال: رأيتُه ﷺ يرمي على راحلته يوم النحر) ففيه استحباب رميها حين وصوله على الحالة التي وصلها عليها، إن راكباً فراكب، وإن ماشياً فماش، وقاله لملك والشافعي (وهو يقول: «خذوا عني مناسككم»).

وفي رواية: لتأخذوا بلام مكسورة بعدها فوقية، قال النووي: هذه لام الأمر ومعناها: خذوا، وتقديره هذه الأمور التي أتيت بها في حجتي من الأقوال والأفعال والهيئات هي أمور الحج وهي مناسككم، فخذوها عني واقبلوها واحفظوها واعملوا بها وعلموها الناس، فإنني (لا أدري) ما يفعل بي (لعلي) مستأنف، أي: أظن أنني (لا أحج بعد حجتي هذه) ويحتمل أن لعل للتحقيق كما يقع في كلام الله تعالى كثيراً.

وقال النووي: فيه إشارة إلى توديعهم وإعلامهم بقرب وفاته وحثهم على الاعتناء بالأخذ عنه وانتهاز الفرصة من ملازمته، وتعلم أمور الدين، وبهذا سميت حجة الوداع.

(وفي رواية قدامة) بضم القاف والتخفيف ابن عبد الله بن عمار العامري الكلابي صحابي قليل الحديث، قال البغوي: سكن مكة، وقال ابن السكن: أسلم قديماً، ولم يهاجر،

ضرب ولا طرد ولا إليك إليك.

ثم انصرف ﷺ إلى المنحر، فنحر ثلاثاً وستين بدنة، ثم أعطى علياً فنحر

وكان يسكن نجدًا وشهد حجة الوداع.

(عند الترمذي) قال: (رأيتُه) ﷺ (يرمي الجمار على ناقة له صهباء) بفتح المهملة وإسكان الهاء فموحدة فألف وبالممد حمراء يعلوها سواد، ولعل هذا لون القصباء التي كان عليها (ليس ضرب) للناس عنده (ولا طرد) للناس ليتنحوا عنه (ولا) قول (إليك إليك) كما يفعل عند المتكبرين (ثم انصرف ﷺ إلى المنحر) موضع معروف بمنى وكلها منحر كما في الحديث. قال ابن التين: منحر النبي ﷺ عند الجمرة الأولى التي تلي المسجد، فللنحر فيه فضيلة على غيره لقوله: هذا المنحر وكل منى منحر.

(فنحر ثلاثاً وستين بدنة) واحدة بدن، كذا رواه ابن مآهان في مسلم، ورواه غيره بيده.

قال عياض: وكل صواب وبيده أصوب.

وقال النووي: كل جرى فنحر ثلاثاً وستين بدنة بيده الشريفة (ثم أعطى علياً فنحر ما

غير) بفتح المعجمة والموحدة والراء، أي: ما بقي من البدن وكانت مائة.

وفي أبي داود عن علي: لما نحر ﷺ بدنه نحر ثلاثين بيده وأمرني فنحرت سائرهما، وفيه أيضًا عن غرفة بن الحرث الكندي: شهدت مع رسول الله ﷺ وأتى البدن، فقال: ادعوا لي أبا حسن، فدعي له علي، فقال: خذ بأسفل الحربة، وأخذ ﷺ بأعلاها، ثم طعنا بها البدن، فلما فرغ ركب وأردف علياً، وجمع الحافظ ولي الدين باحتمال أنه ﷺ انفرد بنحر ثلاثين بدنة، وهي التي ذكرت في حديث علي، واشترك هو وعلي في نحر ثلاث وثلاثين بدنة وهي المذكورة في حديث غرفة بغين معجمة مفتوحة، وقيل: مهملة، وقول جابر: نحر ثلاثاً وستين، مراده: كل ما له دخل في نحره إما منفردًا به أو مع مشاركة علي، وجمع الحافظ بين حديثي علي وجابر بأنه ﷺ نحر ثلاثين ثم أمر علياً أن ينحر فنحر سبعاً وثلاثين، ثم نحر ﷺ ثلاثاً وثلاثين، قال: فإن ساغ هذا وإلا فما في الصحيح أصح، أي: مع مشاركة علي ليلتئم مع حديث غرفة وإن لم يذكره.

وذكر بعضهم أن حكمة نحره ثلاثاً وستين بدنة بيده أنه قصد بها سني عمره، وهي ثلاث وستون عن كل سنة بدنة، نقله عياض ثم قال: والظاهر أنه ﷺ نحر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثاً وستين كما رواه الترمذي، وأعطى علياً البدن التي جاءت معه من اليمن وهي تمام المائة. انتهى.

وما في الصحيحين عن أنس: نحر النبي ﷺ بيده سبعة بدن، فلعلها التي اطلع هو عليها،

ما غَبَرَ، وأشركه في هديه، ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطبخت، فأكلا من لحمها، وشربا من مرقها.

وفي رواية جابر عند مسلم: نحر عليه السلام عن نسائه بقرة. وقالت عائشة: نحر ﷺ عن آل محمد في حجة الوداع بقرة واحدة. رواه أبو داود.

ووجهت أيضًا بأنه أراد سبعة أبخرة، ولذا ألحق بها الهاء، وهذا خبر من احتمال أنه ما نحر بيده إلا سبعا، لأن أحاديث جابر وعلي وغرفة مصرحة بخلافه.

(وأشركه) أي: عليًا (في هديه) في نفس الهدى، ويحتمل في نحره: (ثم أمر من كل بدنة) من المائة (ببضعة) بفتح الموحدة وتضم وتكسر بقطعة من لحمها (فجعلت في قدر فطبخت فأكلا) أي: النبي وعلي (من لحمها وشربا من مرقها).

قال المظهرى: الضمير المؤنث يعود إلى القدر لأنها مؤنث سماعي.

قال الطيبي: ويحتمل عوده إلى الهدايا.

قال النووي: قالوا: لما كان الأكل من كل واحدة سنة، وفي الأكل من جميعها كلفة ومشقة، جعلت في قدر ليكون تناوله من المرق كالأكل من جميعها، واتفقوا على أن الأكل من الهدى والضحية ليس بواجب. انتهى.

ونحرها قائمة، كما يدل عليه ما في الصحيحين عن زياد بن جبير: رأيت ابن عمر أتى على رجل قد أناخ بدنته ينحرها، قال: ابعثها قيامًا مقيدة سنة محمد ﷺ، وهذا مرفوع لقوله: سنة.

(وفي رواية جابر عند مسلم: نحر عليه السلام عن نسائه بقرة) أي: جنس بقرة لا بعير ولا غنم، فلا يخالف ما رواه النسائي عن عائشة، قالت: ذبح عنا ﷺ يوم حجنا بقرة بقرة.

(وقالت عائشة: نحر ﷺ عن آل محمد في حجة الوداع بقرة واحدة، رواه أبو داود) من طريق يونس عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة، وأعلها إسماعيل القاضي بأن يونس تفرد بقوله واحدة، وخالفه غيره، وتعقبه الحافظ بأن يونس ثقة حافظ وتابعه معمر عند النسائي، بلفظ: ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع إلا بقرة.

وما روي عن النسائي عن عمار الدهني عن عبد الرحمن بن القسم عن أبيه، عن عائشة: ذبح عنا ﷺ يوم حجنا بقرة بقرة، فشاذ مخالف لما تقدم. انتهى.

ولا شذوذ فيه، فإن عمار الدهني بضم المهملة وإسكان الهاء ونون ثقة من رجال مسلم

ثم أتى رسول الله ﷺ منزله بمنى، ثم قال للحلاق: «خذ»، وأشار بيده إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس. وفي رواية: أنه قال للحلاق: «ها»، وأشار بيده إلى الجانب الأيمن، فقسم شعره بين من يليه، ثم أشار إلى الحلاق إلى الجانب الأيسر فحلقة وأعطاه أم سليم. وفي أخرى: فبدأ بالشق الأيمن فوزعه

والأربعة فزيادته مقبولة، فإنه قد حفظ ما لم يحفظ غيره وزيادته ليست مخالفة لغيره، فإن رواية معمر: ما ذبح إلا بقرة أريد بها الجنس، أي: لا بعير ولا غنم حتى لا تخالف الرواية الصريحة أن عن كل واحدة بقرة، فمن شرط الشذوذ أن يتعذر الجمع، وقد أمكن فلا تأييد فيها لرواية يونس التي حكم القاضي بشذوذها، لأنه انفرد بقوله واحدة، وإسماعيل من الحفاظ لا يجهل أن يونس ثقة حافظ، وإنما حكم بشذوذ روايته ومخالفة غيره له على القاعدة؛ أن الشاذ ما خالف الثقة فيه الملاء، بل اكتفى الحاكم بالتفرد وإن لم يخالف كما في متن الألفية.

وقد رواه البخاري في الأضاحي ومسلم من طريق ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: ضحى ﷺ عن نسائه بالبقرة، ورواه مسلم أيضًا عن عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن بسنده، بلفظ: أهدى.

قال الحافظ: والظاهر أن التصرف من الرواة، لأنه ثبت في الحديث ذكر النحو فحمله بعضهم على الأضحية، لكن رواية أبي هريرة صريحة في أنه كان عمن اعتمر من نسائه، فقويت رواية من رواه بلفظ: أهدى، وبأن أنه للتمتع، فلا حجة فيه على قول: ملوك لا ضحايا على أهل منى.

(ثم أتى رسول الله ﷺ) بعد رمي الجمرة إلى (منزله) الذي نزل فيه (بمنى) ونحر، كما في هذه الرواية: (ثم قال للحلاق: «خذ» وأشار بيده إلى جانبه الأيمن) لأن الحلق هنا عبادة والقيام فيها مستحب (ثم الأيسر).

وعن أبي حنيفة: يقدم الأيسر، وأن اليمين هنا يمين الحلاق لأنه من باب النزع فيبدأ فيه بالأيسر.

قال الأبي: ولا يخفى عليك أنه ليس من باب النزع بل هو عبادة، وفي بعض الطرق: أضاف اليمين إلى النبي ﷺ كما هو ظاهر أحاديث الباب.

(ثم جعل) ﷺ (يعطيه) أي: شعره (الناس) للتبرك به واستشفاعًا إلى الله بما هو منه وتقربًا بذلك إليه.

(وفي رواية: أنه) عليه السلام (قال للحلاق: ها) بألف بلا همز (وأشار بيده) الكريمة (إلى الجانب الأيمن) فيه حذف تقديره أحلق فحلق (فقسم شعره بين من يليه) من الصحابة (ثم أشار إلى الحلاق إلى الجانب الأيسر فحلقة وأعطاه) أي: شعره (أم سليم) بنت ملحان



الشعرة والشعرتين بين الناس، ثم قال بالأيسر، فصنع مثل ذلك، ثم قال: «ها هنا أبو طلحة؟» فدفعه إليه. وفي أخرى: رمى جمرة العقبة ثم انصرف إلى البدن فنحراها والحجاء جالس، وقال بيده عن رأسه، فحلق الشق الأيمن فقسمه بين من يليه، ثم قال: «احلق الشق الآخر»، فقال: «أين أبو طلحة؟» فأعطاه إياه. رواه الشيخان.

وعند الإمام أحمد: أنه استدعى الحلاق فقال له وهو قائم على رأسه

والدة أنس.

(وفي أخرى: فبدأ بالشق الأيمن) فحلقه (فوزعه الشعرة والشعرتين بين الناس، ثم قال: بالأيسر، فصنع مثل ذلك، ثم قال: ههنا) بتقدير همزة الاستفهام (أبو طلحة) زيد بن سهل الأنصاري (فدفعه) أي: الشعر (إليه).

(وفي أخرى: أن رسول الله ﷺ (رمى جمرة العقبة، ثم انصرف إلى البدن) بضم فسكون (فمنحراها والحجاء جالس، وقال) أي: أشار (بيده عن رأسه) احلق (فحلق شقه الأيمن، فقسمه بين من يليه) من الناس (ثم قال: احلق الشق الآخر) الأيسر، فحلقه (فقال: أين أبو طلحة؟) فأعطاه إياه) أي: المحلق من الشق الأيسر (رواه) أي: المذكور من هذه الروايات (الشيخان) من طرق مدارها على محمد بن سيرين، عن أنس.

وفي مسلم أيضًا: تلو هذه الروايات عن أنس، قال: لما رمى ﷺ الجمرة ونحر نسكه وحلق، ناول الحائق شقه الأيمن، فحلق ثم دعا أبا طلحة الأنصاري فأعطاه إياه، ثم ناوله الشق الأيسر، فقال: احلق فحلقه فأعطاه أبا طلحة، فقال: اقسمه بين الناس، قال أبو عبد الله الأبي: إعطاؤه لأبي طلحة ليس بمخالف لقوله: اقسمه بين الناس، لاحتمال أن يكون أعطاه له ليفرقه ويبقى النظر في اختلاف الروايات في الجانب الأيسر، ففي الأولى؛ أنه فرقه كالأيمن، وفي الثانية؛ أنه أعطاه أم سليم، وفي الثالثة؛ أنه أعطاه أبا طلحة، وفي الرابعة؛ أنه أعطى شعر الشقين لأبي طلحة، فيحتمل أنه أعطاه أم سليم لتعطيه لزوجها أبي طلحة ليفرقه.

ويحتمل أنه أعطى الشعر لأبي طلحة على أن يعطيه أبو طلحة لأم سليم لتفرقه على النساء، وذكر الشعرة والشعرتين يدل على كثرة الحاضرين، وفيه التبرك بآثار الصالحين. انتهى.

وليس في جمعه المذكور شفاء وإنما قسم شعره في أصحابه ليكون بركة باقية بينهم وتذكرة لهم، وكأنه أشار بذلك إلى اقتراب الأجل، وخص أبا طلحة بالقسمة التفاتاً إلى هذا المعنى لأنه هو الذي حفر قبره ولحد له وبنى فيه اللبن، وفيه تخصيص الإمام الكبير بما يفرقه عليهم من عطاء وهدية ونحوهما.

(وعند الإمام أحمد أنه) ﷺ (استدعى الحلاق، فقال له وهو قائم على رأسه

بالموسى، ونظر في وجهه، وقال: «يا معمر، أمكنك رسول الله ﷺ من شحمة أذنه وفي يدك موسى»، قال: فقلت له: أما والله يا رسول الله، إن ذلك لمن نعم الله عليّ ومثله، قال أجل.

وقال البخاري: وزعموا أن الذي حلق للنبي ﷺ معمر بن عبد الله بن نضلة بن عوف. انتهى. وهو غند ابن خزيمة في صحيحه.

وعند الإمام أحمد: وقلم ﷺ أظفاره وقسمها بين الناس. وعنده أيضًا: من حديث محمد بن زيد، أن أباه حدثه، أنه شهد النبي ﷺ عند المنحر ورجل من قريش وهو يقسم أضاحي، فلم يصبه شيء ولا صاحبه،

بالموسى ونظر في وجهه) ولفظ أحمد عن معمر: كنت أرجل لرسول الله ﷺ في حجة الوداع... الحديث، وفيه: فلما نحر ﷺ هديه بمنى أمرني أن أحلقه، فأخذت موسى فقلت على رأسه فنظر ﷺ في وجهي (وقال: يا معمر أمكنك رسول الله ﷺ من شحمة أذنه وفي يدك موسى) عبر بالاسم الظاهر تشريفًا له بالرسالة والاستفهام تعجبي.

(قال معمر: (فقلت له) عليه السلام: (أما) بالفتح والتخفيف (والله يا رسول الله إن ذلك لمن نعم الله عليّ، ومنه قال: أجل) أي: نعم، وبقية خبر أحمد، قال ﷺ: إذا أقر لك، قال: ثم حلقت لرسول الله ﷺ وأقر بقاف وشد الراء، أي: أثبت لك حتى تحلق.

(وقال البخاري: وزعموا أن الذي حلق للنبي ﷺ) وفي نسخة: النبي، أي: شعر رأس النبي، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه (معمر بن عبد الله) بن مَلِك (بن نضلة) بفتح النون وإسكان المعجمة (ابن عوف) العدوي، صحابي كبير من مهاجرة الحبشة. (انتهى).

(وهو عند ابن خزيمة في صحيحه) وأحمد من حديث معمر كما علم، ورواه الطبراني عن أم سلمة، قالت: حلق رأس رسول الله ﷺ يوم النحر معمر بن عبد الله العدوي، وقيل: الذي حلقه خراش بن أمية بن ربيعة الخزاعي، ثم الكلبي بموحدة مصغر نسبة إلى جد له اسمه كليب، والمشهور الأول، فقد قال ابن السكن الخراش بن أمية: حديث واحد، وهو قوله: أنا حلقت رأس رسول الله ﷺ عند المروة في عمرة القضية، وقال ابن الكلبي: حلقه فيها أو في الحديبية.

(وعند الإمام أحمد: وقلم ﷺ أظفاره) بعدما حل (وقسمها بين الناس) للتبرك. (وعنده أيضًا من حديث محمد بن زيد: أن أباه حدثه أنه شهد النبي ﷺ عند المنحر ورجل من قريش وهو) ﷺ (يقسم أضاحي، فلم يصبه) أي: زيدًا (شيء) من

فخلق رسول الله ﷺ رأسه في ثوبه فأعطاه شعره، فقسم منه على رجال وقلم أظفاره وأعطاه صاحبه، وكان يخضب بالحناء والكتم.

وعن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم اغفر للمحلقين»، قالوا: يا رسول الله، وللمقصرين، قال: «اللهم اغفر للمحلقين»، قالوا: يا رسول الله، وللمقصرين، قال: «اللهم اغفر للمحلقين»، قالوا: يا رسول الله، وللمقصرين؟ قال: «وللمقصرين». رواه الشيخان.

وليس فيه تعيين: هل قاله ﷺ في الحديبية أو في حجة الوداع؟

قالوا: ولم يقع في شيء من طرقه التصريح بسماعه لذلك من النبي ﷺ، ولو وقع لقطعنا بأنه كان في حجة الوداع لأنه شهدا ولم يشهد الحديبية.

الأضاحي (ولا صاحبه) القرشي لم يصبه شيء (فخلق رسول الله ﷺ رأسه) وجعل شعره (في ثوبه، فأعطاه) أي: زيداً (شعره) أي: بعضه (فقسم منه على رجال) ويحمله على بعضه لا يخالف الأحاديث قبله، فإن ساغ هذا وإلا فما في الصحيح أصح (وقلم أظفاره وأعطاه صاحبه) القرشي (وكان يخضب) بكسر الضاد (بالحناء) بالمد (والكتم) بفتح تين نبت فيه حمرة يخلط بالوسمة ويخضب به للسواد، والوسمة بفتح الواو وكسر السين المهملة أفصح من مكوناتها، نبت يخض بورقه كما في المصباح.

(وعن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: اللهم اغفر للمحلقين، قالوا: أي: الصحابة، قال الحافظ: لم أقف في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد (يا رسول الله) قل (و) اغفر (للمقصرين) فالعطف على محذوف يسمى العطف التلقيني، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلٌ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة/١٢٤]، قال: ومن خريتي؟ (قال: اللهم اغفر للمحلقين)، قالوا: يا رسول الله وللمقصرين؟ قال: اللهم اغفر للمحلقين، قالوا: يا رسول الله وللمقصرين؟، قال: بعد الثالثة (وللمقصرين) فيه إعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه، ولو تخلل بينهما السكوت بلا عذر (رواه الشيخان) ورواه أيضاً من حديث ابن عمر بطرق، إلا أن لفظه: «اللهم ارحم المحلقين» بدل اغفر، والمعنى واحد (وليس فيه تعيين هل قاله ﷺ في الحديبية) كما قاله ابن عبد البر (أو في حجة الوداع، قالوا: ولم يقع في شيء من طرقه) أي: حديث أبي هريرة (التصريح) بالموضع ولا التصريح (بسماعه ذلك من النبي ﷺ)، ولو وقع لقطعنا بأنه كان في حجة الوداع لأنه شهدا، ولم يشهد الحديبية) لأنه إنما جاء بعدها (وقد وقع تعيين الحديبية من حديث جابر عند أبي قرة) بضم القاف وشد

وقد وقع تعيين الحديبية من حديث جابر عند أبي قره في «السنن» ومن طريقه الطبراني في الأوسط، ومن حديث المسور بن مخرمة عند ابن إسحق في المغازي.

وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي مريم السلولي عند أحمد وابن أبي شيبه، ومن حديث أم الحصين عند مسلم، ومن حديث قارب بن الأسود الثقفي عند أحمد وابن أبي شيبه، ومن حديث أم عمارة عند الحارث.

فالأحاديث التي فيها تعيين حجة الوداع أكثر عددًا، وأصح إسنادًا، ولهذا قال النووي عقب أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وأم الحصين: هذه أحاديث تدل

الراء (في) كتاب (السنن) له.

(ومن طريقه الطبراني في) معجمه (الأوسط، ومن حديث المسور) بكسر فسكون (ابن مخرمة) بفتح فسكون.

(عند ابن إسحق) محمد (في المغازي) ومن حديث أبي سعيد عند أحمد وابن أبي شيبه والطحاوي وابن عبد البر، بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ يستغفر لأهل الحديبية للمحلقين ثلاثًا وللمقصرين مرة، ومن حديث ابن عباس عند أحمد وابن ماجه وغيرهما.

(وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي مريم) ملك بن ربيعة (السلولي) بفتح المهملة وضم اللام الخفيفة، صحابي دعا له النبي ﷺ أن يبارك له في ولده، فولد له ثمانون ولدًا، رواه ابن منده.

(عند أحمد وابن أبي شيبه: ومن حديث أم الحصين) السلولية (عند مسلم) أنها سمعت النبي ﷺ في حجة الوداع: دعا للمحلقين ثلاثًا وللمقصرين مرة واحدة.

(ومن حديث قارب بن الأسود الثقفي عند أحمد وابن أبي شيبه، ومن حديث أم عمارة) بضم العين الأنصارية (عند الحرث) بن أبي أسامة.

ومن حديث ابن عمر، قال: خلق ﷺ في حجة الوداع وأناس من أصحابه، وقصر بعضهم فقال: «اللهم ارحم المحلقين»، الحديث رواه البخاري هكذا في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر.

(فالأحاديث التي فيها تعيين حجة الوداع أكثر عددًا) لأنهم خمسة من الذين عينوا الحديبية لأنهم أربعة (وأصح إسنادًا) لأن بعضها في الصحيحين بخلاف الحديبية، فليس شيء منها في واحد منهما.

(ولهذا قال النووي عقب أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وأم الحصين: هذه الأحاديث

على أن هذه الواقعة كانت في حجة الوداع: قال: وهو الصحيح المشهور، وقيل: كانت في الحديبية، وجزم إمام الحرمين في النهاية أن ذلك كان في الحديبية، ثم قال النووي: ولا يبعد أن يكون ذلك وقع في الموضعين. انتهى.  
وكذا قال ابن دقيق العيد: إنه الأقرب.

قال في فتح الباري: بل هو المتعين لتظافر الروايات بذلك في الموضعين، إلا أن السبب في الموضعين مختلف، فالذي في الحديبية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الإحلال، لما دخل عليهم من الحزن، لكونهم منعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك، فخالفهم النبي ﷺ وصالح قريشاً على أن يرجع من العام المقبل، فلما أمرهم بالإحلال توقفوا، فأشارت أم سلمة أن يحل هو ﷺ قبلهم ففعل، فتبعوه فحلقت بعض وقصر بعض،

تدل على أن هذه الواقعة كانت في حجة الوداع) لكن الذي يدل منها إنما هو حديث أم الحصين.

أما حديث ابن عمر وأبي هريرة عند مسلم فليس فيهما تصريح بموضع، وقد صرح في فتح الباري؛ بأنه ليس في رواية أبي هريرة تعيين الموضع، وعين في بعض طرق حديث ابن عمر عند البخاري ولم يذكر هذه الطريق مسلم.

(قال: وهو الصحيح المشهور، وقيل: كانت في الحديبية، وجزم إمام الحرمين في النهاية) وكذا ابن عبد البر (أن ذلك كان في الحديبية، ثم قال النووي: ولا يبعد أن يكون ذلك وقع في الموضعين. انتهى).

وقال عياض: كان في الموضعين، هكذا في الفتح قبل قوله.

(وكذا قال ابن دقيق العيد: إنه الأقرب، قال في فتح الباري: بل هو المتعين لتظافر الروايات بذلك في الموضعين) وكلها صحيحة وإن كان بعضها أصح وأكثر، فلا يقتضي طرح غيره مع إمكان الجمع بالتعدد (إلا أن السبب في الموضعين مختلف، فالذي في الحديبية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الإحلال لما دخل عليهم من الحزن لكونهم منعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك) أي: الوصول إليه بالقتال (فخالفهم النبي ﷺ، وصالح قريشاً على أن يرجع من العام المقبل، فلما أمرهم بالإحلال) من العمرة (توقفوا، فأشارت أم سلمة) لما دخل عليها النبي ﷺ وأخبرها بتوقفهم وخوفه عليهم من التوقف (أن يحل هو ﷺ قبلهم) فقالت: اخرج ولا تكلم أحداً منهم وإدع الحلاق يحلق

فكان من بادر إلى الحلق أسرع إلى امتثال الأمر، ممن اقتصر على التقصير، وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس، فإن في آخره عند ابن ماجة وغيره أنهم قالوا: يا رسول الله، ما بال المحلقين ظهرت لهم بالترحم؟ قال: «لأنهم لم يشكوا».

وأما السبب في تكرير الدعاء للمحلقين في حجة الوداع، فقال ابن الأثير في «النهاية»: كان أكثر من حج معه ﷺ لم يسق الهدى، فلما أمرهم أن يفسخوا الحج إلى العمرة ثم يتحللوا منها، ويحللوا رؤوسهم، شق عليهم، ثم لما لم يكن لهم بد من الطاعة كان التقصير في أنفسهم أخف من الحلق، ففعله أكثرهم، فرجع ﷺ فعل من لكونه أبين في امتثال الأمر. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر: وفيما قاله نظر، وإن تابعه عليه غير واحد، لأن المتمتع يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج إذا كان ما بين النسكين متقارباً، وقد كان ذلك في حقهم كذلك، والأولى ما قاله الخطابي

لك فإنهم يفعلون (ففعل فتبعوه) وحلوا (فحلق بعض وقصر بعض).

في رواية الطيالسي وابن سعد لحديث أبي سعيد: إن الصحابة حللوا يوم الحديبية إلا عثن وأبا قتادة ققصرا ولم يحلقا.

قال الجلال البلقيني: فيحتمل أنهما اللذان قالوا والمقصرين (فكان من بادر إلى الحلق أسرع إلى امتثال الأمر ممن اقتصر على التقصير، وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس، فإن في آخره عند ابن ماجة وغيره أنهم قالوا: يا رسول الله ما بال المحلقين ظهرت لهم بالترحم) أي: ذكرته ثلاث مرات (قال: «لأنهم لم يشكوا») في أن ما فعلته أحسن مما قام في أنفسهم.

(وأما السبب في تكرير الدعاء للمحلقين في حجة الوداع فقال ابن الأثير في النهاية: كان أكثر من حج معه ﷺ لم يسق الهدى، فلما أمرهم أن يفسخوا الحج إلى العمرة، ثم يتحللوا منها ويحللوا رؤوسهم شق عليهم، ثم لما لم يكن لهم بد من الطاعة) لأمره (كان التقصير في أنفسهم أخف من الحلق ففعله أكثرهم، فرجع ﷺ فعل من لكونه أبين في امتثال الأمر. انتهى).

(قال الحافظ ابن حجر وفيما قاله نظر وإن تابعه) وافقه (عليه غير واحد، لأن المتمتع يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج إذا كان ما بين النسكين متقارباً)

وغيره: إن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعور والتزين بها، وكان الحلق فيهم قليلاً، وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن فعل الأعاجم، فلذلك كرهوا الحلق واقتصروا على التقصير. انتهى.

وفي رواية عبد الله بن عمرو بن العاصي: وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه، فجاء رجل فقال: يا رسول الله، لم أشعر فحلقت قبل أن أنحر؟ فقال: «اذبح ولا حرج»، ثم جاء رجل آخر فقال: يا رسول الله لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي؟ فقال: «ارم ولا حرج». قال: فما سئل عن شيء قدم أو أخر

ليبقى له شعر يحلقه في الحج (وقد كان ذلك في حقهم كذلك) فكان الأولى التقصير (والأولى ما قاله الخطابي وغيره؛ إن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعور والتزين بها، وكان الحلق فيهم قليلاً، وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن فعل) وفي نسخة: زي (الأعاجم، فلذلك كرهوا الحلق واقتصروا على التقصير. انتهى) كلام الحافظ.

(وفي رواية عبد الله بن عمرو بن العاصي) أنه قال: (وقف رسول الله ﷺ) على ناقته كما في رواية للبخاري، ولمسلم: على راحلته (في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه) وأما رواية: من روى جلس في حجة الوداع فقام رجل، فمحمولة على أنه ركب ناقته وجلس عليها فلا تخالف (فجاء رجل) قال الحافظ: لم أفد على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة، وكانوا جماعة، لكن في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره: كان الأعراب يسألونه، فكان هذا هو السبب في عدم ضبط أسمائهم (فقال: يا رسول الله لم أشعر) بضم العين، أي: أفطن، يقال: شعرت بالشيء شعوراً إذا فطنت له، وقيل: الشعور العلم، ولم يفصح في هذه الرواية بمعلق الشعور، وصرح به في رواية لمسلم، بلفظ: لم أشعر أن الرمي قبل الحلق (فحلقت) شعر رأسي (قبل أن أنحر) والفاء سببية، جعل الحلق مسبباً عن عدم الشعور كأنه يعتذر لتقصيره (فقال) ﷺ: «اذبح» وفي رواية: انحر (ولا حرج) أي: لا إثم عليك.

قال عياض: ليس أمراً بالإعادة وإنما هو إباحة لما فعل، لأنه سأل عن أمر فرغ منه، فالمعنى افعل ذلك متى شئت، قال: ونفى الحرج بين في نفى القدية عن العائد والساهي، وفي رفع الإثم عن الساهي، وأما العائد بالأصل أن تارك السنة عمداً لا يَأْثُمُ إلا أن يتهاون فيأثم للتهاون لا للترك.

(ثم جاء رجل آخر، فقال: يا رسول الله لم أشعر) زاد في رواية لمسلم: أن الرمي قبل النحر (فنحرت) الهدي (قبل أن أرمي) الجمرة (قال: «ارم ولا حرج»، قال) عبد الله بن عمرو:

إلا قال: «افعل ولا حرج». رواه مسلم.

وفي رواية: حلقت قبل أن أرمي، وفي رواية: وقف ﷺ على راحلته فطفق ناس يسألونه، فيقول القائل منهم: يا رسول الله إنني لم أكن أشعر أن الرمي قبل النحر، فنحرت قبل الرمي فقال ﷺ: «فارم ولا حرج»، قال: فما سمعته يسأل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور قبل بعض وأشباهاها

(فما سئل) ﷺ (عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: «افعل ولا حرج») لا ضيق عليك (رواه مسلم) عن يحيى بن يحيى، والبخاري في العلم عن إسماعيل.

وفي الحج عن عبد الله بن يوسف، الثلاثة عن ملك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمر، وبهذا اللفظ ورواه البخاري ومسلم أيضًا من وجوه عن ابن شهاب بنحوه، فما هذا الإيهام من المصنف أن البخاري لم يروه مع أنه رواه في مواضع.

(وفي رواية) عند مسلم من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري بإسناده: (حلقت قبل أن أرمي) وقال آخر: أفضت إلى البيت قبل أن أرمي.

وقال لملك في الأول: الفدية لإلقاء التفث قبل شيء من التحلل، وفي تقديم الإفاضة على الرمي الدم لأنه خلاف الواقع منه ﷺ، وقد قال: خذوا عني مناسككم، فخص هاتين الصورتين من عموم قول الصحابي: فما سئل عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: «افعل ولا حرج»، ولم يثبت عنده زيادتهما في الحديث، فلا يلزم بزيادة غيره لا سيما وهو أثبت الناس في ابن شهاب ومحل قبول زيادة الثقة ما لم يكن من لم يزدها أوثق كما تقرر في علوم الحديث وابن أبي حفصة الذي زادهما وإن كان صدوقاً، وروى له الشيخان لكنه يخطيء، بل ضعفه النسائي.

واختلف قول ابن معين في تضعيفه وتكلم فيه يحيى القطان فبطل، تعجب الطبري من ملك في حمل الحرج على نفي الإثم فقط، ثم يخص ذلك ببعض الأمور دون بعض، فإن وجب الترتيب ففي الجميع وإلا فما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع للجميع بنفي الحرج، كذا قال وقد علم وجهه.

(وفي رواية) لمسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عن عيسى؛ أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول: (وقف ﷺ على راحلته فطفق) بكسر الفاء وفتحها شرع (ناس يسألونه، فيقول القائل منهم: يا رسول الله إنني لم أكن أشعر أن الرمي قبل النحر) فذكر متعلق الشعور (فنحرت قبل الرمي) للجمرة، والجملة معمولة للقول التقدير نحرت قبل الرمي ولم أشعر، ولكنه قدم ما يدفع عنه اللوم ويقيم له العذر وهو عدم الشعور، ولذا عبر بفاء السببية (فقال ﷺ: فارم ولا حرج، فما سأله سائل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور قبل



إِلَّا قَالَ ﷺ: «افعلوا ذلك ولا حرج».

وفي رواية: أن النبي ﷺ بينا هو قائم يخطب يوم النحر، فقام إليه رجل فقال: ما كنت أحسب أن كذا وكذا، قبل كذا وكذا، وفي رواية: حلقت قبل أنحر، نحررت قبل أن أرمي وأشباه ذلك.

وفي رواية: حلقت قبل أن أذبح، ذبحت قبل أن أرمي.

ومن المعروف أن الترتيب أولى، وذلك أن وظائف يوم النحر بالاتفاق أربعة

بعض وأشباهها إِلَّا قَالَ ﷺ: «افعلوا ذلك ولا حرج» ولذا أجمعوا على الإجزاء في جميع الصور كما يأتي.

(وفي رواية) للبخاري ومسلم من طريق ابن جريج عن الزهري، عن عيسى، عن ابن عمرو (أن النبي ﷺ بينما هو قائم يخطب) لفظ مسلم، ولفظ البخاري: أنه شهد النبي ﷺ يخطب (يوم النحر) بنى على راحلته (فقام إليه رجل فقال: ما كنت أحسب:) أظن (أن كذا وكذا قبل كذا وكذا) بكاف التشبيه وذا اسم إشارة (حلقت قبل أن أنحر، نحررت قبل أن أرمي، وأشباه ذلك) من الأشياء التي ظن أنها على خلاف الأصل.

(وفي رواية) لمسلم من طريق ابن عينة عن الزهري بسنده، فقال رجل: (حلقت قبل أن أذبح) قال: «اذبح ولا حرج»، قال: (ذبحت قبل أن أرمي) قال: ارم ولا حرج، فحصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء: الحلق قبل الذبح، النحر قبل الرمي، الحلق قبل الرمي، الإفاضة قبل الرمي، والأوليان في حديث ابن عباس أيضًا في الصحيح. وللدارقطني من حديثه أيضًا: السؤال عن الحلق قبل الرمي، وكذا في حديث جابر وأبي سعيد عند الطحاوي.

وفي حديث علي عند أحمد: السؤال عن الإفاضة قبل الحلق.

وفي حديثه عند الطحاوي: السؤال عن الرمي والإفاضة معًا قبل الحلق.

وفي حديث جابر عند ابن حبان وغيره: السؤال عن الإفاضة قبل الذبح.

وفي حديث أسامة بن شريك: السؤال عن السعي قبل الطواف وهو محمول على من سعى بعد طواف القدوم، ثم طاف طواف الإفاضة؛ فإنه يصدق عليه أنه سعى قبل الطواف، أي: الركن، فهذا ما تحرر من مجموع الأحاديث، وبقيت عدة صور لم يذكرها الرواة إما اختصارًا وإما لأنها لم تقع، وبلغت بالتقسيم أربعًا وعشرين صورة، أفاده الحافظ.

(ومن المعروف أن الترتيب أولى، وذلك أن وظائف يوم النحر بالاتفاق أربعة أشياء:

أشياء: رمي جمرة العقبة، ثم نحر الهدي أو ذبحه، ثم الحلق أو التقصير، ثم طواف الإفاضة مع السعي بعده.

وقد تقدم أنه ﷺ رمى جمرة العقبة ثم نحر ثم حلق.

وقد أجمع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب، وأجمعوا أيضًا على جواز تقديم بعضها على بعض، إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع. ومذهب الشافعي وجمهور السلف والعلماء وفقهاء الحديث: الجواز وعدم وجوب الدم لقوله عليه الصلاة والسلام للسائل: «لا حرج»، فهو ظاهر في رفع الإثم والفدية معًا، لأن اسم الضيق يشملهما.

وقال الطحاوي: ظاهر الحديث يدل على التوسعة في تقديم بعض هذه الأشياء على بعض، إلا أنه يحتمل أن يكون قوله «لا حرج» أي لا إثم في ذلك الفعل، وهو كذلك لمن كان ناسيًا أو جاهلاً، وأما من تعمد المخالفة فتجب عليه

رمي جمرة العقبة، ثم نحر الهدي أو ذبحه، ثم الحلق أو التقصير، ثم طواف الإفاضة مع السعي بعده) لمن لم يكن سعى بعد طواف القدوم.

(وقد تقدم أنه ﷺ رمى جمرة العقبة ثم نحر ثم حلق) ثم طاف طواف الإفاضة.

(وقد أجمع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب) وإنما اختلفوا هل هو مستحب أو واجب (وأجمعوا أيضًا على جواز تقديم بعضها على بعض) أراد بالجواز الإجزاء، وبه عبر في شرحه للبخاري، إذ هو المجمع عليه، أما الجواز فمختلف فيه (إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع).

فقال مللك: يجب في موضع واحد وهو تقديم الإفاضة على الرمي، وأما تقديم الحلق على الرمي، فقال: فيه فدية صيام أو إطعام أو نسك.

وقال أبو حنيفة: الترتيب في الأربع واجب، فمن قدم أو أخر فعليه الدم. (ومذهب الشافعي) وأحمد في أحد قولي.

(وجمهور السلف والعلماء وفقهاء الحديث الجواز) أي: الإباحة (وعدم وجوب الدم لقوله عليه الصلاة والسلام للسائل لا حرج، فهو ظاهر في رفع الإثم والفدية معًا، لأن اسم الضيق) الذي هو معنى الحرج المنفي (يشملهما).

(وقال الطحاوي: ظاهر الحديث يدل على التوسعة في تقديم بعض هذه الأشياء على بعض إلا أنه يحتمل أن يكون قوله: لا حرج، أي: لا إثم في ذلك الفعل، وهو كذلك لمن

الفدية.

وتعقب: بأن وجوب الفدية يحتاج إلى دليل، ولو كان واجباً لبينه ﷺ حينئذ لأنه وقت الحاجة فلا يجوز تأخير عنه.

وتمسك الإمام أحمد بقوله في الحديث «لم أشعر» وبما في رواية يونس عند مسلم، وصالح عند أحمد «فما سمعته يومئذ يسأل عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور قبل بعضها إلا قال: «افعل ولا حرج» بأنه إن كان ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه وإن كان عالماً فلا.

قال ابن دقيق العيد: ما قاله أحمد قوي من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في الحج لقوله «خذوا عني مناسككم» وهذه الأحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد قرنت بقول السائل «لم أشعر» فيختص الحكم بهذه الحالة، وتبقى حالة العمد على أصل وجوب الاتباع في الحج. انتهى

كان ناسياً أو جاهلاً، وأما من تعمد المخالفة فتجب عليه الفدية مع الإثم. (وتعقب بأن وجوب الفدية يحتاج إلى دليل ولو كان واجباً لبينه ﷺ حينئذ لأنه وقت الحاجة، فلا يجوز تأخيرها) عن وقتها، وقد احتج الطحاوي بقول ابن عباس: من قدم شيئاً من نسكه أو أخره، فليهرق لذلك دمًا، قال: وهو أحد من روي أنه لا حرج، فدل على أن المراد نفي الإثم فقط، وأجيب بأن الطريق إلى ابن عباس رواها ابن أبي شعبة وفيها إبراهيم بن المهاجر وفيه مقال.

(وتمسك الإمام أحمد بقوله في الحديث: لم أشعر، وفي رواية يونس عند مسلم وصالح) بن كيسان (عند أحمد) كلاهما عن الزهري بإسناده: (فما سمعته يومئذ يسأل عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور قبل بعضها إلا قال: «افعل ولا حرج») ومر هذا قريباً وأعادته لحكاية تمسك أحمد به لقوله الآخر الذي حكاه صاحب المغني عن الأثرم عنه (أنه إن كان ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه) أي: لا لوم (وإن كان عالماً فلا) ينتفي عنه اللوم وهو الكراهة كما في الإقناع.

(قال ابن دقيق العيد: ما قاله أحمد قوي من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في الحج، لقوله: «خذوا عني مناسككم»، وهذه الأحاديث المرخصة في تقديم ما) أي: شيء من الأربع التي تفعل يوم النحر (وقع عنه) ﷺ (تأخيرها) عما قدمه السائل: (قد قرنت بقول السائل لم أشعر فيختص الحكم بهذه الحالة) أي: عدم الشعور (وتبقى حالة العمد على أصل وجوب الاتباع في الحج. انتهى) ما نقله من كلام ابن دقيق العيد وبقيته كما في

وعن أبي بكره قال: خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر فقال: «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم، ثلاث متواليات: ذو القعدة وذو الحجة، والمحرم،

الفتح، وأيضاً فالحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يجز اطراحه، ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم المؤاخذه وقد علق به الحكم، فلا يمكن اطراحه بإلحاق العمد به، إذ لا يساويه، وأما التمسك بقول الراوي فما سئل... الخ، لإشعاره بأن الترتيب مطلقاً غير مراعى، فجوابه أن هذا الإخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة إلى حالة السائل، والمطلق لا يدل على أحد الخاصين، فلا يبقى حجة في حالة العمد. انتهى.

(وعن أبي بكره) نفي بنون وفاء مصغر ابن الحرث الثقفي (قال: خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر) بمنى عند الجمرة (فقال: «إن الزمان» اسم لقليل الوقت وكثيره، والمراد هنا السنة (قد استدار) استدارة (كهيئته) أي: مثل حالته، فالكاف صفة مصدر محذوف.

قال الحافظ: والمراد باستدارته وقوع تاسع الحجة في الوقت الذي حلت فيه الشمس برج الحمل حيث يستوي الليل والنهار، وفي حديث ابن عمر عند ابن مردويه: أن الزمان قد استدار فهو اليوم كهيئته (يوم خلق الله السموات والأرض) وعاد الحج إلى ذي الحجة وبطل النسيء وهو تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر، وذلك أنهم كانوا يستحلون القتال في محرم لطول مدة التحريم بتوالي ثلاثة أشهر حرام، ثم يحرمون صفر مكانه، فكأنهم يقترضونه ثم يوفونه، وقيل: كانوا يحلون المحرم مع صفر من عام ويسمونهما صفرين ثم يحرمونهما من عام قابل ويسمونهما محرمين، وقيل: بل كانوا ربما احتاجوا إلى صفر أيضاً، فأحلوه وجعلوا مكانه ربيعاً، ثم يدور كذلك التحريم والتحليل بالتأخير على السنة كلها إلى أن جاء الإسلام، فوافق حجة الوداع رجوع التحريم إلى المحرم الحقيقي، واختص الحج بوقت معين، واستقام حساب السنة ورجع إلى الأصل الموضوع يوم خلق الله السموات والأرض (السنة) العربية الهلالية (اثنا عشر شهراً).

ذكر الطبري في سبب ذلك عن أبي مللك، قال: كانوا يجعلون السنة ثلاثة عشر شهراً، ومن وجه آخر: كانوا يجعلون السنة اثني عشر شهراً وخمسة وعشرين يوماً، فتدور الأيام والشهور لذلك، وإنما جعل الله الاعتبار بالقمر لأن ظهوره في السماء لا يحتاج إلى حساب ولا كتاب، بل هو ظاهر مشاهد بالبصر بخلاف سير الشمس فتحتاج معرفته إلى حساب، فلم يحوجنا إلى ذلك كما قال ﷺ: إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا.

(منها أربعة حرم) لعظم حرمتها وحرمة الذنب فيها، أو لتحريم القتال فيها وفسرها بقوله: (ثلاث متواليات) أي: متتابعات.

ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان». وقال «أي شهر هذا؟» قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، قال: «أليس ذا الحجة؟» قلنا:

قال ابن التين: الصواب ثلاثة متوالية، يعني: لأن المميز الشهر، قال: ولعله أعاد على المعنى، أي: ثلاث مدد متوالات. انتهى، أو باعتبار العدة مع أن الذي لا يذكر التمييز معه جائز فيه التذكير والتأنيث (ذو القعدة وذو الحجة) بفتح القاف والحاء قاله المصنف، ولعله الرواية (والمحرم ورجب مضر) عطف على ثلاث لا على المحرم، وأضافه إلى مضر لأنها كانت تحافظ على تحريمه أشد من محافظة سائر العرب ولم يكن يستحله أحد من العرب، كذا قال المصنف.

وفي فتح الباري أضافه إليهم لأنهم كانوا يتمسكون بتعظيمه بخلاف غيرهم، فيقال: كانت ربعة تجعل بدله رمضان، وكان من العرب من يجعل في رجب وشعبان ما ذكر في المحرم وصفر فيحلون رجبًا ويحرمون شعبان، ووصفه بقوله: (الذي بين جمادى وشعبان) تأكيدًا وإزاحة للريب الحادث فيه من النسبي، وقيل: الأشبه أنه تأسيس، لأنهم كانوا يؤخرون الشهر عن موضعه إلى شهر آخر فينتقل عن وقته الحقيقي، فالمعنى لا رجب الذي هو عندكم وقد أنساهم.

قال الحافظ: وذكرها من سنتين لمصلحة توالي الثلاثة، إذ لو بدأ بالمحرم لفات مقصود التوالي، قال: وأبدى بعضهم لما استقر عليه الحال من ترتيب هذه الأشهر الحرم مناسبة لطيفة، حاصلها أن لها مزية على ما عداها، فناسب أن يبدأ بها العام ويتوسطه ويختم بها، وإنما ختم بشهرين لوقوع الحج ختام الأركان الأربع لاشتمالها على عمل مال محض، وهو الزكاة وعمل بدن محض، وذلك تارة بالجوارح وهو الصلاة، وتارة بالقلب وهو الصوم، لأنه كف عن المفطرات، وتارة عمل مركب من مال وبدن وهو الحج، فلما جمعهما ناسب أن يكون له ضعف ما لواحد منها، فكان له من الأربعة الحرم شهران.

(وقال: «أي شهر هذا؟») قال البيضاوي: يريد تذكيرهم حرمة الشهر وتقديرها في نفوسهم ليبني عليها ما أراد تقريره، وقولهم: (قلنا: الله ورسوله أعلم) مراعاة للأدب، وتحرز عن التقدم بين يدي الله ورسوله، وتوقف فيما لا يعلم الغرض من السؤال عنه، وذلك من حسن أدبهم لأنهم علموا أنه لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب، وأنه ليس مراده مطلق الإخبار مما يعرفونه، ولذا قالوا (فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه) إشارة إلى تفويض الأمور كلها إليه (قال: «أليس ذا الحجة؟») بالنصب خبر ليس، وفي رواية: ذو بالرفع اسمها والخبر محذوف، أي: أليس ذو الحجة هذا الشهر (قلنا: بلى) هو ذو الحجة (قال: أي بلد هذا؟) بالتذكير (قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، قال: «أليس البلد الحرام؟») مكة.

بلى، قال: «أي بلد هذا؟» قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، قال: «أليس البلد الحرام؟» قلنا: بلى، قال: «فأي يوم هذا؟» قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، قال: «أليس يوم النحر؟» قلنا: بلى، قال: «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم

ولفظ البخاري: في الحج، قال: أليست بالبلدة الحرام؟، ولفظه في الأضاحي، قال: أليس البلدة بالتأنيث، أي: مكة (قلنا: بلى، قال: «فأي يوم هذا؟»، قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه قال: «أليس هو (يوم النحر)» الذي ينحر فيه الأضاحي في سائر الأقطار والهدايا بمنى، فيوم بالنصب خبر ليس، ويجوز رفعه اسمها وحذف الخبر، أي: هذا اليوم (قلنا: بلى) حرف مختص بالنفي ويفيد إبطاله، وتمسك به من خص النحر بيوم العيد لإضافته اليوم إلى جنس النحر، لأن اللام هنا جنسية فتعم، فلا يبقى نحر إلا في ذلك اليوم، وأجاب الجمهور: بأن المراد النحر الكامل المفضل وأل كثيرًا ما تستعمل للكمال نحو، ولكن البر وإنما الشديد الذي يملك نفسه.

قال القرطبي: والتمسك بإضافة النحر إلى اليوم الأول ضعيف مع قوله تعالى: ﴿لِيَذْكُرُوا اسم الله في أيام معلومات﴾ [الحج/٢٨]، وفي حديث أبي بكرة: هذا أنهم قالوا الله ورسوله أعلم، وسكتوا حتى أخبرهم.

وفي البخاري عن ابن عباس، أنه ﷺ خطب الناس يوم النحر، فقال: أي يوم هذا؟، قالوا: يوم حرام، قال: «أي بلد هذا؟»، قالوا: «بلد حرام»، قال: «فأي شهر هذا؟»، قالوا: شهر حرام.. الحديث، وظاهرهما التعارض، وأجيب بأن الطائفة الذين كان فيهم ابن عباس، أجابوا: والذين كان فيهم أبو بكرة ردوا العلم لله ورسوله، وسكتوا حتى أخبر، فقالوا: بلى، وبأن في حديث ابن عباس اختصارًا، ورواية بالمعنى، فإن بلى بمعنى يوم حرام بالاستلزام، ونقل أبو بكرة السياق بتمامه، واختصره ابن عباس وكان ذلك بسبب قرب أبي بكرة منه، لأنه كان آخذًا بخطام الناقة كما في رواية الإسماعيلي، وباحتمال تعدد السؤال في الخطبة مرتين.

ففي حديث أبي بكرة فخامة ليست في حديث ابن عباس لزيادة لفظة: أتدرون، فلذا سكتوا وفوضوا إليه، وأجابوا في السؤال الآخر العاري عن قوله: أتدرون، وأما احتمال أنه خطب مرتين يوم النحر، فتعقب بأنه إنما خطب مرة واحدة كما دل عليه صريح الأحاديث.

قال القرطبي: سؤاله ﷺ عن الثلاثة وسكوته بعد كل سؤال منها كان لاستحضار فهو مهم، وليقبلوا عليه بكليتهم ويستشعروا عظمة ما يخبرهم عنه، ولذا قال بعده: (فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم) جمع عرض بكسر العين موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان في

هذا في بلدكم هذا، في شهركم هذا، وستلقون ربكم فيسألکم عن أعمالکم، ألا فلا ترجعوا بعدي كفارًا ضللاً يضرب بعضكم رقاب بعض، ألا هل بلغت؟ قالوا:

نفسه أو سلفه.

وقال التوريشتي: أنفسکم وأحسابکم، فإن العرض يقال للنفس والحسب، يقال فلان نفى العرض، أي: بريء أن يعاب، ورد بأنه لو أريد النفوس لتكرر مع الدماء، إذ المراد بها النفوس. وقال الطيبي: الظاهر أن المراد لأخلاق النفسانية، ثم قال: والتحقيق ما في النهاية أن العرض موضع المدح والذم من الإنسان، ولذا قيل: العرض النفس إطلاقاً للمحل على الحال. انتهى، وهو على حذف مضاف، أي: سفك دمائکم وأخذ أموالکم وثلب أعراضکم، كذا قال الزركشي وتبعه الحافظ وغيره، وتعقبه الدماميني؛ بأن كل ذلك إنما يحرم إذا كان بغير حق، فالإفصاح به متعين والأولى أن يقدر في الثلاثة كلمة واحدة وهي لفظة انتهاك التي موضوعها تناول شيء بغير حق كما نص عليه القاضي، فكأنه قال: فإن انتهاك دمائکم وأموالکم وأعراضکم ولا حاجة إلى تقدير مع كل واحد من الثلاثة لصحة انسحابه على الجميع وعدم احتياجه إلى التقييد بغير الحقيقة. (عليکم حرام كحرمة يومکم هذا في بلدکم هذا في شهرکم هذا) زاد في بعض روايات البخاري: إلى يوم تلقون ربکم.

قال المصنف: بحر يوم من غير تنوين، ويجوز فتحه وكسره مع التنوين، والأول هو المروى. انتهى، ومناط التشبيه أن تحريم هذه الثلاثة كان ثابتاً في نفوسهم مقرراً عندهم عادة لسلفهم، ولذا قدم السؤال عنها مع شهرتها بخلاف الأنفس والأموال والأعراض، فكانوا في الجاهلية يستبيحونها، فطراً الشرع عليهم بأن تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم من البلد والشهر واليوم، فلا يرد أن المشبه أخفض رتبة من المشبه به، لأن الخطاب إنما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشرع.

(وستلقون ربکم) يوم القيامة (فيسألکم عن أعمالکم) فيجازيکم عليها (ألا) بالفتح والتخفيف (لا ترجعوا بعدي) بعد فراقني من موقعي هذا، أو بعد حياتي، وفيه استعمال رجع كصار معنى وعملاً.

قال ابن مللك: وهو مما خفي على أكثر النحاة، أي: لا تصيروا بعدي (كفارًا) أي: كالكفار، أو لا يكفر بعضکم بعضًا فتستحلوا القتال، أو لا تكن أفعالکم شبيهة أفعال الكفار، وفي رواية: (ضللاً): جمع ضال، والمعنى واحد (يضرب بعضکم رقاب بعض) برفع يضرب جملة مستأنفة مبينة لقوله: لا ترجعوا بعدي كفارًا، ويجوز الجزم.

قال أبو البقاء على تقدير شرط مضمرة، أي: أن ترجعوا بعدي (ألا هل بلغت) وفي رواية:

نعم، قال: «اللهم اشهد، فليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع». رواه الشيخان.

وفي رواية للبخاري: «فودع الناس».

ووقع في طريق ضعيفة عند البيهقي من حديث ابن عمر سبب ذلك، ولفظه: أنزلت ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ على رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق، وعرف أنه الوداع، فأمر بإحلاته القصواء فرحلت له فركب ووقف بالعقبة

هل بلغت مرتين (قالوا: نعم) بلغت (قال: اللهم اشهد) أني أدبت ما فرضته علي من التبليغ (فليبلغ الشاهد) الحاضر هذا المجلس (الغائب) عنه ما ذكر فيه أو جميع الأحكام التي سمعها (فرب مبلغ) بفتح اللام مشددة اسم مفعول بلغه كلامي (أوعى) أفهم لمعنى كلامي (من سامع) له مني.

قال الحافظ: رب للتقليل، وقد ترد للتكثير، ومبلغ بفتح اللام وأوعى نعت له، والذي تتعلق به رب محذوف تقديره يوجد أو يكون، ويجوز على مذهب الكوفيين في أن رب اسم أن يكون هي مبتدأ وأوعى الخبر فلا حذف ولا تقدير، والمراد رب مبلغ عني أوعى، أي: أفهم من سامع، وصرح بذلك في رواية ابن منده بلفظ فإنه عسى أن يكون بعض من لم يشهد أوعى لما أقول من بعض من شهد. انتهى.

وقال المهلب: فيه أنه يأتي في الآخر من يكون له من الفهم في العلم ما ليس لمن تقدم إلا أن ذلك قليل، لأن رب موضوعة للتقليل. انتهى، أي: عند الأكثرين.

وقال جماعة: موضوعة للتكثير، واختار في المغني أنها ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، لكن الظاهر أنها في الحديث هنا للتقليل بقوله في رواية للبخاري: فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه، ولرواية ابن منده المذكورة (رواه الشيخان) البخاري في مواضع تأملاً ومختصراً، ومسلم في الديات.

(وفي رواية البخاري) تعليقاً، ووصله أبو داود وابن ماجه وغيرهما في آخر حديث عن ابن عمر، فطلق النبي ﷺ يقول: «اللهم اشهد» (فودع الناس) لأنه علم أنه لا يتفق له ذلك في وقعة أخرى ولا اجتماع آخر مثل ذلك، وبقية الحديث: فقالوا: هذه حجة الوداع.

(ووقع في طريق ضعيفة عند البيهقي من حديث ابن عمر سبب ذلك) الوداع (ولفظه: أنزلت ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ على رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق وعرف أنه الوداع، فأمر بإحلاته القصواء فرحلت له) وجعل عليها الرحل (فركب ووقف بالعقبة واجتمع



واجتمع إليه الناس فقال: يا أيها الناس فذكر الحديث.  
 وفيه دلالة على مشروعية الخطبة يوم النحر بمنى، وبه قال الشافعي ومن  
 تبعه.

وخالف ذلك المالكية والحنفية، فقالوا: خطب الحج ثلاثة: سابع ذي  
 الحجة، ويوم عرفة، وثاني يوم النحر بمنى.  
 ووافقهم الشافعي إلا أنه قال: بدل ثاني النحر ثالثه، لأنه أول النفر، وزاد  
 خطبة رابعة وهي يوم النحر، قال: وبالناس حاجة إليها ليعلموا أعمال ذلك اليوم  
 من الرمي والذبح والحلق والطواف.

وتعقبه الطحاوي: بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج، لأنه لم  
 يذكر فيها شيئاً من أمور الحج، وإنما ذكر فيها وصايا عامة، ولم ينقل أحد أنه  
 علمهم فيها شيئاً من الذي يتعلق بيوم النحر، فعلمنا أنها لم تقصد لأجل الحج.  
 وقال ابن بطلال: إنما فعل ﷺ ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع  
 الذي اجتمع من أقاصي الدنيا، فظن الذي رآه أنه يخطب. قال: وأما ما ذكره  
 الشافعي: أن بالناس حاجة إلى تعليمهم أسباب التحلل المذكورة فليس بممتنع، لأن

إليه الناس، فقال: «أيها الناس»... فذكر الحديث) بنحوه (وفيه دلالة على مشروعية الخطبة  
 يوم النحر بمنى، وبه قال الشافعي ومن تبعه، وخالف ذلك المالكية والحنفية، فقالوا: خطب  
 الحج ثلاثة سابع ذي الحجة) بمكة (ويوم عرفة بها وثاني يوم النحر بمنى، ووافقهم الشافعي  
 إلا أنه قال بدل ثاني النحر ثالثه لأنه أول يوم النفر) بفتح النون وإسكان الفاء (وزاد خطبة  
 رابعة وهي يوم النحر) أي: يوم العيد (قال: وبالناس حاجة إليها ليعلموا أعمال ذلك اليوم  
 من الرمي والذبح والحلق والطواف) للإفاضة.

(وتعقبه الطحاوي بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لأنه لم يذكر  
 فيها شيئاً من أمور الحج، وإنما ذكر فيها وصايا عامة ولم ينقل أحد) من رواها كابن عمر  
 وابن عباس وأبي بكرة؛ (أنه علمهم فيها شيئاً من الذي يتعلق بيوم النحر، فعلمنا أنها لم  
 تقصد لأجل الحج).

(وقال ابن بطلال: إنما فعل ﷺ ذلك) أي: خطبة يوم النحر (من أجل تبليغ ما ذكره  
 لكثرة الجمع الذي اجتمع من أقاصي الدنيا، فظن الذي رآه أنه يخطب) فأطلق عليها اسم  
 الخطبة (قال: وأما ما ذكره الشافعي أن بالناس حاجة إلى تعليمهم أسباب التحلل المذكورة

الإمام يمكنه أن يعلمهم إياها يوم عرفة: انتهى.

وأجيب: بأنه ﷺ نبه في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر، وعلى تعظيم ذي الحجة، وعلى تعظيم البلد الحرام، وقد جزم الصحابة المذكورون بتسميتها خطبة، فلا يلتفت لتأويل غيرهم، وما ذكره من إمكان تعليم ما ذكره يوم عرفة، يعكر عليه في كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر، وكان يمكن أن يعلموا ذلك يوم عرفة، بل يمكن أن يعلموا يوم التروية جميع ما يؤتى به من أعمال الحج، لكن لما كان في كل يوم أعمال ليست في غيره شرع تجديد التعليم بحسب تجديد الأسباب. وأما قول الطحاوي: «إنه لم ينقل أنه علمهم شيئاً من

فليس بمتعين، لأن الإمام يمكنه أن يعلمهم إياها يوم عرفة) في خطبتها، وقد ذكر المالكية الأمور الأربع في جملة ما يخبرهم به في خطبة يوم عرفة (انتهى).

(وأجيب بأنه ﷺ نبه في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر وعلى تعظيم ذي الحجة وعلى تعظيم البلد الحرام، وقد جزم الصحابة المذكورون) ابن عباس وأبو بكر وابن عمر (بتسميتها خطبة فلا يلتفت لتأويل غيرهم) هذا واضح في رد قول ابن بطال: ظن الذي رآه أنه يخطب ولك أن تقول هي خطبة، لكن ليست من خطب الحج المشروعة، إنما هي وصايا وتوديع كما أشار إليه أولاً، إذ لا يصلح للخطيب المخبر بمناسك الحج أن يقول شيئاً مما ذكر في هذه الخطبة أتدرون، أي: بلد.. الخ ونحوه.

(وما ذكره من إمكان تعليم ما ذكره يوم عرفة يعكر عليه في كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر، وكان يمكن أن يعلموا ذلك يوم عرفة) له أن يقول: إن المناسك الأربع التي تفعل يوم النحر استغنى بتعليمهم إياها يوم عرفة، لأنه يتعسر خطبة تعلمهم ذلك يوم النحر، إذ المطلوب ساعة الوصول إلى الجمرة رميها عقب وصوله على أي حالة راكباً أو ماشياً، ثم النحر، ثم الحلق، ثم الطواف، وكل ذلك قبل الزوال فهو يوم عمل وسفر لا يمكن بسهولة خطبة لتعليم فعل ذلك على الوجه الأكمل، فاكتفى بتعليم ذلك في يوم عرفة بخلاف ثاني يوم، فيوم قرار بني فشرع فيه تجديد التعليم.

(بل يمكن أن يعلموا يوم التروية جميع ما يؤتى به من أعمال الحج، لكن) حكمة ذلك أنه (لما كان في كل يوم أعمال ليست في غيره شرع تجديد التعليم بحسب تجديد الأسباب) بعد هذا في الفتح، وقد بين الزهري وهو عالم أهل زمانه؛ أن الخطبة ثاني يوم النحر، نقلت من خطبة يوم النحر وأن ذلك من عمل الأمراء، يعني بني أمية.

قال ابن أبي شيبه: حدثنا وكيع، عن سفيان هو الثوري، عن ابن جريج، عن الزهري، قال:

أسباب التحلل» فلا ينفي وقوع ذلك أو شيء منه في نفس الأمر، بل قد ثبت من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه شهد النبي ﷺ يخطب يوم النحر، وذكر فيه السؤال عمن يقدم بعض المناسك على بعض، فكيف ساغ للطحاوي هذا النفي المطلق. انتهى.

وقد روى أبو داود والنسائي عن عبد الرحمن بن معاذ التيمي قال: خطبنا رسول الله ﷺ ونحن بمنى، ففتحت أسماعنا حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلنا، فطفق يعلمهم مناسكهم حتى بلغ الجمار، فوضع أصبعيه السبابتين ثم قال

كان النبي ﷺ يخطب يوم النحر، فشغل الأمراء فأخروه إلى الغد، وهذا وإن كان مرسلًا لكنه يعتضد بما سبق، وبأن به أن السنة يوم النحر لا ثانيه. انتهى.

وكان المصنف تركه لأنه قد لا يسلم له أن المراد بالأمراء بنو أمية كما ذكره بقوله، يعني بني أمية، إذ ليس ذلك في سياق الحديث، فكأنهم تركوه لفهمهم أن النبي ﷺ لم يقصد به أنه من خطب الحج المشروعة للتعليم وإنما هي وصايا، ولأنه يعكر على حكمته التي أبدأها من شرع تجديد التعليم بتجدد الأسباب، إذ هو لا يقول بخطبة ثاني يوم مع أن فيه تجديدًا.

(وأما قول الطحاوي إنه لم ينقل أنه علمهم شيئًا من أسباب التحلل فلا ينفي وقوع ذلك، أو شيء منه في نفس الأمر) لاحتمال أنه وقع، ولم ينقله الراوي اعتناء بما نقله من أمر الوصية، وغاية ما يفيد هذا الاحتجاج بالاحتمال والطحاوي إنما قال لم ينقل، وإنما يرد عليه بأنه قد نقل (بل) إضراب انتقالي (قد ثبت في حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه شهد النبي ﷺ يخطب يوم النحر، وذكر فيه السؤال عمن يقدم بعض المناسك على بعض، فكيف ساغ للطحاوي هذا النفي المطلق) مع روايته هو لحديث ابن عمرو. (انتهى).

والجواب أنه ساغ له ذلك لأنه ليس فيه أنه علمهم ذلك ابتداء في تلك الخطبة، وإنما أجاب السائلين بقوله: أفعل ولا حرج، وجواب السائل متعين في مثل ذلك.

(وقد روى أبو داود والنسائي عن عبد الرحمن بن معاذ) بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة القرشي (التيمي) نسبة إلى جده تيم المذكور، صحابي شهد فتح مكة، وهو ابن عم طلحة بن عبد الله (قال: خطبنا رسول الله ﷺ ونحن بمنى ففتحت) بالتخفيف، وضبطه بعضهم بالتشديد (أسماعنا حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلنا) معجزة ظاهرة له ﷺ (فطفق) بكسر الفاء وفتحها، أي: أخذ (يعلمهم مناسكهم) جمع منسك بفتح السين وكسرها وهو المعبد ويقع على المصدر والزمان والمكان، ثم سميت أمور الحج كلها مناسك (حتى بلغ الجمار) أي: وصل إلى ذكر حكمها، وكأنه ذكر المناسك على ترتيب وقوعها

بحصى الخذف، ثم أمر المهاجرين فنزلوا في مقدم المسجد وأمر الأنصار أن ينزلوا من وراء المسجد، قال: ثم نزل الناس بعد ذلك.

وفي رواية عن عبد الرحمن بن معاذ عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال: خطب النبي ﷺ الناس بمنى ونزلهم منازلهم فقال: «لينزل المهاجرون ها هنا»، وأشار إلى ميمنة القبلة، «والأنصار ها هنا»، وأشار إلى ميسرة القبلة، ثم قال: «لينزل الناس حولهم».

وعن ابن أبي نجيح عن أبيه عن رجلين من بني بكر قالوا: رأينا رسول الله ﷺ يخطب بين أوسط أيام التشريق، ونحن عند راحلته، وهي خطبة

وفعلها والجمار الأحجار الصغار، سميت حمار الحج بذلك للحصى التي يرمى بها (فوضع أصبعيه السبائتين) اليمنى واليسرى (ثم قال:): ارموا ((بحصى الخذف)) أي: الحصى الصغار، أي: بمثلها، والخذف أن تؤخذ حصاة بين السبائتين ويرمى بها (ثم أمر المهاجرين فنزلوا بمقدم المسجد، وأمر الأنصار أن ينزلوا من) هكذا في أبي داود، لفظ: من (وراء المسجد، قال: ثم نزل الناس بعد ذلك) ففيه تقريب أهل الفضل والعلم على حسب مراتبهم في ذلك.

قال الولي العراقي: قد يسأل عن الجمع بين هذا الحديث وبين قوله عليه الصلاة والسلام: «منى مناخ من سيق»، فإنه دال على استحقاق السابق لبقعة للنزول فيها ولو كان غيره أفضل، وهو مخالف لتعيينه للمهاجرين بقعة وللأنصار بقعة، هكذا سأل وبيض للجواب.

(وفي رواية عبد الرحمن بن معاذ) الصحابي المذكور فيما قبله عند أبي داود أيضًا (عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، قال: خطب النبي ﷺ الناس بمنى ونزلهم منازلهم، فقال: لينزل) بلام الأمر، كما في أبي داود (المهاجرون ههنا، وأشار إلى ميمنة القبلة والأنصار ههنا، وأشار إلى ميسرة القبلة، ثم قال: لينزل الناس حولهم) وفي الرواية الأولى: أنزل المهاجرين في مقدم المسجد والأنصار وراء المسجد.

قال الولي العراقي: وظاهرهما التنافي، فيحتاج إلى الجمع إن أمكن وإلا تعين الترجيح، ويمكن الجمع بأنه أنزل المهاجرين في ميمنة القبلة في مقدم المسجد، وأنزل الأنصار في ميسرة القبلة وراء المسجد، ويلزم عليه أن يخلو من المسجد ميسرته بكمالها ومؤخر ميمنته، فيحصل أنه ﷺ أخلى ذلك لنفسه.

(وعن ابن أبي نجيح) الابن هو عبد الله المكي أبو يسار الثقفي، مولاهم ثقة من رجال الجميع، ورمي بالقدر، وربما دلس (عن أبيه) أبي نجيح، واسمه يسار المكي مولى ثقيف مشهور بكنيته وهو ثقة، روى له مسلم والسنن الثلاثة (عن رجلين من بني بكر، قالوا: رأينا رسول الله ﷺ يخطب بين أوسط أيام التشريق) ظاهره مشكل، فالجمع بين أوسط وبين

رسول الله ﷺ التي خطب بمنى. رواه أبو داود.

وعن رافع بن عمرو المزني قال: رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بمنى، حين ارتفع الضحاء على بغلة شهباء، وعلي يعبر عنه، والناس بين قائم وقاعد. رواه أبو داود أيضًا.

ممتنع، فلما أنه وهم كان في بعض الأصول بين، وفي آخر أوسط، فجمع بينهما بعض الرواة وهما: لكن فيه أن الحكم على الإثبات بالخطأ يحتاج لدليل، وبأنه لا يصح أن يقال بين أيام التشريق لاقتضائه أن زمن الخطبة متخلل بينها وإما يكون ذلك ليلاً، ولم تقع الخطبة ليلاً، وإما أن أوسط يدل من بين فهو نصب ظرفاً لا مخفوض بالإضافة، ويرد هذا بالثاني مما رد به مما قبله، وإما أن المراد بخطبهم في وسط أوسط أيام التشريق، أي: أن خطبته وقعت في الأوسط من أيام التشريق وكان ذلك بينه، أي: في أثنائه لا في أول النهار ولا في آخره، وفيه نظر، لأنه إذا خطب أثنائه صدق أنه خطب في أيام التشريق فلا يقال خطب بينهما، قاله الولي العراقي.

(ونحن عند راجلته) مثلث العين ومعناه حضرة الشيء (وهي خطبة رسول الله ﷺ التي خطب بمنى) كأنهما لم يطلعا على خطبته يوم النحر أو اطلعا ولم تكن عندهما خطبة تتعلق بالحج (رواه أبو داود) وسكت عليه فهو عنده صالح، وكذا سكت عليه عبد الحق في الأحكام، وتعقبه ابن القطان ورد تعقبه.

(وعن رافع بن عمرو) بفتح العين ابن هلال (المزني) صحابي ابن صحابي، سكن البصرة وعاش إلى خلافة ملوية (قال: رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحاء) بفتح المعجمة ممدود إذا علت الشمس إلى ربع السماء فما بعده كما في النهاية، نقله الولي (على بغلة) أنثى البغال (شهباء) أي: بيضاء غلب بياضها على السواد، زاد في رواية لأبي داود في اللباس: وعليه برد أحمر (وعلي) بن أبي طالب (يعبر) بضم أوله وبالتشديد، أي: يبلغ (ههه).

قال الجوهري: عبرت عن فلان إذا تكلمت عنه واللسان يعبر عما في الضمير، أو المراد يفسر عبارته ويشرحها مأخوذة من عبارة الرؤيا وهو تفسيرها، أو المراد يفهمها للناس من عبرت الكتاب أعبره، والأول هو الظاهر المتعين وفيه منقبة لعلي، ولا يخالف قوله: ففتحت أسماعنا الحديث السابق لاحتمال أن هذه خطبة غير تلك، لأنه خطب بمنى غير مرة، أو المعجزة إنما هي في حق من لم يحضر المجلس، فلما من حضره فكان يسمع السمع المجتاد، فربما يخفى عليه كلمة ونحوها لشغل أو ثقل سمع أو جهل بتلك اللغة التي خاطبهم بها ﷺ، لأنهم خلق كثير

وعن ربيعة بن عبد الرحمن بن حصن قال: حدثتني جدتي سراء بنت نبهان، وكانت ربة بيت في الجاهلية، قالت خطبنا النبي ﷺ يوم الرؤوس فقال: أي يوم هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: أليس أوسط أيام التشريق؟ وفي رواية: خطب أوسط أيام التشريق. رواه أبو داود أيضًا.

من قبائل شتى، وهذه الخطبة غير المذكورة قبلها لقوله: على راحته وهنا على بغلة، قاله الولي العراقي ملخصًا.

(والناس بين قائم وقاعد) لكثرتهم، فكان البعيد يقف ليراه ويسمع كلامه ﷺ (رواه أبو داود أيضًا) ورواه النسائي والبغوي والطبراني وغيرهم عنه مطوّلًا، قال: أقبلت مع أبي وأنا غلام وصيف أو فوق ذلك في حجة الوداع، فإذا رسول الله ﷺ يخطب الناس على بغلة شهباء، وعلي بن أبي طالب يعبر عنه والناس من بين جالس وقائم، فجلس أبي وتخللت الركاب حتى أتيت البغلة، فأخذت بركاته ووضعت يدي على ركبته، فمسحت حتى الساق حتى بلغت بها القدم، ثم أدخلت كفي بين النعل والقدم فيخيل إلي الساعة أني أجدر برد قدمه على كفي.

(وعن ربيعة بن عبد الرحمن بن حصن) الغنوي بفتح الغين المعجمة والنون، ذكره ابن حبان في الثقات (قال: حدثتني جدتي سراء) بفتح السين المهملة وشد الراء مع المد، وقيل: القصر كما في التقريب، وفي الإصابة بتشديد الراء مقصورة، ويقال: بالمد، قاله ابن الأثير (بنت نبهان) بفتح النون وسكون الموحدة ابن عمرو الغنوية الصحابية، روت عنها أيضًا ساكنة بنت الجعد حديثًا آخر، رواه ابن سعد وقال: روت أحاديث بهذا الإسناد (وكانت ربة) أي: صاحبة (بيت) ومنزل (في الجاهلية) ما قبل الإسلام، والمراد أنها كبيرة السن، أدركت الجاهلية منفردة ببيت قاله الولي العراقي.

وقال ابن رسلان: ربة بيت، أي: قائمة على الضيم في الجاهلية. اه، فإن كان ذلك الواقع وإلا فالصواب ما قال الولي.

(قالت: خطبنا النبي ﷺ يوم الرؤوس) بضم الراء والهمز، سمي بذلك حادي عشر الحجة لأنهم كانوا يذبحون يوم النحر ثم يطبخون الرؤوس تلك الليلة فيبكرون على أكلها (فقال: أي يوم هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: أليس أوسط أيام التشريق) وفيه أدب الصحابة معه وسكوته عن الجواب فيما يشكل عليهم.

(وفي رواية: خطب أوسط أيام التشريق، رواه أبو داود أيضًا) أي: المذكور من الروایتين، وسكت عليه إلا أن الأولى عنده مسندة، وأما الثانية فمعلقة، ولفظه عقب المسند، قال أبو داود وكذلك عم أبي حرة الرقاشي أنه خطب أوسط أيام التشريق.

ثم ركب ﷺ قبل الظهر فأفاض إلى البيت فطاف طواف الإفاضة، وهو طواف الزيارة والركن والصدر.

وفي البخاري: ويُذكر عن أبي حسان عن ابن عباس، أن النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى.

وصله الطبراني من طريق قتادة عن أبي حسان. وقال ابن المديني في «العلل»: روى قتادة حديثاً غريباً لا نحفظه عن أحمد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام. فنسخته من كتاب ابنه معاذ بن هشام، ولم أسمع منه، عن أبيه عن قتادة حدثني أبو حسان عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يزور البيت كل ليلة ما أقام بمنى الحديث.

قال الولي: أخرجه أحمد عن أبي حرة الرقاشي، عن عمه قال: كنت آخذاً بزمام ناقة النبي ﷺ إذ ودعته الناس، فذكر حديثاً طويلاً في خطبته وأبو حرة بضم المهملة وشد الراء المفتوحة وتاء تأنيث اسمه حنيفة، ذكره أبو حاتم وغيره، ضعفه ابن معين ووثقه أبو داود وعمه صحابي.

قال البغوي: بلغني أن اسمه خزيمة بن حنيفة. اهـ، وقيل: عمر بن حمزة، أفاده ابن فتحون. (ثم ركب ﷺ) من منى (قبل الظهر فأفاض) أي: رجع (إلى البيت فطاف طواف الإفاضة) أي: طواف الرجوع من منى إلى مكة (وهو طواف الزيارة) أي: زيارة الحاج البيت (والركن) الذي لا يجبر تركه بشيء (والصدر) بصاد ودال مهملتين مفتوحتين، قال الراجعي: والأشهر أن طواف الصدر طواف الوداع.

(وفي البخاري يذكر) بضم أوله وفتح ثالثة (عن أبي حسان) بالصرف وعدمه مسلم بن عبد الله العدوي البصري، صدوق، رمي برأي الخوارج، قتل سنة ثلاثين ومائة، روى له مسلم حديثين عن ابن عباس غير هذا، وروى له الأربعة وعلق له البخاري.

(عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى) قال الحافظ: (وصله الطبراني من طريق قتادة عن أبي حسان).

(وقال ابن المديني في العلل: روى قتادة حديثاً غريباً لا نعرفه عن أحمد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام، فنسخته من كتاب ابنه معاذ بن هشام ولم أسمع منه، عن أبيه، عن قتادة: حدثني أبو حسان عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يزور البيت كل ليلة ما أقام بمنى).

وقال الأثرم: قلت لأحمد: تحفظ عن قتادة هذا (الحديث)، فقال: اكتبره من كتاب،

وَأَتَى ﷺ زَمْزَمَ، وَبَنُو عَبْدِ الْمُطَلِّبِ يَسْقُونَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: انْزِعُوا بَنِي عَبْدِ الْمُطَلِّبِ، فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سَقَايَتِكُمْ لَنْزَعْتُ مَعَكُمْ، فَنَاولُوهُ دَلْوًا مِنْهَا فَشَرِبَ مِنْهُ .

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَفِي رِوَايَةٍ: فَحَلَفَ عَكْرَمَةً: مَا كَانَ يَوْمَئِذٍ إِلَّا عَلَى بَعِيرٍ، لَكِنْ لَمْ يَعْينَ فِيهَا حَجَّةَ الْوَدَاعِ وَلَا غَيْرَهَا، إِنَّمَا التَّعْيِينَ فِي

قُلْتُ: فَإِنَّ هُنَا إِنْسَانًا زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مَعَاذٍ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، وَأَشَارَ الْأَثَرُ بِذَلِكَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَرُورَةَ، فَإِنَّ مِنْ طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلِرِوَايَةِ أَبِي حَسَّانٍ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ شَاهِدٌ مُرْسَلٌ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفِيضُ كُلَّ لَيْلَةٍ (وَأَتَى ﷺ) بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ (زَمْزَمَ وَبَنُو عَبْدِ الْمُطَلِّبِ يَسْقُونَ عَلَيْهَا) أَيُّ: يَفْرُقُونَ مِنْهَا بِالْذَّلَاءِ وَيَصْبُونَهُ فِي الْحِيَاضِ وَيَسْقُونَهُ النَّاسُ (فَقَالَ): لَهُمْ (انْزِعُوا) بِكَسْرِ الزَّايِ، يَقَالُ: نَزَعَ بِالْفَتْحِ يَنْزَعُ بِالْكَسْرِ، وَالْأَصْلُ فِي فِعْلِ الَّذِي عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ حَرْفٌ حَلَقٌ فَتَحَ مَضَارِعَهُ، وَلَمْ يَأْتِ الْكَسْرُ إِلَّا فِي نَزَعَ يَنْزَعُ وَالنَّزْعَ الْاسْتِقَاءَ، أَيُّ: اسْقُوا (بَنِي عَبْدِ الْمُطَلِّبِ، فَلَوْلَا) خَوْفِي (أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سَقَايَتِكُمْ) بِأَنْ يَزِدَّحُمَا عَلَى النَّزْعِ بِحَيْثُ يَغْلِبُونَكُمْ وَيُدْفَعُونَكُمْ لَاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ النَّزْعَ وَالْاسْتِقَاءَ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ (لَنْزَعْتُ مَعَكُمْ) لِكَثْرَةِ فَضِيلَةِ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: قَالَ ذَلِكَ شَفَقَةً عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْحَرْجِ وَالْمَشَقَّةِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ وَفِيهِ بَقَاءُ هَذِهِ التَّكْرَمَةِ لِبَنِي الْعَبَّاسِ، كِبَقَاءِ الْحِجَابَةِ لِبَنِي شَيْبَةَ، إِذْ لَوْ اسْتَعْمَلَهُ النَّاسُ مَعَهُمْ لَخَرَجَ عَنْ اخْتِصَاصِهِ بِهِمْ (فَنَاولُوهُ) ﷺ (دَلْوًا مِنْهَا فَشَرِبَ مِنْهُ) فَيَسْتَحِبُّ الشَّرْبَ مِنْهَا وَالْإِكْثَارَ، وَقَدْ صَحَّ مَرْفُوعًا مَاءَ زَمْزَمَ لَمَّا شَرِبَ لَهُ وَشَرِبَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِمَا بَ فُوجِدُوا.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: شَرِبْنَاهُ لِلْعِلْمِ، فَلَيْتَنَا شَرِبْنَاهُ لِلْوَرَعِ، وَأَوَّلَى مَا يَشْرَبُ لِتَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ وَالْمَوْتِ عَلَيْهِ.

(وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ) عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ، قَالَ: سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ (فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ) فَفِيهِ جَوَازُ الشَّرْبِ قَائِمًا، وَقَوْلُهُ: (وَفِي رِوَايَةٍ) حَشَوْهُمُ أَنَّهَا رِوَايَةٌ أُخْرَى مَعَ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ، عَقِبَ قَوْلِهِ وَهُوَ قَائِمٌ، قَالَ عَاصِمٌ: (فَحَلَفَ عَكْرَمَةً) بِاللَّهِ (مَا كَانَ) ﷺ (يَوْمَئِذٍ) أَيُّ: يَوْمَ سَقَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ زَمْزَمَ (إِلَّا) عَلَى بَعِيرٍ فَكَيْفَ يَكُونُ قَائِمًا.

وَعِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ عَنْ عَاصِمٍ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَكْرَمَةِ فَحَلَفَ بِاللَّهِ مَا فَعَلَ، أَيُّ: مَا شَرِبَ قَائِمًا لِأَنَّهُ كَانَ حِينَئِذٍ رَاكِبًا، وَإِنَّمَا حَلَفَ لِأَنَّهُ خَلَّافٌ مَا رَوَاهُ، أَعْنِي: عَكْرَمَةً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ ﷺ أَتَى



رواية جابر عند مسلم.

واختلف أين صلى ﷺ الظهر يومئذ، ففي رواية جابر عند مسلم: أنه عليه السلام صلى بمكة، وكذا قالت عائشة.

وفي حديث ابن عمر - في الصحيحين - أنه ﷺ أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى.

فرجع ابن حزم في كتاب حجة الوداع له قول عائشة وجابر، وتبعه على ذلك جماعة، لأنهما اثنان، وهما أولى من الواحد، ولأن عائشة أخص الناس به، ولها من القرب والاختصاص ما ليس لغيرها، ولأن سياق الناس به، ولها من القرب والاختصاص ما ليست لغيرها، ولأن سياق جابر لحجته ﷺ من أولها إلى آخرها أتم سياق، وأحفظ للقصة وضبطها، حتى ضبط جزئياتها، حتى أقر منها ما لا يتعلق

زمزم وهم يسقون ويعملون فيها، فقال: اعملوا فإنكم على عمل صالح، ثم قال: لولا أن تغلبوا لنزلت حتى أضع الحبل على هذه، يعني: عاتقه، وأشار إلى عاتقه، رواه البخاري، وأجيب بأنه قد روي أبو داود عن عكرمة نفسه، عن ابن عباس أنه ﷺ أناخ فصلى ركعتين، فلعل شربه من زمزم كان بعد ذلك، ولعل عكرمة إنما أنكره لنهي عنه، لكن في البخاري عن علي أنه ﷺ شرب قائماً (لكن لم يعين فيها) أي: رواية ابن عباس لا من طريق عكرمة ولا من طريق الشعبي (حجة الوداع ولا غيرها) فتح مكة (إنما التعيين في رواية جابر عند مسلم) يعني: فلولاها لأمكن الجمع بأنه في إحداهما شرب وهو على البعير، وفي الأخرى قائماً، وقد علم الجمع بإمكان أنه لما نزل وصلى شرب قائماً فلا خلاف.

(واختلف أين صلى) النبي ﷺ (الظهر يومئذ) أي: يوم النحر (ففي رواية جابر عند مسلم؛ أنه عليه السلام صلى بمكة) ولفظه: فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر، وكذا قالت عائشة عند أبي داود وغيره.

(وفي حديث ابن عمر في الصحيحين؛ أنه ﷺ أفاض يوم النحر، ثم رجع فصلى الظهر بمنى) فهذا تعارض (فرجع ابن حزم في كتاب حجة الوداع له) أي: مؤلفه فيها (قول عائشة وجابر وتبعه على ذلك جماعة) بأربعة أوجه (لأنهما اثنان وهما أولى من الواحد، و) ثانيها (لأن عائشة أخص الناس به ولها من القرب والاختصاص ما ليس لغيرها، و) ثالثها: (لأن سياق جابر لحجته ﷺ من أولها إلى آخرها أتم سياق و) هر (أحفظ للقصة، وضبطها حتى ضبط جزئياتها حتى أقر) بقاف وراء ثقيلة، أي: أثبت (منها ما لا يتعلق بالمناسك).

بالمناسك، وهو نزوله في الطريق فبال عند الشعب وتوضاً وضوءاً خفيفاً، فمن ضبط هذا القدر فهو لضبط مكان صلاته الظهر يوم النحر أولى، وأيضاً: فإن حجة الوداع كانت في «آذار» وهو تساوي الليل والنهار، وقد دفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس إلى منى، وخطب بها الناس، ونحر بها بدنه وقسمها، وطبخ له من لحمها وأكل منه، ورمى الجمرة، وحلق رأسه وتطيب ثم أفاض، وطاف وشرب من ماء زمزم، ووقف عليهم وهم يسقون، وهذه أعمال يظهر منها أنها لا تنقضي في مقدار يمكن معه الرجوع إلى منى بحيث يدرك الظهر في فصل آذار.

ورجحت طائفة أخرى قول ابن عمر: بأنه لا يحفظ عنه في حجته ﷺ أنه صلى الفرض بجوف مكة، بل إنما كان يصلي بمنزله بالمسلمين مدة مقامه بمكة، وبأن حديث ابن عمر متفق عليه، وحديث جابر من أفراد مسلم، فحديث ابن عمر أصح منه، فإن رواه أحفظ وأشهر، وبأن حديث عائشة قد اضطرب في وقت طوافه، فروي عنها أنه طاف نهاراً، وفي رواية عنها: أن آخر الطواف إلى الليل، وفي رواية عنها: أنه أفاض من آخر يومه، فلم تضبط فيه وقت الإفاضة، ولا مكان الصلاة.

وفي نسخة: حتى أمرا منها، أي: حتى ضبط أمراً لا يتعلق بالمناسك (وهو نزوله في الطريق، فبال عند الشعب وتوضاً وضوءاً خفيفاً، فمن ضبط هذا القدر فهو يضبط صلاته الظهر يوم النحر أولى و) رابعها (أيضاً، فإن حجة الوداع كانت في آذار وهو تساوي الليل والنهار وقد دفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس إلى منى، وخطب بها الناس ونحر بها بدنه) المائة (وقسمها وطبخ له من لحمها وأكل منه ورمى الجمرة وحلق رأسه وتطيب، ثم أفاض وطاف وشرب من ماء زمزم ووقف عليهم وهم يسقون، وهذه أعمال يظهر منها أنها لا تنقضي في مقدار يمكن معه الرجوع إلى منى بحيث يدرك الظهر في فصل آذار) بهمزين فذال معجمة فألف فراء.

قال في القاموس: الشهر السادس من الشهور الرومية (ورجحت طائفة أخرى قول ابن عمر) بأمر أربعة: أحدها: (بأنه لا يحفظ عنه في حجته ﷺ؛ أنه صلى الفرض بجوف مكة، بل إنما كان يصلي بمنزله بالمسلمين مدة مقامه بمكة، و) الثاني: (بأن حديث ابن عمر متفق عليه) أي: رواه البخاري ومسلم (وحديث جابر من أفراد مسلم) التي انفرد بها عن البخاري (فحديث ابن عمر أصح منه: فإن رواه أحفظ وأشهر) ولاتفاق الشيخين عليه. (و) الثالث: (بأن حديث عائشة قد اضطرب في وقت طوافه، فروي عنها أنه طاف نهاراً). (وفي رواية) لأحمد وأبي داود والترمذي (عنها: أنه) ﷺ (آخر الطواف إلى الليل،

وأيضًا: فإن حديث ابن عمر أصح منه بلا نزاع، لأن حديث عائشة من رواية محمد بن إسحق، عن عبد الرحمن بن القاسم، وابن إسحق مختلف في الاحتجاج به، ولم يصرح بالسماع، بل عنعه، فلا يقدم على حديث عبد الله بن عمر، انتهى.

ثم رجع ﷺ إلى منى، فمكث بها ليلي أيام التشريق، يرمي الجمرة إذا زالت الشمس، كل جمرة بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة، ويقف عند الأولى

وفي رواية) عند أبي داود (عنها: أنه) ﷺ (أفاض) أي: طاف طواف الإفاضة (من آخر يومه) والجمع وإن أمكن بين رواياتها الثلاث بأن قولها إلى الليل، أي: إلى قرب بدليل قولها في الرائية الثانية من آخر يومه وذلك بالنهار، وهو الرواية الأولى (فلم تضبط فيه وقت الإفاضة ولا مكان الصلاة) فتقدم رواية من ضبط.

(و) الرابع: (أيضًا بأن حديث ابن عمر أصح منه بلا نزاع، لأن حديث عائشة من رواية محمد بن إسحق) بن يسار (عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد، عن أبيه، عنها (وابن إسحق مختلف في الاحتجاج به) أي: بروايته، فمنهم من لم يحتج به وطعن فيه كثير من الأئمة، ومنهم من احتج به بشرط أن يصح بالسماع لأنه مدلس، فهنا لا حجة به اتفاقًا (و) ذلك: أنه (لم يصرح به بالسماع، بل عنعه) أي: الحديث، فقال عن عبد الرحمن بن القاسم: (فلا يقدم على حديث عبد الله بن عمر) لأن رواته ثقات حفاظ مشاهير. (انتهى).

وقد جمع النووي بين الحديثين أي: حديث جابر وابن عمر باحتمال أنه صلى الظهر بمكة أول الوقت، ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر مرة أخرى بأصحابه حين سأله ذلك، فيكون متنفلًا بالظهر الثانية التي بمنى، كذا قال بناء على مذهبه من صحة اقتداء المفترض بالمتنفل، ثم ذكر أنه طاف قبل الزوال، قال: وما ورد عن عائشة وغيرها أنه أخر الزيارة إلى الليل فمحمول على أنه عاد للزيارة مع نسائه لا لطواف الإفاضة، قال: ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الأحاديث.

وتمقبه الولي بأن ظاهر حديث أبي داود، عنها: أفاض من آخر يومه حين صلى الظهر أنه طاف بعد صلاة الظهر، أي: حين فرغ منها لا حين شرع فيها، إذ لا يجمع بين الصلاة والطواف في زمن واحد.

(ثم رجع ﷺ إلى منى فمكث) بفتح الكاف وضمها (بها ليلي أيام التشريق يرمي الجمرة) أي: جنسها، إذ المراد الثلاث جمرات كما صرح به بعد (إذا زالت الشمس) فورًا، زاد ابن ماجه: قدر ما إذا فرغ رمية صلى الظهر.

قال الولي: فذكر مكثه الليلي ورميه الجمرة بالنهار، فكان ينبغي أن يقول ليلي أيام

والثانية، فيطيل القيام فيهما ويتضرع، ويرمي الثالثة فلا يقف عندها. رواه أبو داود من حديث عائشة.

وعن ابن عمر - عند الترمذي -: كان ﷺ إذا رمى الجمار مشى إليها ذاهباً وراجعاً.

وفي رواية أبي داود: وكان يستقبل القبلة في الجمرتين الدنيا والوسطى، ويرمي جمرة العقبة من بطن الوادي الحديث.

واستأذنه ﷺ العباس بن عبد المطلب أن يبیت بمكة ليالي منى، من أجل

التشريق وأيامها، والجواب أنه إنما اقتصر على الليالي لأن بها يقع التاريخ، وأيضاً؛ فإنه أتم الليالي الثلاث بخلاف الأيام فلم يتمها، بل ارتحل في اثناء اليوم الثالث (كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة).

وفي الصحيح عن ابن عمر: يكبر على أثر كل حصاة (ويقف عند الأولى) التي تلي مسجد الخيف (والثانية: فيطيل القيام فيهما) إلا أنه في الأولى أكثر، ولابن أبي شيبه بإسناد صحيح عن عطاء، قال: كان ابن عمر يقوم عند الجمرتين مقدار ما يقرأ سورة البقرة (ويتضرع) يبتهل إلى الله تعالى بالدعاء، وفي الصحيح عن ابن عمر: ويدعو (ويرمي الثالثة) جمرة العقبة (فلا يقف عندها) قيل: لضيق المكان بالجبل، وقيل وهو الأصح أن دعاءه كان في نفس العبادة قبل الفراغ منها، فلما رمى الثالثة فرغت العبادة، والدعاء فيها أفضل منه بعد فراغها (رواه أبو داود من حديث عائشة) قالت: أفاض ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى فذكره، وفيه ابن إسحق، لكن المنكر منه إنما هو أوله كما مر، وأما بقيته فله شواهد في الصحيحين من حديث ابن مسعود وابن عمر.

(وعن ابن عمر عند الترمذي: كان ﷺ إذا رمى الجمار الثلاث (مشى إليها ذاهباً وراجعاً)، فأما الجمرة التي ترمى وحدها يوم النحر فرماها وهو راكب كما عند أحمد وغيره.

(وفي رواية أبي داود) عن ابن عمر: (وكان يستقبل القبلة في الجمرتين الدنيا) قال الحافظ: بضم الدال وكسرهما، أي: القريبة إلى جهة مسجد الخيف وهي أول الجمرات التي ترمى من ثاني يوم النحر (والوسطى ويرمي جمرة العقبة من بطن الوادي).

وكذا رواه ابن مسعود في الصحيحين، ولابن أبي شيبه وغيره عن عطاء، أن النبي ﷺ كان يعلو إذا رمى الجمرة وجمع الحافظ بينهما بإمكان أن التي ترمى من بطن الوادي هي جمرة العقبة، لأنها عند الوادي بخلاف الجمرتين الأخيرتين، ويوضحه قوله في حديث ابن مسعود: حين رمى جمرة العقبة استبطن الوادي... (الحديث) وهو في البخاري مطوّل.

(واستأذنه ﷺ العباس بن عبد المطلب أن يبیت بمكة ليالي منى) ليلة الحادي عشر

السقاية فأذن له، رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر، وفي رواية الإسماعيلي: رخص رسول الله ﷺ للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته.

وفيه دليل على وجوب المبيت بمنى، وأنه من مناسك الحج، لأن التعبير بـ «الرخصة» يقتضي أن يقابلها: العزيمة، وأن الإذن وقع لليلة المذكورة، وإذا لم توجد أو ما في معناها لم يحصل الإذن وبالوجوب قال الجمهور:

وفي قول للشافعي، وهو رواية عن أحمد، وهو مذهب الحنفية: أنه سنة.

ووجوب الدم بتركه مبني على هذا الخلاف.

ولا يحصل المبيت إلا بمعظم الليل، وهل يختص الإذن بالسقاية، وبالعباس؟ الصحيح العموم، واليلة في ذلك إعداد الماء للشاربين.

والليلتين بعدها، ووقع عند أحمد أن يبيت تلك الليلة بمنى وكأنه عنى ليلة الحادي عشر، لأنها تعقب يوم الإفاضة، قاله الحافظ: (من أجل السقاية) أي: سقايته المعروفة بالمسجد الحرام (فأذن له) ففيه استئذان الأمراء والكبراء في المصالح الطارئة وبدار من استؤذن إلى الإذن عند ظهور المصلحة (رواه البخاري ومسلم) وغيرهما (من حديث ابن عمر) عبد الله.

(وفي رواية الإسماعيلي) عنه: (رخص رسول الله ﷺ للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته) فعبّر برخص (وفيه دليل على وجوب المبيت بمنى وأنه من مناسك الحج، لأن التعبير بالرخصة يقتضي أن مقابلها عزيمة) فيدل على الوجوب (وأن الإذن وقع لليلة المذكورة) السقاية (وإذا لم توجد، أو ما في معناها) كالرعاء (لم يحصل الإذن) لأن الحكم يدور مع اليلة (وبالوجوب).

(قال الجمهور) ومنهم لملك والشافعي وأحمد في رواية (وفي قول للشافعي وهو رواية عن أحمد) وهي الصحيحة في مذهبه (وهو مذهب الحنفية أنه سنة) واستدلوا بأنه لو كان واجباً لما رخص للعباس وفيه نظر كما علم (ووجوب الدم بتركه مبني على هذا الخلاف) فمن أوجب الدم ومن لم يوجبه فلا (ولا يحصل المبيت إلا بمعظم الليل) وإنما اكتفى بساعة ليلة المزدلفة لكثرة المشقة التي قبلها والتي بعدها، فسومح في التخفيف للمشقة (وهل يختص الإذن بالسقاية وبالعباس) فلو عمل غيره سقاية لم يرخص له في المبيت لأجلها كما قيل به وهو جمود، وقيل: يدخل معه آلة، وقيل: فريقه وهم بنو هاشم (الصحيح العموم) فلا يختص بالعباس (واليلة في ذلك إعداد الماء للشاربين) قال الحافظ: وهل يختص ذلك بالماء أو يلحق به ما في معناه من الأكل وغيره محل احتمال.

وجزم الشافعي، بإلحاق من له مال يخاف ضياعه، أو أمر يخاف فوته، أو مريض يتعهده، بأهل السقاية، كما جزم الجمهور: بإلحاق الرعاء خاصة، وهو قول أحمد.

قالوا: ومن ترك المبيت لغير عذر وجب عليه دم عن كل ليلة. ثم أفاض ﷺ بعد ظهر يوم الثلاثاء - بعد أن أكمل رمي أيام التشريق، ولم يتعجل في يومين - إلى المحصب، وهو الأبطح، وحده: ما بين الجبلين إلى

(وجزم الشافعي بإلحاق من له مال يخاف ضياعه أو أمر يخاف فوته أو مريض يتعهده بأهل السقاية) فلا دم عليهم في ترك المبيت لأنهم أصحاب أعذار فأشبهوا أهل السقاية (كما جزم الجمهور بإلحاق الرعاء) بكسر الراء والمد: جمع راع (خاصة) دون أولئك، لكنهم لم يجزموا بذلك بالإلحاق، إنما هو بالنص الذي رواه مالك وأصحاب السنن الأربع.

وقال الترمذي: حسن صحيح عن عاصم بن عدي أن رسول الله ﷺ أخص لرعاء الإبل في البيتوتة عن منى يرمون النحر ثم يرمون الغد ومن بعد الغد ليومين ثم يرمون يوم النفر. وفي لفظ لأبي داود أن النبي ﷺ رخص للرعاء أن يرموا يومًا ويدعوا يومًا (وهو قول أحمد) واختيار ابن المنذر.

وقال المالكية: يجب الدم في المذكورات سوى الرعاء والسقاية، كما جزم به في الطراز المذهب لأنهما الوارد فيهما الرخصة، وأما الخائف ومن بعده فلا إثم عليهم للعذر، وأما الدم فعليهم كمن حلق رأسه وهو محرم للعذر فلا إثم عليه، وعليه القدية والعذر إنما يرفع الإثم لا الدم إلا فيما ورد النص فيه.

(قالوا) ضمير للمالكية، فأصل العبارة في فتح الباري.

وقال المالكية: يجب الدم في المذكورات سوى الرعاء.

قالوا: (ومن ترك المبيت لغير عذر) خاص وهو الرعاية والسقاية (وجب عليه دم عن كل ليلة).

وقال الشافعي: عن كل ليلة إطعام مسكين، وقيل عنه التصديق بدرهم، وعن الثلاث دم وهو رواية عن أحمد، والمشهور عنه.

وعن الحنفية: لا شيء عليه، هذا بقية كلام الفتح (ثم أفاض) دفع ﷺ بعد ظهر يوم الثلاثاء بعد أن أكمل رمي أيام التشريق ولم يتعجل في يومين) لأنه الأفضل (إلى المحصب) بضم الميم وفتح الحاء والصاد الثقيلة مهملتين وموحدة (وهو الأبطح) ويقال له البطحاء أيضًا وهو مكان متسع بين مكة ومنى وهو إليها أقرب (وحده ما بين الجبلين إلى المقبرة وهو

المقبرة، وهو خيف بني كنانة، فوجد أبا رافع قد ضرب قَبْتَهُ هناك، وكان على ثَقْلِهِ، قال أبو رافع: لم يأمرني ﷺ أن أنزل الأبطح حين خرج من منى، ولكنني جئت فضربت فيه قَبْتَهُ فجاء فنزل: رواه مسلم.

وفيه وفي البخاري، عن أنس أنه عليه السلام صلى الظهر والعصر يوم النفر بالأبطح.

وفيهما من حديث أبي هريرة: أنه ﷺ قال - من الغد يوم النحر، وهو بمنى -: نحن نازلون غدًا بخيف بني كنانة، حيث تقاسموا على الكفر، يعني بذلك

خيف بني كنانة).

قال عياض: وإلى منى يضاف، ودليله قول الشافعي وهو عالم مكة وأحوازها: "يا راكبًا قف بالمحصب من منى" واهتف بقاطن خيفها والناهض قال الأبي: وإنما يصح الاحتجاج به إذا جعل من منى في موضع الصفة للمحصب، أما إذا علق براكبًا فلا حجة فيه، وأبين منه قول مجنون بني عامر:

وداع دعا إذ نحن بالخيف من منى فهيج لوعات الفؤاد وما يدري دعا باسم ليلى غيرها فكأنا أطار بليلى طائرًا كان في صدري قال: وظاهر قول مللك في المدونة إذا رحلوا من منى نزلوا بأبطح مكة وصلوا... الخ، أنه ليس من منى (فوجد) مولاه (أبا رافع) اسمه أسلم في أشهر الأقوال العشرة (قد ضرب قَبْتَهُ) خيمته وكانت من شعر كما مر (وكان) أبو رافع (على ثَقْلِهِ) بفتح المثناة والقاف، أي: متاعه (قال أبو رافع: لم يأمرني ﷺ أن أنزل الأبطح حين خرج من منى، ولكنني جئت فضربت فيه قَبْتَهُ) ترفيقًا من الله (فجاء فنزل، رواه مسلم) وأبو داود وغيرهما.

(وفيه) أي: مسلم.

(وفي البخاري عن أنس؛ أنه عليه السلام صلى الظهر والعصر يوم النفر) بفتح النون وإسكان الفاء الانصراف من منى (بالأبطح).

قال الحافظ: لا ينافي أنه لم يرم إلا بعد الزوال لأنه رمى فنفر ونزل المحصب فصلى الظهر به.

(وفيهما) أي: الصحيحين (من حديث) الأوزاعي عن الزهري، عن أبي سلمة، عن (أبي هريرة أنه ﷺ قال من الغد يوم النحر) نصب على الظرفية (وهو بمنى) أي: قال في غداة يوم النحر حال كونه بمنى، ومقوله: (نحن نازلون غدًا خيف).

المحصب. وذلك أن قريشًا وكنانة تحالفت على بني هاشم وبني المطلب أن لا يناكحوهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا إليهم النبي ﷺ.

وعن ابن عباس قال: ليس التحصيب بشيء، إنما هو منزل نزله رسول الله ﷺ، أي: ليس التحصيب من أمر المناسك الذي يلزم فعله، لكن لمانزل به ﷺ كان

وفي رواية: بخيف (بني كنانة) والمراد بالغد هنا ثالث عشر ذي الحجة، لأنه يوم النزول بالمحصب فهو مجاز في إطلاقه كما يطلق أمس على الماضي مطلقًا، وإلا فثاني العيد هو الغد حقيقة وليس مرادًا، قاله الكرمانى (حيث تقاسموا): تحالفوا (على الكفر) حال من فاعل تقاسموا، أي: في حال كفرهم (يعني بذلك المحصب) بوزن محمد (وذلك أن قريشًا وكنانة) فيه إشعار بأن كنانة من ليس قرشيًا، إذ العطف يقتضي المغايرة، فيترجع القول بأن قريشًا من ولد فهر بن مملك على القول بأنهم من ولد كنانة.

نعم لم يعقب النضر غير مملك ولا مملك غير فهر، فقريش ولد النضر بن كنانة، وأما كنانة فأعقب من غير النضر، فلذا وقعت المغايرة، قاله الحافظ.

(تحالفت) بحاء مهملة، والقياس تحالفوا، لكن أتى بصيغة المفرد المؤنث باعتبار الجماعة (على بني هاشم وبني المطلب) أخي هاشم؛ (أن لا يناكحوهم) فلا تتزوج قريش وكنانة امرأة من بني هاشم وأخيه، ولا يزوجوا امرأة من نسائهم لأولاد أحد من الأخوين (ولا يبايعوهم) لا يبيعوا لهم ولا يشتروا منهم، ولأحمد: ولا يخالطوهم، وللإسليمي: ولا يكون بينهم وبينه شيء وهي أعم (حتى يسلموا) بضم فسكون فكسر مخففًا (إليهم النبي ﷺ).

قال الحافظ: يختلج في خاطري أن قوله، يعني المحصب، إلى هنا من قول الزهري أدرجه في الخبر، فقد رواه شعيب في هذا الباب، يعني باب نزول النبي ﷺ مكة من كتاب الحج وإبراهيم ابن سعد كما للبخاري في السيرة، ويونس عنده في التوحيد، كلهم عن ابن شهاب مقتصرين على المرفوع منه إلى قوله: على الكفر، ومن ثم لم يذكر مسلم في روايته شيئًا من ذلك اهـ، وبه تعلم تسامح المصنف في العزو لهما.

(و) في الصحيحين أيضًا (عن ابن عباس، قال: ليس التحصيب) النزول في المحصب (بشيء) إنما هو منزل نزله رسول الله ﷺ، أي: ليس التحصيب من أمر المناسك الذي يلزم فعله) إنما هو منزل نزله للاستراحة بعد الزوال، فصلى به الظهرين والعشاءين.

وفي الصحيحين أيضًا عن عائشة: نزول الأبطح ليس بسنة إنما نزل به ﷺ لأنه كان أسمع لخروجه إذا خرج، أي: أسهل لتوجهه إلى المدينة ليستوعب في ذلك البطيء والمتعذر، ويكون مبيتهم وقيامهم في السحر ورحيلهم بأجمعهم إلى المدينة.



النزول به مستحبًا اتباعًا له، لتقريره على ذلك. وقد فعله الخلفاء بعده، كما في مسلم.

وعن أنس أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ثم رقد رقدة بالمحصب، ثم ركب إلى البيت فطاف به، رواه البخاري.

وهذا هو طواف الوداع، ومذهب الشافعي أنه واجب يلزم بتركه دم على الصحيح: وهو قول أكثر العلماء.

وقال مالك وداود: هو سنة لا شيء بتركه.

واختلف في المرأة إذا حاضت بعدما طافت طواف الإفاضة، هل عليها طواف الوداع أم لا؟ وكان ابن عباس يرخص لها أن تنفر إذا أفاضت وكان ابن

(لكن لما نزل ﷺ به كان النزول به مستحبًا اتباعًا له لتقريره) أبا رافع (على ذلك، وقد فعله الخلفاء بعده كما في مسلم) عن ابن عمر: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر ينزلون الأبطح، وفيه أيضًا عن ابن عمر أنه كان يرى التحصيب سنة.

قال نافع: وقد فعله رسول الله ﷺ والخلفاء بعده.

قال الحافظ: فالحاصل أن من نفى أنه سنة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك، فلا يلزم بتركه شيء، ومن أثبت كإبن عمر أراد دخوله في عموم التأسي بأفعاله ﷺ لا الإلزام بذلك.

(وعن أنس: أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ثم رقد رقدة بالمحصب) متعلق بقوله: صلى، وقوله: ثم رقد، عطف عليه (ثم ركب إلى البيت فطاف به) للوداع، فيستحب أن يصلي به الأربع صلوات ثم يرقد بعض الليل وإن لم يكن ذلك من المناسك، إذ لا يخلو شيء من أفعاله ﷺ عن حكمة (رواه البخاري).

وعنده نحوه من حديث ابن عمر: (وهذا هو طواف الوداع) بفتح الواو ويسمى طواف الصدر بفتح الدال لأنه يصدر عن البيت، أي: يرجع إليه.

(ومذهب الشافعي أنه واجب يلزم بتركه دم على الصحيح وهو قول أكثر العلماء، وقال مالك وداود: هو سنة لا شيء) يلزم (بتركه) لا دم ولا غيره.

(واختلف في المرأة إذا حاضت بعد ما طافت طواف الإفاضة) الذي هو الركن (هل عليها طواف الوداع أم لا؟) وإذا وجب هل يجبر بدم أم لا؟، كما في الفتح.

وفي البخاري ومسلم عن ابن عباس: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف

عمر يقول في أول أمره: إنها لا تنفر، ثم قال في آخر أمره: إن رسول الله ﷺ رخص لهن. رواه الشيخان.

وعن عائشة: أن صفية بنت حيي حاضت بعد أن أفاضت، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ

عن الحائض.

وفي مسلم عن ابن عباس: كان الناس ينصرفون من كل وجه، فقال ﷺ: «لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت».

(وكان ابن عباس يرخص لها) لفظ الصحيحين عن طاوس عن ابن عباس، قال: رخص للحائض.

وفي النسائي عنه: رخص رسول الله ﷺ للحائض (أن تنفر) بكسر الفاء (إذا أفاضت): طافت للإفاضة قبل أن تحيض.

(وكان ابن عمر يقول في أول أمره: أنها لا تنفر) حتى تطهر وتطوف للوداع (ثم قال في آخر أمره) قبل موته بعام، وهذا نقل بالمعنى، فلفظ الصحيح قال، أي طاوس: وسمعت ابن عمر يقول: إنها لا تنفر، ثم سمعته يقول بعد: (إن رسول الله ﷺ رخص لهن، رواه الشيخان).

قال الحافظ: هذا من مراسيل الصحابة، فإن ابن عمر لم يسمعه من النبي ﷺ يوضح ذلك ما رواه النسائي والطحاوي عن طاوس؛ أنه سمع ابن عمر يسأل عن النساء إذا حضن قبل النفر وقد أفضن يوم النحر، فقال: إن عائشة كانت تذكر أن رسول الله ﷺ رخص لهن وذلك قبل موته بعام.

(وفي رواية الطحاوي: قبل موت ابن عمر بعام).

(ولابن أبي شيبه: أن ابن عمر كان يقيم على الحائض سبعة أيام حتى تطوف طواف الوداع).

قال الشافعي: كأن ابن عمر سمع الأمر بالوداع ولم يسمع بالرخصة أولاً، ثم سمع الرخصة فعمل بها).

(وعن عائشة: أن صفية بنت حيي) أم المؤمنين (حاضت) في أيام منى ليلة النفر من منى كما في رواية للشيخين عن عائشة، وذلك (بعد أن أفاضت) يوم النحر، كما في رواية البخاري.

(فذكر) كذا في النسخ بالبناء للمفعول، وفي الصحيح: فذكرت بسكون الراء وضم التاء، أي قالت عائشة: فذكرت (ذلك لرسول الله ﷺ) ففي رواية للبخاري: فقلت: يا رسول الله إنها حائض (فقال: «أحابتها هي»؟) بهمزة الاستفهام (فقالوا:) ولفظ الموطأ: فقبل (إنها قد

فقال: «أحابتنا هي؟» قالوا: إنها قد أفاضت، قال: فلا إذا.

ومعنى أحابتنا هي؟ أي أمانعتنا من التوجه من مكة في الوقت الذي أردنا التوجه فيه؟ ظنًا منه ﷺ أنها ما طافت طواف الإفاضة، وإنما قال ذلك لأنه كان لا يتركها ويتوجه ولا يأمرها بالتوجه معه وهي باقية على إحرامها، فيحتاج إلى أن يقيم حتى تطهر وتطوف وتحل الحل الثاني.

وفي رواية: فحاضت صفية، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله، فقلت يا رسول الله إنها حائض. فقال: «أحابتنا هي؟» الحديث.

وهذا مشكل، لأنه ﷺ إن كان علم أنها طافت طواف الإفاضة فكيف يقول: أحابتنا هي؟ وإن كان ما علم، فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثاني؟

أفاضت) قائل ذلك نساؤه، كما في رواية للشيخين عن عائشة، أنها قالت للنبي ﷺ: إن صفية حاضت، فقال: «لعلها تحبسنا ألم تكن طافت معكن؟»، قلن: بلى، ومنهن صفية كما للشيخين أيضًا عن عائشة أنه ﷺ قال لصفية: «إنك لحابتنا أما كنت طفت يوم النحر؟»، قالت: بلى (قال: فلا) حبس علينا (إذا) بالتنوين، أي: إذا أفاضت لأنها فعلت ما وجب عليها، فهذا نص في أنه ليس على الحائض طواف وداع.

وما في أبي داود والنسائي مرفوعًا، أنه عليها، أجاب عنه الطحاوي بأنه منسوخ بحديث عائشة هذا وهو في الصحيحين وغيرهما بطرق عديدة.

وبحديث أم سليم في الصحيحين أيضًا (ومعنى: أحابتنا هي، أي: أمانعتنا) لأن الحبس لغة المنع (من التوجه من مكة في الوقت الذي أردنا التوجه فيه ظنًا منه ﷺ أنها ما طافت طواف الإفاضة، وإنما قال ذلك لأنه كان لا يتركها ويتوجه) للمدينة (ولا يأمرها بالتوجه معه وهي باقية على إحرامها) جملة حالية (فيحتاج إلى أن يقيم حتى تطهر) بضم الهاء وفتحها (وتطوف وتحل الحل الثاني) بالطواف، ففيه أن أمير الحاج يلزمه تأخير الرحيل لأجل الحائض، وقيدته تلك بيومين فقط، وفيه إكرام صفية بالاحتباس لها كما احتبس بالناس على عقد عائشة.

(وفي رواية) للبخاري عن عائشة: حججنا فأفضنا يوم النحر (فحاضت صفية، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله) أي: الجماع وفيه حسن أدب عائشة في العبارة (فقلت) بضم تاء المتكلم: وهو عائشة: (يا رسول الله إنها حائض، فقال: «أحابتنا هي؟»...) الحديث، وهذا مشكل، لأنه ﷺ إن كان علم أنها طافت طواف الإفاضة فكيف يقول:

ويجاب عنه: بأنه ﷺ ما أراد ذلك منها إلا بعد أن استأذنه نساؤه في طواف الإفاضة فأذن لهن، فكان بانيًا على أنها قد حلت، فلما قيل له: إنها حائض جوز أن يكون وقع لها قبل ذلك حتى منعها من طواف الإفاضة، فاستفهم عن ذلك، فأعلمته عائشة أنها طافت معهن فزال عنه ما خشيه من ذلك. انتهى.

وقالت عائشة: يا رسول الله، أتنتلقون بحج وعمرة وأنطلق بحج؟ فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التنعيم، فاعتمرت بعد الحج. رواه الشيخان.

وفي رواية لمسلم أنها وقفت المواقف كلها، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة والصفاء والمروة، ثم قال لها - يعني رسول الله ﷺ -: «قد خللت من حجك وعمرتك جميعًا»، فقالت: يا رسول الله، إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت

أحاستنا هي) وقد قال: فلا إذا (وإن كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثاني) إذ هو لا يجوز (ويجاب عنه بأنه ﷺ ما أراد ذلك) أي: الوقاع (منها إلا بعد أن استأذنه نساؤه في طواف الإفاضة فأذن لهن).

وفي نسخة لها: أي لنسائه ومنهن صفية (فكان بانيًا على أنها قد حلت) فلذا أراد وقاعها (فلما قيل له إنها حائض، جوز أن يكون وقع لها قبل ذلك حتى منعها من طواف الإفاضة، فاستفهم عن ذلك) من نسائه ومنهن صفية (فأعلمته عائشة أنها طافت معهن، فزال عنه ما خشيه من ذلك. انتهى) وهذا من الفتح.

(وقالت عائشة: يا رسول الله أتنتلقون بحج؟) منفردة عن عمرة (وعمرة) منفردة عن حج (وأنطلق) أنا (بحج) غير مفرد، وإلا فهي كانت قارئة على الأصح كما سبق (فأمر) أناها (عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التنعيم) تطيبًا لقلبها (فاعتمرت) منه (بعد الحج) في ذي الحجة (رواه الشيخان) من حديث جابر.

(وفي رواية لمسلم) عن جابر (أنها) أهلت بعمرة حتى إذا كانت بسرف حاضت، فقال لها النبي ﷺ: «أهلي بالحج»، ففعلت و(وقفت المواقف كلها حتى إذا طهرت) بفتح الهاء وضمها وسكون التاء (طافت بالكعبة و) سعت بين (الصفاء والمروة) أو سماه طوافًا مجازًا (ثم قال لها، يعني: رسول الله ﷺ: قد خللت من حجك وعمرتك جميعًا) فهذا صريح في أن عمرتها لم تبطل، وأنها لم تخرج منها بل صارت قارئة (فقالت يا رسول الله إني أجد في نفسي) حرجًا من أجل (أنني لم أطف بالبيت حتى حججت) فأتيت بطواف واحد (قال:

حتى حججت، قال: فاذهب بها يا عبد الرحمن فأعمرها من التعميم، وذلك ليلة الحصة.

زاد في رواية: وكان ﷺ رجلاً سهلاً، إذا هويت شيئاً تابعها عليه. وقد كانت عائشة قارئة، لأنها كانت قد أهدت بالعمرة، فحاضت فأمرها فأدخلت عليها الحج، وصارت قارئة، وأخبرها أن طوافها بالبيت وبين الصفا والمروة قد وقع عن حجها وعمرتها، فوجدت في نفسها أن يرجع صواحباتها بحج وعمرة مستقلتين، فإنهن كن متمتعات ولم يحضن ولم يقرن، وترجع هي بعمرة في ضمن حجتها، فأمر أخاها أن يعمرها من التعميم تطييباً لقلبها. ثم ارتحل ﷺ راجعاً إلى المدينة، فخرج من كدى - بضم الكاف مقصوراً - وهي عند باب شبكة، بقرب شعب الشاميين من ناحية قعيقعان.

فاذهب بها يا عبد الرحمن فأعمرها من التعميم، وذلك ليلة الحصة) بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين وفتح الموحدة، أي: ليلة البيت بالمحصب.

(زاد في رواية) لمسلم عن جابر: (وكان ﷺ رجلاً سهلاً) قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم/٤] (إذا هويت) بفتح فكسر ففتح أحببت (شيئاً) ولا نقض فيه من جهة الدين كطلبها الاعتمار (تابعها) أي: وافقها (عليه) حسن عشرة (وقد كانت) أي: صارت (عائشة قارئة، لأنها كانت قد أهدت بالعمرة فحاضت) بسرف (فأمرها فأدخلت عليها الحج وصارت قارئة، وأخبرها أن طوافها بالبيت و) سعيها (بين الصفا والمروة قد وقع عن حجها وعمرتها) بقوله: «قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً» (فوجدت في نفسها أن يرجع صواحباتها: ضرائرها (بحج وعمرة مستقلتين) كما قالت في بعض طرق الحديث: أيرجع صواحيبي بحجة وعمرة وأرجع أنا بحجة؟ (فإنهن كن متمتعات ولم يحضن ولم يقرن وترجع هي بعمرة في ضمن حجتها) ليس لها عمل ظاهر (فأمر أخاها أن يعمرها من التعميم تطييباً لقلبها) لا عوضاً عن عمرتها (ثم ارتحل ﷺ راجعاً إلى المدينة، فخرج من كدى - بضم الكاف مقصوراً - وهي عند باب شبكة بقرب شعب الشاميين من ناحية قعيقعان) الجبل المعروف، زاد الفتح: وكان نشأ هذا الباب عليها في القرن السابع، وقد اختلف في ضبط كدى وكداء، فالأكثر على أن العليا التي دخل منها بالفتح والمد، والسفلى التي خرج منها بالضم والقصر، وقيل بالعكس.

قال النووي: وهو غلط.

واختلف في المعنى الذي لأجله خالف ﷺ بين طريقيه، فقليل: ليتبرك به كل من في طريقته، وقيل: الحكمة في ذلك المناسبة لجهة العلو عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان، وعكسه الإشارة إلى فراقه، وقيل: لأن إبراهيم لما دخل مكة دخل منها. وقيل غير ذلك.

وفي صحيح مسلم وغيره، من حديث ابن عباس: أنه ﷺ لقي ركباً

وحكى الحميد عن أبي العباس العذري أن بمكة موضعاً ثالثاً يقال له كدى بالضم والتصغير يخرج منه إلى جهة اليمن.

قال المحب الطبري: حققه العذري عن أهل اليمن بمكة، قال: وقد بني عليها باب مكة الذي يدخل منه أهل اليمن.

(واختلف في المعنى الذي لأجله خالف ﷺ بين طريقيه) حيث دخل من العليا التي هي كداء بالفتح والمد، وخرج من السفلى التي هي كدي بالضم والقصر كما في الصحيحين وغيرهما.

(فقليل: ليتبرك به كل من في طريقيه) بالثنية (وقيل: الحكمة في ذلك المناسبة لجهة العلو عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان) المدخول إليه (وعكسه) في الخروج (الإشارة إلى فراقه، وقيل: لأن إبراهيم لما دخل مكة دخل منها، وقيل: غير ذلك) فقليل: لأنه ﷺ خرج منها مخفياً في الهجرة، فأراد أن يدخلها ظاهراً، وقيل: لأن من جاء منها كان مستقبلاً للبيت، ويحتمل لأنه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك، وسبب ذلك قول أبي سفيان بن حرب: لا أسلم حتى أرى النخيل تطلع من كداء، قال العباس: فقلت له: ما هذا؟ قال: شيء طلع بقلبي أن الله لا يطلع الخيل هناك أبداً، قال: فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل ﷺ من كداء، فذكره.

وللبیهقي عن ابن عمر قال ﷺ لأبي بكر: «كيف قال حسان»، فأنشد:

عدمت بنيتي إن لم تروها تثير النقع مطلقها كداء  
فتبسم وقال: «ادخلوها من حيث قال حسان»، قاله في الفتح.

(وفي صحيح مسلم وغيره) كأبي داود والنسائي (من حديث ابن عباس أنه ﷺ لقي ركباً بالروحاء) بفتح الراء وسكون الواو وحاء مهملة ممدودة.

قال عياض في المشارق: من عمل الفرع بينها وبين المدينة نحو أربعين ميلاً، وفي مسلم: ستة وثلاثون، وفي كتاب ابن أبي شيبة: ثلاثون ميلاً، زاد في رواية أبي داود: فسلم عليهم قبل

بالروحاء، فقال: من القوم؟ فقالوا: المسلمون فقالوا من أنت قال: «رسول الله»، فرفعت امرأة صبيًا لها من محفة فقالت: يا رسول الله، ألهذا حج؟ قال: «نعم ولك أجر».

ولما وصل ﷺ لذي الحليفة بات بها. قال بعضهم: إن نزوله لم يكن قصداً، وإنما كان اتفاقاً، حكاه القاضي إسماعيل في أحكامه عن محمد بن الحسن وتعقبه. والصحيح أنه كان قصداً لئلا يدخل المدينة ليلاً.

فلما رأى المدينة كبر ثلاثاً وقال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، آيئون تائبون عابدون ساجدون، لربنا

قوله: (فقال: من القوم؟ فقالوا: نحن المسلمون، فقالوا: من أنت؟ قال: «رسول الله») هكذا في مسلم وغيره، فما في نسخ: نحن المسلمون يا رسول الله خطأ نشأ عن سقط. قال عياض: يحتمل أن هذا اللقاء كان ليلاً فلم يعرفوه ﷺ، ويحتمل كونه نهاراً لكونهم لم يروه قبل ذلك، فأسلموا في بلادهم ولم يهاجروا قبل ذلك (فرفعت امرأة صبيًا لها من محفة) بكسر الميم كما جزم به النووي وغيره.

وحكى عياض في المشارق الكسر والفتح بلا ترجيح شبه اليهودج إلا أنه لا قبة عليها. (فقالت: يا رسول الله ألهذا حج؟ قال: «نعم») له حج، وزادها على السؤال: (ولك أجر) ترغيباً لها.

قال عياض: وأجرها فيما تكلفه من أمره في ذلك وتعليمه وتجنبيه ما يجتنب المحرم. وقال عمر: وكثيرون يثاب الصبي وتكتب حسناته دون السيئات. (ولما وصل ﷺ لذي الحليفة بات بها) حتى يصبح فيدخل المدينة كما في الصحيح. عن ابن عمر: كان ﷺ إذا خرج إلى مكة يصلي في مسجد الشجرة، وإذا رجع صلى بذي الحليفة ببطن الوادي وبات حتى يصبح.

(قال بعضهم: إن نزوله لم يكن قصداً، وإنما كان اتفاقاً، حكاه القاضي إسماعيل في أحكامه عن محمد بن الحسن الشيباني (وتعقبه) بأنه ليس اتفاقاً (والصحيح أنه كان قصداً لئلا يدخل المدينة ليلاً) فيفجأ الناس أهاليهم على غير أهبة، فقد يرى منها ما يقبح عند اطلاعه فيكون سبباً إلى بغضها وفراقها، وقد جاء أنه ﷺ نهى أن يطرخوا النساء ليلاً، فطرق رجلان أهلها فكلاهما وجد ما يكره.

(ولما رأى المدينة كبر ثلاثاً وقال: «لا إله إلا الله وحده) حال، أي: منفرد (لا شريك له) تأكيد لوحده، إذ المتصف بها لا شريك له (له الملك): السلطان والقدرة وأصناف

حامدون، صدق الله وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده». ثم دخل المدينة نهارًا من طريق المعزس - بفتح الراء المشددة وبالمهملتين - وهو مكان معروف، وكل من المعرس والشجرة التي بات بها ﷺ في ذهابه إلى مكة على ستة أميال من المدينة. انتهى ملخصًا من فتح الباري وغيره، والله أعلم. وأما عمره ﷺ، والعمرة في اللغة: الزيارة. ومذهب الشافعي وأحمد وغيرهما: أنها واجبة كالحج، والمشهور عن

المخلوقات (وله الحمد) زاد في رواية للطبراني: يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير (وهو على كل شيء قدير آيرون) بالرفع خبر محذوف، أي: نحن راجعون إلى الله، وليس المراد الإخبار بمحض الرجوع فإنه تحصيل الحاصل، بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي تلبسهم بالعبادة المخصوصة والاتصاف بالأوصاف المذكورة (تائبون) من التوبة وهي الرجوع عما يذم شرعًا، إلى ما يحمد شرعًا قاله تواضعًا أو تعليمًا لأمته، نحن (عابدون) نحن (ساجدون) لربنا حامدون) كلها رفع بتقدير المبتدأ.

وقوله: لربنا متعلق بساجدون أو بجميع الصفات على طريق التنازع (صدق الله وعده) فيما وعد من إظهار دينه وغير ذلك، وهذا في سفر العزو ومناسبته للحج والعمرة قوله: ﴿لندخلن المسجد الحرام﴾ [الفتح/٢٧] (ونصر عبده) محمدًا ﷺ (وهزم الأحزاب وحده) من غير سبب من الآدميين، وهذا معنى الحقيقة، فإن العبد وفعله خلق لربه والكل منه وإليه، ولو شاء أن يبيد الكفار بلا قتال لفعل (ثم دخل المدينة نهارًا من طريق المعزس - بفتح الراء المشددة وبالمهملتين - العين والسين (وهو مكان معروف) على طريق من أراد الوصول إلى مكة من المدينة وهو أسفل من ذي الحليفة، فهو أقرب إلى المدينة منها (وكل من المعرس والشجرة التي بات بها رسول الله ﷺ في ذهابه إلى مكة على ستة أميال من المدينة) لكن المعرس أقرب كما في الفتح. (انتهى ملخصًا من فتح الباري).

(وغيره) جميع ما ذكره في مبحث الحج والذي من غيره قليل بالنسبة لما جاء به منه (والله أعلم) بالحق فيما اختلف فيه من أمور الحج.

(وأما عمره) بضم ففتح: جمع عمرة (ﷺ) فأربع، فترك جواب أما اكتفاء بما بعده (والعمرة) بضم العين مع ضم الميم وإسكانها وفتح العين وإسكان الميم (في اللغة الزيارة) وقيل: لأنها مشتقة من عمارة المسجد الحرام، وقيل: هي لغة القصد إلى مكان عامر. (ومذهب الشافعي وأحمد وغيرهما) من أهل الأثر (أنها واجبة كالحج) مرة في العمر،



المالكية أنها تطوع وهو قول الحنفية.

وقد اعتمر ﷺ أربع عمر، ففي الصحيحين وسنن الترمذي وأبي داود عن قتادة قال: سألت أنسًا: كم حج رسول الله ﷺ؟ قال: حج حجة واحدة، واعتمر أربع عمر، عمرة في ذي القعدة، وعمرة الحديبية، وعمرة مع حجته، وعمرة

لقوله تعالى: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة/١٩٦].

قال ابن عباس: إنها لقرينتها في كتاب الله، أي: الفريضة، وكان الأصل قرينته، أي: الحج، وأجيب بأن دلالة الاقتران ضعيفة، وبأن المراد الإتمام بعد الشروع ولا نزاع فيه، وبأن الشعبي قرأ: والعمرة بالرفع، ففصل عطف العمرة على الحج فارتفع الإشكال.

وأما حديث زيد بن ثابت مرفوعًا: «الحج والعمرة فريضتان»، رواه الدارقطني والحاكم.

وقال الصحيح عن زيد بن ثابت من قوله: فضيف فيه إسماعيل بن مسلم ضعفه.

(والمشهور عن المالكية أنها تطوع) أي: سنة مؤكدة (وهو قول الحنفية) لحديث الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: سئل رسول الله ﷺ عن العمرة أواجبة هي؟ قال: لا وأن تعتمر فهو أفضل، أخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح.

وانتقد بأن الحجاج ضعيف، وأجاب الكمال بن الهمام بأنه لا ينزل عن درجة الحسن وهو حجة اتفاقًا، وإن قال الدارقطني: لا يحتج بالحجاج، فقد اتفقت الروايات عن الترمذي على تحسين حديثه هذا ولم ينفرد به، فقد رواه ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر وله طريق آخر عن جابر عند الطبراني في الصغير والدارقطني، وضعفه يحيى بن أيوب، وله شاهد عن أبي هريرة مرفوعًا: الحج جهاد والعمرة تطوع، أخرجه ابن قانع.

وقال ابن مسعود: الحج فريضة والعمرة تطوع، أخرجه ابن أبي شيبة. انتهى ملخصًا.

(وقد اعتمر ﷺ أربع عمر) هذا دليل جواب أما، ولو عبر بالفاء كان الجواب.

(ففي الصحيحين وسنن الترمذي وأبي داود عن قتادة، قال: سألت أنسًا كم حج رسول الله ﷺ؟، قال: حجة واحدة) أي: بعد الهجرة، وأما قبلها فحج مرات كما أول الحج (واعتمر أربع عمر عمرة في ذي القعدة) التي تسمى عمرة القضاء (وعمرة الحديبية) التي صد عنها باتفاق، وكانت في ذي القعدة أيضًا كما في الصحيحين بطرق عن أنس، لفظ بعضها: أربع عمرة الحديبية في ذي القعدة حيث صده المشركون وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة حيث صالحهم وعجبت ممن وقف على هذا، وقال قوله عمرة في ذي القعدة هي التي صد عنها فإنه يكون عين قوله بعده وعمرة الحديبية، إذ هي التي صد عنها باتفاق (وعمرة مع حجته وعمرة الجعرانة) بكسر الجيم وسكون المهملة وخفة الراء وبكسر العين وشدة الراء (إذ) أي:

الجعرانة إذ قسم غنيمة حنين، هذا لفظ رواية الترمذي وقال: حسن صحيح.  
وفي رواية الصحيحين: اعتمر أربع عمر، كلهن في ذي القعدة إلا التي مع  
حجته: عمرة الحديبية - أو زمن الحديبية - في ذي القعدة، وعمرة من العام المقبل  
في ذي القعدة، وعمرة من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة، وعمرة  
مع حجته.

وعن محرش الكعبي: أنه ﷺ خرج من الجعرانة ليلاً معتمرًا، فدخل مكة  
ليلاً فقضى عمرته ثم خرج من ليلته فأصبح بالجعرانة كبائت، فلما زالت الشمس

حين (قسم غنيمة) بالنصب معمول قسم من غير تنوين لإضافته إلى (حنين)، هذا لفظ رواية  
الترمذي وقال: حسن صحيح.

(وفي رواية الصحيحين) عن قتادة أن أنس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ (اعتمر أربع  
عمر، كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته عمرة الحديبية أو زمن الحديبية) شك بعض  
الرواة في اللفظ الذي قاله وإن اتحد المعنى (في ذي القعدة) وهي التي صد عنها، ويأتي وجه  
تسميتها عمرة للمصنف (وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة) هي عمرة القضاء التي بدأ  
بها في رواية الترمذي (وعمرة من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة و) الرابعة  
(عمرة مع حجته) في ذي الحجة، واستشكل قوله: إلا التي مع حجته، بأن الصواب حذفه لأنه  
عد التي مع حجته فكيف يستثنى، وأجاب عياض بأن الرواية صواب، وكأنه قال في ذي القعدة  
منها ثلاث، والرابعة عمرة في حجته، أو المعنى كلها في ذي القعدة إلا التي في حجته كانت  
في ذي الحجة.

(وعن محرش) بضم الميم وفتح المهملة، وقيل: إنها معجمة وكسر الراء بعدها معجمة،  
قال في الإصابة بكسر الراء الثقيلة، ضبطه ابن ماكولا تبعًا لهشام بن يوسف ويحيى بن معين،  
ويقال: بسكون الحاء المهملة وفتح الراء، وصوبه ابن السكن تبعًا لابن المديني وهو ابن سويد  
ابن عبد الله بن مرة الخزاعي الكعبي عداؤه في أهل مكة.

وقال عمرو بن علي الفلاس: أنه لقي شيخًا بمكة اسمه سالم، فاكتري منه بعيرًا إلى منى،  
فسمعتة يحدث بحديث محرش، فقال: هو جدي وهو محرش بن عبد الله الكعبي، فقلت له  
ممن سمعته، فقال: حدثني به أبي وأهلنا. انتهى.

وقد تحرر بجمعه الخزاعي (الكعبي) أنه منسوب إلى كعب بن عمرو بطن من خزاعة  
(أنه ﷺ خرج من الجعرانة ليلاً معتمرًا) زاد في رواية النسائي: فنظرت إلى ظهره كأنه سبيكة  
فضة (فدخل مكة ليلاً فقضى عمرته) أي: فعلها وأتمها نحو: فإذا قضيت الصلاة (ثم خرج من

من الغد، خرج في بطن سرف، حتى جاء مع الطريق، طريق جمع بطن سرف، فمن أجل ذلك خفيت عمرته على الناس. رواه الترمذي وقال: حديث غريب.

وعن ابن عمر قال: اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج، رواه أبو داود.

وعن عروة بن الزبير قال: كنت أنا وابن عمر مستندين إلى حجرة عائشة، وأنا لنسمع ضربها بالسواك تستن، قال: فقلت يا أبا عبد الرحمن، اعتمر النبي ﷺ في رجب؟ قال: نعم، فقلت لعائشة: أي أمته، ألا تسمعين ما يقول أبو

ليلته فأصبح بالجعرانة كبائت، فلما زالت الشمس من الغد) الليلة المذكورة (خرج في بطن سرف حتى جاء مع الطريق طريق جمع بدل من الطريق (بطن سرف) بفتح فكسر ففاء (فمن أجل ذلك خفيت عمرته) هذه (على الناس) وكانت سنة فتح مكة (رواه الترمذي وقال: حديث غريب) في الإصابة.

قال الترمذي: حسن غريب ولا يعرف لمحشر عن النبي ﷺ غيره وهو عند أبي داود والنسائي وغيرهما بسند حسن.

(وعن ابن عمر قال: اعتمر النبي ﷺ) زاد في رواية أحمد: عمرة كلها (قبل أن يحج، رواه أبو داود) وهو في صحيح البخاري عن عكرمة بن خالد أنه سأل ابن عمر عن العمرة قبل الحج، فقال: لا بأس.

قال عكرمة: قال ابن عمر: اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج، ولا خلاف في جواز ذلك، قاله أبو عمر.

(وعن عروة بن الزبير، قال: كنت أنا وابن عمر) زاد في رواية: في المسجد (مستندين إلى حجرة عائشة وأنا لنسمع ضربها بالسواك تستن) تتسوك (قال) عروة: (فقلت: يا أبا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (اعتمر النبي ﷺ في رجب؟ قال: نعم) اعتمر فيه.

وفي رواية للشيخين أيضًا عن مجاهد، قال: دخلت أنا وعروة المسجد، فإذا ابن عمر جالس إلى حجرة عائشة والناس يصلون الضحى في المسجد، فسألناه عن صلاتهم، فقال: بدعة، فقال له عروة: يا أبا عبد الرحمن كم اعتمر ﷺ؟ فقال: أربع عمر، إحداهن في رجب، فكرهنا أن نكذبه ونرد عليه، وسمعنا استئذان عائشة في الحجرة، قال عمر (فقلت لعائشة: أي) نداء للقريب (أمتاه) بضم الهمزة وشد الميم ففوقية فألف فهاء مضمومة وهذا لفظ مسلم.

وفي البخاري: يا أمه، قال الحافظ: كذا للأكثر بسكون الهاء، ولأبي ذر: يا أمه بسكون الهاء أيضًا بغير ألف، وهذا بالمعنى الأخص لأنها خالته، وبالمعنى الأعم لأنها أم المؤمنين (ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟ قالت) عائشة: (وما يقول؟) قلت: يقول اعتمر النبي ﷺ

عبد الرحمن؟ قالت: وما يقول؟ قلت: يقول اعتمر النبي ﷺ في رجب، فقالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، لعمرى ما اعتمر في رجب، وما اعتمر من عمرة إلا وأنا معه. قال عروة: وابن عمر يسمع، فما قال: لا ولا نعم، سكت.

وفي رواية أبي داود عن عروة عن عائشة قالت: إن رسول الله ﷺ اعتمر عمرتين في ذي القعدة، وعمرة في شوال.

وفي رواية له عن مجاهد قال: سئل ابن عمر: كم اعتمر النبي ﷺ قال:

(في رجب) وهذا يدل على أن عندهم علمًا، فسؤالهم امتحان ففيه جواز الامتحان، لكنه مذهب صحابي، وفي الاحتجاج به خلاف، وكان ملوك إذا عرف أنه سؤال امتحان لا يجيب، ولا يحتج له بحديث أخبروني بشجرة لا يسقط ورقها، لأن ذلك من الشارع تعليم لما اشتمل عليه من الأحكام، وترجم عليه أبو نعيم باب إلقاء العالم المسألة على طلبته ليختبر أذهانهم، قاله أبو عبد الله الأبي، لكن في قوله مذهب صحابي نظر، إذ هو كما رأيت إنما فعله عروة ومجاهد وهما تابعيان اتفاقًا فلا حجة فيه بلا خلاف (فقالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن) ذكرته بكنيته تعظيمًا له، ودعت له إشارة إلى أنه نسي (لعمرى ما اعتمر) ﷺ (في رجب) بالتثنية.

(وما اعتمر من عمرة إلا وأنه) أي: ابن عمر (لمعه) حاضر.

وفي رواية للبخاري: ما اعتمر إلا وهو شاهده، وما اعتمر في رجب قط، وقالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النسيان، وإنما أنكرت عليه قوله: إحداهن في رجب (وابن عمر يسمع) كلامها (فما قال: لا، ولا نعم سكت) وسكوته يدل على أنه اشتبه عليه أو نسي أو شك، وبهذا أجيب عما استشكل من تقديم قول عائشة النافي على قول ابن عمر المثبت، وهو خلاف القاعدة المقررة، وهذا الحديث في الصحيحين واللفظ لمسلم.

(وفي رواية أبي داود عن عروة، عن عائشة) أنها (قالت: إن رسول الله ﷺ اعتمر عمرتين في ذي القعدة) هما عمرة القضية والتي قبلها (وعمرة في شوال) يعني: عمرة الجعرانة، فهذا مخالف لقول أنس: كلهن في ذي القعدة، وجمع الحافظ بأن ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة، قال: ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة: لم يعتمر النبي ﷺ إلا في ذي القعدة.

(وفي رواية له) أي: لأبي داود وكذا لأحمد (عن مجاهد قال: سئل ابن عمر: كم اعتمر النبي ﷺ؟ قال: عمرتين، فبلغ ذلك عائشة، فقالت: لقد علم أن رسول الله ﷺ اعتمر ثلاثًا سوى قرنها بحجة الوداع) ففي هذا أن اختلافهما في عدد العمرة وفي السابق

عمرتين، فبلغ ذلك عائشة، فقالت: لقد علم أن رسول الله ﷺ اعتمر ثلاثاً سوى التي قرننها بحجة الوداع.

وقد ذكرت الاختلاف فيما كان عليه السلام محرماً به في حجة الوداع. والجمع بين ما اختلف فيه من ذلك.

والمشهور عن عائشة أنه عليه السلام كان منفرداً، وحديثها هذا قد يشعر بأنه كان قارئاً، وكذا ابن عمر قد أنكر على أنس لكونه قال إنه عليه السلام كان قارئاً مع أن حديثه هذا المتقدم يدل على أنه كان قارئاً، لأنه لم ينقل أنه ﷺ اعتمر مع حجته، ولم يكن متمتعاً لأنه ﷺ اعتذر عن ذلك بكونه ساق الهدى.

واحتاج بعضهم إلى تأويل ما وقع عن عائشة وابن عمر هنا فقال: إنما يجوز نسبة العمرة الرابعة إليه ﷺ باعتبار أنه أمر الناس بها وعملت بحضرته، لا أنه ﷺ اعتمرها بنفسه.

في الشهر.

قال الحافظ: ويمكن تعدد السؤال بأن يكون ابن عمر سئل أولاً عن العدد، فأجاب، فردت عليه عائشة فرجع إليها، فسئل مرة ثانية، فأجاب بموافقتها، ثم سئل عن الشهر، فأجاب بما في ظنه.

(وقد ذكرت الاختلاف فيما كان عليه السلام محرماً به في حجة الوداع والجمع بين ما اختلف فيه من ذلك، والمشهور عن عائشة أنه عليه السلام كان مفرداً وحديثها هذا قد يشعر بأنه كان قارئاً) لا سيما قولها سوى التي قرننها بحجة الوداع، (وكذا ابن عمر قد أنكر على أنس لكونه) بزيادة اللام في المفعول (قال: إنه عليه السلام كان قارئاً مع أن حديثه هذا المتقدم) لم يقدم المصنف، ذكره عن ابن عمر صريحاً، وقد قدمته عن الصحيحين، بلفظ: اعتمر أربع عمر، والمصنف أخذ هذا من الفتح والإشارة في كلامه عائدة لمذكور في البخاري الذي يتكلم عليه.

أما المصنف فلم يذكره وذكر كلام الفتح فأوهم، وإنما دل حديث ابن عمر على أنه قارئ (لأنه لم ينقل أنه عليه السلام اعتمر بعد حجته، ولم يكن متمتعاً، لأنه اعتذر عن ذلك بكونه ساق الهدى) فلم يبق إلا أنه قارئ (واحتاج بعضهم) هو ابن بطال كما في الفتح (إلى تأويل ما وقع عن عائشة وابن عمر هنا، فقال: إنما يجوز نسبة العمرة الرابعة إليه ﷺ باعتبار أنه أمر الناس بها وعملت بحضرته، لا أنه ﷺ اعتمرها بنفسه) وهذا بناء على الأصح عند ملوك

وأنت إذا تأملت ما تقدم من أقوال الأئمة في حجته ﷺ من الجمع استغنيت عن هذا التأويل المتعسف.

قال بعض العلماء المحققين: وفي عدهم عمرة الحديبية التي صد عنها ﷺ ما يدل على أنها عمرة تامة. وفيه إشارة إلى حجة قول الجمهور: أنه لا يجب القضاء على من صد عن البيت خلافاً للحنفية، ولو كانت عمرة القضية بدلاً عن عمرة الحديبية لكانتا واحدة، وإنما سميت عمرة القضية والقضاء لأن النبي ﷺ قاضى قريشاً فيها، لا أنها وقعت قضاء عن العمرة التي صد عنها، إذ لو كان كذلك لكانتا عمرة واحدة.

وأما حديث أبي داود عن عائشة: أنه اعتمر في شوال، فإن كان محفوظاً فلعله يريد عمرة الجعرانة حين خرج في شوال، ولكن إنما أحرم في ذي القعدة.

والشافعي أنه كان مفرداً (وأنت إذا تأملت ما تقدم من أقوال الأئمة في حجته ﷺ من الجمع) بأن الأفراد إخبار عن أول أمره والقران إخبار عما استقر عليه (استغنيت عن هذا التأويل المتعسف) لأنه خلاف الظاهر، لكنه مبني على الأصح عند الشافعية، والمالكية أنه حج مفرداً، ومر أن الإمام الشافعي أول ما ورد بخلافه على أمره لغيره كبني الأمير المدينة، فما هنا عن عائشة وابن عمر من ذلك فلا تعسف فيه.

(قال بعض العلماء المحققين) هو ابن التين كما في الفتح (وفي عدهم) أي: الصحابة عائشة وأنس وابن عمر (عمرة الحديبية التي صد عنها ﷺ) خبر مقدم على المبتدأ، وهو (ما يدل على أنها عمرة تامة) لعل المراد من حيث الثواب لأنه لم يأت من أعمالها بشيء سوى الإحرام، قاله شيخنا (وفيه إشارة إلى حجة قول الجمهور أنه لا يجب القضاء على من صد عن البيت خلافاً للحنفية) زاعمين بأن عمرة القضاء إنما سميت بذلك لكونها قضاء عن التي صد عنها ولا يصح ذلك (فلو كانت عمرة القضية بدلاً عن عمرة الحديبية لكانتا واحدة) والصحابة الفقهاء الفهماء عدّوها اثنتين (وإنما سميت عمرة القضية والقضاء، لأن النبي ﷺ قاضى قريشاً فيها) على أن يأتي من العام القابل يعتمر ويقيم ثلاثة أيام (لا أنها وقعت قضاء عن العمرة التي صد عنها، إذ لو كان كذلك لكانتا عمرة واحدة) وقد عدهما الصحابة اثنتين.

(وأما حديث أبي داود عن عائشة أنه اعتمر في شوال) السابق آنفاً (فإن كان محفوظاً فلعله) أي: الراوي عائشة (يريد عمرة الجعرانة حين خرج في شوال، ولكنه إنما أحرم في ذي

وأُنكر ابن القيم أن يكون ﷺ اعتمر في رمضان، نعم قد أخرج الدارقطني من طريق العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الأسود بن زيد عن أبيه عن عائشة قالت: خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة في رمضان فأفطر وصمت وقصر وأتممت، وقال: إن إسناده حسن. لكن يمكن حمله على أن قولها: «في رمضان» متعلق بقولها: خرجت، ويكون المراد سفر فتح مكة، فإنه كان في رمضان واعتمر ﷺ في تلك السنة من الجعرانة، لكن في ذي القعدة كما تقدم.

وأما قول ابن القيم - في الهدي أيضًا -: ولم يكن في عمره ﷺ عمرة واحدة خارجاً من مكة كما يفعله كثير من الناس اليوم، وإنما كانت عمره كلها داخلًا إلى مكة. وقد أقام بمكة بعد الوحي ثلاث عشرة سنة لم ينقل عنه أحد أنه

القعدة) حتى لا يخالف ما صح عنها وعن غيرها، أن عمره كله في ذي القعدة إلا التي مع حجته، وقدمت نحو هذا الجمع عن الحافظ.

(وأُنكر ابن القيم أن يكون ﷺ اعتمر في رمضان. نعم قد أخرج الدارقطني من طريق العلاء بن زهير) بن عبد الله الأزدي الكوفي ثقة، روى له النسائي (عن عبد الرحمن بن الأسود بن زيد) بن قيس النخعي من رجال الجميع (عن أبيه) الأسود الفقيه المخضرم، المكثّر، التابعي الكبير، مات سنة أربع أو خمس وسبعين (عن عائشة، قالت: خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة في رمضان، فأفطر وصمت وقصر وأتممت) الرباعية، فلم ينهني، فدل على جواز الإتمام والصوم في السفر.

(وقال) الدارقطني: (إن إسناده حسن).

وقال ابن القيم: إنه غلط، لأنه ﷺ يعتمر في رمضان، نقله الحافظ وأجاب، وتبعه المصنف بقوله: (لكن يمكن حمله على أن قولها في رمضان متعلق بقولها خرجت، ويكون المراد سفر فتح مكة، فإنه كان في رمضان، واعتمر عليه السلام في تلك السنة من الجعرانة) بعد الفتح بعدما غزا حنينًا والطائف، ثم قسم غنائم حنين ثم اعتمر (لكن في ذي القعدة كما تقدم) قريبًا، زاد الحافظ: وقد رواه الدارقطني بإسناد آخر إلى العلاء بن زهير، فلم يقل في الإسناد عن أبيه ولا قال فيه في رمضان. انتهى.

(وأما قول ابن القيم في الهدي أيضًا: ولم يكن في عمره ﷺ عمرة واحدة) حال كونه (خارجًا من مكة) إلى الحل، ثم يدخل مكة بعمره (كما يفعله كثير من الناس اليوم، وإنما كانت عمره كلها) حال كونه (داخلًا إلى مكة، وقد أقام بمكة بعد الوحي ثلاث عشرة

اعتمر خارجاً من مكة في تلك المدة أصلاً، فالعمرة التي فعلها وشرعها هي عمرة الداخل إلى مكة لا عمرة من كان بها، فيخرج إلى الحل ليعتمر. ولم يفعل هذا على عهده أحد قط إلا عائشة وحدها. انتهى.

فيقال عليه: بعد أن فعلته عائشة بأمره، فدل على مشروعيته.

وروى الفاكهي وغيره من طريق محمد بن سيرين قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ وقت لأهل مكة التنعيم.

ومن طريق عطاء قال: من أراد العمرة ممن هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التنعيم أو إلى الجعرانة فليحرم منها. فثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل وأن التنعيم وغيره في ذلك سواء والله أعلم.

سنة لم ينقل عنه أحد أنه اعتمر خارجاً من مكة) إلى الحل (في تلك المدة أصلاً، فالعمرة التي فعلها وشرعها هي عمرة الداخل إلى مكة، لا عمرة من كان بها فيخرج إلى الحل ليعتمر أي: يحرم، ثم يدخل مكة فيأتي بأفعال العمرة (ولم يفعل هذا على عهده أحد قط إلا عائشة. انتهى، فيقال عليه بعد أن فعلته عائشة بأمره، فقد دل على مشروعيته) فلا معنى لهذا الكلام.

(وروى الفاكهي وغيره من طريق محمد بن سيرين، قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ وقت لأهل مكة التنعيم، ومن طريق عطاء) بن أبي رباح (قال: من أراد العمرة ممن هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التنعيم أو الجعرانة فليحرم منها) وأفضل ذلك أن يأتي وقتاً، أي: ميقاتاً من مواقيت الحج، هذا بقية المروي عن عطاء.

قال الطحاوي: ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التنعيم، فلا يجاوز كما لا تجاوز مواقيت الحج، أي: تعلقاً بحديث ابن سيرين المذكور، قال: وخالفهم آخرون، فقالوا: ميقات العمرة الحل، وإنما أمر النبي ﷺ عائشة بالإحرام من التنعيم، لأنه أقرب الحل إلى مكة، ثم روي من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها، قالت: فكان أدنانا من الحرم التنعيم، فاعتمرت منه.

قال الطحاوي عقب هذا: (فثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل، وأن التنعيم وغيره في ذلك سواء) في جواز الإحرام منه، وإن كان الأفضل للتنعيم لأمره لعائشة به بعد الجعرانة لإحرامه ﷺ منها، (والله تعالى أعلم).



## الفهرس

الباب الرابع في صلاته ﷺ الوتر .....	٣
الباب الخامس في ذكر صلاته ﷺ الضحى .....	١٦
القسم الثاني في صلاته ﷺ النوافل وأحكامها .....	٣٦
الفصل الأول في رواتب الصلوات الخمس والجمعة .....	٣٦
الفرع الأول في أحاديث جامعة لرواتب مشتركة .....	٣٦
الفرع الثاني في ركعتي الفجر .....	٣٩
الثالث في راتبة الظهر .....	٤٦
الرابع في سنة العصر .....	٤٨
الخامس في راتبة المغرب .....	٥٢
السادس في راتبة العشاء .....	٥٧
السابع في راتبة الجمعة .....	٥٧
الفصل الثاني في صلاته عليه الصلاة والسلام العيدين .....	٦٢
الأول في عدد الركعات .....	٦٢
الثاني في عدد التكبير .....	٦٣
الثالث في الوقت والمكان .....	٦٤
الرابع في الأذان والإقامة .....	٦٥
الخامس في قراءته ﷺ في صلاتي العيدين .....	٦٦
السادس في خطبته ﷺ وتقديمه صلاة العيدين عليها .....	٦٧
السابع في أكله ﷺ يوم الفطر قبل خروجه إلى صلاة العيد .....	٧٢
الباب الثاني في النوافل المقرونة بالأسباب - الفصل الأول في صلاته ﷺ الكسوف .....	٨٦
الفصل الثاني في صلاته ﷺ صلاة الاستسقاء .....	١١٢
القسم الثالث في ذكر صلاته ﷺ في السفر .....	١٥٣
الفصل الأول في قصره ﷺ الصلاة فيه وأحكامه - الفرع الأول في كم	
كان عليه الصلاة والسلام يقصر الصلاة .....	١٥٣

الفرع الثاني في القصر مع الإقامة .....	١٥٧
الفصل الثاني في الجمع الفرع الأول في جمعه ﷺ .....	١٦١
الفرع الثاني في جمعه ﷺ بجمع ومزدلفة .....	١٦٤
الفصل الثالث في صلاته ﷺ التوافل في السفر .....	١٦٥
الفصل الرابع في صلاته ﷺ التطوع في السفر على الدابة .....	١٧٠
القسم الرابع في ذكر صلاته ﷺ الخوف .....	١٧٤
القسم الخامس في ذكر صلاته ﷺ على الجنائز الفرع الأول في عدد التكبيرات .....	١٨٠
الفرع الثاني في القراءة والدعاء .....	١٨١
الفرع الثالث في صلاته ﷺ على القبر .....	١٨٥
الفرع الرابع في صلاته ﷺ على الغائب .....	١٨٩
النوع الثالث في ذكر سيرته ﷺ في الزكاة .....	١٩٦
النوع الرابع في ذكر صيامه ﷺ .....	٢٠٩
القسم الأول في صيامه ﷺ شهر رمضان الفصل الأول في تخصيصه رمضان	
بأنواع العبادات .....	٢١٦
الفصل الثاني في صيامه عليه السلام برؤية الهلال .....	٢٢٤
الفصل الثالث في صومه ﷺ بشهادة العدل الواحد .....	٢٢٧
الفصل الرابع فيما كان يفعله ﷺ وهو صائم .....	٢٢٩
الفصل الخامس في وقت افطاره عليه الصلاة والسلام .....	٢٣٧
الفصل السادس فيما كان ﷺ يفطر عليه .....	٢٣٩
الفصل السابع فيما كان يقوله ﷺ عند الإفطار .....	٢٤٠
الفصل الثامن في وصاله ﷺ .....	٢٤٢
الفصل التاسع في سحوره ﷺ .....	٢٥٤
الفصل العاشر في افطاره ﷺ في رمضان في السفر وصومه .....	٢٥٧
القسم الثاني في صومه ﷺ غير شهر رمضان الفصل الأول في سرده عليه الصلاة والسلام	
صوم أيام من الشهر وفطره أياما .....	٢٦٢
الفصل الثاني في صومه ﷺ عاشوراء .....	٢٦٤
الفصل الثالث في صيامه ﷺ شعبان .....	٢٨٢
الفصل الرابع في صومه ﷺ عشر ذي الحجة .....	٢٩٠

٢٩٥.....	الفصل الخامس في صومه ﷺ أيام الأسبوع
٣٠٢.....	الفصل السادس في صومه ﷺ الأيام البيض
	النوع الخامس في ذكر اعتكافه ﷺ واجتهاده في العشر الأخير من رمضان وتحريه
٣٠٦.....	ليلة القدر
٣٢٢.....	النوع السادس في ذكر حجه وعمره ﷺ